تاريخ مسلمي الأندلس

الموريسكيون

«حياة... ومأساة أقلية»

تأليف

الإسباني: أنطونيو دومينقير هورتز ـ والفرنسي: برنارد بنثنت

ترجمة

عبد العال صالح طه

تقديم وتنقيح

محمد محي الدين الأصفر

دار الإشراق
للطباعة والنشر

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



ص. ب: ١٧٢٤٥ الدوحة - قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم : محمد محيي الدين الأصفر

إن لسقوط الأندلس أثراً أليماً في النفس، فقد تعرض الشعب الأندلسي المسلم لجميع أصناف المآسي والمحن والأخطار خلال حروب طويلة، وكان ذلك بسبب تمسكه بعقيدته وحمايته لبلاده وذوده عن كرامته.

لقد شن الأعداء حرباً صليبية متعصبة ساهم فيها النصارى الأوروبيون بكل قوتهم وبقيادة البابا وملوك أوروبا حتى استطاعوا أن يستولوا على الأندلس جزءاً بعد آخر على مدى خمسة قرون متتالية، جاهد المسلمون خلالها حتى النفس الأخيرة.

بدأ ذلك بسقوط طليطلة سنة ٤٧٨ هـ/١٠٨٥ م، وبذلك رجحت كفة القوى الأوروبية ثم تبعتها سرقسطة وإقليمها الكبير سنة ٥١٢ هـ/١١١٨ م فكانت ضربة قاسية للمسلمين مماثلة لسقوط طليطلة، وتتابعت الكوارث فسقطت أهم المدن الكبرى بعد ذلك، ومنها قرطبة ٦٣٣ هـ/١٢٣٦ م وتبعتها بلنسية وجيان ومرسية ثم إشبيلية، بالإضافة إلى المدن والأقاليم الأخرى حتى لم يبق من الأندلس إلا إمارة غرناطة في أقصى الجنوب التي دامت حتى سنة ٨٩٧ هـ/١٤٩٢ م والتي قاومت حتى النهاية.

وهكذا سقطت الأندلس بعد أن كانت قد وصلت إلى أعلى درجات الرقي والازدهار خلال تطور الحضارة الإسلامية ثم انحدرت بسقوطها إلى

أدنى درجات الذل والهوان بعد أن احتلتها قوى الصليبية والأوروبية فاندثرت حضارتها وانطفأ نورها وشملها الخراب والفقر والجهل والدمار، ولكن وجود المسلمين استمر في الأندلس حتى بعد سقوط بلادهم إلى أوائل القرن الحادي عشر من الهجرة، السابع عشر الميلادي، عندما فرض عليهم نهائياً تغيير دينهم أو الجلاء بعد أن نقض العدو العهود التي أبرمت بين الجانبين، تلك العهود التي كانت تؤكد على حريتهم الدينية ومساواتهم في حقوق المواطنة مع النصارى، ولكن سرعان ما تبخرت تلك العهود ونقضت عهداً بعد آخر، وقد أشارت إلى هذه المعاناة دار النشر الاسبانية التي سبق لها أن نشرت هذا الكتاب على الغلاف الخلفي للكتاب فقالت: «بعد سقوط غرناطة على يد الملكين الكاثوليكيين عام ١٤٩٢ م بدأت مرحلة من الحياة المليئة بالمصاعب والمتاعب بالنسبة للمسلمين، فالتسامح الذي كانوا يتمتعون به في البداية سرعان ما تغير إلى مواقف عدائية وعنصرية وقد ظهرت تلك المعاملة بصورة قوانين فرضت الارتداد الاجباري عليهم وحكمت على غير الراغبين بالطرد من البلاد وخلال قرن من الزمان تظاهر قسم كبير منهم بالنصرانية وسموا بالموريسكيين وكانوا بالسر قد واصلوا ممارسة شعائرهم الدينية، وكانوا أبطال كفاح أليم من أجل الحفاظ على هويتهم ضد سياسة الاحتواء من قبل الدولة الإسبانية، وإلى جانب الأحداث الدرامية الكبرى مثل تمرد عام ١٥٦٨ ـ ١٥٧٠ م فقد كانت حياتهم مليئة بالتوترات المستمرة مع الأغلبية النصرانية إلى جانب المحاكمات التي كانت تتولاها محاكم التفتيش. والطرد الأخير عام ١٦٠٩ ـ ١٦١٤ م أنهى مأساة تلك الأقلية المهانة والمضطهدة... إلخ».

لقد تعرضت هذه الفئة من المسلمين الذين سمّوا «بالموريسكيين» إلى أعمال إرهابية مستمرة، حتى اختار فريق منهم البقاء مع المعاناة، واختار الفريق الآخر الهجرة إلى البلاد الإسلامية الأخرى هرباً بدينهم، ولم ينج القسم الآخر ـ ممن فرض عليه تغيير اسمه ودينه ـ من صنوف القهر والإذلال والسجن والتعذيب لأتفه تهمة تشير إلى عدم إخلاصه في ولائه للدين الجديد. مما سيعرضه هذا الكتاب.

إن دراسة تاريخ الأندلس وفهم أحداثه وتفاعلاتها ومسبباتها بالإضافة إلى دراسة الآثار التاريخية التي تظهر كشواهد ملموسة وقائمة على مرور الزمن يؤدي ذلك إلى تكوين رؤية واضحة لجوهر حضارتنا الإسلامية عبر عصور ازدهارها، كما يفضح حقيقة الحضارة الغربية القائمة على التسلط والقهر والإكراه، والتي كان من أوائل ضحاياها شعب الأندلس المسلم، الشعب الذي استمدت من جهوده عناصر الحضارة عندما أنارت الأندلس أرجاء أوروبا المظلمة، ولا يزال الغرب منذ تلك العصور وحتى اليوم يصور المسلمين والإسلام بأبشع الصور، ويشن عليهم الحرب بمختلف الأساليب.

ونحن إذا حمّلنا الغرب الإستعماري والصليبي المسؤولية في تدمير القيم وإسقاط مبادىء الحق والعدالة الإنسانية التي ينبغي أن تحكم الحضارة، فإن على المسلمين كذلك تقع مسؤولية ضعفهم بالأمس واليوم.

وللمسلمين في تاريخ الأندلس عبر كثيرة، فجدير بأجيالنا أن تفهم التاريخ على حقيقته وليس بصورته الهشة المظهرية، بالإضافة إلى دراسة أسباب النهوض والتقدم والتمكن وكذلك أسباب الانهيار والانحساب والتقهقر لتأخذ العبرة وتنهض من جديد على أصول راسخة وقيم ثابتة.

ولعله من المفيد ونحن نقدم هذا الكتاب باعتباره صورة من المعاناة المحزنة التي قد لا نجد لها مثيلاً في التاريخ أن نعرف الأسباب التي أدت إلى هذه الفاجعة ولو بصورة مختصرة جداً، حتى نعلم أن ما أصابنا هناك ليس إلا سنة جارية من السنن الربانية التي لا بد أن تأخذ مجراها دون محاباة، وأنها نتيجة طبيعية لحالة من الانقسام والتمزق والتحلل العام من الروابط الجوهرية في الأخلاق والعقيدة والمعاملة.. فماذا نجد باختصار داخل الأندلس وفي العالم الإسلامي حينذاك من أسباب؟:

١ ـ من الواضح أن السبب المباشر لهذا السقوط هو تفكك البلاد خلال عصر الطوائف عندما انقسمت الأندلس إلى إمارات متنافرة تحارب بعضها بعضاً، مما أدى ذلك إلى ضعف المسلمين ونمو قوة أعدائهم الذين كانوا ينمون ويغذون ويشجعون تلك الخلافات. يقول الدكتور أحمد الطوخي

في كتابه: المماليك والأندلس «لقد ظل القشتاليون يتزعمون الحركة الصليبية ضد مسلمي الأندلس للقضاء على بقايا دولتهم، وأخذوا يلحقون بهم الهزائم المتتالية، **وعلى الرغم من ذلك نجد أن بني نصر سلاطين الأندلس في هذا العصر بدلاً من أن يتحدوا ويركزوا جهودهم لمواجهة خطر سقوط الأندلس المحقق، راحوا يتنازعون العرش، ولم يقتصر هذا النزاع على الإخوة وأبناء العم فحسب بل شمل كذلك الآباء والأبناء، كل يحارب في سبيل عرش كسيح، وجميعهم يستعينون في سبيل تحقيق ذلك بملوك قشتالة**، مقابل تقديم كل ما يطلبه هؤلاء الملوك من تنازلات وأموال. وقد انتهز إيزيكي الرابع ملك قشتالة هذه الفرصة وتقدم في عام ١٤٦٢ م على رأس جيوشه وتمكن من إنزال هزيمة فادحة بمسلمي الأندلس في ١١ أبريل من نفس العام، ثم أتبع ذلك بالاستيلاء على جبل طارق وغيره من المعاقل والحصون، وبذلك تمكن من إحكام الحصار حول غرناطة وتطويقها. . .».

وبينما كانت الأندلس تتداعى بسبب ضعفها السياسي والاجتماعي والأخلاقي. . كان حكامها يزدادون غياً وفساداً وانقساماً وانهزاماً. . لا عن ضعف في مال أو عدة أو سلاح. . ولكن عن أثرة وأنانية وترف وصلف حتى ضيعوا البلاد وأذلوا العباد وأسلموهم إلى الأعداء. . ولم ينفع البكاء الذي جرى على ألسنة الشعراء إلا مرارة يتناقلها الرواة كصورة عن الفاجعة، ومن ذلك قول أحدهم:

وقفت بالزهراء مستعبراً   معتبراً أندب أشتاتا
فقلت يا زهرا ألا فارجعي   قالت وهل يرجع من ماتا
فلم أزل أبكي وأبكي بها   هيهات يغني الدمع هيهاتا.

وقول آخر:

يطول عليَّ ليلي رب خطب   يطول لهوله الليل القصير
وقيل تجمعوا لفراق شمل   طليطلة تملكها الكفور

ولا تجنح إلى سلم وحارب عسى أن يجبر العظم الكسير
ونرجوا أن يتيح الله نصراً عليهم إنه نعم النصير

ومع ذلك فقد بقيت روح المقاومة في الأمة المهزومة بحكامها والمفسدين من رجالها. . وحاولت بما تملك من أصالة فطرية في عامة الناس وخاصتهم من العلماء أن تهب لتستعيد الوقوف بعد السقوط، وتعلن التمرد ضد الحكام الصليبيين الجدد بأكثر من مناسبة بعد أن صحت من أثر السقوط العنيف وتحت وطأة الإذلال والوحشية الصليبية والاستعمارية. . وكادت تنجح إلى حين. . فأرسلت الرسل إلى العالم الإسلامي تستغيث. . ولو توفر لها العون الجاد لاستعادت القيام من كبوتها. . ولكن الخذلان كان نصيبها. . أو كان العون ضعيفاً هزيلاً فلم يحسم الموقف إلى صالحهم. . وخابت الآمال! . .

٢ ـ ماذا كان حال العالم الإسلامي آنذاك؟

أ ـ المغرب: كانت الدولة المرينية تعاني مرحلة اضمحلال ثم سقطت في بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وفقد المسلمون في أسبانيا سنداً كبيراً باضمحلالها، فقد كانت تلك الدولة ترى أن الجهاد في الأندلس أسمى أهدافها، ففقد مسلمو الأندلس ساعدهم الأيمن. وقد خلفهم الوطاسيون الذين فتر اهتمامهم بأمور الجهاد في الأندلس.

ب ـ مصر: كان موقف المماليك من مسلمي الأندلس سلبياً، ويرى بعض المؤرخين أن السبب في ذلك يعود إلى بُعْد الأندلس الذي كان يمثل عقبة كؤوداً أمام تقديم هذه المساعدات، إلى جانب ذلك لم يكن باستطاعة المماليك تجهيز أسطول قوي يستطيع مواجهة البحرية القشتالية، فلم يكن للمماليك عناية بأمر السفن لأنهم أصحاب خيل، قوتهم برية وليست بحرية. كما أن سلاطين المماليك كانوا قد رسموا سياستهم الخارجية على أساس الاتجاه كلية نحو الشرق، فقد كان لزاماً عليهم دفع خطر المغول، ثم التصدي بعد ذلك لمشاريع الدولة العثمانية التي كانت ترمي إلى الاستيلاء على الدولة المملوكية.

ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نعفي المماليك من المسؤولية، فرغم وصول أصوات الاستغاثة إليهم تشاغلوا عن نجدة إخوانهم في الأندلس، بترتيب الكيود ضد إخوانهم في الدولة العثمانية أو غيرها. . ونلاحظ أن الأوضاع لم يكن لها أدنى تأثير على العلاقات الودية التي كانت تربط دولة المماليك بأسبانيا النصرانية، ففي ٢ يناير من عام ١٤٨٨ م طلب فرناندو من البابا أن يأذن له ببيع القمح للسلطان قايتباي في مصر ليتمكن من تقديم العون لأهل الشام الذين كانت تهددهم المجاعة، وتمكن فرناندو بذلك أن يصيب عصفورين بحجر واحد، فقد تمكن عن طريق ثمن هذا القمح من الاستمرار في حربه ضد مسلمي الأندلس، كما أنه كان يرى أنه بتقديمه القمح للمماليك، فإنه بهذا يقوي مركزهم ضد الأتراك الذين كان ظهور دولتهم قد أصاب نصارى أوروبا بقلق شديد.

ومهما يكن من أمر فقد سقطت غرناطة آخر معاقل الإسلام في الأندلس أمام القوات الإسبانية عام ٨٩٧ هـ/١٤٩٢ م. وحاول فرناندو وإيزابيلا أن يتبعا ذلك بمهاجمة سواحل المغرب، فقام سلاطين المغرب وأمراؤه بالكتابة إلى السلطان قانصوه الغوري بين عام ٩٠٦ - ٩٢٢ هـ/١٥٠١ - ١٥١٦ م يلتمسون فيه محالفتهم ضد هذا الخطر النصراني الأسباني، وأن يقوم من جانبه بطرد التجار الفرنج المقيمين في بلاده، وغلق كنيسة القيامة في وجه حجاجهم.

وما إن علم فرناندو بهذه الأنباء، حتى حاول العمل على إحباطها، فأوفد في أغسطس عام ١٥٠١ بيرو (بيدرو) مارتيردي انجييرا سفيراً من قبله لدى السلطان الغوري، ونجح هذا السفير في تحسين العلاقات بين مصر المملوكية وإسبانيا النصرانية[١]! . . .

جـ - تركيا: كانت الدولة العثمانية الفتية قد أقلقت النصارى في أوروبا

---

(١) المماليك والأندلس للدكتور أحمد الطوخي ص ٣٣.

كما أسلفنا . . وعلاقة الموريسكيين باستامبول لم تنقطع، وتشير الوثائق إلى أن السلطان سليم الثاني كتب إلى الموريسيكيين يعدهم بالمساعدة بطريقة مباشرة[1] وذلك بعد استيلائه على جزيرة قبرص التي كانت معقلاً متقدماً للنصارى ينقضّون منه على العالم الإسلامي لا سيما مصر وبلاد الشام كما حدث إبان الحروب الصليبية . . ومع ذلك فقد أكد السلطان العثماني للموريسيكيين متابعة تموينهم بالأسلحة من الجزائر، ولكن المساعدة الحقيقية التي حصلوا عليها كانت محدودة . . وما وصل منها كشفه النصارى وصادروه .

ويبدو أن الأتراك كانوا مشغولين بفتح جزيرة قبرص، بالإضافة إلى بعض المناوشات بينهم وبين روسيا القيصرية المجاورة، وعلى الرغم من أن الأتراك فتحوا قبرص في خريف عام ١٥٧٠ م إلا أن ذلك لم يتح لهم تقديم المساعدة للموريسيكيين فقد كان الوقت متأخراً، وقد حاول الأتراك تجهيز أسطول كبير لإنقاذهم عام ١٥٨٩ م وكذلك عام ١٥٩١ م بعد فوات الأوان . . فقد ترك العثمانيون الاهتمام بأحداث البحر المتوسط من الجهة الغربية لانشغالهم بالأحداث المجاورة لدرجة أنهم وصلوا إلى شبه هدنة غير معلنة مع فيليب الثاني .

وقد يكون للأتراك ظروفهم المجاورة، وربما كان لقبرص في نظرهم أولوية على الأندلس بحكم قربها منهم . .

ولكن يخيل للمرء أن انتصار المسلمين في الأندلس، وإعادة الأمر إلى نصابه فيها قد يسقط قبرص بالتبعية . . هذه هي الظروف ـ باختصار ـ التي كانت تحكم الوضع في العالم الإسلامي . . وهي التي أدّت إلى ضياع الأندلس، وسحق شعب مسلم، عانى من ضروب الهوان والإذلال والقهر على مدى قرن أو يزيد .

وهذا الكتاب الذي نقدم له يتحدث عن معاناة هذا الشعب المسلم

---

(١) الوثيقة عثر عليها أندريه هيس في أرشيف الوثائق التركية .

(الموريسيكيين) ابتداء من سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ م وحتى طرد بقايا هذا الشعب المنكوب من أسبانيا عام ١٦٠٨ م، ولعل أهم ميزات الكتاب أنه اعتمد الوثائق الإسبانية النصرانية وبعض الوثائق الإسلامية، وعرض بشيء من الموضوعية ـ من وجهة نظر وطنية ـ إنصاف أقلية إسبانية عانت بسبب دينها ما عانت ويبدو أن هذا العمل العلمي الموضوعي . . صورة من تأنيب الضمير الإنساني الذي حمله الإسبانيون عبر أجيال، حتى كتب فيه كثيرون من كتابهم وكانوا بين مؤيد للطرد متعصب، أو متأسف يحاول أن يلتمس الأعذار . . أو يدين الممارسات الظالمة أو يهون منها . .

وقد وضعه عالمان من كبار المتخصصين المعاصرين وهما: الإسباني: دومينقير هورتز، والفرنسي برنارد بنثنت، كتباه باللغة الإسبانية.

وكان الأخ الدكتور عبد العال صالح طه قد حدثني عن الكتاب فشجعته على ترجمته ففعل جزاه الله خيراً على الرغم من ضيق وقته بتحضير رسالة الدكتوراة في أسبانيا وأرسله إليّ مشكوراً لتنقيحه وتقديمه لقراء العربية.

ويسرنا أن نقدمه مترجماً ومنقحاً حسب الاستطاعة، وقد حرصنا جهدنا أن نحافظ على الأسلوب والمعنى القريب من الأصل باللغة الإسبانية، وتجاوزنا الجمال اللفظي أحياناً وإشراقة الأسلوب كي لا تخرج عن المعاني التي قصدها المؤلفان دون تغيير أو تحريف. ونعتذر بذلك عن ما يجده القارىء أحياناً من ركاكة بالتعبير أو سطحية بالمعاني.

ونحن لم نهدف من تقديمه لقراء العربية مجرد سرد أحداث تاريخية مؤسفة عفّى عليها الزمن وأصبحت في حكم النسيان عند أكثر المسلمين، لا سيما وقد طغت عليها هموم معاصرة . . ولكننا نريد إيقاظ الهمم للاعتبار بتقصير بعض الأسلاف كي لا يعيد التاريخ نفسه ـ لا سمح الله ـ في بعض ديار المسلمين المهددة حالياً بالضياع بسبب الخلافات والتمزق والشتات، والانشغال عن نجدة المسلمين بالتلاوم والكيود المحلية بين الأشقاء . . والركون إلى وعود الأعداء، أو الانحياز إلى بعضهم بدافع النكايات وطمعاً

بالمغانم الشخصية والمكاسب المادية. . فلن يرضي أعداءنا شيئاً دون تجريدنا من ديننا وإذلالنا في بلادنا. .

والله نسأل أن يبصر أمتنا بطريق السلامة وهو الاعتصام بحبل الله والتمسك بالمنهج الرباني الذي يضعها على الجادة ويحقق لها النصر قال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً﴾.

وأن يجعل عملنا هذا مقبولاً عنده ومفيداً لأمتنا والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الدوحة في ١٤/٦/١٤٠٨ هـ.
في ٢/٢/١٩٨٨ م

مقدمة

لـم تكن الأقلية المـوريسيكية (مسلمـي الأنـدلس) منسية بل كانت محتقرة، وحتى في لحظات الانتصار الكبرى احتلت هذه الأقلية موضعاً مخزياً في الأعمال الأدبية ذات الطابع التاريخي حتى أن تقارب تاريخ هذه الأقلية مع أقلية مشابهة لها وهي (اليهود المرتـدون) لا يمكن أن يكون كبيـراً، فقد نسيت هـذه الأقلية بـالكامـل، حيث اعتقد أن صفحـة وجودهم التـاريخي قـد انتهت بـطردهم عـام ١٤٩٢، لكن المصـائب والأحـداث الأليمـة التي مـر بهـا الموريسيكيون حتى إخراجهم ظلت تحرك أقلام مؤرخينا، فمـا هي الأسباب؟ لا شـك أن السبب هو التفـاعل المختلف لـلأقليتين كلتيهما داخـل المجتمـع الأسباني في ذلك الوقت.

لقـد حاول أحفـاد اليهود الانصهـار في المجتمع داخـل الأغلبيـة، وقـد حققوا بذلك هدفهم ـ ولو أنه كان من بينهم عائلات عريقة لا يروقها ذلك فقـد كانت تراه كمـا لو كـان فضيحة ـ ولهـذا صدر في عـام ١٦٢٣ م قرار بتحـريم الكتاب (الخضراء)[١] مثل كتاب (عار النبلاء) وعلى الرغم من أن هذه الكتب تـابعت حركتهـا السريـة حيث لم يكن يصـرح بـطبـاعتهـا لأنهـا كـانت تحكي المصائب التي مرت بهذا التجمع البشري.

---

(١) تاريخ مسلمي أسبانيا للراهب.

أما بالنسبة للموريسيكيين فإن الأمر يختلف تماماً فالشك في إخلاصهم كان واضحاً وكذلك موقفهم السلبي من الاندماج في المجتمع، ومن الغريب أن هذه الأقلية على الرغم من تعاستها وبؤسها، فإنها كانت قادرة على أن تكون موضوع مادة تاريخية قيمة، ليس في حرب الاسترداد فقط وإنما بعد ذلك بكثير أيضاً، حيث كان الموريسيكيون أبطال حدثين تاريخيين لهما طابع (درامي) كبير: الأول: تمرد عام ٧٠ ـ ١٥٦٨ م، والثاني: خروجهم الأخير، وهما حدثان تاريخيان لم يحسن الاستفادة منهما بعد.

والكتاب التاريخي (حرب غرناطة) لمؤلفه دييقو هورتادو، خير مثال للأعمال ذات المحتوى الأدبي والسياسي، بينما يمثل كتاب برنال دييث ديل كاستيو، أسلوب المؤرخين الجنود، حيث تختفي الميزات الأدبية، ويظهر بوضوح الهدف الاخباري، وهذا النوع متوفر كثيراً في العصر الذهبي للأدب الأسباني.

والجدير بالذكر أن طرد عام ١٤ ـ ١٦٠٩ م كان سبباً في إنتاج أعمال أدبية كثيرة، ذات هدف إخباري، ومحتواها الأدبي متدن جداً، وسنذكر ذلك في مكانه المناسب من الكتاب، ويكفي هنا أن نشير إلى بعض الأعمال الهامة، مثل: كتاب (تاريخ مسلمي أسبانيا) للراهب الدومنيكاني خايمي بلبيرا وكتاب (تاريخ طرد الموريسيكيين) للراهب ماركوس دي جواد الخارا، وكتاب (الطرد العادل لموريسيكيي أسبانيا) لدميان فوسيكا، وكتاب (طرد موريسيكيي أسبانيا المقبول) لأزنار كادونا. هذا بالإضافة إلى كمية كبيرة من الأعمال التاريخية الصغيرة، والأحاديث المطولة عن هذا الموضوع في كتب التاريخ العامة أيضاً.

وبالطبع فإن هذه الأعمال ذات طابع دفاعي حيث لم يكن مسموحاً بنقد هذا الموضوع أي (الطرد) بصورة علنية لأنه اعتبر أمراً مقدساً وعادلاً ولا يمكن العدول عنه. وبعد موت فيليب الثالث تغير الوضع، ففي فترات الحكم التالية نقد قرار الطرد بعبارات مباشرة وغير مباشرة، أما فيما بعد فقد أصبح النقد صريحاً وقاسياً حيث تمثل تلك الفترة بدء عصر الأعمال الأدبية ذات

الطابع التاريخي والأسلوب المتحرر في القرن التاسع عشر، ولكن الجديد في ذلك القرن هو أنه بالإضافة إلى المؤرخين الذين كانوا يطلقون أحكاماً على الأحداث التاريخية، وقد ظهر الباحثون الذين جددوا وأكملوا الروايات التقليدية. ولهذا فإن بعض الأعمال مثل (الوضع الاجتماعي للموريسيكيين) لمؤلفها جانير عام ١٨٥٧ م، تمثل خطوة هامة لما تحتويه من وثائق، وكذلك كتاب (طرد الموريسيكيين الأسبان) لمانويل دانبيلا في عام ١٨٨٩. منذ ذلك الحين عرف ما هو أساسي حول أسباب الطرد، حيث قام دانبيلا بدراسة تقارير اللجان والهيئات التي أعدت (الطرد).

لكن يجب أن نذكر أن تاريخ الموريسيكيين لا يقتصر على خروجهم فقط، حيث يسبق هذا الخروج تاريخ طويل ومؤلم مليء بالصدمات والصراعات أغلبها وصلت لمحاكم التفتيش، لهذا ظل هذا الفراغ في ذلك التاريخ حتى ظهر كتابان في وقت واحد: الأول لهنري تشارلز (تاريخ موريسكيي أسبانيا: من الارتداد حتى الطرد) فيلادفيا عام ١٩٠١ م، والثاني للكاهن البلنسي باسكوال بورونت (موريسيكيو أسبانيا وقرار الطرد) بلنسية عام ١٩٠١، وهو مؤلف من جزأين، أما الكاتب الأول تشارلز فقد كان متخصصاً في موضوعات حول محاكم التفتيش، وبخاصة في وثائق المحكمة العليا الموجودة في ذلك الحين في سيمافكاس. أما باسكوال فقد استعمل وثائق بعضها خاص بمحاكم التفتيش والبعض الآخر من أرشيف محافظة سيما فكاس، وكذلك بلنسية. ويعتبر كتابه هاماً وأساسياً وإن كان قد أفقده قيمته الشعور العدائي للموريسكيين من جانب مؤلفه وقد استخدم بكثرة من جانب المؤرخين فيما بعد، أما الكتاب الأول فمن الصعب الحصول عليه في أسبانيا وهو أقل أهمية.

بعد ذلك مرت عشرات السنين بدا فيها أن الاهتمام بهدا الموضوع قد قل، ثم ظهرت بعد ذلك بعض الأبحاث القيمة مثل بحث الأب لونجاس (الحياة الدينية للموريسيكيين). ولكن لم يظهر أي كتاب عن حياتهم من جميع نواحيها، وربما اعتقد الباحثون أن هذا المجال قد عولج، لكن بلا شك

من يعتقد هذا فهو مخطىء، بل لا تزال كثير من المجالات لم تدرس في حياة هذا الشعب المجهول أو المعروف بطريقة مشوهة.

وفي الخمسينات أعيد النظر في موضوع اليهود المرتدين وقد بدا للكثيرين كما لو كان اكتشافاً حقيقياً، وبخاصة عند معرفة انتماء عدد من كبار شخصياتنا الأدبية لتلك الأقلية، فقد كان ذلك مفاجأة كبرى. أما في حالة الأقلية الموريسيكية فلا يمكن انتظار مثل هذه المفاجآت، لهذا يعاد دراسة حياتهم من زاوية (علم الاجتماع الجماهيري) وبخاصة في بحث توليو هالبرين حول موريسيكيي بلنسية، وكذلك في كتاب (جغرافية أسبانيا الموريسيكية) وهو كتاب أساسي، ومن بين حسناته أنه حدد بدقة عدد المطرودين ولكنه بولغ فيه كثيراً، أما مؤلفه فهو هنري لابيري.

وقد ظهر هذا الكتاب عام ١٩٥٩، وسبقه بعامين كتاب كاروباروخا (موريسيكيو مملكة غرناطة) وقد وصف بروديل هذا الكتاب بقوله: «أنه كتاب علم، وهو واحد من أجمل الكتب في التاريخ والأنثربولوجيا الثقافية». ومنذ ذلك التاريخ وحركة الأبحاث حول الموريسيكيين قد تزايدت، ومن الصعب هنا أن نذكر إنتاج مائة باحث تقريباً اهتموا بهذا الموضوع وستظهر أسماؤهم في صفحات هذا الكتاب، وقد يكون من الظلم أن ننسى خوان ريقلاء، الذي مات في قمة نضجه ككاتب ومعلم، والذي أنشأ خلال وجوده في جامعة بلنسية مدرسة ذات طلاب لامعين يتركز اهتمامهم حول هذا الموضوع، وهناك مؤشر آخر حول الاهتمام الواضح بهذا الموضوع وهو عشرات الرسائل الموجهة إلى المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس.

ومن المنطق أن جنوب أسبانيا وبلنسية ومرسية وأراجون تقدم إمكانيات أكثر للبحث بسبب الثروة التي تحتويها مؤلفاتها حول هذا الموضوع، لكن لا يعني ذلك أن مدناً وأقاليم أخرى بعيدة عن تقدم هذه الدراسات، ويبقى الكثير للدراسة والبحث، فعلى سبيل المثال إذا كان وجود الموريسيكيين في بلد الوليد مؤكداً بواسطة بني ناصر، فلأمر ما ليس كذلك في طليطلة.

والإسهام الذي وصل إلينا من مجلات غير تاريخية ليس مهماً، لكنه

يعين كثيراً على توضيح الوجود الموريسيكي، ومن المستحيل فهمه دون دراسة أبحاث المؤرخين الدينيين (لونجاس، كارديياك) وكذلك الأبحاث العلمية، كما يوضح هذا باختصار كتاب (لويس جرايثا باييستير حول الطب الموريسيكي)، وأعمال النقاد الأدبية مثل (سوليراد كراسكو وفرانسيسكو ماركيز بيينويبا) وخاصة هذا الأخير في بحثه عن (موريسيكي ريكوتي) الذي قدم أحد التحاليل الأكثر دقة وعمقاً حول موضوع الموريسيكيين.

ولهذا ففي مثل هذه الظروف قد يكون من المفيد تجميع نتائج كل هذه الأبحاث مضافاً إليها نتائجنا الخاصة، وبالطبع فنحن لا ندعي أن الموضوع قد عالجناه بالكامل، فهناك كثير من المجالات استبعدناها من بحثنا؛ إما لكونها موضوعات خاصة أو لكونها مشهورة جداً. ونتمنى أن يكون كتابنا مفيداً سواءً للقراء أم لباحثي التاريخ، وسنقبل النقد الموجه والإضافات التي يمكن أن تجد.

ونحن نثق بأنه يمكن إكمال بعض موضوعات الكتاب عن طريق نشر المقالات والأبحاث في نقاط لم يسبق معالجتها، أو عولجت بطريقة غير كافية، أما تبادل المعلومات بين المؤلفين فيصعب الإشارة إليه بصورة دقيقة توضح إسهام كل واحد منهم، وقد يمكن ذلك بطريقة تقريبية في هذا الكتاب، فالأبحاث الواردة في الفصول: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسابع، من تأليف السيد برنارد بنثنت، والباقي للأستاذ/أنطونيو دومينقير هورتز، بالإضافة إلى ترجمة الأبحاث الأخرى من الفرنسية إلى اللغة الإسبانية.

الفصل الأول

من الارتداد إلى الثورة (١٥٠٠ ـ ١٥٦٨ م)

هناك إجماع عام حول فترات ثلاثة من الصراع العنيف بين النصارى والموريسيكيين في أسبانيا، وتلك الفترات يمكن ربطها بثلاثة أحداث هامة هي: ١٥٠٠ ـ ١٥٠٢ م ارتداد مسلمي قشتالة، ١٥٦٨ ـ ١٥٧٠ م ثورة مسلمي غرناطة، وأخيراً ١٦٠٩ ـ ١٦١٤ م حيث كان الطرد العام.

ونحن لن نقوم بمناقشة ذلك التقسيم؛ حيث أن كل تاريخ مما ذكر آنفاً أحدث تغيراً جذرياً في العلاقات بين الطائفتين المتصارعتين (النصرانية والموريسيكية أي المسلمة)، فالتاريخ الأول: يمثل النهاية الرسمية لسياسة التسامح التي كانت موجودة في العصور الوسطى، وأما الثاني: فقد مثل خيبة الآمال في إيجاد تفاهم متبادل بين الفئتين، بينما يمثل الثالث انفراد الكاثوليكية بالنفوذ في إسبانيا.

ويبدو جفاف هذا التقسيم بوضوح كبير حتى ولو اعتبرنا الأحداث كانت متحركة بدفعة تاريخية، فإنه إلى جانب وجود الجماعتين كلتيهما وجوداً لا يخلو من أحداث مؤسفة، إلا أن الصراع امتد أكثر من قرن وانتهى بتصفية كاملة للموريسيكيين.. وهذا على الرغم من وجود محاولات الاحتواء الأولى التي قامت بها الأغلبية والتي كان بينها وبين ثورة الأقلية فترة زمنية تصل إلى سبعين عاماً.. بينما مدة الصراع حتى الطرد العام لم تستغرق إلا أربعين

عاماً. . ومما لا شك فيه أن التطور كـان أكثر تعقيـداً مما يبـدو للنظرة الأولى، فمن الخطأ التصور أن الفئتين كانتا في مواجهة مستمرة مع بعضهما.

وكذلك من الخـطأ أيضاً التصـور أن مشكلة الموريسيكيين هي الـوحيدة التي عانت منها أسبانيا في القرن السادس عشر، ولهذا فـإلى جانب الأحـداث التاريخية الثلاثة الرئيسية المذكورة سابقاً توجد أحداث أخرى ليست أقل أهمية مما ذكر، منها عام ١٥٢٦ م حيث كان ارتداد موريسيكيي ولاية أراجون وإقامة كارلوس الخامس في غرناطة، ومنها عام ١٥٥٥ ـ ١٥٥٦ م حيث فرض تحديد نشاط المسلمين في البحر المتوسط من ناحيـة الغرب، وقـد تنازل الامبـراطور عن العرش، ومنها عام ١٥٨٢ م حيث كان اجتماع لشبونة الذي صدر فيه قرار يقضي بطرد الموريسيكيين، ومنهـا عام **١٥٩٨** م حيث تم عقـد معاهـدة سلام بين أسبانيا وفرنسا، وكانت وفاة فيليب الثاني.

هذه التواريـخ السبعة تقسم القـرن إلى ست وحدات تعـطينا فـكرة عن مدى تعقد مأساة الموريسيكيين.

إن ألفاظاً جدت في ساحة العلاقات الاجتماعية مثل: نصـراني جديـد، أو موريسيكي، لم تكن تستعمـل قبـل (ينـاير) عام ١٥٠٠ م حيث بدأ حينذاك الارتداد الجماعي للمسلمين إلى النصرانيـة. لكن هذا لم يحـدث إلا نتيجة نهائية لمرحلة طويلة تطور خـلالها وضـع نفس الأشخاص (المسلمين)، من مسلم إلى مـدجن (مسلم يعيش في أرض يحكمهـا النصـارى)، ثم إلى مـوريسيكي (مسلم يكتم الإسـلام ويـظهـر المسيحيـة وهـذا يخص مسلمي الأندلس فقط).

نهاية زمن التعايش السلمي:

كان المسلم والنصراني يتعايشان منذ زمن طويل في أسبانيـا، وكان كـل واحد منهما سيداً في أرضه، ويتعـامل مـع الآخر المثـل بالمثـل. . ولكن منذ الثاني من يناير عام ١٤٩٢ م وهو تاريخ دخول الملكين الكاثوليكيين غرناطـة ـ أصبح المسلم في أي مكان من أسبانيا مهزوماً، وإن كـان الظاهـر من الناحيـة

القانونية ما زال يتمتع بنفس حقوق المواطنة إذ يمكن الحديث عن معايشة بين جماعتين. لكنه في الحياة الواقعية العامة بدأ ضغط وقهر المنتصرين يشتد يوماً بعد يوم، حتى وصل إلى التفكير بانهاء وجود الأقلية. أما النصوص القانونية التي عكست بتسامحها ميراث المعايشة السلمية والاحترام المتبادل. فقد انتهكت يوماً بعد يوم بمعارضة صماء من الجماعتين اللتين كانتا تبحثان عن أي فرصة للتصرف بعصبية وعنف.

وكدلالة على هذا فإن وثائق بلدية غرناطة تسجل إحالة شؤون المدينة عام ١٤٩٢ م إلى لجنة مختلطة، وفي ٣ أكتوبر عام ١٤٩٧ امتنع الفريق المسلم عن الحضور، وتاريخ مملكة غرناطة يسجل هذا الحدث في الفترة بين عامي ١٤٩٢ ـ ١٥٠٠ م، ولائحة المدجن التي كانت تنطبق على كل المسلمين الموجودين في أسبانيا، تحولت إلى شيء تاريخي (أي لم تعد سارية المفعول).

وفي الفصل الأخير من حرب الاسترداد بين عامي ١٤٨٤ ـ ١٤٩٢ م، لم يحدث قتال إلا في التاريخ الأخير (مثل ما حدث في ملقة حيث تم استلامها بدون شروط) وعقدت مواثيق بين مهزومين ومنتصرين.

وميغل. أ. لاديرو يفرق بين ثلاثة أنواع من المواثيق: فالأولى كانت تحوي الاعتراف بالحرية الشخصية، والهيكل الاجتماعي والتنظيم الديني والقانوني والثقافي للمهزومين.. وأما الثانية فكانت نتيجة للاتفاق الذي حدث عقب موقعة عام ١٤٨٧ م وتتميز بإمكانية محافظة المسلمين على أموالهم كلها.. وآخر المواثيق الثلاثة كانت عقب موقعة عام ١٤٩١ م فقد منح الأسرى الحرية بطريقة تلقائية. وهكذا يتضح أن المواثيق كانت تعطي المسلمين حقوقاً أكثر مع مرور الزمن واقتراب نهاية الحروب.

ولكن هذه النوايا الحسنة التي تميز المواثيق النظرية لم تصمد طويلاً أمام الواقع، فبعضها لم يطبق مطلقاً: مثل السماح للمسلمين بحمل السلاح الذي حرم عليهم بسرعة، وكذلك حق شراء الأراضي حرم على مسلمي غرناطة؛ وذلك تسهيلاً لتوطين النصارى في المنطقة. ولعل أكثر ذلك خطورة

ما حدث في عامي ١٤٩٥ و ١٤٩٩ م حيث فرضت ضرائب جديدة على المسلمين فقط، وقد انتظروا نظاماً ضرائبياً أفضل من النظام المعمول به لكنهم شعروا أخيراً بخيبة الأمل.

التنصير الإجباري:

وقد حاولت السلطات الالتزام بالمواثيق على قدر استطاعتها. لكن التعديلات التي أدخلت توضح إلى أي مدى كانت المعايشة صعبة، وهكذا لم تصمد تلك المعايشة أمام الواقع الجائر ففي ١٨ ديسمبر عام ١٤٩٩ م ثار مدجنو البايازين في غرناطة ضد عملية التنصير الإجباري التي كان يمارسها الكاردينال سيثنيروس الذي وصل إلى تلك المدينة في أكتوبر من ذلك العام، ولا يعرف ما إذا كانت حملته موجهة إلى النصارى أو إلى أبنائهم من الذين كانوا قد أسلموا لردهم عن دينهم الجديد أو إلى المسلمين كافة، وقد كانت طريقته في التنصير تتناقض مع الطريقة التي اتبعها الراهب هيرناندو دي تلبيرا، ثم استسلم الثائرون بعد ثلاثة أيام مقابل عفو يخص كل من يتنصر.

وهكذا عاد الغرناطيون إلى الهدوء لكن سرعان ما اندلعت الثورة من مكان آخر في البخارى عام ١٥٠٠ م، واستولى الثائرون بقيادة إبراهيم بن أمين على العديد من الحصون، واستمرت العمليات لمدة ثلاثة أشهر وانتهت باستيلاء النصارى على لانخرون الغربية واندراكي الشرقية، ثم اندلعت ثورة أخرى في الماريا وصمد الثائرون في بيليفيكي حتى يناير عام ١٥٠١ م، وفي أماكن أخرى حتى منتصف العام. أما الثورة الأخيرة فقد كان مسرحها جبال روندا ودارت منذ يناير إلى مايو في نفس العام، وحضر أعمالها الحربية الملك فرناندو شخصياً بعد هزيمة منكرة للنصارى، ومات فيها دون الفونصو دي أغيلار ثم وضع الملك حداً للعمليات الحربية بعد أن تحول المدجنون جماعات إلى النصرانية؛ وذلك لانقاذ أرواحهم وللحصول على شروط أفضل للتسليم.

أما مدجنو قشتالة فقد كانوا يختلفون بالكامل عن سكان الأندلس

الشرقية، فهم يعيشون في أحياء معزولة تحت الحماية الملكية، وكانوا مجبرين على لبس أزياء معينة وحمل علامات خاصة. وعلى الرغم من ممارسات وسائل الإذلال العنصرية ضدهم خلال القرن الخامس عشر فإن ذلك لم يكن يصل إلى درجة التنصير الإجباري الذي آلت إليه الأمور بعد أحداث غرناطة.. فمن لم يشارك فيها صدر في ١٢ فبراير ١٥٠٢ قانون ملكي يخيرهم بين التنصير الإجباري أو النفي، فتنصروا جميعاً..

لقد كان التنصير في تلك الأحوال نقطة بداية، وكانت السلطة على يقين بأنه ليس من الممكن أن يتحول الموريسيكيون إلى نصارى حقيقيين بسرعة، ولهذا ففي السنوات التالية أي في حوالي عام ١٥١٠ م نفذت سياسة خاصة بوسائل مؤثرة بغية الوصول بهم إلى تنصير حقيقي صريح، فأنشئت شبكة من الكنائس والإرساليات، ومنذ عام ١٥٠٦ بدأ تعميد صبيان البخارى.

ومما يكشف عن الوضع النفسي الذي كان سائداً في تلك الفترة تلك المواثيق التي وقعت بين الدولة ومجموعات المسلمين في مملكة غرناطة مثل طابيرناس في ١٨ سبتمبر عام ١٥٠٠ م وباشا في ٣٠ من نفس الشهر والسنة، وهويسكار في ٢٦ فبراير عام ١٥٠١ م، وفي تلك المواثيق يتمنى الموقعون أن يندرج النصارى الجدد في النظام العام «أي أن يحصلوا على كل الحقوق» وأن يلغى النظام الضريبي لبني نصر (بني الأحمر)، بحيث يدفع الموريسيكيون الضرائب نفسها التي يدفعها النصارى الآخرون وأن يشتركوا في إدارة الشؤون المحلية، وأن لا يجد شيء في استغلال المراعي الخاصة بهم، وأن يتوقف النصارى القدماء عن السخرية من الموريسيكيين فينادونهم بلفظ (مورو) - [ويطلق هذا اللفظ اليوم على أبناء العالم الإسلامي وبخاصة سكان شمال أفريقيا ويحمل في معانيه الاستهزاء]. وأن من يفعل ذلك يعاقب قانوناً، وقد صدرت مواد قانونية في ذلك تستحق اهتماماً أكبر، وقد نص بعضها: على أن يكون للموريسيكيين قصابيهم وسماكيهم وأن يذبحوا حيواناتهم تبعاً لأحكام وطريقة النصارى وليس بطريقة أخرى، وأن لا يعفى عنهم حتى يتخلوا عن ثيابهم الإسلامية القديمة وأن يستبدلوها بثياب جديدة مناسبة لا سيما النساء،

وأن لا يمنعوا من استخدام الحمام وفق الأعراف المتبعة ـ .

هذه المواد القانونية لا تخلو من غموض ولقد اعترف فيها للموريسيكيين ببعض الميزات الثقافية التي ينتظر اندثارها بمرور الوقت؛ كما لم يحدد موعد معين لاستهلاك الملابس القديمة ولم ينص على عقوبة للمخالفين.

هذه المواثيق لا تختلف كثيراً عن مواثيق عام ١٤٩٠ م في الناحية الدينية؛ حيث يظهر الموضوع أكثر أهمية، ولهذا ففي ١٢ أكتوبر ١٥٠١ صدر أمر يقضي بإحراق الكتب الإسلامية كلها، وفي نفس هذا الخط صدرت تعليمات بشأن ذبح الحيوانات والحمامات والثياب الخاصة وقد فرقت هذه الوثائق بين ما هو ديني وما هو ثقافي (ويبدو هذا واضحاً في السماح بالحمام والثياب وعدم السماح بالكتب والذبح تبعاً للشريعة). وهذا يعني كما لو كانت سياسة الإدماج تسمح بالجانب الثقافي فقط.

ومن المحتمل أن روح النصوص ومواثيق التسليم لم تنس بالكامل بعد، وبهذه الطريقة أعلنت السلطات ثقتها بجدوى الوسائل المتخذة للوصول بهم إلى تنصير حقيقي حيث كان الموريسيكي يعتبر نصرانياً سيىء التدين في نظرهم مؤقتاً.

لوائح قانونية صارمة:

وتعتبر العشر سنوات التالية أي ما بين ١٥٠٠ ـ ١٥١٠ م هي السنوات التي عاصرت تغيراً جذرياً بطريقة رؤية المشكلة. . حيث ترجم ذلك بمجموعة من اللوائح الملكية؛ فلقد فشلت حملات التبشير. . واعتقد أن المسلمين غير القابلين للتنصير قد رحّلُوا جماعات، وأن الذين بقوا في مملكة غرناطة سيتم تقبلهم للنصرانية بسرعة. . لكنهم مع ذلك أدركوا أن الإسلام إلى جانب أنه من المستحيل استئصاله، فإنه سرعان ما يبدو بمظاهر قد قلل من أهميتها في البداية، ومن ناحية أخرى كان أكثر الموريسيكيين يعتقد أنهم بمجرد ممارستهم التعميد سيتركون وشأنهم بسلام، لكن الاجراءات التي اتخذت في الفترة ١٥٠٠ ـ ١٥٠٢ م أظهرت أنهم كانوا على خطأ كبير، فإن خروج بعض

الموريسيكيين ورحيلهم عن البلاد في تلك الفترة يعبر عن خيبة الأمل التي عانوها، وكذلك عن عمق جذور الثقافة الإسلامية والإيمان، كما يعبر عن عدم إمكانية الجمع بين ثقافتين في شخصية واحدة.. وقد كانت المساعدة التي قدمها الموريسيكيون للقراصنة من البربر علامة أخرى على معارضتهم ونقمتهم كما استمرت أعمال العصابات وكان لا بد من مراجعة هذا كله حيث أخذت المشكلة شكلاً آخر.

وفي الفترة بين ١٥١١ ـ ١٥٢٦ م صدرت مجموعة أخرى من القوانين المتفرقة، وهي تبدو قليلة الأهمية لكننا عند تجميعها نجد أنها تمثل ميزات عامة لسياسة تتأكد على مر الأيام.. أول هذه النصوص يرجع إلى عام ١٥٠٨ م حيث يشير نونيث مولاي [لاحظ الاسم العربي] إلى لائحة ملكية تحدد استعمال ملابس الموريسيكيين كما صدرت خمس وثائق عام ١٥١١ م أحدها في ٢٠ مايو تحدد استعمال وشكل بعض الأدوات كالسكاكين التي يخشى استعمالها أسلحة، وأخرى في ١٠ يونيو تدور حول الكتب العربية، بالإضافة إلى ثلاث لوائح أخرى بشأن ذبح الحيوانات، وتحديد ولي الشخص من الرجال وولي الشخص من النساء [ويحتاج إليهما عند التعميد والزواج].

هذه الإجراءات كانت نتيجة لسياسة خططت لها السلطات الرسمية التي قررت استئصال خصائص الثقافة الموريسيكية كلها، كما حرم على الموريسيكيين العمل بمهنة الصرافة، وكان الهدف من ذلك منع المساعدة التي يقدمونها للقراصنة من البربر، وقد صدرت قوانين مكملة في ٢٩ يوليو عام ١٥١٣ و ١٠ مايو عام ١٥٢٠ م.

وهكذا يمكننا أن نستنتج أن تكرار هذه اللوائح القانونية يمكن أن يمثل أمراً روتينياً كما يدل على عجز السلطات عن تحقيق تطبيق كامل، ولكن الحقيقة أن الأمر ليس كذلك تماماً لأن كل نص من هذه اللوائح كان نتيجة لتوترات مستمرة. فالموريسيكيون يحاولون بكل طريقة التهرب من تطبيق هذه اللوائح وكانوا يرسلون لجاناً تشكو الابتزاز والجور الذي كانوا ضحية له، ويقترحون دفع غرامات تتيح لهم عند قبولها من كسب الوقت لكن الحلقة

كانت تضيق قليلاً قليلاً فمن نص واحد إلى مجموعة من اللوائح ثم بعد ذلك إلى برنامج متكامل يهدف إلى تدمير ثقافي كامل.

إن نقطة التحول في التطور تبدأ عام ١٥٠١ م أما عام ١٥٢٦ فقد أعلنت نتائج وصلت إليها لجنة انعقدت في غرناطة بقرار ملكي، وهذه النتائج التي صدرت عن اللجنة المذكورة كانت تميل إلى إزالة خصائص الموريسيكيين وسماتهم كلها فقد حرم أو حدد استخدام اللغة العربية مكتوبة أو مشافهة، وكذلك الملابس والتعاويذ وغير ذلك من الرقى أو الحلي أو أي رمز له صلة بالدين الإسلامي مثل الختان أو امتلاك العبيد والأسلحة أو الطريقة الشرعية لذبح الحيوانات، وقد تعرضت تنقلات السكان وعقود الزواج لمراقبة خاصة، ولكي تطبق هذه القوانين بصورة حازمة صدر قرار يقضي بإنشاء محكمة تفتيش في غرناطة.

يبدو للناظر من أول وهلة في هذه الوثائق أن قائمة مطولة بعادات تلك الأقلية قد حولت حتى لا يكون لها صلة بالدين الإسلامي، وقد وضع تعريف جديد للانتماء إلى الإسلام في أسبانيا، فلم يعد المسلم هو ذلك الذي لا ينتمي للدين النصراني فقط، وإنما هو ذلك الذي يحتفظ بأي عادة مهما كانت صغيرة طالما أن لها أصلاً إسلامياً.

إن المنتصرين النصارى الذين اهتموا في البداية بالناحية الدينية فقط، وتسامحوا بالجانب الثقافي والعادات اكتشفوا أهمية تلك المظاهر، ولذلك فقد كتبوا قائمة بها من أجل استئصالها بالكامل.

كما أن سياسة الاستيعاب السريعة كانت مبكرة وقتها، فإن طريقة التفريق أصبحت في المستقبل بين النصارى القدامى والنصارى الأحداث أو بصورة أوضح بين نصارى حقيقيين ونصارى مزورين. كذلك فإن وثائق عام ـ ١٥٠١ م ـ التي أقرت المساواة الضريبية لم تستمر طويلاً، ففي عام ١٥١٠ م فرض نظام ضريبي يسمى الفارضة وضع على الموريسيكيين فقط.

* * *

الموريسيكيون القشتاليون:

وأما الإجراءات المتخذة نحو الموريسيكيين القشتاليين فليست أقل أهمية من تلك المتخذة في مملكة أراجون. فبين عامي ١٥٠٢ - ١٥٢٠ م كان القشتاليون يتوقعون بخوف صدور قرار بطردهم أو تنصيرهم إجبارياً، ولقد تدخل النبلاء (أولياؤهم) من النصارى أمام المجلس البرلماني لمدينة برشلونة للحصول على ضمانات بشأن إبقائهم، وذلك في عام ١٥٠٣ م، أما في عام ١٥١٧ م فلقد اضطر الملك كارلوس الأول إلى تكذيب ما ينسب إليه من نية بطردهم، ولكن - كما هو معروف - فإن المنافسة بين النصارى والموريسيكيين كانت على أشدها في مملكة غرناطة، ولهذا فإن حركة النقابات أسهمت في تفجير الموقف. ففي عام ١٥٠٩ م سمح لرجال النقابات حمل السلاح لرد اعتداءات القراصنة الأتراك، ولقد أفصح هؤلاء الرجال عن عدائهم للمدجنين بصورة جماعية ومكررة وعنيفة حينما اغتال المسلمون اثنين من السود، وكان رد الفعل عنيفاً ففي ٢٠ مايو عام ١٥٢١ م أرسلت السلطات قوات كبيرة للحد من انتقام النصارى، وبالفعل ففي يونيو قام النصارى بمهاجمة بعض قرى المدجنين وكذلك في ١٥ يوليو، وفي أغسطس حين أجبر ١٥٠٠٠ مسلم على التنصير الاجباري، وفي مارس عام ١٥٢٢ م قام النصارى بالإغارة على بعض القرى المسلمة، وبعد نهاية حركة النقابات أصبحت مشكلة المدجنين مطروحة بكل خطورتها فلقد عاد هؤلاء لإيمانهم القديم.

ترى ما موقف الحكومة أمام هذه الأحداث؟

في مارس عام ١٥٢٣ م تم معالجة هذا الموضوع بمراسلات محاكم التفتيش، حيث قام المفتش العام بعقد اجتماع عام ١٥٢٤ م من أجل معالجة موضوع المدجنين المتنصرين في عام ١٥٢١ م، وبعد تأجيل ذلك الاجتماع عدة مرات افتتحت أولى جلساته في ١٩ فبراير عام ١٥٢٥ م وامتدت مداولاته حتى ٢٢ يونية من نفس العام. وكانت النتيجة النهائية لذلك هي إقرار التعميد النصراني واعتباره سليماً، وأن الذين فعلوه ينبغي أن يعيشوا نصارى، ونتيجة لذلك عين مسؤولون لاعادة الإيمان إلى الموريسيكيين في الجانب الجنوبي

من مملكـة بلنسية، ولقـد قاوم ذلـك بعض المسلمين في الكِنْتِه ولمـا أحسـوا بعدم جدوى حركتهم انصاعوا للأمر، وهكذا تمت الخطوة الأولى الحاسمة في الطريق.

موريسيكيو الاراجون

أما المدجنون في الأماكن الأخرى من مملكة أراجون فقد تمتعـوا بهدنـة صغيرة فقط، فلقد حاول كارلـوس الخامس تغييـر موقف المقـاومة الـذي أبداه بعض النبـلاء دفاعـاً عن عمالهم من المـوريسيكيين؛ فقد كـان هؤلاء يفضلون لأسباب نفسية ومادية بقاء عمالهم على دينهم؛ لكنهم سـرعان مـا حرمـوا حق تغيير مكان إقامتهم ونظمت حملة جديدة لتنصيـرهم وأصدر أمـر بذلـك يقضي بتنصيـرهم عام ١٥٢٥ م. لقـد وصل إلى بـلاط الملك رسـولان مسلمـان فلم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً رئيسياً في فرض التنصير عليهم، فقد كان ذلك أمراً لا مفر منه، لكنهم حصلوا على بعض التسهيلات عند نهاية المحادثات في ينـاير عام ١٥٢٦ م مقابل دفع ٤٠٠٠٠ ألف دوقة (عملة ذلك الزمان والمبلغ يساوي ٥٦٠٠٠٠ دولار أميركي)، وتمكنوا بذلك من منع محاكم التفتيش من التـدخل في شؤونهم (يلاحظ أن القرار غامض)، وقد سمح لهم أيضاً بـاستعمال لغتهم لمدة عشرة أعوام، وكذلك ثيابهم واعترف بعقود الزواج التي أجريت، واعترف لهم بمقابر خاصة وأن يـدفع للفقهـاء راتب مقابـل أموال المسـاجد (الأوقـاف) التي صودرت لصالح الكنيسة، وأقـرت المساواة بينهم وبين النصـارى القدامى بالضرائب. لكن هذا الاتفاق الذي ظل من النـاحية الـرسمية سـرّياً حتى عـام ١٥٢٨ م لم يحل كل المشاكل. فلقد أثبت ثيسار وجراثيا كراثيل أن المبعوثين المسلمين كانا من الأغنياء ومن المعتدلين سياسياً ومن ناحية أخـرى فإن بعض نبلاء المسلمين مثل حسن الله (عمدة قرية بال دي شلبا)، وكذلـك عبد الله بن عـامر، حصـلا على هـدايـا كبيـرة نتيجـة تعـاونهم في عمليـة التنصيـر، لكن الطبقات العامة لم تكن غنية.

وإذا كان الأراجونيون قد بقـوا هادئين فـإن بعض مناطق بلنسيـة اشتعلت بالثورات، وعلى الرغم من قصور أعمالهم الحربية لافتقادهم الجيش النـظامي

فإن مقاومتهم كانت شرسة، مثل ما حدث في بنجواثيل واسبادان حيث عاد عدد كبير من سكان بلنسية إلى الإسلام، وكانوا قد تحولوا سابقاً إلى النصرانية مكرهين.

إن الصراع بين تلك الجماعات والقوات النظامية كانت إلى حد بعيد غير متعادلة لكي تستمر وقتاً طويلاً. ففي المونثيد استسلموا في ١٤ فبراير عام ١٥٢٦ م وفي بيناجواثيل في ١٧ مارس، أما في اسبادان فقد قاوموا حتى ١٨ سبتمبر، وواصلوا مقاومتهم في مويلا.

من الناحية النظرية لم يبق مسلمون في الأرض الأسبانية في نهاية هذا العام، ولكن فترة طويلة من الزمن قد تبلغ أكثر من ربع قرن مضت لم تتحقق فيها الوحدة الدينية، ومما ساعد على ذلك وجود إجراءات تدفع الموريسيكيين إلى تنصير حقيقي؛ بالإضافة إلى وضع قائمة طويلة من المحرمات تحولت إلى سيف مسلط على رؤوسهم؛ حتى عانت تلك الأقلية من القهر النصراني وقوبلت بمقاومة موريسيكية كانت تؤدي أحياناً إما إلى تجميد بعض الإجراءات أو إلى صراع مفتوح وحرب بلا معسكر.

مرحلة من الاعتدال

سجل عام ١٥٢٦ م توقفاً ملحوظاً بالضغط على الموريسيكيين، وكان لذلك عدد من الأسباب أهمها: إمكانية الاندماج بين الفئتين، ولا شك أن التنصير الرسمي للمدجنين أرضى جميع الأطراف المتدخلة في الصراع، وكذلك فإن التنصير كان مصحوباً ببعض مظاهر اجراءات الرحمة؛ من أجل تهدئة النبلاء الخائفين على مصالحهم، وأجلت كثير من الإجراءات المعادية للموريسيكيين لهذا الاعتبار نفسه، ولم يكن هذا الموقف يختلف عن الوضع في غرناطة حيث أن قرار ٧ ديسمبر لعام ١٥٢٦ م والذي يتدخل بتعديل عادات الموريسيكيين قد جمد إلى حين.

وفي يونيو عام ١٥٢٦ م وصل كارلوس الخامس إلى مدينة دارّو وبقي فيها حتى ديسمبر، وقد استقبله ممثلو الطرفين؛ مما ساعده على فهم

المشكلة، ورغبة منه في استكمال دراسة المشكلة قام بتكليف كل من: جبار دي أبالوس، وأنطونيو دي جيفاره، وخوان دي كنتانة ورجلي الكهنوت: فرانسيسكو دي أوتيل، وبدرو لوبيث، وكانت النتائج التي وصلوا إليها تدعو للأسف.

وخلاصتها أن الموريسيكيين كانوا يعانون من اعتداءات مستمرة ومتعددة من جانب النصارى، فهم يشتمون ويستغلون وينزع الحجاب عن نسائهم... إلخ.

وفي هذه الظروف اجتمع المجلس الكنسي الملكي في غرناطة، وقام بحصر وتعداد الاجراءات الممنوعة، كما أنه ركز على أن الموريسيكيين غير مسؤولين عن كفرهم (أي إسلامهم).

وفي ١٤ ديسمبر كتب كارلوس الخامس رسالة إلى البابا جاء فيها: «إن اعتناق المسيحية من قبل الموريسيكيين لم يكن بإرادة الكثير منهم أي لم يكن عن اقتناع، ثم بعد ذلك لم يعلموا عقيدة إيماننا الكاثوليكي».

وفي ٢٩ سبتمبر وقع الملك ٤٠ لائحة ملكية بإلغاء أو بوضع حد للاستغلال الذي كان الموريسيكيون يتعرضون له، ويضاف إلى قرارات ٧ ديسمبر عام ١٥٢٦ م تعليمات أسقف غرناطة دون بيدرو دي إلبا التي حاول فيها إجراء حملة تعليمية كنسية في أقل وقت ممكن لترشيد الموريسيكيين، لكنهم أخيراً لم ينجوا من دفع ضريبة خاصة مقدارها ٩٠٠٠٠ دوقة خلال ستة أعوام (ما يساوي مليون وربع دولار أميركي).

ثم تبع ذلك مرحلة من الهدوء النسبي لمدة ثلاثين عاماً تعايش فيها الموريسيكيون والنصارى القدامى تبعاً للقواعد المقررة عام ١٥٢٦ م، وكانت السياسة المتبعة بمعاملة الموريسيكيين تتأرجح بين الإجبار والقمع؛ وكثيراً ما كانت تسود سياسة الإدماج مثل هذه المعاملة على الرغم من كل الصراعات التي تعارض هذه السياسة، ومما لا شك فيه فإن وعود عام ١٥٢٦ لم تكن موضع الاحترام دائماً. فمحاكم التفتيش بدأت في عام ١٥٢٦ بمطاردة الموريسيكيين في بلنسية وعام ١٥٢٩ م في غرناطة، كما احتفظ النبلاء

بحقوق عمالهم لا سيما الاقتصادية منها وغيرها، واعترف بحقهم برقصة الزمبرا وهي رقصة غرناطية موريسيكية، ثم بدأ النقاش بشأنها في بداية عام ١٥٣٢ م.

كانت الميزة الرئيسية لهذا العقد من الزمن تكثيف حملات التبشير والتنصير، فلقد أشارت المجالس البرلمانية إلى الطريقة المناسبة لذلك في قشتالة عام ١٥٣٢ م. وبلد الوليد عام ١٥٣٧ م وفي أراجون عام ١٥٣٧ م، وأكدت هذه المجالس على التبشير بمستوى رفيع، ولكن البرنامج التبشيري لم يطبق كما يجب، فالاجتماعات الكنسية التي كانت تعقد بصورة عادية كل ٥ سنوات عقدت مرات قليلة حين ذاك، والزيارات الرعوية للكنائس التي كان من المقرر أن تتم سنوياً لم تتم إلا نادراً، وعلى الرغم من هذا كله يجب الاعتراف بأهمية واستمرارية الجهود التي بذلت، وحتى منتصف القرن، واصل الموريسيكيون حياتهم باعتبارهم نصارى سيئين؛ وذلك لما بدا من قدرتهم على المقاومة، وعدم انسجام رغبتهم مع الدين الجديد، ولدينا وثائق حول مملكة غرناطة فقط تشير إلى إنشاء مدارس وحملات تبشير منظّمة؛ فقد قام مجلس الأساقفة بزيارة إلى المنطقة في عام ١٥٣٧ م، وكذلك قام أسقف جواديكس بزيارتين بين عامي ١٥٥٠ ـ ١٥٥٤ م كما عقد مجلسان كنسيان: الأول في غرناطة عام ١٥٤١ م والثاني في جواديكس عام ١٥٥٤.

إن إصرار القيادة النصرانية على تنصير الموريسيكيين وإنهاء مشكلتهم يمكن أن يظهر بوضوح بنقطتين: النقطة الأولى للسياسة الملكية التي وضعت تحت تصرفها خبراء حقيقيين في المشكلة الموريسيكية مستعملة في ذلك سلطة الملك في تعيين الأساقفة؛ للاستفادة من خبراتهم الواسعة في هذا المجال، والمثال على ذلك الأسقف المذكور سابقاً وهو الراهب أنطونيو دي جيفارا، وهو واعظ ملكي وكاتب هام في عصر النهضة، ففي عام ١٥٢٥ م قام بالتبشير بين الموريسيكيين في بلنسية، وفي نهاية العام التالي اشترك في اجتماع غرناطة، وفي عام ١٥٢٩ م عين أسقفاً لجواديكس، وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٥٣٧ م.

ومثال آخر هو دون جبار دي أبـالوس وتشبـه حياتـه حياة الأول إلى حـد كبير، فهو أسقف جـواديكس عام ١٥٢٥ م، واشتـرك في حملات التنصيـر في بلنسيـة، وكذلـك في مجلس غـرنـاطـة قبـل أن يتـولى منصب اسقفيتهـا عـام ١٥٢٨ م إلى عام ١٥٤٢ م، ومن بين رجاله يمكن أن يذكر دون مارتين بيريث دي أبـالا وهـو أستـاذ في جامعــة غرناطــة، وأســقف في جواديكس بين عامي ١٥٤٢ ـ ١٥٦٠ م، وقـد أقام فتـرة صغيـرة في سيجـوبيـه ثم عمـل أسقفـاً في بلنسية عام ١٥٦٤ م ومات بعد ذلك بعامين.

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة دون بيـدرو غيريـريو مـطران غرنـاطة بين عامي ١٥٤٦ ـ ١٥٧٦ م وجميع هؤلاء كانـوا وعاظـاً إصـلاحيين (وقـد لعبوا دوراً ليس قليلاً في اجتماع ترينتو) كما كانـوا المسؤولين الرئيسيين عن سيـاسة الادماج في تلك الفترة التي ندرسها.

ومن ناحية أخـرى فإن دراسـة النصوص المستخـدمة في التنصير تكشف عن استمرارية الأهداف، فهناك تعليمات ١٠ ديسمبر عام ١٥٢٦ م، وتعليمات مـطران غرنـاطة، وكـذلك تعليمـات المجـلس المنعقـد في ينايـر وفبرايـر عام ١٥٥٤ م، ويلاحظ أن التجديد كان قليـلاً، كما كـانت التعليمات تهـدف إلى احتواء الموريسيكيين، وهي لا تدعو القساوسة والأساقفة إلى التعـاون في تلك المهمة فقط، وإنما تدعو الشعب النصراني كله كي يتعاون في ذلك.

لقـد كان الأسـاقفة على وعي بـأن الارتداد الكـامل (أي على المستـوى الشخصي والجماعي) لا يمكن أن يتم إلا بعمل متواصل، ولهذا فقد أكد على ضـرورة القيام بـالنشاطـات في المناسبـات الهامـة؛ مثل صـلاة الأحد وصـوم الأربعين والاعـتراف، ويجب تكميلهـا بالتعليم اليـومي، وبنشـاط التجمعـات الدينية وهي الطريقة الشعبية في هذا المجال؛ لأنها تدعو إلى تنصيـر القيادات المـوريسيكية التي كـانت موضـع احترام في الفتـرة الأولى، وكان الهـدف من ذلك أن يقلد الشعب تلك النخبة المتنصرة. وقد تبنى اليسوعيون كـذلك هـذه السياسة نفسها.

لقد كانت محاولة الدمج تـوجه حين ذاك إلى المـوريسيكيين كافـة بدون

استثناء، وبخاصة للنساء والأطفال الذين أصبحوا موضع اهتمام مركز في كافة مواد الوثائق التي وردت بهذا الشأن، ولم تنس كذلك العقوبات الرادعة في تلك الوثائق، لكنها كانت على وجه الإجمال خفيفة، وتقتصر على الغرامات المالية.

ومن المعلوم أن عملاً من هذا النوع ينبغي أن يرتكز على الاقناع أكثر من قيامه بإجراءات قمعية. ويحتاج إلى وقت وصبر طويلين، ولكي يتوّج هذا العمل بالنجاح فإنه يجب أن يعطي أدلة واقعية على فاعليته، وبدون ذلك فإن العداوة المتأصلة بين الفئتين وصراع المصالح لا بد أن تظهر من جديد وتهدم كل شيء.

وكمثال على ذلك فإن الجلسة المنعقدة في سان بيدرو مارتير في طليطلة التي استمرت منذ ٤ فبراير إلى ٢٧ مارس عام ١٥٣٩ م؛ أظهرت استمرار التوتر العميق بين المجموعتين، وفي هذه الجلسة درست طلبات الموريسيكيين الغرناطيين وكان يدور معظمها حول محاكم التفتيش مثل التفريق بين الشعائر الإسلامية واليهودية (حيث اتهم الموريسيكيون كثيراً بممارسة الشعائر اليهودية)، وإلغاء الاتهام، والعفو العام عن العقوبات السابقة، ولقد أجيب طلبهم الأول فقط كما سمح لهم بممارسة رقصة الزامبرا، وأما الطلبات الأخرى فقد رفضت وبعبارات واضحة ومباشرة.

ولم تكن هذه الجلسة في الحقيقة تهدف إلى معالجة طلبات الأقلية الموريسيكية، ولكنها على العكس من ذلك فقد كانت تهدف إلى استئصال صفاتهم الخاصة كلها، وأما الذين تجرؤوا على الدفاع عنهم من النبلاء فقد عوملوا بدون اعتبار ولا احترام، وعومل الماركيز دي مون دي خار ـ الذي كان يؤيد طلبات الموريسيكيين الغرناطيين ـ بجفاء.

وخلاصة القول أن نظام المعايشة الذي قررته مواثيق عامي ١٥٢٥ و ١٥٢٦ م أصبح في حالة متردية، وكذلك التوازن الذي تحقق بكل صعوبة خلال ثلاثين عاماً انهار، وتم التخلي عنه في الفترة بين ١٥٥٥ ـ ١٥٦٨ م.

* * *

فشل سياسة الاحتواء:

بدأ التوتر يزيد بعد أن فشلت سياسة الاحتواء كما تؤكد ذلك الوثائق. فالموريسيكيون أصبحوا أكثر تمسكاً بالإسلام وعاداته، وقرروا هذا وعزموا عليه واكتشفوا النية الاحتوائية النصرانية التي لم تتغير؛ بالإضافة إلى أن اعتدالهم لم يحقق لهم شيئاً؛ فالهوة التي تفصل بين الموريسيكيين والنصارى ازدادت عمقاً مع نهاية تلك السنوات.

وبين أهم المشاكل السياسية التي كانت تشغل الحكام حين ذاك برزت مشكلة الموريسيكيين باعتبارها أهم المشاكل خطورة؛ حيث بدأ القراصنة البربر والأتراك يهددون الشواطىء الأسبانية على البحر المتوسط، واسترد الأتراك طرابلس عام ١٥٥١ م كما هزم الأميرال لجنوى في بونذا، وفقد الأسبان بينيون دي بيليز ودي لاغوميرا في عام ١٥٥٤ م، وبوخيا عام ١٥٥٥ م.

مع بداية حكم فيليب الثاني بقي لإسبانية على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسطة: مليلة، ووهران، والمسجد الكبير، ولاغوليتا، وأصبح الموريسيكيون بمثابة الطابور الخامس الإسلامي داخل أسبانية حيث كانوا يسهلون ويساعدون هجمات الأعداء. والحقيقة أن الاتصالات بين القسطنطينية من ناحية، والغرناطيين والبلنسيين من ناحية أخرى كانت واقعاً مستمراً. وقليلاً قليلاً اكتشفت المراسلات المتبادلة بين الطرفين، وكثير منها كان يعود لعام ١٥٦٠ م، فعلى سبيل المثال هناك مشروع التحالف بين سلطاني المغرب وتركيا ضد فيليب الثاني، وقام بدراسة ذلك الراهب داريو كابا نيلاس حيث أثبت فيه مناشدة الموريسيكيين الامبراطورية العثمانية لمساعدتهم وقام بنشره مونروى.

في هذه الظروف تزايد الخوف بين النصارى، وكبر الأمل بين الموريسيكيين حتى كثرت التنبؤات المتداولة بينهم ومعظمها يشير إلى مجيء الأتراك لنجدتهم، وأعلن موريسيكيو ما يسمى زكريا أمام محاكم التفتيش: بأنه

تبعاً لما ذكر في الكتب التي كان يملكها فستعود هذه البلاد إلى مسلمي البـربر مرة أخرى بعد فقدها.

إن الخطر الموريسيكي لم يكن شيئاً خيالياً فقد ظهـر بصورة عصـابات وقـراصنة، وكـان رجـال من الـذين تختلف تسميتهم من إقليم لآخـر مجـرمين ولصوصاً منفيين يمثلون نسبة عالية من الشعب الموريسيكي في القرن السادس عشـر، وقد تحـول أمر القضـاء عليهم إلى مشكلة مقلقة للسلطة. ولكن وعلى الرغم من صدور اللوائح القانونية المتكـررة والدقيقة بين عامي ١٥١١ ـ ١٥١٤ فـإن هذا لم يتم، ولم تتمكن السلطة من القضـاء عليهم مـطلقـاً، بـل لـوحظ زيادتهم في الستينـات من القرن السادس عشر ومرد انتشار هذه الـظاهرة يعـود إلى التسهيلات التي منحت للنبلاء في استخدام رجالهم من الموريسيكيين في الثأر والانتقام. وفي جنوب أسبانيا (ما يعـرف اليوم بـأندلـوثيا) كـان المنفيون ـ وبمسـاعدة ذويهم ـ يتمكنـون من صد هجمـات القوات المـرسلة لمطاردتهم؛ وقـد تمكن بعض رجال العصـابات مثـل: البرتـال أوغو نشـالـو الثنيت من زرع الـرعب في قلوب النصـارى في الفتـرة مـا بين ١٥٦٥ ـ ١٥٦٨ م، وتـطورت القرصنة البربرية والموريسيكية بنفس الطريقـة حيث كانت محـدودة منذ نهـاية حرب الاسترداد ولكنهـا اشتدت منـذ عام ١٥٦٠ م، وفي ٢٠ يـوليو من ذلـك العـام اضطر والي بلنسيـة منع المـوريسيكيين من الصيـد لأنهم جميعـاً كـانـوا موضع شبهة بتعاونهم مع القراصنة.

مشكلة القراصنة

لقـد أصبح البحـر المتـوسط محكومـاً بالمسلمين، وأصبحت هجمـات القـراصنة أكثـر جرأة، حتى تغلغـل بعضهم داخـل البـلاد مثـل: هجـوم عـام ١٥٦٠ م الـذي نزل فيـه القـراصنـة في كستيـل دي فيـررو إلى أن وصلوا إلى نوتايس وهي قرية تابعة للبخارى، وكذلك هجوم عام ١٥٦٥ م الذي كان هدفه أورخيبـا، وأخيراً هجـوم عام ١٥٦٦ م الـذي كان هـدفه بعض قـرى الميريـا. وعلى الرغم من نظام حراسة الشواطىء المعقد، ومن قيام العديد من الكتائب

بحراسات مستمرة فإن القراصنة كانوا يهاجمون دون أن يستطيع ردهم أحد. فخلال الحملة على أورخيبا ظل (٤٠٠) رجل من القراصنة أربعين ساعة دون أية مقاومة، وفي حملة أخرى ظلوا (٢٤) ساعة دون أن يطاردوا (ثم طوردوا بعد ذلك بدون جدوى).

أما الموريسيكيون المجاورون للأماكن المهاجمة فكانوا ينتهزون الفرصة للهرب مع القراصنة إلى شمال إفريقيا.

لقد أفصح دون لوبي دي أوبريقون بدقة عن انطباعاته بشأن هذه الهجمات بعد أحداث أورخيبا بخطابه للملك جاء فيه: «ما حدث كان شيئاً جديداً في هذه المملكة، لقد أحدث دهشة كبيرة لدى الجميع، فالنصارى القدامى الذين يعيشون في أماكن موريسيكية عانوا من خوف كبير لدرجة أنه بدا لهم أن مجموعة أخرى من القراصنة ستأتي لمهاجمتهم، كما ظهر أن للموريسيكيين يداً فيما حدث، بالإضافة إلى أن الدفاع كان ضعيفاً والاتصالات بطيئة».

إن تتابع الأحداث الذي بدأ يظهر بصور متعددة رد عليه النصارى بإجراءات تراوحت بين القمع والابتزاز، وانتهى عهد التسامح النسبي الذي منح للموريسيكيين عام ١٥٢٦ م، وكان يمثل جزءاً من سياسة أطلق عليها بيير شانو: سياسة انفتاحية، وكانت تمارس هذه السياسة أيضاً مع أتباع أبراسموس (مصلح نصراني يُظنُّ أنه ألماني) وكذلك مع اليهود المتنصرين.

ومنذ عام ١٥٥٥ م أي عند وصول فيليب الثاني للحكم أصبح من المستحيل التعامل مع المنشقين حتى أن كارلوس الخامس نفسه الذي كان في استراحته بجوستي تضايق عند معرفته بدخول البرتوستنتية الدولة، ونصح ابنه بالحزم، وهكذا اتخذت المملكة الكاثوليكية موقفاً دفاعياً أكَّد أبعاده السياسة بجلاء، حتى أصبح نشاط محاكم التفتيش يتزايد، وكان الموريسيكيون ضحية لغيرتهم الدينية يقعون تحت سلطان هذه الاجراءات التي كانت قد توقفت سابقاً وأخذت لوناً من الاعتدال، ثم بدأت تأخذ بعداً جديداً.

مصادرة الأسلحة

من الأمور التي كانت تشغل محاكم التفتيش كثيراً امتلاك الموريسيكيين الأسلحة، ولهذا فليس من الغريب أن تتخذ تلك المحاكم في أراجون إجراءات للوصول إلى نزع سلاح كامل في عام ١٥٥٩ م، وقد أسهم بفشل هذه السياسة معارضة النبلاء الذين كان يضرهم نزع سلاح تابعيهم كثيراً، وكانت المحاكم تسعى لنزع سلاح البلنسيين أيضاً إلا أن النبلاء تضايقوا من ذلك واستطاعوا تأخير إصدار هذا القرار.

ولكن وقوع بعض الحوادث المزعجة مثل ضياع ٢٥ عربة محملة بالأسلحة في هيررادوا التابعة لغرناطة، وكذلك استعداد الجزائريين لمهاجمة وهران؛ كل ذلك ساعد على الإسراع بصدور قرار نزع السلاح الذي وقع في ٢ يناير عام ١٥٦٣ م.

وبذلك فقد فتشت (١٦٣٧٧) منزلاً موريسيكياً موزعة بين ٤١٥ مكاناً، وكانت المحصلة مصادرة: ٣٣٠ قطعة سلاح نارية و(٢٧١٤٥) قطعة سلاح أبيض، وعلى الرغم من أهمية الأسلحة المكتشفة فإن المشكلة لم تحل بالكامل، فالكثير من الأسلحة أخفيت، ثم اكتشف في الفترة بين عامي ١٥٦٤ م - ١٥٦٦ م أن الموريسيكيين في أراجون يصنعون الأسلحة ويصدرونها لإخوانهم في بلنسية.

وأما ابتزاز النصارى فلم يتوقف بل سجل زيادة في تلك الفترة، وهذا ما أعلنه أحد رؤساء الموريسيكيين فرانسيسكو نونيث مولاي بقوله: «كل يوم يزداد حالنا سوءاً، فمعاملتنا تسوء في كل الأحوال وبمختلف الطرق، وذلك من قبل السلطة ورجالها الرسميين، وكذلك الكنيسة، وهذا واضح جداً ولا يحتاج لتأكيد».

نهب أراضي الموريسيكيين

أحس الموريسيكيون الغرناطيون أنهم ضحية عملية نهب كبيرة وذلك بين عامي ١٥٥٩ - ١٥٦٨ م عندما صدر قرار برعاية مستشارية بلد الوليد؛ وذلك

بإرسال الدكتور سنتياغو ليراجع حدود الأراضي وكذلك الوثائق الملكية، وفي حالة عدم حيازة تلك الوثائق ـ وذلك هو حال الأغلبية ـ فيجب دفع غرامة، وإذا لم تدفع الغرامة في حينها تحجز الأرض وتباع، وهكذا تم تغيير ملاك (١٠٠٠٠٠٠) هكتار، ومن بين الذين استفادوا من هذه العملية رجال الإدارة (البيروقراطية) في غرناطة وكذلك الأديرة، وقد كتب السيد بيدرو دي ديثا رئيس مجلس السكان إلى الملك بتاريخ ٢ مايو ١٥٧٣ م قائلاً: «أنه نتيجة لهذه العملية سلم المحاسب هيرناندو دي باريلا مبلغ ٢٤٢٠٩٩٧ مارابيد (عملة ذلك الوقت) وهو ما يساوي ٧٠٠٠ دوقة».

ضرائب ومتاعب

ويمكن تخيل حقد الموريسيكيين الذين كانوا ضحية هذه الابتزازات، يضاف إلى ذلك مصاعب تربية دودة القز التي بدأت تزداد منذ عام ١٥٥٠ م، وكانت هذه الحرفة تعتبر الحرفة الأكثر ربحاً منذ زمن بعيد في كثير من القرى، وكانت في البوخارى الحرفة الوحيدة تقريباً، فقد كان الفلاحون يُعِدُّون الحرير خلال الشتاء ويبيعونه صيفاً في غرناطة والميرية وملقة. والأمر الأساسي في ذلك هو أن الحرير كان مهنة آلاف من العمال، وكان الحرير الغرناطي مشهوراً عالمياً، لكنه يعتبر مرتفع السعر بسبب الضرائب الباهظة، ولهذا عانى الموريسيكيون من منافسة الحرير الرخيص المهرب بكميات كبيرة إلى غرناطة، وهذه الظروف الجديدة أثرت كثيراً على صغار الفلاحين في أندلوثيا (جنوب أسبانيا).

لقد تفاقمت القطيعة بين الفئتين، ولم تعد تحتاج لأسباب أكثر لتكون خطيرة، وقام الأساقفة بالخطوة الحاسمة في الاجراءات القهرية بعد أن خاب أملهم لنتائج حملات التنصير المؤسفة، ففي عام ١٥٦٥ م عُقد مجلس كنسي في غرناطة كان لقراراته أهمية خاصة؛ لأنها وضعت نهاية لسياسة الملاينة من جانب الكنيسة حتى تلك الفترة، فقد حوى نص القرار النهائي تسع مواد تدعو إلى تطبيق اللوائح الصادرة قبل ذلك والتي توقف تطبيقها منذ عام ١٥١١ م، ولم تعد تستعمل تلك الكلمات اللينة مثل: التبشير والوعظ وتعليم العقيدة

المسيحية، بل استعملت كلمات تحمل صيغة القهر والاكراه، ولم تترك تلك الوثيقة أي مظهر من مظاهر الثقافة الموريسيكية إلا وغيرته؛ مثل اللغة والثياب والحمام والشعائر التعبدية... إلخ. ونصح الأساقفة الملك باستئصال تلك الخصوصيات كلها إلى جانب منعهم من امتلاك العبيد، كما طلبوا من محاكم التفتيش أن تكثّف نشاطها وأن تشدّد عقوبتها بتجريمات أخرى تناولت كل شيء حتى السكن، حيث أمروا بأن تقيم اثنتا عشر عائلة على الأقل من النصارى في كل قرية من قرى الموريسيكيين، وينبغي أن يستقبلهم الموريسيكيون ثم يقدمون لهم أماكنهم ومساكنهم، وذلك ليقوموا بزيارة بيوت الموريسيكيين أيام الجمع والإجازات والأعياد؛ ليتأكدوا من صدق تطبيق الموريسيكيين للتعليمات، ثم نصح في النهاية بأن يعار كبار الموريسيكيين ورؤساؤهم عناية خاصة ويعاملوا معاملة خاصة ليكونوا مثالاً يحتذى للآخرين، وقد كتبوا في هذا يقولون: «نرجو من صاحب الجلالة أن يأمر بإرسال أبناء أمراء الموريسيكيين إلى قشتالة القديمة، وعلى حساب أولياء أمورهم؛ كي يربى هؤلاء على العادات والتعاليم النصرانية فينسوا عاداتهم ودينهم القديم». وقد نفذ ما أمر به رجال الدين.

وفي العام التالي اجتمع رجال اللاهوت قانونيين وعسكريين في مدريد، وتبنوا طلبات رجال الدين، وأضافوا إليها تحريم الكتب العربية لمدة ثلاث سنوات. وقد نشر القرار النهائي لذلك الاجتماع في ١ يناير عام ١٥٦٧ م.

وكالعادة فقد حاول الموريسيكيون التفاوض من أجل إلغاء تلك الاجراءات التي تهددهم، ولما كان الوضع خطيراً فقد أرسلوا فرانسيسكو نونيث مولاي، وهو شيخ مهيب لا يشك أحد في ولائه إلى الرئيس الجديد للمحكمة العليا بيدرو دي ريثا، لكن الأخير لم يستمع للرجاء الذي قدمه مولاي، وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة فقد توسلوا إلى خوان ايزيكيز - وهو نصراني قديم - أن يقوم بالدفاع عنهم، وصاحبه اثنان من كبار الموريسيكيين وهما: هرناندو الحاباقي، وخوان هيرنانندث مودافال، حيث ذهبوا إلى مدريد واجتمعوا بالكاردينال دييفو دي سبينوسا - رئيس مجلس

قشتالة ـ ولم يغير الكاردينال موقفه، وفشلت هذه اللجنة كما فشل تدخل الماركيز دي منديخار.

كانت الفئتان ولمدة عامين بانتظار الأحداث المتوقعة وعلى استعداد لها، أما الموريسيكيون فقد بدؤوا يدعون إلى الثورة؛ كما يقول مارمل وازداد عقد الاجتماعات السرية بيتهم في البايزين، أما النصارى فكانوا يخافون أن تحدث الثورة خلال أعياد الميلاد، وأما رجال الادارة فكانوا يعدون لطرد الموريسيكيين الغرناطيين إلى الشمال؛ وقد كانت طلبات عديدة بهذا المعنى قد رفعت إلى المسؤولين في الأشهر السابقة من النصارى.

لقد أصبحنا الآن بعيدين عن تلك الأجواء التي يناقش فيها وسائل الاحتواء التدريجي، فقد كان أولو الأمر يريدون احتواءاً سريعاً وكاملاً بأية وسيلة (وذلك يعني موت حضارة بكاملها) أو الطرد، وأما الموريسيكيون فقد اتخذوا الخطوة الحاسمة وذلك بإعلان تمرد الرابع والعشرين من ديسمبر عام ١٥٦٨ م.

الفصل الثاني

تمرد موريسيكيي غرناطة

(١٥٦٨ - ١٥٧٠)

عندما حلت بشائر أعياد الميلاد عام ١٥٦٨م اجتمع المتمردون وأعلنوا عصيانهم وثورتهم، وذلك في قرية بيذنار (في وادي لكون) بزعامة هيرناندو دي كورودوبا الذي اتخذ له اسماً إسلامياً عربياً هو (ابن أمية)، وفي نفس اليوم تمرد العديد من القرى مثل: أورخيبا، وبوكيرا، وخوبيليس، ثم تبعتهم باقي قرى بوخاري، وفي ليلة ذلك اليوم توجه مساعد ابن أمية، فراس بن فراس على رأس مئات من أتباعه إلى البايزين، وحاول دفع سكانه للثورة ولكنهم لم يتحركوا؛ فترك الحي وعاد أدراجه مع تابعيه.

وفي الأول من نوفمبر عام ١٥٧٠م صدر قرار بترحيل موريسيكيي غرناطة كلهم إلى إقليمي قشتالة، واندلوثيا الغربية، وايسترا مادورا، وخلال أيام قليلة غادر خمسون ألف شخص تقريباً مساكنهم الأصلية ولم يعودوا إليها مطلقاً. وفي ٣٠ نوفمبر غادر دون خوان دي أوستوريا بعد أن أنهى مهمته، فهو الذي قاد العمليات العسكرية في الجانب النصراني.

وفي ١٥ مارس عام ١٥٧١ قام غونزالو النيث باغتيال (ابن أبو) خليفة ابن أمية زعيم المتمردين، ومن الجدير بالذكر أن القاتل هو واحد من أتباع المقتول، أما المقاومة الموريسيكية فلم تعد إلا نادراً ثم بدأت بالخمود ببطء.

بين هذه السلسلة من الأحداث توجد فترة زمنية مدتها عامان كان

الصراع فيها وحشياً ومستمراً، وكان الوضع متقلباً، فأي انتصار لأحد الجانبين لم يكن حاسماً ولا نهائياً، وقد كان مسرح العمليات متنقلاً باستمرار، كما كانت ولاية غرناطة مسرحاً للحرب مدة من الزمن.

إن ما بدا في البداية صراعاً محدوداً تحول مع الوقت إلى صراع شامل، كما كان الشغل الشاغل والأهم لفيليب الثاني؛ حيث وصل به الأمر أن دعا برلمان قشتالة للانعقاد في قرطبة؛ ليكون قريباً من مسرح العمليات وذلك في ديسمبر عام ١٥٦٩م.

رسم جدول تاريخي للأحداث:

من المناسب في البداية رسم جدول تاريخي للأحداث. فالحرب مرت بأربع مراحل:

- من ديسمبر عام ١٥٦٨م إلى مارس عام ١٥٦٩م.
- ومن نهاية مارس إلى ديسمبر من نفس العام ١٥٦٩م.
- ومن يناير عام ١٥٧٠م إلى إبريل من نفس العام.
- ومن إبريل إلى نوفمبر من نفس العام.

المرحلة الأولى: تميزت بأن الحملات كان يقودها من الجانب النصراني الماركيزان: ديمون دي خار ودي فيليس، أما مون دي خار فقد خرج من غرناطة في يناير واجتاز البوخاري حتى لاوخار، وأقام معسكره العام في أورخيبا، وأما جنود فيليس فقد خرجوا في (١) يناير، وأقاموا معسكراً في تيركي شرق البوخاري وذلك في (٣) يناير وعلى الرغم من بعض التراجعات قليلة الاهمية التي مني بها النصارى، فقد كانوا يأملون بنهاية سريعة للأحداث.

وأخيراً فقد انصاع كثير من الموريسيكيين، وكاد النصارى أن يلقوا القبض على اثنين من كبار قادتهم وهما: ابن أمية، والصفير، إلا أن الجيش النصراني كان يسوده بعض الشقاق لأن الماركيزين اللذين يتزعمان الجيشين كان كل منهما يكره الآخر، كما تعرض موندخار إلى حملة قوية من الشكاوى

قدمها رجال المحكمة العليا واتهموه أمام الملك، وبذلك فقد فقدت القوات نظامها وارتكبت أنواعاً مختلفة من الأخطاء فاستعاد المتمردون قوتهم، وعندها أسند فيليب الثاني قيادة العمليات إلى أخيه دون خوان دي استوريا، وهنا بدأت المرحلة الثانية التي طالت كثيراً ولم تحقق أية نتيجة إيجابية، فازداد اتساع المناطق المتمردة، واستطاع الموريسيكيون لعدة شهور ـ أن يمتلكوا ناصية الأمر؛ فهاجموا بيرخا حيث يوجد معسكر جنود فيليس، وحاصروا سيرون في (١٠) يونيو واستولوا عليها في (١١) يوليو وكذلك فيرا في سبتمبر، وأورخيبا في أكتوبر.

وعلى الرغم من وفاة الصفير في يوليو واغتيال ابن أمية في ٢٠ أكتوبر فإن ذلك لم يحدث تغيراً في الوضع، وأصبح (ابن أبو) زعيماً بلا منازع.

ان تغير سير الحرب حدث في الفترة من ديسمبر عام ١٥٦٩ إلى يناير عام ١٥٧٠م، فلقد أصبح الوضع خطيراً بصورة لم يسبق لها مثيل: ففي (١٩) يناير استولى (ولد علي) أمير الجزائر على تونس، وكان ذلك بلا شك عبارة عن امتداد لحرب غرناطة.

وفي نفس الوقت بدل خوان دي استوريا قيادة جيش فيليس عندما كانت قواته تحاصر جيليرا منذ بداية ديسمبر، واستولى عليها في (١٠) فبراير بعد معارك وحشية.

في هذا الوقت كان يوجد ثلاثة جيوش: الجيش الأول بقيادة خوان دي أستوريا وقد استولى على سيرون في مارس ثم ما لبث أن انهزم، فواصل سيره متجهاً إلى بوخاري التي وصل إليها في نهاية ابريل، وهناك أقام معسكره العام في لوس بادوليس، حيث انضم إليه جيش الماركيز ديسيس قائد الجيش الثاني، وكان قد خرج من غرناطة في فبراير واجتاز البوخاري من غربها إلى شرقها. وأما الجيش الثالث فكان يقوده دون أنطونيو دي لونا وقد خرج من أيني كير ووصل إلى جبال بنتوميث في الأيام الأولى من مارس.

حرب دفاعية بدون جدوى:

وأمـا الموريسيكيـون فقد تحولوا إلى الحـرب الدفـاعية، وانقسمـوا إلى قسمين في تقييمهم لاستمرار القتال. فبينمـا كان بعضهم ومن بينهم (ابن أبـو) يفضلون مـواصلة القتال مهمـا تكن النتائـج، نجد آخـرين برئـاسـة الحـابـاقي يرغبون بالتفاوض من أجل الاستسلام.

ولهـذا تميزت المـرحلة الرابعـة بمزيـج من المـواقف غيـر الـواضحـة؛ فالعمليات العسكـرية غيـر منتظمـة، كما يبـدو أن الاتصالات الأولى بين أحـد ساكني جوادكس ويسمى هيـرنانـدو دي باراداس والحبـاقي تعود إلى مـارس، وربمـا إلى فبرايـر، ولكنها لم تسفـر عن أية نتيجـة؛ إلى أن تمت اجتماعـات فوندون في ايندراكي التي جرت من ١٣ إلى ١٩ مايو (ويبدو أن هذه اللقاءات كانت بقصد مناقشة التوقف عن القتال) وهكذا توقف الكثيـر من الموريسيكيين عن متابعة القتال، وهرب بعضهم إلى شمـال أفريقيـا؛ لا سيما بعـد أن حدث خـلاف بين (ابن أبو) و (الحـابـاقي) وقـد ضيق (ابن أبـو) الـدور الـذي لعبه (الحاباقي) ولهذا أمر باحتجازه وقتله.

وأما من الناحية العسكرية فإن أهم المعـارك دارت في اقليم روندا حيث نهب الموريسيكيون قرية الوثايتا، ثم جمعوا قواتهم في أوربوتو؛ إلا أن الدوق دي أركـوث تمكن بقواتـه والفرق الأخـرى التي انضمت إليه أن يجبـرهـم على الجـلاء، وذلك في عشـرين سبتمبر، ومنـذ ذلك الـوقت بدأ التفكيـر بمشروع اجلاء الموريسيكيين الغرناطيين عن البلاد ليوضع فيما بعد موضع التنفيذ.

إن الوصف الذي قدمه دييفو هورتادو دي ميندوزا، ولويس ديل مـارمول كارباخال، وخنث بيريث دي هيتا كان فيضاً من التفصيلات يسمح لنا بأن نبرز المميزات العامة للصراع، أما خوليو كارو بـاروخا فقـد أعطى صـورة مفصلة. ويمكننـا من ذلك كله أن نستخلص أن المـوريسيكيين كانـوا يستفيدون بشكـل جيـد من جغرافيـة الأرض، ويتحصنون بـالأماكن المنيعـة ويتخـذونهـا قـاعـدة لعمليات سريعة وجريئة، وكانوا يعيشون على حساب الدولـة، ويحاولـون نشر المجاعة في صفوف أعدائهم وذلك بحرق الحقول وتحطيم الطواحين، وكانـوا

يتجنبون وبكل حرص القتال في أرض مكشوفة؛ فقد كانوا ينهزمون في كل المرات التي قاتلوا في الأراضي المكشوفة؛ وباختصار كانوا يمارسون حرب العصابات. وأما النصارى فقد كانوا يتقدمون حسب نظام عسكري وضمن قواعد نظامية مكونة من فريق من المشاة والمدفعية، وكانوا يقعون دائماً ضحايا للكمائن التي يقوم بها الموريسيكيون؛ بالإضافة إلى أن القوات النظامية كانت تتجاوز قواعد الانضباط وتمارس النهب من الحيوانات والحرير والذهب والعبيد؛ بالاضافة إلى ما تميز به بعضهم من وحشية وهمجية؛ وقد أدى ذلك إلى تركهم الولاية في حالة خراب كامل.

معارك استماتة:

ويمكننا أن نضرب ثلاثة أمثلة من بين الكثير مما تميزت به هذه الحرب التي لم تكن منضبطة بنظام أو مراعية لحقوق، ففي الثالث من فبراير عام ١٥٦٩م توجه ٨٠٠ رجل بقيادة فرانسيسكو دي كوردوبا، فاستقبلهم الموريسيكيون بالحجارة؛ ليدفعوا عن أنفسهم شر تلك القوة المهاجمة؛ لكن المعركة حسمت بعد ثماني ساعات بقوة السلاح الأبيض، وتداعت المقاومة الموريسيكية بعد أن قتل ٤٠٠ من الموريسيكيين وأسر ٥٠ رجلاً حيث أرسلوا للعمل في المناجم، أما ضحايا النصارى فقد جرح أكثر من ٣٠٠ رجل؛ تبعاً لما ذكره مارمل. وأسر النصارى ٢٧٠٠ من النساء والأطفال أصبحوا عبيداً، واستولوا على أموال الموريسيكيين كلها، وقد سبب توزيع هذه الغنائم شقاقاً بين زعماء النصارى، وكل هذه الأحداث تمت في منطقة اينوكي.

ثم بعد ذلك بأيام استولى الماركيز دي مون دي خار - بعد صعوبات جمة - على حصن غواخار؛ فقتل كل من بداخله من النساء والرجال.

ولم يكن الموريسيكيون يتصرفون بوحشية أقل من النصارى فعند استيلائهم على سيرون استعبدوا ٨٠ امرأة، وقتلوا ١٥٠ رجلاً من بينهم أربعة شيوخ.

لقد تفاقم الشقاق بين فريقين من الموريسيكيين إلى حد الكراهية

الشديدة التي وصلت إلى درجة أن يتآمر بعض الزعماء على بعضهم الآخر، فبالاضافة إلى أن ثلاثة من زعماء الموريسيكيين قتلوا بأيدي أتباعهم وهم: ابن أمية، والحاباقي، وابن أبو، فإن فراس بن فراس وجد مقتولاً كذلك وممثلاً به بيد أحد رجاله.

أما في المعسكر النصراني فلم تصل الأمور بين الزعماء إلى هذه الدرجة - وإن كانت المنافسات ظهرت في أشد صورها - حتى أن والي ركسنس لم يقدم الطاعة الواجبة للملك في يونيو عام ١٥٦٩م؛ إذ بدلاً من أن يستمر في أدره ليساعد قوات فيليس قرر محاصرة تحفريخيليانا. وكذلك الدوق دي سيسا ترك غرناطة بعد مغادرة دون خوان لها بساعات ثم تقدم عليه، وذلك باجهاد قواته في سير متتابع ثم هزم الموريسيكين وخطف شرف النصر من دون خوان.

وفي كتاب (حرب غرناطة) لدى ييفو هورتادو دي ميندوزا تلخيص للمشاعر التي كانت تحرك الجميع فقد قال المؤلف: (يقال أن الدوق دي سيسا والماركيز دي فيليس كانا صديقين وذلك برغبة من الدوق وقد كان أحدهما خالاً للآخر وأما الماركيز دي مون ديخار والدوق فقد كانت علاقتهما تمتد إلى آبائهما وأجدادهما اللذين كانا يتنافسان حول البقاء في غرناطة، وقد كان كل منهما يتصنع الصداقة أمام العامة بينما تجددت العداوة القديمة بينهما بسبب النزاع على المناصب ونفس الشيء حدث مع الماركيز دي مون ديخار والرئيس فقد قدم كل منهم دعاوى قضائية ضد الآخر.

عدد قوات المعسكريين:

من الصعب معرفة الأرقام الحقيقية للموريسيكيين، فبينما نجد المؤرخين يبالغون بزيادة أعداد أعدائهم بدون حد وهم بذلك يتبعون سيرة القادة النصارى. فتبعاً لما ذكره الدوق دي سيسا نجد عدد المتمردين قد وصل في فبراير عام ١٥٦٩م إلى ١٥٠٠٠٠ من بينهم ٤٥٠٠٠ بعمر يمكنهم حمل السلاح فيه. ولا شك أن هذا الرقم مبالغ فيه، وذلك لأن عدد سكان ولاية

غرناطة كلها لم يتجاوز الـ ١٥٠٠٠٠ بقليل.

وأما بيانات النصر التي كانت تعلن حين ذاك فقد كانت تتبع نفس الأسلوب فتبعاً لما ذكره مارمول؛ فإن جيش الماركيز مون ديخار قتل في الحملة الأولى مائتين من الأعداء في دور كال... الخ وهذا كله مبالغ فيه من جانب القادة العسكريين؛ بينما كانوا يرغبون بإخفاء المتاعب والمصاعب التي كانت تواجههم، وكذلك كانوا يقللون من قيمة الخسائر التي يعترفون بها كما يشهد بذلك مارمل الذي يقول: (مات في هذه الحملة ٢٠٠ من المسلمين وأسر ٨٠٠ من النساء والأطفال، وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الغنائم، أما النصارى فقد مات منهم بين الثماني والعشرة وربما وجد بعض الجرحى...)، ولكن نفس المؤرخ يعترف في مكان آخر بأنه: (مات ٤٠٠ نصراني والكثير من الجرحى، وفقدت كميات كبيرة من الأسلحة، وهذا تبعاً لما يقوله المسلمون، أما تبعاً لرأينا فلقد علمونا في هذه الحرب أن نخفي خسائرنا فلم يمت إلا ستون رجلاً بعد أن سببوا الكثير من الأضرار للأعداء).

ومع كل هذا فإننا لا نعدم بالكامل من وجود بعض الاشارات التي توضح الحقيقة. فبالنسبة للمعلومات الأكثر صحة، والتي يمدنا بها المراقبون الأجانب مثل فوركيس سفير فرنسا، وساولي سفير جنوى ونعتقد أن لديهما المعلومات القريبة من الصحة.

فإذا قبلنا الأرقام التي ذكروها يكون عدد الموريسيكيين المتمردين في البداية ٤٠٠٠ وفي يناير عام ١٥٦٩م بلغوا ثلاثين ألفاً في أوج التمرد، بينما بلغوا في ربيع عام ١٥٧٠م خمسة وعشرين ألفاً؛ منهم أربعة آلاف من الأتراك والبربر. وهذه الأرقام تبدو مقبولة بشرط أن نأخذها كحد أعلى، ورقم الثلاثين ألفاً يعني أنه بجوار الرجال الأسرى كثير من الصبية يحملون السلاح أيضاً؛ ولعل ميزة هذه التقديرات أنها تبين لنا إلى أي مدى تحركت الأغلبية الساحقة من الموريسيكيين.

أما عن الجانب النصراني فإن تقديرات المؤرخين تستحق التصديق؛ نظراً لأنهم اشتركوا في العمليات واستطاعوا الحصول على معلومات مؤكدة،

وبالفعل فإن هورتادو دي مندوزا ومارمول كاربخال يعطيان أرقاماً متقاربة. فالقوات النصرانية كانت ضعيفة خلال عام ١٥٦٩م؛ فحصن أينكس هوجم بقوة تبلغ بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ و ٤٠ فارساً. أما الجيش الأكبر بقيادة المركيز دي مونديخار فعدده في البداية ألفان من المشاة وأربعمائة من الفرسان.

ومنذ ديسمبر عام ١٥٦٩م تمت تقوية الجيش حيث بلغت حملة غويخار بقيادة دون خوان دي أستوريا، والدوق دي سيسا كان عدد رجالها ٩٠٠٠ من المشاة ٦٠٠ من الفرسان، وفي حصار غاليرا كان لدى دون خوان ١٢٠٠٠ رجل، والدوق دي سيسا لديه بين ٨ ـ ١٠ آلاف رجل، وهذا يعني أن حوالي ٢٠٠٠٠ استعملوا في تلك المرحلة الحاسمة من الحرب، وهي أعداد هامة ولكنها لا تقارن بالأعداد الموجهة إلى إيطاليا والدول الشمالية، ومع ذلك فإن الفرق الأهم يكون في النوع وليس في العدد. وقد أصبح جلياً لكل أوروبا أن قوة اسبانيا العسكرية الكبرى ترتكز في الحقيقة على عدة آلاف من الجنود الخبراء الذين يقاتلون خارج حدود بلادهم، وأما في الداخل فقد أصبحت الدولة في وضع خطير وبلا حماية.

ولهذا فمع حدوث التمرد اتجه التاج إلى نظام قديم وغير فعال، حيث طلبوا من كل مدينة فرقة عسكرية، وهي فرق في العادة تنقصها الخبرة والحماس، ولهذا فيجب عدم الاستغراب إذا لاحظنا أن انتاجها كان ضعيفاً. ويكفي مراجعة بعض الوثائق لنأخذ ذلك في اعتبارنا، فعلى سبيل المثال نقول: طلب من قرية في قشتالة تسمى سان كلمنتي تقديم ٤١ جندياً، فأجابت البلدية في ١٢/ ٣/ ١٥٧٠ قائلة: لا يوجد رجال يمكن ارسالهم فقد هرب معظمهم إلى الصحارى، وإلى قرى ساداتهم؛ حيث يظنون أنهم في أمن، والحاجة إلى الرجال أصبحت شديدة لدرجة أن القمح لم يوجد من يحصده، وكذلك كروم العنب، وإذا كان شيء من ذلك يحدث فهو ما تقوم به النساء.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذا التاريخ يقع في المرحلة الأشد صعوبة، والتي كثر فيها الموريسيكيون وأصبحوا يقاتلون باستماتة وكانوا

يسببون أضراراً كثيرة للنصارى. ومما يلاحظ أن قسوة المعارك انتشرت في قشتالة مما أضعف حماس أولئك الذين أرادوا في البداية الانضمام للجيش على أمل الحصول على غنيمة كبيرة بتضحية قليلة.

* * *

التمرد: حجمه وأسبابه:

بقي لنا موضوعان للمعالجة هما: من هم المتمردون، وما سبب تمردهم؟. ومن ناحية أخرى ما حجم التضامن الإسلامي مع الموريسيكيين؟

بالنسبة للسؤال الأول أعطى كارو باروخا، وكينت غاراد اجابات جزئية، فالأول **منهما**: أشار إلى أن هناك حدثاً له أهمية في تطور وقائع المعركة، ويدعو للاهتمام؛ وهو أن زعيمي التمرد كانا ينتميان إلى أسرتين بينهما عداوة منذ القديم، ولا تزال هذه العداوة والكراهية والشقاق مستمرة. فمنذ عشرين عاماً مضت، وإلى الوقت الحالي لا تزال الأمور بينهما على ما هي عليه؛ ولذلك كان من الضروري دراسة العلاقات بين العائلتين لما لذلك من ارتباط في قضية التمرد.

ومن ناحية أخرى فإن كينت غاراد كشف أهمية أزمة الحرير بين العديد من أسباب التمرد، وأشار في نفس الوقت إلى أن كثيراً من زعماء الموريسيكيين كانت حياتهم الحرفية ترتبط بالحرير.

وهناك ملاحظة ثالثة أشار إليها كل من: ف. براودل، وكارو باروخا لا تخلو من أهمية لكشف موقف الشعب الموريسيكي. بتلك المعركة القاسية ـ حيث يقول: في مارس عام ١٥٦٩م امتد التمرد من الجبل إلى السهل. حيث بدأت الثورة في مركز جبلي ثم انتشرت منه إلى نقطة هامشية، وأما الثاني فيضيف إلى ذلك قوله: ان الصراع الذي نشأ ما هو إلا تعبير عن تعصب وخشونة أهل الجبال المعارضة لتهاون ولين أهل المدن. وهكذا توجد ثلاثة افتراضات تستحق الدراسة بعمق وينبغي أن نقطع بعض خطوات الطريق في دراسة ديموغرافية وسكيولوجية الحركة الموريسيكية؛ وهي دراسة لم تتم

حتى الآن مع أنها أثبتت جدواها عند دراسة تمرد رجال النقابات، وهي تتيح لنا معرفة السبب الحقيقي للثورة الموريسيكية. في هذا الموضوع يعتبر مارمول كاربخال مرشداً حقيقياً؛ سواء أكان ذلك على مستوى الجماهير أو الزعماء، فخلال شرحه للموضوع يهتم كثيراً بتحديد المناطق التي تمردت كما يهتم - ولكن بصورة أقل - بتلك التي لم تتمرد، ويمكننا كذلك أن نستدل من الطلبات التي قدمتها بعض تجمعات الموريسيكيين عدم مشاركتهم في التمرد. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نوضح بالقائمة التالية المناطق التي تعاطفت مع التمرد من غيرها.

مناطق اشتركت في التمرد:

أورخيبا، بوكييرا، خوبيليس، سهل، أوغيخار، أندراكس، دالياس، لوتشار، مارتشينا، اقليم سالو بيرينا ما عدا سالوبيرينا، اقليم الميريا (ما عدا الميريا)، أليا وألبروتينا، وقد تمردت هذه المناطق في الفترة بين ١٤ ديسمبر ١٥٦٨م و٣ يناير عام ١٥٦٩م، **وادي ليكرين** (ما عدا بادول، دوركال، نيغويلاس، ألونيولاس، ساليريس). أنستان، ماركيزادو دي لسينيت، ألبونيولاس، وساليرس، لابيثا، غويخار دودار، كينتار، هضاب بن توميت (مايو ١٥٦٩م)، ووادي المنصورة، وجبل دي فيلابريس (ما عدا ليرون، لاس كويباس، أوربا وفيليس بلانكو) في يونيو عام ١٥٦٩م، وسيرون في يوليو ١٥٦٩م، غاليرا في أكتوبر ١٥٦٩م، لاس كويباس في سبتمبر عام ١٥٦٩م، جبل روندا في أبريل ١٥٧٠م.

مناطق لم تشترك في التمرد:

غرناطة، بيغا دي غرناطة، هوتير تاخار، بادول، دوركال، نيفولاس، **الميرية، فينانا، فيليس بلانكو، صويرا، جواديكس، أراضي جواديكس (ما عدا لابيثا)**، باثا، ويسكار، أراضي باثاوديسكار (ما عدا غاليرا وكاستيرخا) موتريل، الموخيا، بني عكا، ايزناتي، ماتشارابيجا، مويخاكن، بينا أوخان، الغاتوسين، بني عرابة.

وهنـاك الكثير من القـرى التابعـة لونـدا والتي لم نتأكـد من اشتراكهـا أو عدمه.

من هذه اللائحـة نستخرج بعض النتـائج المبـدئية، ويجب التفـريق بين اندلاع الحركة في ديسمبر عـام ١٥٦٨م وأوائل ينـاير ١٥٦٩م، وبين امتـدادها نتيجـة لمباحثـات مبعوثي المتمـردين الذين أقنعـوا أهل القـرى بالمشـاركة في التمـرد، وذلك في مـايو ١٥٦٩م، بـل يبدو أيضـاً أن الموريسيكيين في لاثيـا وبعض قرى وادي المنصورة لم يكونوا يـرغبون في المشـاركة في التمـرد. أما قرى جبل روندا فيمثلون حالة ثالثة، حيث تمردوا ولكن بصورة متأخرة، بسبب ابتزازات جيش الفارو دي لونا.

ولا شـك أن الحركـة كانت ذات طـابع جبلي، وفي بعض الأحيـان كان ينضم إليها سكان كل المناطق ذات الأهمية، وكانت البوخارا ـ خـلال عامين ـ هي مركز المقاومة، وكـذلك فـإن كثيراً من رجـال السهل ومن رجـال الهضاب اشتركوا في الانشقاق، وأحيانـاً اشتركـوا منذ البـداية؛ مثـل القرى القـريبة من سالو بيـرينيا، أو التـابعة للمـاركيز دي سينيت، ومن الخـطأ افتراضهـا جبلية ـ سهلية، (فقد كانت الحركة ذات طابع جبلي كما أسلفنا)، وعلى الرغم من أن صـلاحيتها لا تكفي لشـرح كل المسـائل، فـإن دراسة أسمـاء القـرى التي لم تشترك لها فـوائد عـديدة: فـالموريسيكيـون في المدن لم يشتـركوا بحمـاس، وكـذلك سكـان السهول لم يتعـاونوا مـع المتمردين من قـريب، وبعض سكان القرى المعزولة مثل فينيـانا، بني عكـا، متشاربيـاجا، أزنـاتا؛ على الـرغم من قرب القرى الثلاثة الأخيرة من ملقة. فما أسباب ذلك الموقف يا ترى؟.

تشابك العلاقات:

كانت فينيانـا ولمدة عـامين مثل الجـزيرة في وسط بحـر من المتمردين، والسبب الرئيسي المرجح لهذا هـو طابـع السكان المختلف (أي مـوريسيكيين ونصارى)، ففي عام ١٥٦٢م كان فيها تسعون منزلاً نصرانياً، ومـائة وعشـرون منزلاً موريسيكياً، وفي عام ١٥٦٨م مـائة منـزل نصارى ومـائة وخمسـون منزلاً

موريسيكياً. وعلى الرغم من أغلبية الموريسيكيين الواضحة فإنهم لم يتحركوا وكذلك كان الحال في: مارتشار بياجا، وبني عكا فقد كانوا في وضع مماثل على الرغم من ارتفاع نسبة السكان الموريسيكيين، وفي الموخيا كان يعيش عام ١٥٦١م عائلات نصرانية في أربعين منزلاً بين مائة وثمانية وعشرين منزلاً وهو عدد سكانها بالكامل، وإلى جانب هذه الأمثلة يمكن أن يضاف لابيثا، فقد تركها سكانها من الموريسيكيين بالقوة وسكنوا في الجبل، وتبعاً لما قاله مارمو؛ فقد كان يوجد فيها ٢٦١ عائلة، منها ٤١ نصرانياً؛ بينما كان الأمر في البوخارى على العكس تماماً حيث كان يوجد أسرتان أو ثلاثة من النصارى في كل قرية، وكانت القرية الوحيدة في دائرة ملقة التي تمردت هي قرية أينستان عام ١٥٦٨م؛ حيث كان يوجد فيها ١٤٧ عائلة من الموريسيكيين، والنصراني الوحيد بينهم هو القسيس أسكالنتا. ومن المحتمل أنه في كثير من القطاعات كانت تسود المعايشة الطبيعية بين الطرفين، والتي تسهلها عوامل كثيرة.

هذه الظاهرة كانت أكثر وضوحاً في المدن وإلا فكيف يمكن فهم فشل محاولة فراس بن فراس في البايزين؟ بل نشك في أنهم لو اشتركوا في الحرب لكان لها نتائج أخرى، فنتيجة محاولة فراس لم تكن غريبة كما تبدو لأول وهلة، والموريسيكيون قضوا في البايزين عشرات السنين وهم يتعايشون مع النصارى، والتفرقة السكنية (أي وجود أحياء خاصة بكل طائفة) لم تكن واضحة ـ كما أظن ـ حتى ذلك الوقت. . ويثبت هذا من خلال احصاء للبيوت الموريسيكية قبل الطرد في عام ١٥٧٦م، وهذا مختصره:

٩١ بيتاً مقابل ٦٩٥ بيتاً في دائرة كنسية كبرى، و١٤٨ مقابل ٦٣٦ في سان أندرس، و٧٦ مقابل ٥٣٣ في سنت ياغو، و ١١ مقابل ٣٧٦ في سان خيل، و ٢٤ مقابل ٥٢٧ في سانتا أنا، و ١٥٦ مقابل ٢٨٦ في سان بيدرو وسان بابلو، و ٥٨١ مقابل ٧٢٥ في سان خوان دي لوس رييس، وـ ٣١٢ في سان خوستو كونلا أنكاثيون، و٨ مقابل ٤١٢ لامجدلينا، وـ ٥٨٥ سان ماتيس، و ٢ مقابل ٦٢٣ في سانتا أسكولا ستيكا، و١٠٣ مقابل ٤٩٠ في سان سيسيلو، و١٤٨ مقابل ١٠٥ في سان خوسيه، و٢٩٣ مقابل ٤٠١ في

سان ميفل، و ٥٢٩ مقابل ٧٣٦ في سان نيكولاس، و ٢٣١ مقابل ٢٤٩ في سان كريفوريو، و ٣٣٣ مقابل ٣٧٤ في سان لويس و ٢٨٦ مقابل ٢٥٧ في سان بارتولومو وسان لورو ينثو، و ٢٧٢ مقابل ٢٧١ في سنتا أيسابل، و ٥١٣ مقابل ٦٥١ في سان كريستوبل وسان ماثيو، و ١٥٨ مقابل ٦٧٥ في سان أيلدو فوفو، و ٨٥٦ مقابل ٨٨٣ في سان سلفادور، وسان بلاس، وسان مارتين وسنتا أينيس، و ـ ١٧٠ في سنتا مريا دي لا الهمبرا و ٥٩ في سان خيل ولامجدلينا، فالمجموع ٤٨٢٨ منزلاً (الرقم الأول منها يشير إلى عدد منازل الموريسيكيين والثاني إلى عدد منازل النصارى).

ويلاحظ وجود ثلاث دوائر من بين ٢٣ لا يوجد فيها أي منزل للموريسيكيين،و ٨٨٤ بين منزل وخيمة موريسيكية، أي ما يوازي نسبة ١٨٪ كانت توجد في دوائر ذات أغلبية نصرانية.

وبفضل مقابلة الوثائق مع بعضها بعضاً يتبين أن النصارى كانوا يوجدون في كل الدوائر التي كانت فيها أغلبية موريسيكية، بل كونوا في سان خوان دي لوس ريس تجمعاً هاماً، أما في البايزين فقد كان الموريسيكيون يمثلون أغلبية ساحقة وهناك نجد مجموعة ضئيلة من الغرناطيين الذين حملوا السلاح، بينما درست ٩٠٠ حالة لم يشترك منها إلا خمسون في التمرد، فقد كان الاشتراك في الموطن يمثل مظهراً واحداً من المعايشة.

والعنصر الأهم هو علاقات العمل بين الطرفين، ففي هذه الناحية ـ وفي وسط غرناطة ـ حول باب الرملة وبخاصة في القيصرية؛ كانت الحركة الرئيسية للعمل، وكان هناك عالم مختلط يموج بالنصارى والموريسيكيين على حد سواء، وكل منهم كانت له خيمته، وبين هؤلاء كثير من موريسيكيي البايزين، وكذلك كان العمل في الحرير، الذي برز فيه الموريسيكيون ولم يكن محتكراً منهم، ومهنة التجارة بواسطة البغال، فقد كان يشاركهم فيها ١٥ نصرانياً من سان ايلديفنسو في عام ١٥٦١م. ونفس هذه الملاحظات يمكن ذكرها في حالة جواديكس وباثان، والميريا، والموتريل، وفي هذه المدينة الأخيرة كان يعيش عام ١٥٦١م ١١٧ عائلة موريسيكية و ٢٨٦ نصرانية، وهذا الوضع

يختلف في الأرياف التي حول المدن، فبعضها كان سكانـه من الموريسيكيين بالكامل وبخاصة في جواديكس وبـاثا، ولكن هـذه القرى كـانت بصورة عـامة مراكز تنقل، وكانت تعاني من تغير مستمر بالنسبة للمدينـة عن طريق السـوق، فربما كانت فيها الحملات التبشيريـة أكثر نجـاحاً حيث يكـون القساوسـة أكثر عدداً ونشاطاً من وضعهم في القرى الجبلية، بالإضافة إلى عامل الرهبة الـذي يمثله مرور القوات النصرانية بها.

ولا شك أن عدد الذين حملوا السلاح بصفة فردية من بعض سكان تلك المناطق أكثر من عددهم في المدن، لكنه لم يحدث فيها تمرد عام، ومع ذلك فإن هذه الافتراضات تحتـاج إلى أدلة وإثبات. كما يجب أن نهتم كثيـراً بقسم من روايـة مارمـل حول مـوقف سكـان وادي ليكـرين: حيث ذكـر أن الأمـاكن السفلى والبعيـدة من وادي ليكرين تمـردوا في الثاني من أيـام العيـد. . . وهم الـذين يسكنـون في البـادول، ودور كـال نيجـويليس، ولاس ألبـونيـو لاس، وسالارس، فقد كانوا أكثر قرباً من غرناطة، ولم يتمـردوا في ذلك الـوقت على الرغم من هجرة عدد كبير منهم للجبل، وبالطبع فإن الموريسيكيين الذين بقوا في أماكنهم لم يتعاونوا مع النصـارى، وكان تعـاطفهم إلى جانب المتمـردين، وكانوا يمدونهم بالمعلومات والأغذية بطريقة غير منتظمة.

إن النـظام الاقـطاعي يمكن أن يكـون لـه أثـر في القـرار الـذي اتخـذه الموريسيكيون في بعض المناطق الريفية، وهذا العامل من المحتمل أن يكون ثانوياً. ولكننا يجب أن لا نـرفضه ابتـداء، فمن بين القرى التي لم تتمـرد نجد هـوريا وفيليس بـلانكو. وهمـا تنتميان لـدائرة المـاركيز دي فـوفيليس (كذلـك كـوياس ديـل منصور، التي اشتـركت مع المنشقين فيمـا بعد في أكتـوبر عـام ١٥٦٩م، وأوسا وغاليرا وسيدها هو ايزيكي ايزيكيز، الذي تـولى أخوه الـدفاع عن الموريسيكيين أمـام الملك عـام ١٥٦٧م، وهـويس كـار تنتمي للدوق دي ايلبا، وسيرون وتـولوكس ومـوندا للمـاركيز دي بيـاينا وبينـاو خان ومـونتخاكي للماركيز دي أرداليس، والقاتوسين وبني عرابة للدوق دي مدينا سيـدونيا، ومن الحق أيضاً يمكن أن نذكر أمثلة على عكس ذلك، مثـل دائرة المـاركيز سينيت

التي تنتمي للدوق دي سيسا وفيه توجد أورخيبا، لكن أورخيبا توجد في قلب البوخارى، ورجال الماركيز دي سينيت كانوا دائماً بدعاوى قضائية مع سيدهم. وكقاعدة عامة فإن السادة كانوا يحمون تابعيهم من الموريسيكيين، وهؤلاء بالمقابل ظلوا في حالة هدوء تام، ولم يتمردوا في معظم المناسبات.

زعماء التمرد

نفس الملاحظات السابقة نجدها عند دراسة انتماء زعماء التمرد وقد يوجد في الحقيقة بينهم بعض الغرناطيين مثل: ابن داوود، وفراس بن فراس، وابن أبو، تبعاً لرأي ك. غاراد، لكن ابن أبو لم يكن ينتمي لمدينة، وإنما لقرية تابعة للبوخارى تسمى ميسينا بون بارون، وابن أمية كان عضواً في مجلس بلدية غرناطة، ولكنه كان مرتبطاً بشدة مع قريته دي فالور، وهرناندو الصغير كان حاجباً في كاديار، وميغل دي مروخاس مواطن من اوقيخار، والحاباقي كان حاجباً للكوديا، والرامي لانستيون، وهرناندو الضرة ينتسب لرجال بلدية فير بفلينا، وخيرونيمو المسلح كان عضواً في مجلس بلدية فيريرا، وكل هؤلاء ينتمون لمناطق جبلية ما عدا الحاباقي الذي كانت له علاقات ودية مع النصارى، مما أتاح له أن يكون مفاوضاً ـ فيما بعد ـ في عقود الاستسلام (على عكس الآخرين).

ان دراسة الوضع الاجتماعي للزعماء ستكون شيقة أيضاً؛ فكلهم بلا استثناء كانوا شخصيات مشهورة وعظيمة، ومن المناسب أن نذكر أن النظام العشائري القديم ما زال سارياً، وله تأثيره وقوته منذ بداية العداوة؛ وعلى هذا الأساس فكان يكفي أن يقرر أحد هؤلاء الحجاب التمرد حتى يتبعه الشعب كله، ولا يحدث مثل هذا في الأوساط الحضرية حيث الأسر العريقة؛ وصحيح أنها كانت تحوز احترام الشعب إلا أنها لم تكن مرتبطة مع جماهير الموريسيكيين لقربها من النصارى؛ ولهذا عندما غيّر هرناندو دي فالور أي كوردوبا (ابن أمية) محل إقامته من غرناطة إلى فالور، قام بعمل رمزي وهو العودة إلى المصادر، أي إلى أصول الحضارة الإسلامية التي ظلت في القرى بكاملها لم تتغير. ولهذا كان طابع الحرب ـ خلال الأسابيع الأولى ـ يتسم

بالتعصب حتى أدى إلى قتل القساوسة، وخدام الكنائس، وكذلك إلى تدمير الكنائس وتنجيسها.

وهكذا فإن المنفيين ورجال العصابات أيضاً كانوا يقومون بحملات انتقامية، ثم انضموا إلى الثورة بسهولة وشكلوا قوات الهجوم الأولى، ومن المعروف أنهم كانوا جميعاً من أصل ريفي.

لقد كشف التمرد أيضاً عن احتفاظ علاقات القرابة بقوتها، فلم تحدث انشقاقات داخل المجموعات العائلية، بل حافظت كل عائلة على تماسكها، واختارت قيادة أو مجموعة انضمت إليها، وقدمت لها الولاء (بمعنى عدم وجود انتماءات متعددة داخل العائلة الواحدة)، فبني خالور الذين كانوا يفخرون بانتمائهم لعبد الرحمن بن معاوية وقد اندفعوا مع حلفائهم جميعاً في المعركة. وكان بجانب ابن أمية صهره ميغل دي روخاس، وعمه هرناندو الصغير، وأخوه لويس دي فالور، وأبناء أعمامه، وابن أبو، والغالبي، وكلهم لعبوا أدواراً بارزة.

فأنطونيو دي فالور والد ابن أمية يمكن أن يكون هو الذي استثار أقرباءه، وعند بداية الأعمال الحربية كان سجيناً في المناجم واستطاع الهرب، ثم أعيد ومعه ابن آخر له إلى جيليقية. أما هرناندو الحاباقي فقد كان بجواره خلال العمليات زوجته ماريا دي بني عبديس، وأبنائه وصهره لويس بن عمر؛ الذي ذهب عند وفاة الحاباقي على رأس مجموعة إلى البوخارى لإقناع المقاتلين، بالاستسلام.

أما المنتمون لبني الصفير، (يمكن أن تكون بني صقر)؛ فقد كان منهم عضو مجلس البلدية فرانسيسكو، وكذلك ابن أخيه وزوجته وأولاده ظلوا مخلصين، وأما عائلة بلاسيس فقد كانوا مترددين بعض الوقت، وهم أصدقاء لعائلة فالور، (ميفل كان وكيل هرناندو في دعوى قضائية)، ميفل ووالده خيرو تيمو وعمه حيرتان باجي حاجب جواديكس، ظلوا مخلصين للجانب الواقعي. وهرنان كان له دخل كبير في المفاوضات مع الحاباقي، والموقف الغامض

لميفل وخيروتيمو جعلهم في حالة من القلق أثناء عملية إنهاء الحسابات بـدون أن يكون لذلك نتائج خطيرة.

في هـذه الأمثلة الأربعة كـان للقرابـة دور تضامني، وهـذا لا يعني عدم وجود خلافات بين الذين أجمعوا على خيار واحد. فقد كـان بين فراس الـذي يدعي أنه ينتمي لبني سيراج وبين عائلة فـالور وكـذلك بين (الحـاباقي) و (ابن أبو) خلافات. كما كانت توجد خلافات بين أفراد العائلة الواحدة وبخاصة بين أبناء العم، فعلى سبيل المثال: ما كـان بين (ابن أمية) من نـاحية و (ابن أبـو) و (الغالبي) من ناحية أخرى.

الطابع الريفي للتمرد:

ان تعقـد دراسـة الأسبـاب التي أدت للتمـرد المـوريسيكي لا يمكن أن يخفي طابعه الـريفي، فالعـدد المحدود من صنـاع الحريـر الذين اشتـركوا في إعداد وتنفيذ التمرد يعتبر استثناء، ولقد كانت الأوساط الريفية هي التي عـانت من أزمة الحرير وابتزازات السلطات النصرانية؛ حيث لم يكن لسياسة الاحتواء الثقافي الأثر الكبير، وكان الشعور السائد بين الجماعتين سواء في البوخارى أو جبـل بن توميس شعـور الكراهيـة المكـون على مـدى عشـرات السنين، وقـد تحالف هؤلاء الثوار المشاغبون خلف زعمائهم، وكانت هذه الحركة تعبيراً عن يأس أقلية تريد المحافظة على هـويتها، ولهـذا فقد تعمقت الهـوة التي تفصل بين حضارتين بصورة نهائية.

* * *

التضامن الموريسيكي والتعاطف في العالم الإسلامي

أكدنا صورة التضامن الموريسيكي داخل مملكة غرناطة، فقليلون أولئـك الذين قطعوا علاقتهم مع أبناء دينهم، وبتعبير أصح عند تجمعهم عند أعدائهم، وقد بدا ذلك في فدية الألوف من الأسرى الموريسيكيين. وقد زودنـا نيكولاس كبريلانا ببعض الأمثلة المعبرة، من ذلك: رجل وزوجته يسميان جرانيا نافارو، ولينور ساتا، رهنا أرضهما لمساعدة ثلاثة من الموريسيكيين كانوا يجمعون مبلغاً

لفداء أحد سكان تابرتاس. فهل وجد نفس التضامن بين الموريسيكيين من جهة والبربر والأتراك من جهة أخرى؟!.

النصارى كانوا قلقين من تطور حرب غرناطة، حيث عاشوا عامين وهم في خوف من مواجهة اتحاد إسلامي، وكان هذا التوجس هو موضوع كل مراسلاتهم، وخصوصاً عندما كانت الحرب في صالح الموريسيكيين. وذلك في النصف الثاني من عام ١٥٦٩م.

كتب السفير الفرنسي في ألابا في أوائل أوغسطس قائلاً: (ادعوا الله أن يعاقب متمردي البوخارى قبل أن يتسلح ذلك الكلب ـ السلطان التركي ـ) وكذلك أشار السفير فوركيفيكس بعد ذلك بأيام أنه لو تدخل موريسيكيو أراجون في التمرد وهو أمر كان منتظراً فإن المتمردين سيزيدون من ثلاثين ألف إلى مائة ألف في الربيع التالي، وعلى الرغم من تحسن موقف الجيش النصراني فقد كان هناك خوف من تدخل مفاجىء من كل من موريسيكيين أراجون والأتراك، ولقد أوضح فيليب الثاني هذا الخوف برسائل إلى والي سردينيا ورجالها الدينيين.

أما سفير فينيسيا دوناتو فيشير إلى أن الرعب كان يسود بين النصارى القدامى في بلنسية، وكذلك شهادة لوبي لي لينديتا فقد كانت تحمل نفس المعنى إذ يقول: إن في القرى (التي تبلغ نسبة الموريسيكيين فيها ١٠٠٪) توجد تجهيزات كبيرة لدرجة أن الأطفال يتدربون على الأسلحة، ويضيف: إن الجميع يؤكدون على وجود تحالف مع المتمردين في غرناطة، وأن بعض المتمردين تنقّلوا من مكان إلى آخر لينضموا إلى الفئات الأخرى المتمردة، وأن لديهم طرقاً خاصة يتنقلون فيها جيئة وذهاباً دون أن يدخلوا في العمران، وبذلك يقدمون الخدمات وينقلون عدداً كبيراً من الذخائر والطلقات ضمن الجرار لأقاربهم، وأن التعامل والاتصالات زادت كثيراً عن الاتصالات قبل التمرد.

وعلى الرغم مما يبدو من مبالغة في ما ذكر سابقاً فإنه من المناسب أن نشير إلى أن الخطر كان حقيقياً، ومن المحتمل وجود اتصالات بين

موريسيكيين غرناطيين وبلنسيين، كما أرسل الموريسيكيون عدداً من الرسل إلى شمال أفريقيا والجزائر وتطوان والقسطنطينية، وكذلك يمكن أن نتخيل سكان تلك المدن الثلاثة لم يقعدوا دون نشاط، وقد ضبط النصارى كتاباً من ابن داوود أحد زعماء المتمردين، وكان الكتاب موجهاً إلى البربر، ويتضمن مناشدة للسلطان، ويلتمس توصيلها إليه بواسطتهم.

وفي يناير ١٥٦٩م سافر لويس ديفالور أخو هيرناندو إلى الجزائر، ومن هناك إلى القسطنطينية. أما الحاباقي فقد حصل على وعود أكيدة في أغسطس من ذلك العام من (ولد علي) لمساعدته، وكانت هناك شائعات عن غزو محتمل من جانب المسلمين في الخريف القادم. وفي فبراير عام ١٥٧٠م أرسل (ابن أبو) من جديد رسلاً لأصدقائه المسلمين في الخارج، كما أرسل (ولد علي) أسلحة وخطاباً يقول فيه: (بهذه الأسلحة نستجيب لرغبتكم في المساعدة لأننا وإياكم جسد واحد في يومنا هذا).

مساعدة الأتراك والجزائريين للموريسيكيين:

قام بدراسة العلاقة بين الموريسيكيين والأتراك أندريه هيس، ولأول مرة عن طريق وثائق تركية، فلم يعثر في الأرشيف على طلب مساعدة من جانب المتمردين، ولكنه وجد بعض الأوامر التي تدل على الاهتمام الذي أولاه السلطان سليم الثاني للموضوع، فقد كتب إلى الموريسيكيين قائلاً: «لقد أبلغتموني أن لديكم عشرين ألف رجل يحملون السلاح وأن هناك مئة ألف آخرين لا يملكونه، وأنه بوصول السلاح من الجزائر قد أوقعتم الكثير من الخسائر بالنصارى». كان السلطان إذن يفكر بمساعدتهم بطريقة مباشرة وذلك بعد استيلائه على قبرص، وحتى يتمكن من هذا فقد أكد لهم متابعة تموينهم بالأسلحة من الجزائر.

وأكد هيس أن السلطان العثماني لم يحاول استغلال الموريسيكيين فقط كطابور خامس ضد أسبانيا، بل حاول استغلال البروتستانت أيضاً، ولكن مع هذا فالمساعدة الحقيقية التي حصلوا عليها كانت محدودة قطعاً، على الرغم

من أن الحركة لم تتوقف بين ضفتي البحر المتوسط، ففي أغسطس عام ١٥٦٩م وصل ٤٠٠ رجل بقيادة الحسين، وفي ربيع عام ١٥٧٠م كان يوجد حوالي ٤٠٠٠ تركي وبربري بين ٢٥٠٠٠ مقاتل ضمن مساعدة أخرى وصلت في يونيو وتم ضبطها، وكشفها بالوقت المناسب.

ومن ناحية أخرى يذكر أسكولانا عن تدخل الموريسيكيين في بلنسية، وتمرد قرية تابعة لتلك المملكة في مارس عام ١٥٧٠م؛ لكن كل ذلك كان شيئاً قليلاً لا يتساوى مطلقاً مع المساعدات التي كان يمكن تقديمها في حالة تمرد عام مصحوب بتدخل خارجي مهم، وبخاصة أن القوات الاسبانية الرئيسية كانت في ذلك الوقت مشغولة في ايطالية وفلندة.

لقد كان الموريسيكيون الغرناطيون على معرفة بأن المساعدة المقدمة غير كافية، وكانوا يشكّون في إمكانية وصول مساعدة كافية؛ ففي فبراير كتب (ولد علي) خطاباً لابن أبو يقول فيه: «ومن ناحية قولكم اننا لم نساعدكم فذلك لأن المدن هنا قليلة السكان».

ويحق لنا أن نتساءل عن سبب عدم وصول مساعدة أكثر جدية من الخارج؛ فنجد الأتراك مشغولين بفتح جزيرة قبرص؛ هذا بالإضافة إلى بعض المناوشات الواقعة بينهم وبين روسية المجاورة، وعلى الرغم من أن الأتراك فتحوا قبرص في خريف عام ١٥٧٠م إلا أن ذلك لم يتح لهم تقديم المساعدة للموريسيكيين فقد كان الوقت متأخراً. ولقد تركت تركيا الاهتمام بأحداث البحر المتوسط من الجهة الغربية لدرجة أنها وصلت إلى هدنة غير معلنة مع فيليب الثاني.

وأما عن صاحب الجزائر - ولد علي -، ففي أكتوبر عام ١٥٦٩م جمع سفنه الحربية باتجاه فتح تونس عام ١٥٨٠م. وباختصار فإن الحليفين الرئيسيين كانا يفضلان متابعة سياستهما الخاصة واستغلال التوقف المؤقت للنشاط العسكري الاسباني، كما ذكر بعض المؤرخين أن ولد علي احتجز بعض المتطوعين الذين كانوا يرغبون في الذهاب إلى اسبانيا، واستخدمهم في فتح تونس، ولم يترك للغرناطيين إلا مقاتلين ذوي مستوى هابط من القدرات.

وعلى الرغم من ذلك فقد لعبت المساعدات التركية والبربرية دوراً لا يستهان به في الدفاع عن أينكس، فقد دافع القائد التركي كوسالي وقاتل بشجاعة حتى الموت، وكذلك حسين كراكاس ونبيل وعلي ومحمادي، وكان لهم دور في لحظتين حرجتين؛ فقد أيدوا اغتيال ابن أمية في أكتوبر عام ١٥٦٩م، وأقنعوا (ابن أبو) في يونيو أنه يجب مواصلة الأعمال الحربية، لكنهم كانوا يبدون على كل حال أنهم يؤيدون المقاومة التي تفيد مصالح الجزائر والقسطنطينية فقط.

ثم إن امتناع موريسيكيي أراجون عن التدخل يبدو غريباً لأول وهلة، فهل يمكن أن نقبل القول بأن الفروق بين العديد من العناصر المكونة للأمة الموريسيكية أصبحت كبيرة؟.

يجب أن لا ننسى أن موريسيكيي بلنسية - وهم الأكثر عدداً - قد تم نزع سلاحهم، وكذلك الأراجونيون، وكانوا هدفاً لحراسة شديدة، ويقول جراثيا كراثيل في تقرير له، قدم للمؤتمر الأول لتاريخ الأندلس: أن تدخلهم لم يضر إلا في مد الآثار السيئة لحرب لا يمكن الانتصار فيها، وهذا الأمر فهموه بلا شك، ثم تحدث عن إقامة عزل بين البلنسيين والغرناطيين، ثم كان التفكير السائد وهو اليأس من إمكانية استرداد إسبانيا، وإعادتها للإسلام مرة أخرى، وأخيراً أدرك الموريسيكيون الغرناطيون أن التضامن الإسلامي له حدود.

* * *

طرد الموريسيكيين:

في الأول من نوفمبر جُمِعَ الموريسيكيون عنوة في قرية؛ حيث أجبروا على الهجرة نفياً بمراقبة حراسة مشددة إلى خارج مملكة غرناطة، وكان المفروض أن يتم هذا الإجراء منذ عدة سنوات إلا أنه لم يوضع موضع التطبيق حتى ذلك الوقت وهو شهر مارس.

وقد شمل قرار النفي جميع الموريسيكيين المسالمين الذين لم يحملوا السلاح، والآخرين الذين حملوا السلاح ثم استسلموا دون تفريق بين الفئتين،

وأصبح هذا الحل هو الوحيد من أجل إنهاء الثورة، وأمكن بهذه الطريقة عـزل الذين لم يقبلوا الهزيمة واندفعوا إلى الجبال لمواصلة القتال.

أما طريقة التهجير هذه فقد تمت على الشكـل التالي: قسمت المملكـة إلى سبـع مناطق، وضـع كل منهـا تحت رعايـة مسؤول أو أكثر حتى الثـلاثة، ليقودوا عمليات الترحيل من مراكز التجميع التاليـة: (روندا، ملقـا، غرنـاطة، جواديكس، باثا، فيرا، الميريا)، وكان يساعد هؤلاء آخرون، وكل واحد منهم مسؤول عن جمع سكان عشر قرى.

استمرت هذه المـرحلة أسبوعـاً؛ عانى منهـا الموريسيكيـون العديـد من المصاعب، وتمكن بعضهم من الاختفاء والبعض الآخـر من الهرب، في حين قاومت مجموعة ثالثة قوات النصارى، وكانت تلك المقـاومة بصـورة عامـة لرد الاستفزازات.

فقد جمعوا داخـل المصحات والكنـائس من الأماكن السبعـة المذكـورة سابقاً، وكانوا بمجمـوعهم أكثر من خمسين ألف شخص: منهم خمسـة آلاف من ملقة وروندا واثني عشرة ألفاً من غرناطة، واثني عشرة ألفاً من جواديكس، وستة آلاف من فيرا، وثمانية آلاف وخمسمائة من الميريا، ومن ذلـك ٤٣٥٠٠ ينبغي إضافتها لمجموعة باثا؛ من بينهم ٢٤٠٠ أعمـارهم بين أربع عشـرة سنة وستين سنـة من الـرجـال، وبصحبتهم عـدد لا يحصى من العجـائـز والمسنين والأطفال، فالمجموع يتعدى الخمسين ألفـاً وهو الـرقم الذي أثبتـه المسؤولون عن الطرد.

وقد كتب أحدهم في ذلك يقول: إن أكثـر من خمسين ألف موريسيكي أرسلوا إلى قشتالة، وكتب آخر، وهو فـرانسيسكو غـوتيريـز كوبـان ـ فقد أثبت بدقة الرقم في خطاب مـوجه للكـاردينال دي سيغـونيثا ـ قـائلاً: قلت لـك في خطاب سابق أنه قد أخرج أكثر من ٣٥٠٠٠ شخص من الموريسيكيين؛ لكنني عرفت فيما بعد أنه أخـرج من جانب نهـر المنصورة ١١٠٠٠ آخـرين، وهكذا يكون مجموع ما أخرج من المملكة كلها ٣٥٠٠٠ تقريباً.

ان المرحلة الثانية من الخروج كانت مسيرة شاقة نحو الشمال أو الغرب، فقد أعد كل شيء من البداية: حيث قسمت المجموعات إلى فرق، وكل فرقة تكونت من ١٥٠٠ شخص ومعهم ٢٠٠ جندي لحراستهم، وكان من الواجب أن يقطعوا كل يوم حوالي ٢٠ كم، ويتبع هذا الطابور عربات تحمل حقائبهم ومتاعهم. أما التغذية فلقد أمنت أيضاً، بحيث يتم توزيع وجبتين كل يوم: الأولى خفيفة في الصباح، والثانية كبيرة بعد نهاية السير.

لقد وجهت الأوامر إلى الوكلاء بأن يستعملوا كلمات طيبة مع الموريسيكيين قبل المسير، وسمح لهم أيضاً بأن يبالغوا بالآمال الكاذبة لحفز الموريسيكيين على المسير، وهذا ما يمكن فهمه من الأوامر الموجهة لوكيل باثا، ألونسو دي كاربخال: «نظراً لأن الأرض لم تزرع نتيجة اضطرابات الحرب، وكذلك لقلة محصول العام؛ فقد أصبح من المستحيل على هذه المحافظة أن تغطي حاجاتها الغذائية، لهذا فإن صاحب الجلالة قرر أنه سيخرج النصارى الجدد من هذه المملكة ويرحلون إلى قشتالة، وإلى محافظات أخرى حيث يوجد الكثير من الغذاء، لأنها لم تعان الحرب، والمحصول فيها وفير، وبذلك يستطيع كل منهم أن يجد الراحة والغذاء عامهم هذا، كما يمكنهم العودة إلى منازلهم بعد ذلك، ويمكنهم حمل أموالهم بدون أن يؤخذ منها شيء مع المعاملة الطيبة والكلمات الودودة التي يعرفونها».

رحلة الموت والعذاب

أما ما حدث فعلاً فلا يتفق مع هذه اللوحة الخيالية، فقد أهملت الخطة الأساسية التي كانت ترمي إلى ترحيل أعداد كبيرة إلى الباثيتي وأشبيليا، وسبب ذلك أن الظروف الجوية لم تكن مواتية، فالعواصف الواردة من البحر المتوسط عطلت النقل، والمطر والثلج عرقلا عملية التموين على طول طريق الباثيتي، وقد حدث كثيراً أن غيرت الخطة في اللحظات الأخيرة، واضطر الموريسيكيون إلى السير في ظروف صعبة جداً لمدة أسابيع، مما أثار الشفقة

في قلوب المسؤولين عن الترحيل. وشهادة خوان دي أستوريا مشهورة في هذا المجال بفصاحتها، ويمكن أن نثبت شهادات أخرى لمثل خيروتيمو دي فونيتيس، التي أرسلها من الباثيتي للكاردينال دي سيفونيثا: «إنه لشيء مؤسف يدعو إلى الحزن رؤية هذا العدد من الأطفال والنساء؛ يصاحبهم الفقر والحرمان الذي يصعب القضاء عليه مع سوء الأحوال الجوية وكثرة العدد.. لقد كان من الصعب إكمال كل ما يجب مهما كانت طبيعة الحاجات».

وفي النهاية وصل ٥٥٠٠ إلى أشبيلية و ٢١٠٠٠ إلى الباثيتي و ١٢٠٠٠ إلى قرطبة، و ٦٠٠٠ إلى طليطلة. وكان ما حدث بالنسبة للكثيرين هو نهاية المرحلة الثانية فقط لسياحتهم الاجبارية، لأن السلطات لم تسمح بترك هذه الأعداد مجتمعة بهذا الشكل في مكان واحد، فستة آلاف من الموريسيكيين الذين وصلوا إلى قرطبة، وتابعوا طريقهم إلى استرامادوبا و ٧٥٠٠ من الباثيتي إلى وادي الآخرة أو طليطلة، و ٦٠٠٠ تركوا طليطلة إلى سيجوبيا وبلد الوليد وبلنسية وسلمنكا. بعد هذه المراحل بقيت المرحلة الأخيرة، وهي تقسيم الموريسيكيين على القرى التابعة لكل من المدن المذكورة بهدف تشتيتهم بأكثر صورة ممكنة، ويمكن اعتبار انتهاء هذه المرحلة في ٢٠ ديسمبر بعد عذاب استمر لمدة شهرين.

وليس من الغريب أن تكون النتيجة النهائية للعملية سلبية. فلابيري يظن أن نسبة الموت الحاصل من الأول من نوفمبر عام ١٥٧٠م حتى ربيع عام ١٥٧١م حوالى ٢٠,٧٪، وهذا الرقم أقل من الاحصاء الذي حصل في أسترامادورا حيث وصلت النسبة إلى ٣٠٪، وهذا بالاضافة إلى أن الذين بقوا على قيد الحياة كانوا في حالة يرثى لها؛ فقد انتشر بينهم التيفوئيد وأدخل عدد كبير منهم المصحات، وحاولت بعض المدن رفض السكان الجدد ولكن بدون جدوى، فقد كان على هؤلاء التعساء أن يستقروا في مكان ما.

الأماكن التي استقروا فيها	الأماكن التي أتو منها
- الباثيتي، تشنشيا	- جواديكس، دائرة الماركيز ديلوس فيليس، بورتشانا، باثا، هويسكار، أوغيجار.
- الكالاء دي هناريس	- باثا، كانيليس.
- الكانتارا	- الموخيا.
- الكاراز	- انتيباس، أوهانيس، تيخولا.
- الكازار دي سان خوان، كونسوفيرا.	- دائرة الماركيز دي سينيت، بينا مارول.
- الماغرو، مانثناريس	- دائرة الماركيز دي سينيت، بينا مارول
- فالد يببنياس	- دائرة جواديكس.
- كافيريس.	- فيريرا، أورخيبا.
- كارمونا.	- غرناطة، ألفاتوسية، تولوكس.
- قرطبة.	- غرناطة، ريف غرناطة، البوخاراس، ريوديل، المنصورة، سورباس، بيدار، لويرين، توروكس، كانياس دي أسيتونا، كوماريس.
- اسيخا، ايتيبا، أوسونا.	- كاسار بونيلا، غرناطة، سيررا نيا دي روندا، تولوكس، موندا، غوارو.
- غواد الكانال.	- ايزناتي.
- غواد الخارا، زوريتا	- دائرة الماركيز دي سينيت.
- جيان.	- غرناطة، البوخاراس،

	جواديكس، روندا.
- لوركا.	- هويسكار.
- مارتوس	- غرناطة، ريف غرناطة.
- كينتا نار دي لا أوردون	- دائرة الماركيز ديلوس فيليس.
- سيفورا دي ليون	- هويا دي ملقة.
- سيجوبيا.	- جواديكس، أرياف جواديكس.
- أشبيليا.	- الميريا.
- تنبيليكس.	- السالار.
- طليطلة.	- أرياف جواديكس، البوخاراس، دائرة الماركيز دي سينيت.
- أوكليس، هويتي.	- ريو ديل المنصورة.
- قشتالة، لابيخا (القديمة)	- غرناطة، ريف غرناطة، موتريل، تريفيليس.

أن طرد نوفمبر عام ١٥٧٠م لم يكن الطرد الوحيد؛ لكنه الأكثر أهمية الذي عانى منه الموريسيكيون فهو الطرد الأوسط (المركزي) من عملية تتكون من ثلاث مراحل.

فمن ناحية - وقبل تنفيذ ذلك الطرد العام - كانت السلطات ترغب بتسهيل العمليات الحربية في بعض القطاعات، ولهذا قامت بإجراء طرد جزئي، ومن ناحية أخرى فبعد نوفمبر عام ١٥٧٠م بقي بعض الموريسيكيين المتخفين والثائرين في أرض غرناطة؛ فتم البحث عنهم والقبض عليهم. ترى ما حجم تلك العمليات الجزئية؟

ماربول كربخال تحدث عن العمليات الواقعة في البايزين في يونيو عام ١٥٦٩م. فذكر: هويسكار في نوفمبر، البورخا، كوتار، كومارس، بني أمارغوسا في ريف غرناطة مارس عام ١٥٧٠م، وفي تولوكس وموندا في مايو. وفي كل هذه العمليات رحل جزء كبير من السكان، وبعضهم استثنوا

من ذلك والبعض الآخر هرب، وفي نوفمبر عام ١٥٧٠م بقي ١٦٥ شخصاً في كوماريس، وعدة آلاف في البايزين، وكانت السلطة على معرفة بأن الاجراءات المقررة لم تنفذ بكاملها، ومع ذلك فقد رضيت بالنتائج التي وصلت إليها، وهذا ما عبر عنه بيدرو لوبيشا دي ميسا في خطاب موجه للكاردينال دييفو دي اسينوسا بشأن طرد يونيو عام ١٥٦٩م حيث قال: «بإضافة عدد المحجوزين إلى عدد المسجونين يصل الرقم إلى ٤٠٠٠ باستثناء المسنين والأطفال، على الرغم من تغيب بعضهم واختباء البعض الآخر، لكننا مع ذلك نحن سعداء، لأن إخراج ٤٠٠٠ من الأعداء من غرناطة ـ حيث يعيش الأغنياء والمهموم من الشخصيات ـ أمر سيكون له آثاره الكبرى، لأنهم حينما يخرجون سيتركون أبناءهم ونساءهم وأموالهم رهينة لدينا».

عمليات الترحيل لم يدونها المؤرخون مطلقاً على الرغم من كثرتها، وبيدرو لوبيت دي ميسا وصف لنا إحداها مما نفذ في ديسمبر عام ١٥٦٩م فقال: «لقد أمرني السيد خوان دي أستوريا أن احتجز الموريسيكيين الذين بقوا في هذه المدينة كلهم في أربعة كنائس من أجل ترحيلهم إلى خارج المملكة، وقد احتجزنا ٢٨٠٠ شخص، ومن هؤلاء رحل أكثر من النصف؛ أما الباقون فقد تركوا لكونهم من المرضى والعجز، وبقي ١٥٠ حرفياً بين خباز وحداد ليبيعوا أماكن عملهم؛ حيث أمهلوا مدة خمسة عشر يوماً، ثم قام كل منهم بتجهيز أمواله للرحيل، وكان يخرج بعضهم في كل يوم...».

وقد تبع طرد الغرناطيين في ديسمبر عام ١٥٦٩م ترحيل سكان كويباس ديل المنصورة في فبراير عام ١٥٧٠م، وسكان باثا في مايو، وسكان غرناطة في يوليو، ويوجد بعضهم في الكانبو دي مونتيل؛ بينما اقتيد الأغلبية إلى أندلوثيا الغربية.

بلغ عدد الذين رحلوا قبل الطرد الرئيسي ٢٠٠٠٠ تقريباً، منهم بين ٤ ـ ٥ آلاف من غرناطة، في يونيو عام ١٥٦٩م، وأكثر من ٢٠٠٠ في ديسمبر

ويناير، وبين ٥ ـ ٦ آلاف من بيفا مارس عام ١٥٧٠م، و ١٠٠٠ من تولوكس وموندا وغواروا، وهذه الأرقام لم يحسب فيها عدد الأطفال والنساء في مايو عام ١٥٧٠م، وكقاعدة عامة لهذا الطرد كان يتم التخلص من الرجال أولاً، ثم يتبعهم بعد ذلك النساء والأطفال، ولهذا يجب اعتبار العشرين ألفاً حداً أدنى، وليس حداً أقصى.

أما الحملة الأخيرة من الطرد فتبدأ من عام ١٥٧٠م وهي الأكثر تعقيداً، ومن الصعب معرفة الفريق الذي تنتمي إليه ضحايا هذه الحملة بدقة. فهم بين أناس بقوا في أرضهم حتى ذلك التاريخ، أو هم الذين وقعوا أسرى، أو هم موريسيكيون عادوا إلى أرضهم بطريقة غير قانونية بعد طردهم منها؛ كما أن عدداً كبيراً منهم ينتمي إلى أرض تابعة إلى أحد الاقطاعيين، وحاول هؤلاء السادة الاقطاعيون الإبقاء على عمالهم، ومن أجل ذلك دخلوا ذلك بمفاوضات مع الملك؛ ليسمح لتابعيهم بالبقاء. فلم يؤذن إلا للسادة في قشتالة بالاحتفاظ بعمالهم، بينما اقتيد ٣٥٠٠ في ديسمبر عام ١٥٧٠م من جهات أخرى، وتبعهم بعد ذلك ٥١ موريسيكياً من دائرة الماركيز دي لوس فيليس الذين وصلوا إلى طليطلة في أبريل عام ١٥٧٤م.

تحولت طليطلة إلى مركز لاستقبال الموريسيكيين الغرناطيين حيث استقبلت مجموعة كبيرة في يونيو عام ١٥٧١م، ثم بعد ذلك ٧٤ شخصاً قادمين من الميريا في نوفمبر عام ١٥٧٢م، و ٣٢ من بورتشينا وموتريل في فبراير عام ١٥٧٣م، و ١١ من المونيكار وموتريل في أغسطس من نفس العام، وهكذا يمكن أن يزيد عدد ضحايا هذه الحملة من الطرد ـ بعد نوفمبر عام ١٥٧٠م على ٥٠٠٠ وربما يصل إلى ١٠٠٠٠ شخصاً.

نخلص من كل ما قلناه سابقاً إلى أن عدد الذين كانوا ضحايا المراحل الثلاثة هو ٨٠٠٠٠ شخص، وهذا العدد الاجمالي الذي نقدره يقترب كثيراً من الحقيقة، ويمكن الحصول عليه بجمع الأرقام الجزئية التي تبلغ عشرين

ألفاً من المرحلة الأولى، وخمسين ألفاً من المرحلة الثانية، وعشرة آلاف من المرحلة الثالثة.

لقد كانت هذه النتيجة الرئيسية للتمرد، أما تأثيراته الأخرى فهي واسعة جداً في الحياة الاسبانية وبالقدر النهائي للأقلية الموريسيكية كلها.

* * *

الفصل الثالث

التوترات المستمرة بين الموريسيكيين والنصارى (١٥٦٨ ـ ١٥٩٨م)

ان تــاريـخ عــام ١٥٧٠م يمثل التغيــر الأكثـر صعــوبـة في تــاريـخ الموريسيكيين. فتغير التوزيع الجغرافي للموريسيكيين ـ وهو أحد نتائج التمرد ـ غيّر بطريقة كاملة طرح المشكلة الموريسيكية، فقد أصبح موريسيكيو ولاية أراجون منذ ذلك الوقت هم أكثر عدداً وتركيزاً، ولقد قل اهتمام الحكومة بمشكلتهم وذلك لأن أحد نتائج الطرد الرئيسية كانت زيادة العداء بين الجماعتين في مناطق واسعة من ولاية قشتالة التي ظلت حتى ذلك الوقت في حالة ركود، ومن ناحية أخرى فإن الصراع عام ١٥٧٠م كشف حقيقة الأوضاع وأصبحت الجماعتان على وعي بما يفصل بينهما فقد كانت الجراح عميقة ومن الصعب أن تلتئم بسرعة.

الخوف من التضامن الإسلامي

وعلى الرغم من أن التضامن الإسلامي لم يظهر خلال الصراع بطريقة واضحة إلا أنه تحول إلى سيف مسلط على رقاب النصارى، فقد كان كل موريسيكي مشتبه به كما أن كل نصراني أصبح من وجهة نظر الموريسيكيين جاسوساً لحساب السلطة، وفي مثل هذه الظروف كان الجانبان يتطلعان إلى حلول جذرية، فزمان الاحتواء عن طريق الاقناع ذهب ولم يعد يجدي نفعه، أو على الأقل لم يعد يسمع إلى الذين يدعون إليه، وكان هناك ثلاثة

احتمالات للتغلب على مشكلة الموريسيكيين التي أخذت مع الزمن حجماً كبيراً وهي: اما السلاح، أو احتواء الأقلية عن طريق اجراءات قهرية، أو الطرد، وقد رجح الاحتمال الاخير فيما بعد ولهذا ينبغي أن ندرس الطرق الموحشة التي قادت إليه.

لقد استولى الرعب على النصارى حيث أصبح من الصعب تحديد إقامة الموريسيكيين أكثر من أي وقت مضى؛ لأن طرد الغرناطيين من مكانهم الأصلي أدى إلى حركة تنقل مستمرة، إلى جانب أولئك الذين كانوا يحاولون إعادة تجميع أعضاء أسرهم، بالإضافة إلى الذين يحاولون باستماتة العودة إلى أرضهم الأصلية، ومن ناحية أخرى نجد الكثير من الاراجونيين والبلنسيين يقطعون الجزيرة من شمالها إلى جنوبها لإقامة شبكة من الاتصالات مع البلاد الإسلامية في شمال أفريقية، أو مع الأتراك، أو مع البروتستانت الذين كان على رأسهم أمير بيرني.

ان الأمر الذي أصبح يخاف منه الآن ليس الاتحاد الإسلامي فقط، وإنما تحالف كل أعداء الملك الكاثوليكي فيليب الثاني، وأصبح العنصر الفعال في هذا الموضوع الموريسيكيين طبعاً، فلقد وصل إلى الملك تحذيرات من مختلف الجهات؛ منها ما أرسله إليه أسقف طليطلة الذي يقول: «أتوجه إلى صاحب الجلالة بكل تواضع راجياً أن يأخذ باعتباره احتمال قدوم الاسطول التركي إلى بحارنا، وله من الأعوان في ولاية بلنسية خمسون ألف مقاتل، هذا غير مقاتلي أراجون وغرناطة وهم أكثر عدداً، ويمكن أن يتحدوا جميعاً كما حصل من قبل، وهم يعرفون الطرق بدقة، وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار نقص الخيول والأسلحة والجنود المدربة في صفوفنا، وهي أمور لا يجهلها الموريسيكيون الذين كانوا يعرفون سابقاً كل شيء بدقة، فإذا اجتمع هؤلاء جميعاً واتحدوا؛ فإن الخطر سيكون كبيراً». وكذلك التحذير القادم من رجال محاكم التفتيش في سرقسطة الذي جاء فيه: «إن بدء التمرد ينبغي أن يكون من ناحية دون أنطونيو البرتغالي وأمير أورنخى، اللذين اتفقا مع مسلمي المغرب عن طريق بعض التجار البرتغاليين والموريسيكيين الغرناطيين الذين

يترددون على تلك البلاد، وكذلك فإن أمير بريني شوهد مع ملك فرنسة يطلب منه ما وعده به عند زواجه بأخته من مدة برجال للاستيلاء على نافارا، كما أنه على صلة بالموريسيكيين في أراجون؛ الذين سيساعدونه بالاضافة إلى الأسطول التركي في عملية استيلائه على بلنسية، وهم لا يعرفون من أين سيأتي ذلك الأسطول، لكنهم يعرفون أنه يجب أن يكون في الجزائر في ١١ أغسطس، وقد اتفق كذلك الفرنسيون مع الموريسيكيين على أن يمدوهم بكرات من القطران ليحرقوا بها المناجم وأموال النصارى).

إشاعات وخيالات:

يرجع أصل هذه التحذيرات التي كانت تصل إلى الملك إلى إشاعات كثيرة؛ بعضها يرجع إلى سبب حقيقي، أو خيالي، أو إلى شهادات تلقائية من بعض الأفراد. أو مأخوذة من بعضهم الآخر تحت التعذيب، فقد وصل مرضهم العقلي إلى أن أعطوا قيمة إثباتية لبعض المظاهر التي لا تستحق الاهتمام، من ذلك: ان حداداً موريسيكياً من موراديلو بعام ١٥٧٣م أخبر رجال الكنيسة عن مشروع تمرد عام فقال: «ان كل الموريسيكيين الذين أخرجوا من مملكة غرناطة يرغبون بالثورة مرة أخرى، والعودة إلى الجبل إذا حانت لهم الفرصة، وأنهم يفكرون في القيام بذلك في موسم الحصاد؛ حيث سيذهبون إلى أراجون، ومن هناك سيتمردون مع موريسيكيي تلك المملكة متنقلين من مكان لآخر».

ينبغي أن نعلم أن أصل هذه الأخبار التي تصل إلى المكتب الملكي ربما كان مجرد محادثة بسيطة بين اثنين أو ثلاثة من الموريسيكيين من فونتي دو ينيا، وفي حين آخر يكون من تجمع بعض صانعي السيقان الخشبية، وذلك الذي كان يخيف رجال محاكم التفتيش في بلنسية في بداية عام ١٥٨٢م.

هذه الاشارات على الرغم من عدم قوتها تمثل الجو المناسب لتكوين أسطورة التحالف الذي كان يخيف الأغلبية، وعلى الرغم من أن فيليب الثاني لم يعطها أية أهمية مطلقاً؛ فإن بعضهم كان يعيش في أحزان مستمرة بانتظار

موته، بينما ينتظرها بعضهم الآخر لتكون وسيلة لتحريره النهائي من الأسر، وهكذا فقد اعتقد الجميع بالتنبؤات التي كانت تنتشر بسرعة، ففي عام ١٥٧٤م تنبأ أحد الأتراك بانتقام الموريسيكيين.

وفي عام ١٥٨٢ احتفل الموريسيكيون في أراجون بعودة ايلي خاندرو كستيانو أحد موريسكيي كلندا بعد ذهابه إلى تركيا عام ١٥٦٠م، وعودته إلى بلده الأصلي، فقد أكد من تمام التكهنات التي راجت انهيار النصارى وسقوط حكمهم، وتبعاً لذلك التنبؤ فإنه سيولد غلام ذو أطراف غير متناسبة وبعد خمسة أو ستة أشهر يفقد أباه، وحينما يكمل الثمانية والعشرين أو الثلاثين عاماً سيتحول إلى زعيم للموريسيكيين في تلك الولاية، ويصاحبه النصر في معاركه كلها. وقد وصف كستانيو هذه الشخصية قائلاً: «إن عدم تماثل الأطراف يكون في سمك الذراعين؛ فسيكون جسيماً وله بكل يد ستة أصابع».

وخلال مثول أحد الموريسيكيين أمام محكمة التفتيش عام ١٥٨٤م كشف عن أمل شعبه في أن يصل الأتراك يوماً لإنقاذهم، وأن العلامة التي سيتعارفون بها هي رفع الاصبع.

وكذلك كان للنصارى تنبؤاتهم. ففي عام ١٥٧٢م أرسل بيدرو ديدينا رئيس مجلس بلدية مملكة غرناطة خطاباً للكاردينال أسبينوسا رئيس المجلس الملكي؛ يحكي له فيها محتوى كتاب سلمه له صانع أحذية موريسيكي عند بداية التمرد، حيث يعلن فيه مجيء مخلص يسمى المغطي، وتبعاً للوصف المكتوب فإنه يشبه دون خوان دي أستوريا، كما أعلن دون بيدرو عن محتوى كتاب آخر مكتوب بالإيطالية، وفيه بيان لانتصار اللابانتو، متبوع بدمار الامبراطورية التركية قبل عام ١٥٧٥م، وعلى الرغم من بعض التحفظات فإن صاحب الخطاب يعبر عن الأمل الذي تولده التنبؤات لديه فيقول: «وكما رأيت أن كل التنبؤات السابقة قد تحققت فإني على ثقة بالله أن تنهض آمالنا وتحقق مصالحنا».

وظهرت بسرعة تنبؤات أخرى مفادها: أن الموريسيكيين سيطردون، وأن سلطان الأتراك سيسقط في بداية القرن السادس عشر وسيختفي من الوجود.

وهناك نبوءة أخرى تنسب للأمير فرنـاندو بـن فيليب الثـالث تشير إلى انتصـاره على العدو المسلم، وفي الحقيقة ـ كما هو معـروف ـ فإن جـدارته العسكـرية جعلته يتمكن من هزيمة النمساويين في بوردينخين.

لقـد وصلت سرعـة تصديق هـذه التنبؤات إلى قمتهـا، وهـذا مـا أوحى ببعض الأفكار لدى بعض الأفراد، مثال ذلك: التاريخ الغريب لعودة الغرناطيين المحتملة إلى أرضهم؛ وهي تقريباً في شهـر أبريـل عام ١٥٧٧؛ فقـد أشاعت موجة من الآمال فجأة بين الجماعات الموريسيكية المقيمـة في كل من اقليمي قشتالة وأندولوثيـا، ومفادهـا أن الملك كان على وشـك أن يسمح لهم بـالعودة مقابل ارتفاع في الضرائب، وأن المفاوضات التي يشتـرك فيها ألـونسو دي بني غاز كانت في مرحلة متقدمـة، وقد تمت مـراسلات بين كثيـر من المدن بهـذا الشأن، والدليل على ذلك الخطاب الذي وقعه ثمانون من موريسيكيي طليـطلة وأرسلوه إلى السادة المبجلين: دون هيرنـاندو مـولاي، خيروتيمـو أنذكيث دي بيدرا هيتا، ألونسو هيرناندز كامير، ولكل السادة والأصدقـاء في أشبيليا بتـاريخ ١١ أبريل، ويبين الموقعون فيه أن الإجراء سيكون في صالح الذين يشتـركون في التمـرد على الأقل، وربمـا يشمل الجميـع، وهم يطلبـون نقوداً لمـواصلة الإجـراءات. وبالفعـل فقد نـظم ذلك بسـرعة، وبـدأت بعض التجمعـات من الموريسيكيين بتعيين المسؤولين عن إرسال الإعانات.

ويمكن أن نتصور الآثار التي كانت لذلـك الخبر على الـرغم من أنه من المحتمـل أن لا يكـون لـه أسـاس من الصحـة، وربمـا سبب ذلـك أن الموريسيكيين لم يكونوا يفكرون بشيء آخر، فالذين يعيشون في أشبيليا وقرطبة ومناطق أخرى كانوا في حالة ثورة، فهم لا يهتمون بتجارتهم ولا بأرضهم، بل يعيشـون على الآمـال التي يعـطيهـا إيـاهم الأفـراد الـذين يشتـركـون بتلك المحادثات، وقد استمر انتشـار هذا الهيـاج حتى وصل إلى بلد الـوليد وغـواد الخارا وباستارنا، وهوايتي، والكلا دي هينـاريس، وأوكونيـا، وجيان، وقـرطبة وإشبيليا، ولقد كان مركز الاشاعة في طليطلة، ولهذا كتب قاضي هذه المدينـة إلى الملك يثنيه عن تنفيذ هذا الإجراء فيقول: إنه من الصعب معالجة الأضرار

التي سيحدثونها في الشاطىء عند إعادتهم، لأن الأتراك يتمنون النزول على الشاطىء، وسيسهل لهم هذه المهمة الموريسيكيون لأنهم ما زالوا مسلمين مثل اليوم الأول، ويبدو لي أنهم يقومون بذلك بناء على نصيحة ورأي الأتراك، وأنا أقول هذا كرجل لديه خبرة لمدة ستين عاماً».

من ناحية أخرى فإن بيدرو ديدينا نقل لوعة السكان الجدد في غرناطة فقال: «لقد انتشرت إشاعة أقلقت السكان الجدد مفادها أن الأرض ستنزع منهم، ولهذا فقد تركوا زراعتها والاهتمام بها كما كانوا يفعلون قبل انتشار الأخبار الجديدة»، وكان من الضروري إنهاء حماس الموريسيكيين ولكن بحكمة حتى يتجنب انفجار جديد. وفي نهاية يوليو عاد الهدوء يسود كل مكان.

كيف يمكن تفسير ظاهرة كهذه؟ منطلقين من استحالة الاعتقاد بأن هناك مفاوضات حقيقية!.

إن كل النصوص تشير إلى الأخوة لورينثو وميانثور بير يو وجيبار دي رايا كمحركين للعملية، والمعروف أن الأخير منهم كان يعيش في طليطلة، أما الأخوان الآخران فهما أكثر شهرة، وهما تجار شموع كان لديهما ثروة طائلة ومن أصل غرناطي؛ حيث كان لديهما في غرناطة محل للشمع كما كان لديهما منزلان في البايزين، وحديقتان وطاحونة، كما كان لهما صلات تجارية واسعة، وقد اتهما بأنهما كانا رأس التمرد وأنهما أعدّا مكان الاجتماعات التحضيرية للتمرد، وأنهما صديقان لهرناندو دي فالور، فاعتقلا في أبريل عام ١٥٦٩م، ثم أطلق سراحهما، ونفيا إلى طليطلة في أكتوبر عام ١٥٧٢م. ترى هل استغل الثلاثة الجو المسيطر لاختلاس أموال طائلة من أبناء دينهم؟!. أو ربما كان لهم أهداف سياسية لاستمرار جو التوتر وإحداث ثورة!.

للإجابة على هذه التساؤلات يجب أن نعلم ما إذا كان يتوارى خلفهم بعض الشخصيات المهمة؟ هل كان دون ألنسو دي قرنادي بني غاز مشتركاً حقيقياً، أم أنهم كانوا يحتجبون خلف اسمه؟.

ما يمكن أن نؤكده أن العملية كانت مخططة بطريقة جيدة، فقد سبق أن عُقدت كثير من المحادثات التي حاولوا فيها إرضاء الملك عن طريق زيادة الضرائب، ومن ناحية أخرى فإنها تكشف الاهتمام الذي يولونه لأقل إشاعة وتنبؤ، كما تؤكد أيضاً استمرارية وشدة التضامن الموريسيكي.

إشاعة الاستعانة بالأتراك والبروتستانت

كان هناك حاجة لجو نفسي وكذلك لحقائق عملية كي تستمر الاشاعات والآمال الكاذبة. هذه الحقائق كانت موجودة.. فالخطر الموريسيكي ما زال مستمراً، وعلاقة الموريسيكيين بالقسطنطينية لم تنقطع، وقد حاول الأتراك تجهيز أسطول كبير لانقاذهم عام ١٥٨٩م وكذلك عام ١٥٩١م.. كما ضبطت خطابات بين الجزائر والموريسيكيين في بلنسية، واعتقل موريسيكيون كانوا يعبرون بين شاطئي البحر المتوسط، ولكن ما يقلق فيليب الثاني بصورة حقيقية إقامة علاقات طبيعية بين الموريسيكيين وبخاصة من أراجون والبروتوستانت في بريني، إذ لم يكن ذلك بدون أسباب حقيقية.. فمنذ بداية السبعينات من القرن السادس عشر سافر بعض مبعوثي النصارى الجدد إلى ذلك الاقليم في جنوب فرنسا بهدف توقيع عقد تحالف بينهما، وقد وصل الأمر إلى أن حاكم بريني مونسينيور دي روس أعلن ما يلي: «سنذهب لإسبانيا وسننتصر ونستعيد نافارا». واقترح على الموريسيكيين من جديد عام ١٥٧٥م أن يساعدهم عسكرياً مقابل دعم مالي مقداره بين ١٠٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠ أوسكودو (عملة في ذلك الوقت)، ودرس الموريسيكيون العرض على الرغم من أن الدعم المطلوب كان مبالغاً فيه، وقد أخبر الموريسيكيون حلفاءهم بأن لديهم الكثير من الأسلحة المخبأة، وفي نفس الوقت ذهب ممثلوهم إلى القسطنطينية لطلب معونة مادية.

لقد حمس الموريسيكيين بشائرُ هذا الدعم الخارجي؛ ولهذا فكثيراً ما حاولوا القيام ببعض العمليات.. وأول محاولة خطيرة من هذا النوع حدثت في أندلوثيا في يوليو عام ١٥٨٠م حيث كانت هناك مؤامرة مركزها أشبيليا وفروعها في العديد من المدن الأندلسية: قرطبة، ايسيحا، جيان... الخ

واتفقوا على مساعدة الجنود القادمين من شمال أفريقيا في عملية إنزالهم على الشواطىء، كما وضع المتآمرون خطة للهرب في حالة اكتشاف مؤامرتهم وذلك بالتوجه إلى الجبال أو البرتغال، ولكن قبض عليهم قبل أن ينفذوا مؤامرتهم. . والحقيقة أن بعض أخبار تلك المؤامرة التي أدلى بها الموريسيكيون في فبراير جعل السلطات تضع نفسها في حالة تأهب خوفاً من مؤامرة متوقعة في أندلوثيا، ومن المحتمل أن يكون زعيم هذه الحركة فرناندو اينر يكيث «ويعرف أيضاً بفرناندو مولاي» وكان له دور في عملية العودة المزعومة للموريسيكيين إلى غرناطة عام ١٥٧٧م، وعلى الرغم من اكتشاف المؤامرة بسرعة فإن الرعب ساد بين النصارى مصحوباً بعمليات انتقامية موجهة إلى تجمعات الموريسيكيين وبالذات في أشبيليا وجيان.

ثم سرى خبر مفاده بأن عدة مئات من الموريسيكيين استطاعوا التجمع في جبل البينار ـ جنوب قادش ـ وأنهم يستعدون للعبور إلى ملقة، ومنها إلى ماربيا. فجهزت عدة حملات لاحتجازهم إلا أنهم لم يجدوا أحداً، واتخذت إجراءات احتياطية وذلك باحتجاز العبيد من الموريسيكيين والبربريين في ملقة. . وبعد ذلك بعام أي في مايو ١٥٨١م عم القلق إشبيليا حيث ألقي القبض على ثلاثة من الموريسيكيين اشتبه بهم، ثم أطلق سراحهم بعد العديد من الاستجوابات، وقد تدخل بعض الجيران النصارى لصالحهم.

وفي ٢٣ يناير عام ١٥٨٢م ألقي القبض على موريسيكي أراجوني يدعى زماروديلو، وذلك في كاوديل وهي قرية تابعة لبلنسية، وقد ساعد ذلك على اكتشاف شبكة اتصالات كبرى سرية مركزها في أراجون وفروعها تصل من قشتالة وبيرني إلى شمال أفريقيا، وضبطت رسائل مكتوبة بالعربية وبالخميادو (اسبانية مكتوبة بحروف عربية) توضح دور الموريسيكيين المقيمين بالجزائر وهي المدينة التي قدم منها زماروديلو؛ حيث نزل في كارتخينا ثم أجرى اتصالات مع مورسيه، واشترك في اجتماعات سرية في سيجوربي، ومن الممكن أن يكون هناك مبالغة بوصف الأحداث من جانب أسقف سيجوربي، ورجال محاكم التفتيش في سرقسطة الذين تخيلوا الأمر تمرداً عاماً كبير، ولا

ريب أن قلقهم كـان لـه سبب، ثم بعـد ذلـك بعـام اكتشفت محـاكم التفتيش مؤامرة أخرى كان قد اشترك فيها موريسيكيون وبيرنيون وذلـك في شهر مـارس عام ١٥٨٣م.

احتدام الصراع

في عـام ١٥٨٥م بـدأ الصـراع بين الـنصـارى (سـكـان الجبـال) والموريسيكيين(سكان السهول) وذلك في أراجون واستمرت الهجمـات بينهما على مدى ثلاث سنوات، وهذا ما يؤكده أحد رجال الدير البنـدكيتي في رويدا حيث يقول: «لقد أحدث الصراع على مدى تسعة أشهر كثيراً من القتلى، ولم يعاقب طيلة ذلك الوقت أحد في سرقسطة إلا رجل فقير لمخالفته قـرار الطرد، فكم هي سيئة العدالـة هنا..». وبعـد اغتيال اثنين من الجبليين في كـودو في أغسطس عام ١٥٨٦م على أيـدي بعض الموريسيكيين، وخمسـة عشر آخـرين في أكتوبر عام ١٥٨٨م، كما قام النصارى بنهب وتـدمير القـرى الموريسيكيـة التـالية: (كـودو، ساستـاقو، وبينـا).. وذلك بـواسـطة عصـابـات لـوبيـرسيـو لاطـراس، وميغل خـوان بيربيـر، وكان شعـار تلك العمليات (المـوريسيكيون الكلاب).

لقـد استمر الـرعب والخوف عـدة سنـوات في منـطقـة بيجـانب والبـرو وسـرقسـطة، وقـد أصبـح الصـراع خـطيـراً بعـد أن اشتبـه انـه انــدس خلف الموريسيكيون آخرون مثل النبلاء والبروتستـانت في بيرني، وهنـاك خطر آخـر هـو الذي سبب تـوتـراً كبيـراً في تلك الفتـرة، وقـد حـدث بين عامي ١٥٩٢ - ١٥٩٣م، وهو أن أنطونيـو بيريـز الذي كـان لاجئاً في فـرنسة ويسـاعده الأميـر ايزيكي الرابع كان يتمتع بمساعدة الموريسيكيين، وقد كان يُعِدُّ لغزو أراجون.

لقد كان الخـوف أكبر من الأخـطار الحقيقية دائمـاً، فالمـوريسيكيون لم يقوموا بأحداث جماعية أبداً لكن خصومهم كـانوا يعتقـدون إمكانيـة قيام تمـرد عـام، وكـان لهم في ذلـك أدلـة وبيـانـات.. إلى جــانب أنـه خـلال فتـرة ١٥٧٠ ـ ١٥٩٨م لم تتوقف العصابات الموريسيكية عن بث الرعب المستمـر، والأقاليم التي لم تعان من هـذا الوبـاء كانت قليلة جـداً، ففي غرنـاطة زرعت

العديد من العصابات الرعب بين النصارى بعد طردهم منها، وكان أعضاء تلك العصابات من الموريسيكيين المجرمين الذين يعرفون جغرافية الأرض بدقة ويعيشون على حساب الدولة، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات فقد تأخر القضاء عليها كثيراً، وكانت العصابات الأكثر خطورة هي عصابة الخورايقا في الميريا بين عامي ١٥٧١ - ١٥٧٣م، وعصابة خوان أسبيلاي وماركوس الميليجي في ملقة ورونـدا، بين عامي ١٥٧٣ - ١٥٧٦م، ولم تستطع السلطات القبض على أي منهم، فالخورايقا ذهبوا إلى شمال أفريقية بعد مفاوضات فاشلة، والعصابتان الأخريان استسلمتا بعد أن حصلتا على ضمانات، لكن المليجي قبض عليه مرة أخرى عام ١٥٧٩م.

ثم بعد أن تم القضاء على العصابات الموريسيكية في أندلوثيا الشرقية عادت فظهرت مرة أخرى في الشمال. فمن عام ١٥٧٧م وحتى نهاية القرن ارتكب المنفيون اعتداءات تثير الإعجاب، كما فعل سابقوهم، وكان من الصعب القبض عليهم لأنهم كانوا يستفيدون من تغطية الجماعة الموريسيكية عليهم، وقد عانت كل من بلد الوليد، وبستارنا، وأوبيدا، وأشبيليا، وبدخوث، من اعتداءاتهم، وقد كلف الدكتور فرانسيسكو هرناندز دي لابينا رئيس المحكمة العامة في بلد الوليد بمتابعتهم وقد أثبت الدكتور مسؤولية ٦ أو ٧ عصابات عن قتل حوالي ٢٠٠ شخص، وذلك في الفترة بين ١٥٧٧ - ١٥٨١م وفي نهاية عام ١٥٨٢م قدم تقريراً ايجابياً عن نشاطه ولكن نجاحه كان مؤقتاً.

أما الولايات التابعة لتاج أراجون فقد عانت من المشاكل نفسها، فأعمال العصابات الموريسيكية كان سيئاً ومتركزاً في ولاية بلنسية وبخاصة في سنة ١٥٨٠ وما بعدها، ففي الأول من أكتوبر اغتيل الكونت دي تشيلبا على أيدي أتباعه من الموريسيكيين، وأعدم ستة من الموريسيكيين الغرناطيين في ١٨ يناير عام ١٥٨٤م في بلنسية.

وأهم تلك العصابات كانت عصابة السولاي التي قامت بعدد من الاغتيالات زرعت الرعب في قلوب الأعداء. وقد احتاج الوالي فرانسيسكو

دي مونكارا لأفضل الكفاءات، واستعمل كوندي لايتونا الدبلوماسية مع الشدة في القضاء على العصابات، ثم صدر قرار في يونيو عام ١٥٨٦م وضع عقوبات شديدة على أعضاء العصابات وشمل كذلك أقاربهم والمدافعين عنهم وكل من لا يطاردهم بالقوة اللازمة، كما قضى القرار بترحيل أقاربهم إلى قشتالة. ثم تفاوض ايتونا مع عائلات السولاي ورجالهم ووعدهم باحترام حياتهم إذا استسلموا، وخلال أيام قليلة من صيف عام ١٥٨٦م استسلم ٢١ فرداً من رجال العصابات بما فيهم السولاي، أما الوعد بالعفو عنهم من السجن مدى الحياة فقد كان فخا للقبض عليهم؛ ففي ٤ نوفمبر أخذوا وعذبوا ثم حكم عليهم بالعمل ثلاثين عاماً في المناجم، وذلك يعني موتهم بصورة تدريجية في وقت قصير.

وفي أراجون خلال حرب الجبليين والموريسيكيين، نشط الموريسيكي توريركو حتى لم تكن أعماله أقل من أعمال لوبريثو، ثم قبض عليه في يونيو عام ١٥٩١م واعتبر ذلك حدثاً هاماً، حتى كتب مجلس أراجون خطاباً وجه لفيليب الثاني جاء فيه: «أن توريركو شرير وقاتل كبير، وأنه سبب الصراع بين الجبليين والموريسيكيين وقد جاء به من البرتغال أحد رجال الطرق، حيث كلفه بذلك الماركيز دي الميناراً». كما أن النصارى قاموا بأعمال العنف بما يوازي الموريسيكيين، بل ربما سبقوهم في هذا المضمار، وإذا استثنينا حملات التبشير في ولاية بلنسية التي حدثت خلال الفترة ١٥٨٧ ـ ١٥٩٩م فقد كانت سياسة الاحتواء تعني استخدام وسائل أكثر قمعية، كما أثبت تيليو هالبرين، أما القائمون على تلك السياسات فلم يكونوا على ثقة من نجاح حملاتهم، بل كان الدافع لتلك الحملات تهدئة خواطر رجال الدين فقط. كما يجب أن نشير إلى تغير هام في أسلوب الوعظ، فبينما كان لديهم الكثير من الصبر على الموريسيكيين سابقاً، ويحاولون إقناعهم باللين والتلطف أصبحوا الآن يستفزونهم ويهددونهم، وكمثال على ذلك، يقول الأب فارجاس في أبريل عام ١٥٧٨م موجهاً كلامه للموريسيكيين: «إنكم لا ترغبون أن تزيلوا من قلوبكم القاسية تلك النحلة الملعونة والجهنمية نحلة محمد، هل تعلمون أنه ولد اليوم الأمير الذي سيخرجكم من أسبانيا».

ونفس التغير يمكن أن يلاحظ على مستوى المعايشة، فبينما كانوا يدعون خلال وقت طويل إلى امتزاج الجماعتين عن طريق الزيجات المختلطة، فإنهم الآن يفضلون الفصل التام، لهذا دُعي ألونسو تشاكوم الملك بخطاب وجهه له كي يأمر الموريسيكيين بحمل إشارات مميزة لهم.

نزع سلاح الموريسيكيين

من بين الاجراءات التي اتخذتها السلطة لتجنب الأخطار التي يخافونها ينبغي أن نضع في المقام الأول محاولة نزع سلاح الموريسيكيين الأراجونيين والبلنسيين. أما بالنسبة للبلنسيين فكان ذلك عام ١٥٦٣م، إلا أن الأسلحة أخفيت وأبعدت عن الأنظار، ولهذا لم يتجاوز هذا الإجراء المحاولة فقط. وأما الأراجونيون فقد استطاعوا التهرب من إجراء مماثل عام ١٥٥٥م بفضل تدخل النبلاء ومعارضتهم؛ لقد شغلت هذه المشكلة ولاة بلنسية؛ ففي الثلث الأخير من القرن السادس عشر وضع حد لامتلاك الموريسيكيين الأسلحة، وكان أول من اتخذ إجراء بهذا الشأن هو الكونت دي بينا بنتي حيث أصدر أمره في ١٦ يونيو عام ١٥٦٧م، وكرر الأمر في عام ١٥٧٣ وعام ١٥٧٥م وعام ١٥٧٨م وعام ١٥٨١م، وكان القرار يهدف إلى وضع حد لعملية امتلاك السلاح بالنسبة للسكان كلهم، لكنه - كما أوضح بورونات - كان الهدف الأساسي جمع سلاح الموريسيكيين.

بينما أصدر الكونت دي أيتونا عام ١٥٨٨م قراراً بذلك كان يخص النصارى الجدد فقط. . (أي الموريسيكيين)، وهذه السلسلة من القرارات التي تحرم ملكية السلاح أكملت بإصدار لائحتين أخريين: الأولى في ٦ أكتوبر عام ١٥٧٥م، وكررت بتواريخ أخرى، وكانت تحرم على الموريسيكيين الاقتراب من الساحل بدون إذن الوالي، وكانت العقوبة لذلك السجن ثلاثة أعوام مع الأشغال الشاقة، ويستثنى من ذلك البغّالون فقط.

وفي النهاية صدرت لائحة في أغسطس عام ١٥٨٦م تكرر مواد لائحة أخرى صدرت في عام ١٥٥٩م، وهي تعاقب كل من يغير محل إقامته،

وتقضي بطرد غير البلنسيين، وإذا أضفنا إلى هذه المواد الاجراءات التي اتخذت ضد قطاع الطرق، بالإضافة إلى تحسين حراسة الشواطىء؛ يمكن لنا تكوين صورة عامة للسياسة المتبعة خلال الثلاثين سنة الأخيرة ضد الأقلية الموريسيكية، ويمكننا أن نفسر تكرر اللوائح بأنه ناتج عن محدودية مفعولها، لكن الاستمرارية في إصدارها كان له بعض النتائج، خصوصاً في بعض المناطق، حتى أصبح نشاط القراصنة وقاطعي الطرق محدوداً بعد عام ١٥٨٥ ـ ١٥٨٦م وهو التاريخ الذي يتفق مع الحملة القمعية الكبيرة، كما يتفق مع الفترة الثانية لحكم الكونت دي أيتونا. لقد كان لنزع سلاح الموريسيكيين في أراجون أهمية خاصة، فإلى جانب خطورتهم على النصارى فهم لا يتوقفون عن مد أبناء دينهم بالمساعدات في بلنسية، وقد لقي الإجراء الأول عام ١٥٧٥م معارضة من بعض النبلاء مثل الدوق دي بيا هيرموس والكونت دي أراندا، ودون فرانسيس أرينيو. وعلى الرغم من ذلك فقد صودر ما بين ٥٤٠٦ ـ ٣٠٥٣ بندقية، و ٩٦١ قوساً فولاذياً، و ١٣٨٢ حربة، وهذا يعني أن هناك قطعة سلاح لكل اثنين من الموريسيكيين، وقيمتها المادية لم تكن قليلة. . لكن المؤشر الحقيقي يمكن معرفته من خطاب كتبه العديد من النبلاء للملك جاء فيه: «في عام ١٥٧٥ نزعنا سلاحهم ليخدموا صاحب الجلالة، ولكن كل هذا لم يجد بترك عاداتهم السيئة. . .» وفي الوثيقة النهائية للاجتماع المنعقد في الباردو عام ١٥٨٨ تحدث عن الموريسيكيين الأراجونيين بنفس اللهجة المتقدمة حتى جاء فيها: «إنهم مسلحون تسليحاً جيداً، وعددهم كبير، وما زالوا أوفياء لعقيدتهم».

لهذا اقترح نزع سلاحهم من جديد وبخاصة في الشتاء، لكن تطبيق الإجراء لم يتم في الحال، وكان لا بد من وجود تهديد بتمرد موريسيكي عام مصحوب بغزو من جانب أنطونيو بيريز. وفي عام ١٥٩٣م نزع سلاحهم من جديد على الرغم من الدعاوى القضائية من جانب الوالي والكونت دي ساستاقو والماركيز دي كامارسا؛ لكن ذلك لم يتم بدقة كما حصل سابقاً؛ لأن مجلس الدولة كلف النبلاء عام ١٥٩٦م بنزع سلاح تابعيهم.

مشكلة التوزع السكاني للموريسيكيين :

كانت المشكلة الثانية بشأن الموريسيكيين التوزع الجغرافي وحركة تنقلهم، لقد كانت السلطة تحاول إبعادهم عن السواحل وتحرم تنقلاتهم إذا لم يكن بذلك ضرورة، وقد رأينا كيف أن القلق كان مستمراً في ولاية بلنسية، وكذلك نجد نفس الشيء في ولاية قشتالة. فتوزيع الموريسيكيين المطرودين من غرناطة لم تكن مرضية مطلقاً. . فهناك تجمعات كبيرة من الموريسيكيين قريبة جداً من البحر المتوسط، وهم على مشارف ولاية غرناطة وبلنسية، وقد حاول الموظفون الملكيون معالجة ذلك الوضع بسرعة وذلك في ديسمبر عام ١٥٧٠م، فوضعوا خطة كبيرة لبعثرة النصارى الجدد وإبعادهم بأكبر قدر ممكن عن أندلوثيا، ولهذا كان كل الموريسيكيين المطرودين في ١ نوفمبر ١٥٧٠م يعانون عملياً من متاعب انتقال آخر. ولما كانت الخطة معقدة وتحتاج لوسائل كثيرة فقد أهملت.

وعندئذ ركز الموظفون الملكيون اهتمامهم بخطة أكثر تواضعاً ترمي إلى تغيير محل الاقامة للتجمعات المقيمة في أندلوثيا، وهذا يخص عشرين ألف شخص تقريباً، فقد كان خوان باثكس سكرتير الملك فيليب الثاني يفكر في ذلك منذ مارس عام ١٥٧١م، وإن كان قد اعترف أنه لا يمكن تأمين عملية التموين، وبعد كثير من التردد حددت تفصيلات العملية في أكتوبر وأعلن عنها في ٢٢ نوفمبر، وبدأ آلاف الموريسيكيين - ربما يبلغ عددهم أكثر من عشرة آلاف - في ترك أندلوثيا متجهين إلى أراضي أخرى، فقد اتجه سكان أوبيدا بايثا، وكاثورلا، نحو أوكانيا، أما سكان خيان واندوخار فاتجهوا نحو غوادا الخارا، وسكان الكامبودي كالا ترابا نحو طليطلة، وسكان أسيخا نحو بلاسنسيا.

كان المقصود من طرد ديسمبر عام ١٥٧١م معالجة أخطاء الطرد الحادث في السنة السابقة. وبهذه الطريقة يبدو أن مشكلة توزيع الموريسيكيين في قشتالة قد حلت، لكن هذا الأمر ليس صحيحاً؛ فقد تكونت تجمعات من ناحية أخرى في إشبيليا وقرطبة بلغت آلاف الأفراد وكانت تعتبر خطيرة، ومن

ناحية أخرى فقد عاد كثير من الموريسكيين إلى ولاية غرناطة سراً، وذلك من المدن القريبة أو من ولاية جيان. . وهذا إذا صدقنا ما عبر عنه دون بيدرو دي ريثا في خطاب له مؤرخ في أول نوفمبر من عام ١٥٧٣م.

لقد أكدت السلطات بحزم من أجل احترام التوزع السكاني السابق خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٥٧٠ ـ ١٥٧١م، وكان نجاح هذه العملية عادياً وليس فائقاً، حيث أحدث موقف مدينة قرطبة في خريف عام ١٥٧١م نتائج غريبة، فتمسك ولاة المدن ببقاء أقلية من الموريسيكيين لأسباب اقتصادية، وهذا يعني تقديم الفوائد المحلية بوجود الموريسيكيين على المخاطر السياسية التي قد يسببونها، كما رفضت كل من مدينتي الكلأ لاريال، وأنتيكيرا رحيل ٢٥٠ موريسيكياً من المدينة الأولى، و٣٣٧ من المدينة الثانية عام ١٥٧٣م، وتكرر الرفض في العام التالي، وقد نقل بيدرو دي ريثا شهادة نائب الكلاء لاريال بخطاب وجهه للملك جاء فيه: (إن السكان حاولوا رميه بالحجارة، لأن إخراج الموريسيكيين كان بالنسبة لهم كإخراج أبنائهم)، وبعد ذلك بعدة سنوات ـ أي في عام ١٥٧٩ ـ ١٥٨٠. احتجت كل من كارمونا وبايثا ومارسيا لنفس السبب، وكان رد مارسيا أكثر وضوحاً حيث قالوا: «إن قرار مجلسكم الذي يأمر بإخراج الموريسيكيين وإعادتهم إلى أرضهم القديمة يسبب ضرراً لنا، وخطراً عظيماً على المدينة، كما سيؤدي إلى انخفاض في حصيلة الضرائب الملكية، ولهذا فهم يرجون صاحب الجلالة أن لا يسمح بإخراج الـ ٥٠٠ عائلة الموريسيكية من هذه المدينة الذين سجلت أسماؤهم كي يخرجوا منها. .». كان الوضع داخل ولاية غرناطة مماثلاً لما سبق، فالشعب الموريسيكي يتزايد بانتظام، وتبعاً لإحصاء عام ١٥٧٧م كشف عن وجود ١٤٧٨ أسرة موريسيكية، وبإحصاء آخر أكثر دقة، وبالتالي فهو أكثر أهمية كشف عن وجود ٨٦٩٨ موريسيكياً عام ١٥٨٠م، وهذا العدد لا يشمل الذين هربوا من عملية الاحصاء.

هؤلاء الموريسيكيون المجتمعون في المدن (تبعاً لرأي النائب خيرو نيمو زاباتا يوجد في غرناطة ما لا يقل عن ٣٠٠٠) يمثلون خطراً لا يمكن

السكوت عليه، ولهذا فإن اللوائح الملكية الصادرة في ٦ مايو عام ١٥٧٩م، و ٢١ يوليو عام ١٥٧٨م، و ٤ أبريل عام ١٥٧٩م، و ٢٦ يناير عام ١٥٨١، أمرت بإعادة ترحيل أغلب هؤلاء، وكان هذا الإجراء يتعارض مع رغبة السكان النصارى دائماً، وبالفعل فإن نصف عدد الموريسيكيين البالغ ٨٦٩٨ حسب إحصاء عام ١٥٨٠م كانوا من العبيد الذين اعتاد السادة النصارى على خدماتهم، ومع ذلك فقد صدرت اللائحة الخاصة بطردهم عام ١٥٨١م.

وفي عام ١٥٨٤م حاول أسقف غرناطة وأسقف جواديكس وأنتيكرا وكذلك مدن لوخا وجواديكس والكلاء لاريال أن يغيروا الموقف الملكي، وربما كانت نتيجة هذه الضغوط انقاص عدد الموريسيكيين المطرودين، فلقد جمع نخبة من الوكلاء في النصف الثاني من يناير من نفس العام بين ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ شخص ورحلوا إلى اقليم قشتالة، وأرسل أكثر من مئتي شخص إلى العمل في مناجم المعادن، كما رحل ٤٠٤ شخصاً إلى أرستر امادورا وذلك في أغسطس عام ١٥٨٥م وكان هذا هو الفريق الأخير الذي قام برحلة إجبارية قبل الترحيل العام سنة ١٦٠٩ ـ ١٦١٤م، وذلك لأن السلطات كانت لا تستطيع أو ربما لا تريد على الرغم من التنقل المستمر للموريسيكيين ـ تنظيم عمليات ترحيل جديدة.

* * *

اقتراح الطرد العام

إن فترة العمليات المحدودة قد ذهبت، وسعي القساوسة والرهبان من أجل حملة تبشيرية أفضل أصبح غير مجد، فالموريسيكيون يصرون على أخطائهم ولا يحفلون بالتحذيرات، وما زالوا أعداء خطيرين فيجب القيام بحلول جذرية أكثر جدوى.

وهناك سابقة أظهرت جدواها إلى حد كبير وهي طرد الغرناطيين من بلدهم الأم، فلقد ظهر هذا الحل في وقته ممتازاً، فهو إلى جانب حله للصراع تحول إلى مثال أو تحذير للتجمعات الموريسيكية الأخرى وخلال فترة أتبعت آثار اجراء عام ١٥٧٠ حتى كان آخر مظاهره الطرد المضحك في أغسطس عام

١٥٨٥م: وبعد هذه الفترة أرسل الكثير من الجهات والأفراد تقارير وآراء للملك تقترح عليه إجراءات جديدة، وكان الطابع المميز لتلك الاقتراحات هو مظهرها الراديكالي.

ربما كان الاجراء أو الاقتراح الذي تغلب على الاقتراحات الأخرى هو طرح فكرة الطرد العام، على الرغم من قائمة الاقتراحات التي قدمها رجال دين ومستشارون وقضاة، فإن هذه الاقتراحات تستحق منا أن نتوقف عندها. لقد أخطأ بورونت عندما نسب للراهب فرانسيسكو دي ريباس موافقته على الطرد، وذلك بتقديم نسخة غير كاملة ومليئة بالأخطاء لتقرير ذلك الراهب، والحقيقة أن ما كان يدافع عنه ريباس ويقترحه إنشاء أحياء خاصة بهم مع تمتعهم بالحرية، أي حقهم في الاختيار بين اندماج كامل وبدون تحفظات للجماعة النصرانية، وبين أن يستمروا بوفائهم للإسلام.

ففي الحالة الأولى يجب حراستهم بقوة من جانب النصارى القدامى، وفي الحالة الثانية يجب أن ينفوا إلى الجيتو (وهو نوع من العقاب في العصور الوسطى) وبذلك ينتهي غموض الموريسيكيين الذي لا يطاق، وفي هذا الموضوع ورد ما يلي: «من يرد أن يعمد ابنه فليعمده، ومن لا يريد أن يفعل ذلك فهو حر. وهؤلاء الذين يعمدون أبناءهم بإرادتهم، ويقبلون الدين الكاثوليكي برغبتهم، ويجب أن يظهروا ذلك علانية ثم يضمون للنصارى، ويجبرون على الاعتراف والقيام بكل الشعائر النصرانية، وينبغي أن يعرف كيف يعيشون في بيوتهم، ويزوجون بنصرانيات، مع تحذيرهم بأنهم سيعاملون بشدة إذا ابتعدوا عن الكاثوليكية، وسيعاقبون مثل عقاب أتباع لوثر (البروتستانت)، وهؤلاء يجب أن يعلّموا، ويمكن أن ننتظر منهم تحقيق الآمال.

وأما الذين لا يعمّدون أبناءهم فسيعرفون بعدائهم، ويجب أن نعتبرهم مسلمين، وحيثما وجدوا يجب أن يراقبوا ـ وعلى حسابهم ـ بعدد كاف من الجنود ليؤمن شرهم، وأن يكون قضاتهم وحكامهم من النصارى، أما من ناحية العقيدة فلا يساعدون، كما أنهم لا يمنعون من إنشاء مكان متواضع

يستطيعون أن يمارسوا به شعائرهم الدينية؛ ما دام لا يوجد خطر من أن يتحول أحد النصارى إلى الإسلام. . ». وبنفس روح التقرير السابقة ـ وإن كان يختلف عنه في الاجراءات ـ عبر عنه خطاب ألونسو غوتيريث المرسل من أشبيلية عام ١٥٨٨م، حيث اقترح أن يتم إعادة تجميع الموريسيكيين تبعاً للقرابة بمعدل ٢٠٠ عائلة، وأن يوضع لهم زعيم نصراني يمارس عليهم إشرافاً مستمراً؛ فلا يتم عقد قران بدون إذنه ويُحرّم عليهم امتلاك الأسلحة، ويدفع كل تجمع ضريبة عالية للملك، ويكون للملك الحق في خمس الميراث، كما يقترح ألويسو عقوبات شديدة في حالة عدم احترام اللوائح، وهذه العقوبات تتراوح بين العبودية ومصادرة الأموال والأعمال الاجبارية الشاقة في الموانىء، كما يحرم عليهم التنقل وأن يحملوا علامات مميزة لهم مثل: «حرف أو علامة على الوجه في مكان لا يمكن تغطيته حتى يعرف أنهم موريسيكيون».

أما مؤيدو القضاء على السلالة الموريسيكية فقد ظهروا بشكل عنصري، ومنهم على سبيل المثال بيدرو بونثي دي ليون الذي قضى عشرين عاماً في الخدمة الملكية، وكان على معرفة بالمشاكل المتعلقة بالعمل في السفن، ولهذا كان يفكر منذ عام ١٥٨١م بحل المشكلة الموريسيكية، وينصح بإرسال الشباب الذين هم بين الثامنة عشر والأربعين للعمل في السفن، وأن يحرموا من التغذية الجيدة، وبهذا لا يهددون الدولة وينتهي أمرهم بالانقراض ويقول: «ان قدرة الذين هم فوق الأربعين على التناسل قليلة؛ وبهذا يمكننا في وقت قصير طرد هذا الجنس الملعون من أعداء صاحب الجلالة. . ».

وقبل ذلك بسنوات أي في عام ١٥٧٣م وصل المثقف توريخوس إلى نتائج مماثلة، وهذا الشخص كان قسيساً في داريكال عند حدوث تمرد غرناطة، وهو يحتاج منا لاهتمام أكبر، فلقد نجا من الموت لكونه ابناً لأب نصراني وأم موريسيكية فدافع عنه أقرباء أمه، وكل هذا لم يمنعه من وضع خطة للقضاء على الموريسيكيين، وذلك باختطاف الأطفال الذين هم دون الست سنوات؛ ثم يرعون ويربون باعتبارهم نصارى حقيقيين وأن يحرم الزواج

بين الموريسيكيين حتى ينتهي أمرهم في وقت قصير، وكان فيما قال: «أنه ابتداء من اليوم ينبغي أن يأمر الملك بمنع زواج أي موريسيكي مع موريسيكية، وإذا رغب بعضهم في الزواج فليكن مع نصارى قدماء، وهذا ما يجعل رجالهم ونسائهم يبقون بلا زواج، وبذلك يتناقص هذا الجنس وينقرض، والذين سيتزوجون من نصارى قدامى سيكونون قلة، وبذلك يمكن أن تراعى عملية النظافة ـ يقصد نظافة الدم ـ، ويحدث معهم ما حدث مع اليهود في قشتالة فقد كانوا كثيرين ثم انتهوا الآن بهذا الأسلوب، وعندما يتزوج موريسيكي من نصرانية فإنه سيتركها تربي أبناءه على النصرانية خوفاً منها، ونفس الشيء يحدث عند زواج موريسيكية من نصراني، وفي حالة عدم زواجهم ينقصون وينقرضون. .» لقد دافع عن هذا الرأي أسقف سيجوربي دون مارتين دي سلباتيرا، وكذلك ألونسو غوتيريث، الذي يرى فيه إجراء يرمي لتحديد عددهم فقط.

وهكذا يتضح أنه كان هناك اتجاهان من الأفكار ينتشران بسرعة على الرغم من كونهما يتعلقان بأقلية مستضعفة وذلك في العشرين سنة الأخيرة من القرن السادس عشر، لكن الاتجاه الأقوى الذي كان مسموعاً في الادارات الحكومية فقد كان الاتجاه الذي يتبنى الطرد، وقد اتضح هذا من خلال الآراء المتداولة في اجتماعات لشبونة ذات الأهمية الكبرى؛ حيث كان يحضرها فيليب الثاني الذي نُصّب ملكاً للبرتغال، وقامت لجنة مكونة من الراهب ديفو شابيس، وورود ريفوباثكيس، وديلقادو، ودرسوا الوضع الداخلي والخارجي والخطر الذي يمثله الموريسيكيون، والاقتراحات المعروضة لحل المشكلة، وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها في ٤ ديسمبر عام ١٥٨١م وكذلك عقدت لجنة أخرى في ١٩ يونيو ـ ١٣ سبتمبر عام ١٥٨٢م، وظهر لأول مرة اقتراح بالطرد العام؛ قدم لمجلس الدولة في ١٩ سبتمبر لنفس العام.

إن أغلب الآراء التي يعتمد عليها الحل النهائي كانت تقوم على دراسة الفوائد والأضرار الناتجة عن الطرد؛ أما الأضرار فقد كانت اقتصادية قبل كل شيء؛ حيث سينخفض دخل الملك والنبلاء، وكذلك هناك أخطار سياسية

خشيـة الحوادث التي قـد تصاحب التنفيـذ. أما الأخـطار الدينيـة فهي خسـارة النصرانية لتلك الأعداد بصورة نهائية. . لكن كل هذه الأضرار كانت تعتبر أقل من الفـوائد التي تتـرتب على الطرد لصـالح السـلام والوحـدة؛ ولهذا لم يكن رجال الدين من مؤيدي الطرد، ومنهم أسقف طليطلة وأسقف بلنسية، ورجـال محاكم التفتيش في بلنسية، وكان بعضهم يرغب في أن لا يفيـد منهم الإسلام وذلـك بـإرسـالهم إلى جـزيـرة جـرداء مثـل تيـرنــوبـا، حسب اقتـراح أسقف سيجوربي.

وهكذا فقد وضع قرار الطرد ولم ينفذ في البداية، وذلك بسبب معارضـة النبـلاء الذين يتضـررون من هذا الاجـراء مثل المـاركيز دينـا، وكذلـك بسبب الترتيبات المادية الكبرى التي يتطلبهـا الاجراء وكـذلك بسبب الـوضع الـدولي الخطير الذي استولى على اهتمام الملك.

وهكذا فإن التوتر بين الجمـاعتين خفت حدتـه قليلاً، لـدرجة أنـه نصح بإجراء حملة تنصير جديدة؛ وذلك في اجتماع ١٧ يونيو عام ١٥٨٧ م بمـدريد، ولكنهم لم يكونوا يعتقدون جدواها، فأصبح الطرد هو الحل الوحيد، وفـي عام ١٥٩٨ م وقعت معاهدة سلام مع فرنسـة، وكان ذلك بداية لمرحلـة من السـلام العام؛ كما بدأت أرستقراطية أراجون وبلنسية تفكر بالفوائد التي يمكن تحصيلها في حالة استبدال الموريسيكيين بمهاجرين جدد، وهـكذا فقـد تحـدد منـذ عام ١٥٩٨ م مستقبل الموريسيكيين.



الفصل الرابع

التوزع السكاني للموريسكيين

إن جغرافية (أسبانية الموريسيكية) لمؤلفها هانري لابيري التي صدرت عام ١٩٥٩ تعتبر واحدة من ثلاثة أو أربعة أعمال رئيسية في دراسة الاقلية الموريسيكية التي سنستعرضها، ويعتبر ذلك الكتاب المرجع الأساسي لهذا الباب. لكن أي كتاب ـ مهما كانت قيمته ـ لا يعتبر مرجعاً وحيداً، لهذا يجب أن نقوم بإيجاد توازن بين الاعتبارات التي تبدو مؤكدة، وبين تلك التي ما زال مشكوكاً فيها.

فعندما رغب لابيري القيام بمهمته استعمل المراجع الوثائقية بخاصة لكل من بلنسية وسيماناكاس، والمعلومات التي قدمها لم تكن محل جدال أبداً لدى مؤرخي مملكة أراجون، ابتداءً من خوان رجلا، الذي اختصر كل إنتاج المؤرخ الفرنسي لابيري، في كتابه (دراسات حول الموريسيكيين) الصادر عام ١٩٦٠ م، وعلى العكس من هذا تماماً يجب أن ننبه إلى عدم وجود أية معلومات عن الموريسيكيين الغرناطيين (على الأقل قبل عام ١٥٦٨ م) في جغرافية أسبانيا الموريسيكية.

فلابيري لم يناقش مشكلة عددهم ولا توزعهم، أما حول الجزء الباقي من ولاية قشتالة فقد عارها الكاتب اهتماماً أكبر، لكن الدراسات الحديثة التي ظهرت مؤخراً تضع شكوكاً حول بعض افتراضاته في هذا الفصل، وسنستفيد من تلك النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دائم؛ متبعين خطة وطريقة ذلك

الكتاب الرائد، ومن الممكن تقديم خطة جغرافية جديدة لاسبانية الموريسيكية التي اختفى منها بعض الظلال فقط للأسف.

توزع الموريسيكيين في مملكة بلنسية:

استند لابيري على سبع وثائق بالنسبة لمملكة بلنسية، أربع منها حول الموريسيكيين (الاحصاء الكنسي عام ١٥٢٧ ـ ١٥٢٨) وتقرير حول نزع سلاح الموريسيكيين عام ١٥٦٣ م (الاحصاء الكنسي عام ١٥٨٥ ـ ١٥٨٦) و (الاحصاء الضريبي عام ١٦٠٢)، وثلاث وثائق أخرى حول سكان المملكة كلها: وصف مملكة بلنسية لمؤلفه أ. مونيوث ١٥٦٥ ـ ١٥٧٢ م، وكذلك إحصائيات عام ١٦٠٩ م ـ ١٦٤٦ م وإلى جانب هذا يمكن أن يضاف الإحصاء الكنسي لعام ١٦٢٢ م الذي نشره ر. روبليث، وإحصاء بشأن الموريسيكيين في أسقفية تتورسا عام ١٥٨٧ م لم تنشر بعد. فهل يمكن أن يوجد علاقة بين هذه الوثيقة وبين تلك التي لها نفس التاريخ، والتي يذكرها لابيري دون أن يعتمد عليها!. ومن المحتمل أنها ليست أحصائية دقيقة، وإنما هي افتراضات حول الموريسيكيين في تلك الأسقفية، ويؤيد ذلك كثرة الأرقام المبالغ فيها: تورتوسا لابيلانوبا ٤٥ منزلاً، ميراييث ١١٠، بني كاثيت ٦٠، أسيون ١٥٠، ريباروخا ٤٠، (هؤلاء تقريباً مثل سكان مملكة بلنسية، وإن كانوا يتخفون ـ أي لا يظهرون إيمانهم ـ بعض الشيء). تيخبنس ٣٠، بني فاجت ٧٠، مورا ٣٠٠، تيبيشا ٣٠٠، جراثيا ١٥٠ ـ وهم الأكثر تنصراً. وأما في مملكة بلنسية: تشبرت ٧٥، بوريول ٦٠، ماسكاريل ١٥، لابيلابيا ٥٠، تاليس ٤٠، سويرا ١٤٠، أرتيسا ٤٥، فانزارا ١٥٠، لالوتيشا ٤٠، لا الكوديا دي فان زارا ٥٠، أسليدا ٩٠، بني تندوز ٤٠، عينة ٥٠، بيو٣٠، الكوديا دي أسليدا ٤٥، أرتانا ١٥٠، تنشيس ١٠، لايوسا ٥٠، لابال دي أوكو ٤٠٠، أوندا ٢٥، كاستيلو ٢٠.

وباستثناء كل من تشنشيس وكاستيلو، فإن الأماكن الـ ٢١ الباقية من مملكة بلنسية وردت في لوحات ص ٣٣ ـ ٣٥ في (جغرافية أسبانيا الموريسيكية). وهذه الأرقام لعام ١٥٨٧ م تبدو لأول وهلة ممكنة باستثناء

١٤٠ منزلاً في سويرا؛ لأنها تتفق مع الـ ٦٥ منزلاً التي كانت فيها عام ١٥٧٢ م (٦٧ منزلاً عام ١٦٠٢ م). ويعتبر الاحصاء بصورة عامة منطقياً.

وعلى كل الأحوال فإن هذه الوثيقة لا تتناقض مع النتائج التي توصل لها كل من: لابيري وت، وهالبرين دونقا؛ وتبعاً لهذه الوثيقة إن عدد الموريسيكيين يصبح بين ١٩٠٠٠ - ٢٤٦٩٥ منزلاً في عام ١٦٠٢ م، و ٣١٧١٥ في عام ١٦٠٩ م ويبدو أن الرقم الأول منخفض قليلاً، والثاني مرتفع. وبضرب هذا الرقم بـ ٤,٥ وسطياً للحصول على عدد الأفراد، يكون عددهم في عام ١٥٧٢ م حوالي ٨٥٠٠٠ شخص وفي عام ١٦٠٢ م يكون عددهم ١١١٠٠٠ شخص على الأقل، وفي عام ١٦٠٩ م يكون عددهم ١٤٣٠٠٠ شخص. إذن فالموريسيكيون يمثلون أغلبية مهمة؛ حيث تبلغ نسبتهم في عام ١٥٧٢ م حوالي ٢٩٪ من عدد سكان مملكة بلنسية البالغ (٦٤٠٦٥ منزلاً)، و ٣٠,٣٪ عام ١٦٠٩ م. وهذه النسب العامة تعكس بطريقة غامضة توزع السكان بين الحضر والريف، فباستثناء المناطق الصغيرة لخاتيبا وغانديا فإن الموريسيكيين لا يعيشون في مناطق سهلية، بل على العكس من ذلك تماماً منهم يغطون أغلبية الأماكن الجبلية الواقعة بين نهري ميخارس، وخوكار. وبهذا فإن أغلبية الموريسيكيين يعيشون في الأرياف ما عدا بعض الألوف الذين يسكنون المدن التالية: ميكاستيون، السيرا، خاطيبا وبلنسية.

والأغلبية يعيشون في أراض تابعة لأحد الإقطاعيين المدنيين، ويوجد أيضاً من يعيش في إقطاعيات كنسية وأميرية، لكن هذه النسبة قليلة مقارنة بالأخرى. وهذه الطريقة في التوزيع كانت من نتائج حرب الاسترداد التي وضعت خطوطها الرئيسية في القرنين الرابع والخامس عشر، فحيث قاوم المسلمون تم طردهم؛ كما حدث في شمال الولاية وفي العاصمة. وفي حالة استسلامهم وتوقيع عهود معهم؛ تمكنوا من البقاء، أما الأماكن التي بقيت خالية فأعطيت للنصارى.

توزع السكان في أراجون:

ولمعرفة توزعهم في أراجون لدينا أربع وثائق: الأولى إحصاء عام ١٤٩٥ م وهو ذو أهمية كبيرة، والذي قام بالبحث فيه أنطونيو سيرانو مونتالبو، وننتظر طبعه قريباً، وبهذه الوثيقة بلغ عدد المدجنين (وهم الذين لم يكونوا موريسيكيين بعد) حوالي ٥٠ ألفاً، ويجب أن نطرح من هذا العدد من هاجر عند فرض التنصير الإجباري، ومن المحتمل أنهم قليل.

الوثيقة الثانية يرجع تاريخها إلى عام ١٥٧٥ م ونتائجها ١٠٨٢٠ منزلاً أي ٤٨٧١٢ فرداً تقريباً ـ والثالثة إحصاء عام ١٥٩٣ م، وسببها قرار نزع السلاح، الذي كشف عن وجود كميات هائلة من الأسلحة. وتبعاً للموجز الذي نشره ألفونسو الباريث باثكيس يوجد في أراجون حينذاك ١٦٨٦٥ أسرة، لكن الأرقام مبالغ فيها؛ مما يجعلنا نعطيها قليلاً من الثقة ويحتمل أنها تجنح إلى الزيادة، بينما نعطي قيمة أكبر لإحصاء عام ١٦٠٩ م، الذي سجل ١٤١٠٩ أسرة أي ٦٣٤٩١ فرداً، وقد أجري هذا الاحصاء قبل الطرد بقليل، ونسبة الموريسيكيين فيها ٢١٪ من السكان.

التوزع في كتلونيا

أما في كتلونيا فإن الموريسيكيين كانوا دائماً قليلين؛ ومع هذا فإن عددهم ظن لمدة طويلة أنه بلغ خمسين ألفاً إلى أن أثبت خ. ندال، أي. جبرالتا أن الرقم مبالغ فيه، واقترحا مقدار عشرة آلاف، وقد تبع ريجلا هذا الرأي، أما لابيري فقد اختصر الرقم إلى خمسة آلاف، وفي الحقيقة أن هذا التأكيد لا قيمة له، وكل ما نؤكده هو قلة عدد الموريسيكيين في كتلونيا، ويؤكد هذا الرأي الوثيقة المؤرخة عام ١٥٨٧ م، حيث تذكر وجود عشر قرى موريسيكية يقعون بجانب وادي نهر الايبرو. وهذه القائمة لا تتفق مع القوائم التي ذكرها مؤرخون آخرون، لكنها لا تختلف كثيراً عنها، ففي الوثائق لأعوام ١٤٩٧ ـ ١٥١٥ ـ ١٦١٠ يذكر القرى التالية: فينابري، فلكس، سكولا، هذه القرى لم تذكر في وثيقة عام ١٥٨٧ م في حين ذكرت بني كانت وأسيون.

وإذا تركنا هذه الخلافات جانباً ينبغي أن نؤكد أن عدد سكان محافظة تاراغونا الحالية من الموريسيكيين عام ١٥٨٧ م يصل إلى ١٢٥٥ منزلاً، أي حوالي ٥٦٥٠ فرداً، أو ٦٢٧٥ وذلك بالضرب بـ ٤,٥ . ويجب أن نضيف إليهم الموريسيكيين الذين يعيشون في ثلاث قرى في ليريدا، وقد كان عددهم عام ١٦١٠ م حوالي ١٥٠٠ فرداً، إذن يكون حاصل عدد الموريسيكيين الكاتلان هو بين السبعة والثمانية آلاف، وهذا يؤكد الضعف العددي، كما يؤكد أن تقدير لابيري كان منخفضاً عن العدد الحقيقي.

التوزع في مملكة غرناطة

أما الوضع في مملكة غرناطة فقد كان مختلفاً بطريقة جذرية، حيث أن الموريسيكيين أكبر عدداً، ففي دراسة حديثة استطاع فيليب رويث مارتين أن يضع بدقة التطور السكاني لتلك المملكة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وفي هذا المثال كما في باقي الأمثلة لدينا معلومات قليلة جداً عن ذلك القرن، ففي عام ١٥٦١ م كان يوجد ٦٠٨٥٧ أسرة أي ما يساوي ٢٧٤٠٠٠ فرد، وفي عام ١٥٨٧ م كان يوجد ٤٤٤٨١ أسرة أي ما يساوي ٢٠٠٠٠٠ ساكن، وفي عام ١٥٩٧ م كان يوجد ٤٧٣٢٥ أسرة؛ أي ما يساوي ٢١٣٠٠٠ شخص. ومن هذه الأرقام المؤكدة يصعب التمييز بين نسبة السكان النصارى ونسبة الموريسيكيين، وقد حصر رويث مارتين عدد المفقودين بين عام ١٥٦١ م - ١٥٨٧ م وعدد السكان الجدد؛ مما جعله يقدر أن العدد قبل بداية التمرد كان ١٥٥٠٠٠ نصراني، و ١٢٠٠٠٠ موريسيكي تقريباً، وهذه الأرقام لها معنى كبير، لأنها تبين أن الموريسيكيين كانوا أقلية كبرى مؤثرة، أي حوالي نسبة ٤٣٪ من عدد سكان مملكة غرناطة وهي النسبة الأعلى في كل أسبانيا، ومع ذلك فهم أقلية.

ولكن يجب أن نعلم أن هذا التقسيم بين النصارى والموريسيكيين مقبول ولكن مع بعض التحفظات، كما يجب أن ننبه إلى أن عدد السكان الجدد ١٢٥٠٠ أسرة، والمفقودين بين عام ١٥٦١ - ١٥٨٧ م حوالي

١٦٣٨٦ أسـرة ومحصلتهم ٢٦٠٠٠ أسرة أي ١٣٠٠٠٠ شخص، وتقـدير ف. رويث لا يعني أن السكــان النصــارى لم يــزد عــددهم بين عــامي ١٥٦١ - ١٥٨٧ م، وهذا يبدو مقبولاً، لكنه يقـول أيضاً أنـه تم طرد كـل الموريسيكيين وهذا غير صحيـح. ففي عام ١٥٨٧ م كـان هناك حـوالي عشرة آلاف مـا زالوا يعيشـون داخل مملكـة غرنـاطة، وإذا أضفنـا هذا الـرقم إلى ١٣٠٠٠٠ الـذي ذكرناه سابقاً فيكون المجموع ١٤٠٠٠٠ مـوريسيكي وهو أكثـر بقليل من عـدد النصارى عند بداية نذر الطرد.

ومن الضروري أن نؤكد بـواسطة الـوثائق أن هـذا الرقم تقـريبي؛ ولهذا نستعمل إحصائيات تفصل بـوضوح بين السكـان النصارى والمـوريسيكيين في كل قرية، ويوجد من هذا النوع من الوثـائق اثنتان على الأقـل يمكن اعتمادهما للسنوات السابقة للتمرد عام ١٥٦٨ م. هذه الوثائق عبارة عن كتب ألفت من أجل إعادة استيطان سكان المملكة في الفترة بين عام ١٥٧١ ـ ١٥٧٨ م، ومن نـاحية أخـرى فعن طريق الإحصـائيات التي تمت عـام ١٥٧٤ م تحت إشراف مجلس إعـادة الاستيطان. وفي الحـالتين كلتيهما فـإن الباحثين كـانوا يسـألون السكـان البـاقين عن وضـع القـرى في السـابق، وهـذا يعني أن هـذه الأرقـام تقريبية، لكن إجراء مقارنة ين الوثيقتين والإحصائية لعام ١٥٦١ م يسمح بقبول النتائج أكثر من إحصاء الباحثين الذين كانوا يعدون المنازل.

وهناك صعوبة أخرى سببها عدم وجـود تناسق بين الـوثائق، فبعض كتب إعادة الاستيطان ـ ومن حسن الحظ أنها قليلة ـ قد ضاعت أو فسدت، والبعض الآخـر ـ وهو قليـل أيضاً ـ لا تحـدد بدقـة ما إذا كـانت الأرقـام هي عـدد كـل السكان أم عدد الموريسيكيين فقط. ويعتبر إحصـاء عام ١٥٧٤ م مفيـداً أكثر، لأنـه يحسب عـدد المـوريسيكيين فقط، ولكن ينقصـه معـظم المعلومـات عن محافظة ملقة، ودائرة الماركيز دي لوس فيليب والمدن، ولهذا سنثبت فيما يلي البيانات، ونحاول إكمالها مستعينين بإحصـائيات عـام ١٥٦١ ـ ١٥٦٨ م وذلك بـالنسبة للمنـاطق والمدن التي نسيت في وثيقـة سيمانـاكاس. وقـد وصلنا إلى الاجمالي التالي: ريف غرناطة، وادي ليكرين، موتريـل والأرض التابعـة لها، البوخاراس، دائرة الماركيز دي سينيث، إقليم باثا (بدون عـاصمته)، الميريا

وإقليمها، وادي المنصورة (بدون دائرة الماركيز دي لوفيليس) ويبلغ ذلك ٢٣٧٧١ أسرة، وذلك تبعاً لوثيقة سيماناكاس.

أما باقي المملكة وذلك بالرجوع إلى إحصائيات عام ١٥٦١ ـ ١٥٦٨ م فهي: غرناطة ـ ٥٢٨٠ أسرة موريسيكية باثا ـ ٦٠٠، جواديكس ـ ١٠٠٠، فينيانا ـ، ايبلا، البروثينا ـ ٤٨٠، دائرة الماركيز دي لوفيليس ١٣٥٠ على الأقل، أراضي روندا وماربيا ـ ١٥٠٠ على الأقل، أراضي ملقة وفيليس ملقة ـ ١٧٠٠ على الأقل.

وإذا أخذنا باعتبارنا تزايد بعض التقديرات ونقص بيانات ٢٣ مكاناً، فإن ٣٥٦٨١ أسرة أي حوالي ١٦٢٠٠٠ فرد هو الرقم المناسب الاجمالي. وهذا يعني أكثر من الـ ١٢٠٠٠٠ التي أثبتها ف. رويث مارتين لتلك المملكة، كما أنه أكثر من الـ ١٤٠٠٠٠ التي نسبناها نحن سابقاً. فهل يجب أن نعتبر هذا الرقم هو الحد الأقصى؟. من الصعب اعتبار ذلك حتى ولو أخذنا كل الاحتياطات، ويبدو أنه من المقبول التعبير بالمصطلحات التي عبر بها رويث مارتيل، ولهذا فإن إجمالي السكان يصبح ٢٧٥٠٠٠ شخص، منهم ١٢٥٠٠٠ نصراني و ١٥٠٠٠٠ موريسيكي، وهكذا يكون الموريسيكيون أغلبية. هذا التقدير في مظهره المبسط يخفي كثيراً من الاعتبارات الاقليمية، فالموريسيكيون كانوا أقلية في غرب المملكة من لوخا إلى ماربيا مع بعض الاستثناءات، مثل مرتفعات بنتوميز شرقي ملقة، وكذلك مرتفعات روندا. وكانوا أغلبية في ريف غرناطة، ويمثلون كل السكان تقريباً من وادي ليكرين حتى دائرة الماركيز دي فيليس، مروراً بالبوخاراس، وأقاليم الميريا وجواديكس وباثا ووادي المنصورة، وهنا كما في مملكة أراجون يتبع توزع السكان المعروف في منتصف القرن السادس عشر نتائج الأحداث المؤسفة لحرب الاسترداد، فحيثما كانت المقاومة باسلة ـ كما حدث في ملقة ـ هاجر المسلمون، وفي الأماكن الأخرى تمكنوا من البقاء في أرضهم.

وكما لاحظنا في بلنسية وكذلك في مملكة غرناطة غياب الموريسيكيين الغرناطيين في المدن مع خمسة استثناءات لخمسة مدن، وقد كانت هذه المدن في وسط أو في شرق المملكة وهي: باثا، جواديكس، الميريا،

وموتريل، حيث يمثلون بين ٣٠ ـ ٤٠٪ من عدد السكـان، وقد وصـل عددهم إلى النصف تقريباً في غرناطة، كما أن هناك أحكاماً أخرى تشارك فيها مملكـة أراجون؛ وهي أن الموريسيكيين الغـرناطيين لم يكن لـديهم الحق بأن يعيشـوا في المناطق الساحلية، فمن فيرا إلى أستيبونا من النادر أن يكون لهم وجود.

وهكذا اتضحت لدينا الصفات العامة للموريسيكي العادي في أندلوثيا، فهو يملك أرضه ويملك زمـام نفسه، وهـذا على العكس من بلنسية وأراجـون كما أن الموريسيكي الغرناطي كان من النادر أن يتبع سيداً أو نبيلاً، فاقطاعيات النبلاء لا تزيد على ١١ ـ ١٢٪ من أراضي مملكة غرناطة كلها، التابعون منهم للسيد أو النبيل لا يزيدون على ١٥٪ من العدد الإجمالي لأبناء دينهم.

* * *

عدد الموريسيكيين في قشتالة:

لدينا أرقام دقيقة عن عدد الموريسيكيين في مملكة قشتالـة وعن مدجني أراجون (المدجنـون القدامى) قبـل ترحيـلات عام ١٥٧٠ م بقليـل، وذلك في بداية القرن السادس عشر. فلقد قام أنجل لاديرو بنشر وثـائق ضرائبيـة خاصـة بـالسنوات ١٤٩٧ ـ ١٥٠٢ م، وأثبت أن عـدد المـدجنين الـذين تحـولـوا إلى مـوريسيكيين منـذ عـام ١٥٠١ م لا يـزيـد عن ٢٠٠٠٠، مـوزعين في إقليمي قشتـالة وأسـرمادورا ومـارسيا وأنـدلوثيـا الغـربيـة، وكـان الـطابـع العـام لتلك التجمعـات الصغيـرة (مـا عـدا الـوادي الحـرس ديـريكـوتي) هـو سكنهم في الحضر، حيث كانوا يعيشون دائماًفي أحياء خاصة خارج المدن ومعزولة عنها، وقد وجدت هـذه الأحياء في كـل المدن القشتـالية والأنـدلسية ذات الأهميـة، وهؤلاء الموريسيكيون الموزعون ـ وكلهم ذو أصل مدجن ـ كـانوا في طـريقهم للاندماج عند انفجار الثورة عام ١٥٦٨ م ـ ١٥٧٠ م. ومنذ عـام ١٥٦٩ م طرد المـوريسيكيون من غـرناطـة، ورحّلوا إلى نقـاط مختلفة من مملكـة قشتـالـة، والجزء الأعظم هو الذي خرج في نوفمبر عام ١٥٧٠ م.

ثم تبعـه مجمـوعـات أخـرى في السنـوات التـاليـة حتى بلغ إجمـالي المطرودين حوالي ثمانين ألفاً، كمـا خرج بين ٣ ـ ٤ آلاف في الفتـرة بين عام

١٥٨٤ ـ ١٥٨٥ م، وعلى الرغم من عدم وصول الموريسيكيين كلهم إلى نهاية المرحلة فإن التجمع الموريسيكي القشتالي أصبح قوياً، ولا نعرف عدد الموريسيكيين القدامى، وقد سموا بذلك ليميزوا عن المهاجرين من غرناطة، ويقودنا التفكير المنطقي إلى القول بأن تلك الاقلية ـ وهي تعيش فترة نمو سكاني ولم تعان من أحداث ذات أهمية ـ قد زاد عددها بنسبة محسوسة، وقد بلغت الزيادة من ٢٠ ألفاً في بداية القرن السادس عشر إلى ٢٥ ألفاً في نهايته، وقد استخدم لابيري إحصائيات عام ١٥٨١ وعام ١٥٨٩ م التي كان قد استخدمها سابقاً توماس غوانزليث واستنتج ـ مع اعترافه بعدم دقة التقديرات ـ أن عدد الموريسيكيين في مملكة قشتالة كلها يصل إلى ثمانين ألفاً.

وهذا التقدير يجب أن نتعامل معه بكل تحفظ فهو يبدو منخفضاً جداً، لأن الوثائق إما أنها غير واضحة أو درست بطريقة غير صحيحة؛ ولهذا يجب دراسة الوثائق كلها، ومحاولة إكمال البيانات الموجودة لدينا عن عام ١٥٨١ م و ١٥٨٩ م إذا كان ذلك ممكناً، وكذلك يجب بحث عناصر الاحصاء في عام ١٥٩٤ وقد قام به مكتب محكمة التفتيش، وهذه الوثيقة المهمة تتوزع أوراقها في أكثر من مكان، والأجزاء الثلاثة التي وجدت منها ودرست هي التي تخص دائرة بلد الوليد وكوينكا وجيرينا، وأجزاء من إقليمي قشتالة واسترامادورا كلها. وها نحن نجمع من جديد البيانات التي تقدمها تلك الوثيقة لنا: في الأراضي التابعة لمحكمة تفتيش بلد الوليد **٨٣٢٦**، وفي الأراضي التابعة لمحكمة تفتيش كونيكا **٤٧٥٣**، وفي الأراضي التابعة لمحكمة تفتيش جيرينا **٩٦٢٦**، هذا بالإضافة إلى **٤ ـ ٥** آلاف من سكان هورناتشون، فيكون الاجمالي بين **٢٦٧١٥ ـ ٢٧٧١٥**.

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن المناطق المذكورة سابقاً هي مناطق كان يقطنها الموريسيكيون بصورة قليلة، إذ من المعروف أن عدد الموريسيكيين في قرطبة كان أكثر من أربعة آلاف في عام ١٥٨٠ م، وفي أشبيلية وضواحيها حوالي ٦٠٠٠، كما كانوا كثيرين في طليطلة، وبيثودار ريال، وبايثا، ومارسيا، ولوركا. وبدون أن ننسى الذين بقوا في مملكة غرناطة ـ

سواء بطريقة رسمية أو بدونها وكان عددهم حوالي عشرة آلاف، ولا يمكننا أن نعد تقريراً مؤكداً لعدد سكان مملكة قشتالة في نهاية القرن السادس عشر، ولكن يمكننا أن نفترض - بدون احتمال خطأ كبير - أن الحد الأدنى هو مائة ألف ويمكن أن يزيد هذا العدد إلى ١١٠ - ١٢٠ ألفاً مع حدوث الطرد.

موريسيكيو جزر الكاناريا:

هل يجب أن نأخذ باعتبارنا موريسيكيي جزر الكاناريا؟. يبدو لنا أنه ليس منطقياً اعتبارهم من الموريسيكيين الحقيقيين الأسبان، ولا يمثلون سكاناً أصليين وإنما يمثلون تجمعاً من البرابرة، وهم عندما يأسرون يغيرون دينهم للحصول على أوضاع معيشية أفضل، ثم عند عودتهم لأرضهم الأصلية يعودون للاسلام بكل سهولة، ولهذا نجدهم كثيراً ما يذكرون بوثائق محاكم تفتيش الجزيرة، وفي عام ١٥٦٨ م كان رئيس المحكمة يشك في إيمانهم؛ ولهذا أصدر أمراً بأن يعيشوا على انفراد في قران كناريا، وقد أعدت قوائم بأسماء الموريسيكيين الذين يعيشون في لاس بالماس، وجمعوا في حي تريانا، حيث ما زال يوجد شارع يعرف باسم (الموريسيكيون).

في الوثائق التي وصلتنا - وتعتبر غير كاملة - يمكن ملاحظة تجمع موريسيكي كبير في الجزر الصحراوية كالاتزاروتي وفوير تبنتورا التي توجد على مقربة من السواحل الإفريقية، ويوجد أكثر من ٣٠٠ أسرة موريسيكية حرة وعدد غير قليل من العبيد، أما الجزر الأخرى فقد كانت النسبة فيها أقل: تنيريفي ١٩٦، قران كناريا ١٤٢، لابالما ٧٧، جوميرا ٥٢، وهذه الأرقام أقل من الأرقام الحقيقية بكل تأكيد.

* * *

وقبل أن نواصل دراستنا من المفيد أن نذكر تقديراً مؤقتاً للاحصائيات المعروفة التي يمكن تجميعها بثلاث وحدات تاريخية:

أولاً - الفترة بين عام ١٤٩٥ - ١٥٠٤ م.

ثانياً - الفترة بين عام ١٥٦٨ - ١٥٧٥ م.

ثالثاً - نهاية عام ١٦٠٩ م.

والتواريخ الثلاثة تسجل علامات مميزة، فكل واحد منها يصاحبه حدث تاريخي حاسم في تاريخ الموريسكيين تبعاً للأحداث التالية:

١ ـ التنصير الاجباري للموريسكيين في قشتالة.

٢ ـ تمرد الموريسكيين في غرناطة.

٣ ـ الطرد النهائي من أسبانيا.

إن التقدير الأولي لا يقدم لنا إلا القليل؛ حيث لا توجد معلومات حول التجمعات الموريسكية الأكثر أهمية كغرناطة وبلنسية، (أما بالنسبة لغرناطة فالنقص يعتبر مؤقتاً؛ حيث أننا بانتظار نشر قوائم القرى التي تنصرت عام ١٥٠٤ م والتي يعدها: م. أ. لاديرو). أما التقدير الثالث بشأن عام ١٦٠٩ م فقد أعده هـ. لابيري. ويتبين من هذه الاحصاءات أن العدد الاجمالي للموريسكيين يبلغ ٢٩٠ ألف موريسكي.

وقد قمنا بإجراء دراسة للتأكد من هذه الاحصائيات؛ فوصلنا إلى أن العدد الاجمالي الحقيقي قد بلغ ٣١٩ ألفاً، موزعين على المناطق التالية: في بلنسية ١٣٥ ألفاً، وفي أراجون ٦١ ألفاً، وفي قطالونية ٨ آلاف، وفي قشتالة ١١٥ ألفاً، ويوجد أكثر من ألفين في الكانارياس.

أما مجموع الموريسكيين في الفترة بين عام ١٥٦٨ م ـ وعام ١٥٧٥ م فلم يحاول أحد معرفته بدقة، فقد وجدناه برقم مشابه للرقم السابق، حيث بلغ ٣٢١ ألفاً، حسب التفصيلات التالية: في بلنسية ٨٥ ألفاً في عام ١٥٧٢ م، وفي أراجون ٤٨٧١٣ في عام ١٥٧٥، وفي غرناطة ١٥٠ ألفاً عام ١٥٦٨ م، وفي قشتالة ٣٠ ألفاً (وهو تقدير تقريبي)، وفي قطالونية ٧ آلاف (وهو تقدير تقريبي).

أما التقديرات الاجمالية لأعوام ١٥٧٠ و ١٦٠٩ م فتتصف بمزية خاصة وهي أنه ينبغي اعتبارها الحد الأدنى للأرقام المتوقعة، فهل يجب علينا أن نستنتج أن الشعب الموريسكي الذي كان يتهم بأنه يتزايد بصورة غير

منتظمة؛ كان في ذلك الوقت بحالة توقف عن الانجاب والزيادة؟!.

يجب أن لا ننسى أن الأرقام تخفي وراءها أحداثاً مؤسفة، فقد كان الشعب الموريسيكي الغرناطي هو الذي دفع الضريبة الكبرى بسبب الحرب والطرد، كما يجب أن لا ننسى أيضاً أن هـ. لابيري أثبت بدراسته لتسعين قرية في مملكة بلنسية؛ أن عدد السكان قد انخفض بين عام ١٥٢٧ - ١٥٦٣ م من ٣٤٢٩ أسرة؛ إلى ٣٣١٨ أسرة، وهذه الاشارات تسمح لنا أن نؤكد على أن إجراء مسح ديمغرافي للموريسيكيين بين تاريخين - وبواسطة الاحصائيات - يعتبر عملية صعبة، فالوثائق توضح لنا عدد السكان وتوزعهم في فترة معينة فقط، ولهذا يجب دراسة ثلاثة عناصر تؤثر في الخطة الديمغرافية، وقد كانت هذه العناصر قد أغفلت ولم يوجه إليها الاهتمام الكافي على الرغم من أهميتها وهي: الخصوبة، التنقلات، تعريف الموريسيكي.

* * *

١ - خصوبة الموريسيكيين وكثرة إنجابهم:

بين عناصر الاختلاف التي كانت بين الفئتين يحتل عامل الخصوبة مكانة متميزة. فالكتاب النصارى كبليدا ومونسيكا مثلاً يؤكدان؛ على أن الموريسيكيين لا يمارسون الرهبنة المسيحية، بل يتزوجون كلهم، وكذلك فهم لا يهاجرون إلى أمريكا، كما أنهم لا يتطوعون جنوداً بالجيش الأسباني، وكان هذا يستدعي افتراض وجود خصوبة مرتفعة بين الموريسيكيين.

ومن المؤكد أن الأسباب المذكورة ذات قيمة مؤثرة في الخصوبة المشار إليها، وقد قبلها أغلب الشعب الأسباني، ولكن ما قيمتها الحقيقية في الناحية الديمغرافية؟

لم يستطع أحد أن يوضح ما إذا كانت هناك عناصر أخرى تبين بوضوح سبب الخصوبة الموريسيكية التي لم يستطع معاصروهم أن يباروهم بها، وأخيراً توضيح ما إذا كانت هذه الخصوبة المرتفعة حقيقة فعلية أم أنها مجرد إشاعة.

يبدو أن موضوع خصوبة الموريسيكيين حقيقة واقعة، وذلك إذا اتبعنا رأي هـ. لابيري، فإذا قارنا نتائج الاحصائيات في بلنسية للسنوات ١٥٦٥ ـ ١٥٧٢ م، وعام ١٦٠٩، فإنا نجد أنه بينما زاد النصارى بنسبة ٤٤,٧٪ فإن الموريسيكيين زادوا بنسبة ٦٩,٧٪، وهذا الفرق الكبير يمكن أن يفسر بارتفاع الخصوبة، ولكن إذا استعنا بعنصر التنقلات الحادثة بين الموريسيكيين، فهل يوجد بين الموريسيكيين البلنسيين لعام ١٦٠٩ م عدد كبير من الموريسيكيين الغرناطيين الذين دخلوا بصورة غير مشروعة منذ طرد عام ١٥٧٠ م.

أما جراثيا غراثيل فهو ينفي هذا الأمر محتجاً بشدة الحراسة التي أقامتها السلطات البلنسية لتجنب تلك الهجرة التي لا يرغب بها، وقد أشار إلى ذلك التقدير الذي قدم إلى المؤتمر الأول لتاريخ الأندلس. ولكن هل يحتمل أن تكون بعض المجموعات قد اخترقت ذلك الحاجز واستطاعت أن تتسلل إلى داخل بلنسية. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة الظاهرية المفرطة للشعب البلنسي تتناقض مع النقص الواضح في الرقم الاجمالي للموريسيكيين الاسبان في الفترة بين عامي ١٥٧٠ ـ ١٦١٠ م.

لكن هذه التحفظات لا ينبغي أن تحول دون محاولة مواصلة البحث حول أسباب خصوبة الموريسيكيين. . فهناك مثلاً سبب ينبغي أخذه بعين الاعتبار في هذا الموضوع، وهو عمر زواج الفتيات على الرغم من الفترات التي قد لا يحدث فيها حمل بسبب صغر السن، ثم المدة التي يستمر فيها الزواج، وسن اليأس قد يكون أحد عناصر دراسة الخصوبة. فهل الموريسيكيات كن يتزوجن في سن متأخرة؟ وبمعنى أكثر دقة في سن أصغر من النصرانيات؟ .

هناك إجابات جزئية ظهرت أخيراً حول هذا السؤال، وذلك بإحصاء الموريسيكيين في قرطبة عام ١٥٧٢ م واسترا مادورا عام ١٥٩٤ م، وقد أمكن معرفة سن الزواج التقريبي للنساء، والطريقة التي اتبعت في تحديد هذا العمر؛ فتكمن بطرح عمر الابن الأول باضافة عام إليه من حاصل عمر المرأة، وبذلك يتضح عمر الأم أثناء الزواج، فمثلاً قرطبية عمرها ٢٨ عاماً ولديها ابن

عمره ١٠ سنوات فتكون قد تزوجت ولها من العمر ١٧ سنة، وقد أجريت هذه الدراسة على ٢٩١ حالة فكان متوسط عمر الزوجة بين ١٨ ـ ١٩ عاماً.

لقد استعان جيمس كاسي بطريقة أكثر دقة وهي معرفة وقت إنشاء الأسرة، فكانت نتيجة دراسته التي لم تنشر بعد أن متوسط عمر المرأة الموريسيكية عند الزواج ١٨ سنة، بينما هو عند النصرانية ٢٠ سنة. وقد وصل إلى هذه النتيجة بدراسة أجراها على إحدى قرى بلنسية ـ لكننا نواجه صعوبة بتطبيق هذه الطريقة على الموريسيكيين ـ لأنهم لم يكونوا يسجلون أبناءهم عند الولادة في السجل المعد لذلك بل كان بعضهم هو الذي يفعل هذا.

هذه الوثيقة ذات أهمية كبرى لأنها تشير لأول مرة عن طريق الوثائق الثابتة إلى الفرق في هذا الأمر بين الفئتين، إلى جانب ما تؤكده حول أعمار النصرانيات عند الزواج البالغ عشرين عاماً في بلد الوليد. ويبدو واضحاً أن الفتيات كن يتزوجن في سن مبكرة في أسبانيا في القرن السادس عشر، وظاهرة تأخر عمر الزواج إلى سن ٢٥ ـ ٢٦ عاماً التي وجدت في أوروبا الشمالية الغربية حينذاك كانت غير معروفة في أسبانيا، وتبرز هذه الظاهرة بالنسبة للموريسيكيات بصورة أكبر.

بقي علينا دراسة أسباب ذلك، ويمكن أن نفترض ثلاثة افتراضات لتوضيح إقبال الموريسيكيات على الزواج المبكر وهي: العادات الإسلامية، النمو المبكر الفزيولوجي للموريسيكيات، الرغبة في البقاء وزيادة عدد الجماعة.

ومن المناسب أيضاً ـ لكي يكون موضوع ارتفاع الخصوبة أكثر إقناعاً بجانب التبكير في عمر الزواج ـ إمكانية إثبات أن العائلة الموريسيكية كان لديها عدد أكبر من الأبناء، فنسبة وفاة الأطفال لم تكن مرتفعة بينهم كما كانت في النصارى. لقد وجد جيمس كاسي في بيدر ألبا أن نسبة وفاة الأطفال كانت منخفضة، لكن هذا الحادث يعتبر فريداً يحتاج لحالات أخرى لتأكيده، ونظراً لقلة الأبحاث التي تتبع طريقة إنشاء الأسرة، والتي يمكن أن تثبت بصورة

نهائية ارتفاع خصوبة الموريسيكيين؛ فإن الافتراضات الإيجابية تتنوع نظراً لأن احتمالات الحياة في تلك الفترة كانت محدودة.

٢ ـ حركة تنقل الموريسيكيين:

لقد أحس الشعب عامة بحركة تنقل الموريسيكيين؛ ففي عالم كان الاستقرار فيه هو الميزة الواضحة لا يمكن للتنقلات أن تمر دون أن تلفت الانتباه، وكان من المناظر المألوفة للموريسيكيين حركة تنقل البغّالين والبائعين المتجولين، وكانت هذه الشخصيات مقلقة بالنسبة للأغلبية فقد كان يشك بهؤلاء المتنقلين؛ أنهم كانوا يقومون بأعمال غير شرعية؛ إلى جانب النشاطات الواضحة للعيان، فقد كان بإمكانهم نقل الأخبار والإشارات، أو ربما كان بعضهم عضواً بحركة سرية، ولا يمكن أن نرفض فكرة وجود الترابط الاجتماعي بين الموريسيكيين بفضل تنقلهم المستمر بين الأقاليم، فالاتصالات بين هورنشيرين وغرناطيين وبين غرناطيين وبلنسيين كانت كثيرة، وهذه التنقلات التي كان يشتكي منها النصارى كان سببها النصارى أنفسهم بما فعلوه منذ عام ١٥٧٠ م، وهذا ما يجعلنا نميز من الناحية الديمغرافية بين عهدين قبل وبعد عام ١٥٧٠ م.

ففي العهد الأول مارس الموريسيكيون الهجرة لشمال أفريقية هاربين من الاستعباد النصراني فقد كان سكان قرية أو أكثر يجهزون أنفسهم بكل دقة وبمساعدة البربر أو الموريسيكيين ثم هاجروا مغادرين نهائياً الأراضي الأسبانية، ومعظم الأقاليم الساحلية التي سكنها الموريسيكيون عانت هذه الظاهرة، وهذا ما يفسر لنا انخفاض عدد سكان ٩٠ قرية موريسيكية في بلنسية في الفترة بين عام ١٥٢٧ ـ ١٥٦٣ م فإن لابيري يعتمد نتائج ثلاث حملات هجرة جماعية سرية، بالإضافة إلى أقاليم أخرى وفي عهود مختلفة. ونوضح فيما يلي بعض الهجرات الجماعية التي وجدنا لها وثائق وهي:

منطقة	تاريخ
قرية تيرسا بكاملها (غرناطة)	قبل عام ١٥٠٥ م
قرية الماجاتي بكاملها (غرناطة)	قبل عام ١٥٠٦ م

٤٠ أسرة من قرية دالز (غرناطة)	سبتمبر ١٥٠٩ م
٥ أسر من قرية موتريل (غرناطة)	عام ١٥٠٩ م
٥٠ شخصاً من قرية دالس (غرناطة)	١٥١٢ م
١٧٠ شخصاً من كاجوسا وأنسارا (بلنسية)	١٥٢٦ م
٢٠٠ شخصاً من أوليبا (بلنسية)	
قرية فيريخليانا (غرناطة)	
٢٩ شخصاً من نيخارو هوبيرو (غرناطة)	
قرية طاربال (غرناطة)	
١٥٠ أسرة من تابيرناس ولوكاينا (غرناطة)	
١٤٠ ديلابورنيا دي بولوب	١٥٨٤ م
قرية أيستان بكاملها (غرناطة)	قبل ١٥٠٦ م
قرية أوخين بكاملها (غرناطة)	أبريل ١٥٠٩ م
٥ أسر من قرية تشيلشن (غرناطة)	أكتوبر ١٥٠٩ م
٥ أسر من قرية مارو (غرناطة)	١٥١٠ - ١٥١١ م
٥٠ شخصاً من قرية موتريل (غرناطة)	أكتوبر ١٥٢٣ م
٢٠٠٠ شخصاً من إقليم كوجيرا (بلنسية)	
جزء من قرية نوتايس (غرناطة)	
٤٣ شخصاً من هوبيرو ولوكانينا (غرناطة)	
٥٠٠ شخص من أورخيبا (غرناطة)	
عزبة غانديا (بلنسية)	

القائمة السابقة تقدم لنا ٢٧ حالة هروب جماعي ما عدا واحدة، وقد اعتمدت مصادر خاصة لمعرفتها، مما يجعلنا نتوقع أن تكشف لنا الأبحاث الأخرى عن مزيد من المعلومات لكنها لن تغير الخطوط العامة التي عرفناها.

عمليات الهروب تتركز بثلاث مجموعات تاريخية: المجموعة الأولى

بين عام ١٥٠٢ ـ ١٥١٢ م، المجموعة الثانية بين عام ١٥٢٦ ـ ١٥٣٢ م، المجموعة الثالثة بين عام ١٥٦٠ ـ ١٥٧٠ م. والتواريخ الأولى سواء في غرناطة أو في بلنسية تشهد بأن كثيراً من الموريسيكيين لم يكونوا يطيقون مضايقات وتحقيقات النصارى بعد عملية التنصير الاجباري. ثم بعد ذلك أي بعد هدنة طالت ٢٥ عاماً، ازداد الصراع بين الجماعتين واحتد وانتهى بتمرد عام ١٥٦٨ ـ ١٥٧٠ م، والنفي التطوعي يؤكد مرور الموريسيكيين بعهود اشتدت فيها حركة الاحتواء.

وبعد عام ١٥٧٠ م أبعد الموريسيكيون الغرناطيون عن سواحل البحر الأبيض المتوسط وعن شواطىء مملكة بلنسية كما وضعت حراسات أكثر فعالية، وبنفس الوقت خفت سيطرة البربر والأتراك على البحر وهم الذين كانوا يساعدون الموريسيكيين عادة على الهرب. لهذا فالهجرة الجماعية الهامة في الفترة بين عام ١٥٠٢ ـ ١٥٧٠ م لم تعد منذ ذلك التاريخ القديم تتكرر ثانية، لكن الهجرات الفردية بقيت متواصلة بل نستطيع القول أنها زادت عن ما كانت عليه. والهجرة إلى شمال أفريقية كانت تعتبر ظاهرة مستمرة، وكانت السلطات النصرانية تعرف ذلك، ولهذا عاقبت الهاربين بمصادرة أموالهم وإعادة تسكين القرى المتروكة بسكان يوالون السلطة، ويشهد على ذلك لوائح ملكية تضمنت هذا المعنى وقد جاء فيها: «السيد ديفو دي باديلا عضو مجلس البلدية ـ في غرناطة ـ أحاطني علماً بأنه في العام الماضي هاجر بعض الموريسيكيين، وقد أمرته بالبحث عن سكان لقرية تيريسا التابعة لفيرا؛ لان سكانها قد رحلوا. . كما أنه أحاطني علماً بعد رحيل سكان مارو أن المدينة قد أصبحت غير مسكونة. . وربما يختفي فيها الموروس الذين يأتون للنهب، وعلى العكس من ذلك فإن التنقلات داخل شبه الجزيرة ـ أسبانيا ـ على الرغم من مظهرها المقلق سياسياً لم يكن لها أي أثر من الناحية الديمغرافية». ثم بعد عام ١٥٧٠ م تغير الوضع؛ فقد أصبحت التنقلات الداخلية كبيرة ونشيطة، ونتيجة طبيعية لترحيل الموريسيكيين الغرناطيين خارج إقليمهم الأصلي، وبعد أن تم توزيعهم ضمن مجموعات صغيرة

متباعدة حاولوا التجمع في بعض المدن الهامة. وقد شجعهم على ذلك الترابط الاجتماعي والاستقبال الحار من مسلمي الأماكن التي وصلوا إليها؛ بالإضافة إلى أن بعضهم الآخر كان يريد تجميع أفراد أسرته التي تبعثرت بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، وحاولت مجموعة ثالثة بكل الطرق العودة إلى مكانها الأصلي. أما السلطات فقد عارضت هذه التنقلات التي تمت بدون أذنها، وأمرت بإجراء ترحيلات أخرى زادت الأمر غموضاً، مثل ما حدث مع ١٤٢ من الموريسيكيين الذين عادوا سراً إلى أيسيخا عام ١٥٧٦ م، ثم طردوا إلى طليطلة.

وفي عام ١٥٧٩ م أثبتت سلطات مدينة الباثيتي أن المدينة لا يوجد فيها إلا سدس المجموعة التي وصلتها منذ تسع سنوات؛ فقد رحلت الأغلبية إلى مارسيا ولوركا، وفي عام ١٥٨٤ م رُحِّل ما بين ٣ ـ ٤ آلاف موريسيكي من غرناطة إلى الماديل وطليطلة. . إلخ. وفي العام التالي رحل ٥٠٠ آخرون إلى أسترا مادورا، وبنفس التاريخ كان قد اختفى ١٢٦ موريسيكياً من أصل ١٦٦ كانوا قد وصلوها في العام السابق؛ أما في بلد الوليد فقد طرد ٦١ موريسيكياً، حيث لم يكن لهم حق الإقامة في تلك المدينة وذلك في يناير عام ١٥٨٦ م.

ويضاف للتنقلات الخاصة بمملكة قشتالة التنقلات الأخرى من غرناطة إلى مملكة بلنسية، وقد أعرب عن هذا أسكولانا قائلاً: «لقد جاء الكثيرون ضائعين وهاربين، وقد انضموا لإخوانهم في مملكة بلنسية، جاؤوا ومعهم مرارة فَقْد الوطن والحرية، وهم لا يتعبون من تحريض موريسيكيي مملكتنا واقناعهم بتمرد جديد». لقد تحول الموريسيكي الغرناطي إلى رحالة على الرغم من عدم رغبته بذلك.

إذن فالتنقل هو أحد المميزات الأساسية في الديمغرافية الموريسيكية، وقد أوقفت الهجرة التي حدثت بالمرحلة الأولى زيادة عدد شعب يتميز بارتفاع خصوبته، وأما التنقلات في المرحلة الثانية فقد غطت العوامل

الرئيسية في تطور الشعب الموريسيكي، وداخل إطار قشتالة من المفيد إجراء مقارنات بين الاحصائيات المتعددة في فترة زمنية محدودة، ولأكثر فائدة محاولة إعداد تقديرات عامة. يمكن إعداد هذه التقديرات عن طريق ثلاث علامات تخص ثلاثة تواريخ حاسمة في ذلك القرن، وهي عام ١٥٠٠، و ١٥٦٥، وعام ١٦١٠ م، فبين التاريخين الأول والثاني توجد ظاهرة استعادة للقوة الديمغرافية وقد يسر ذلك الهدوء الذي ساد لمدة ربع قرن من عام ١٥٣٥ ـ ١٥٦٠ م، وعوض الخسائر البشرية الناتجة عن التمرد الغرناطي لعام ١٥٠٢ م، والبلنسي لعام ١٥٢٦ م، والهجرة أيضاً فقد عوض النقص في السكان وزيادة، ولكن تأتي مشكلة عام ١٥٦٨ ـ ١٥٧٠ م والنقص البشري الناتج عن القتلى بالأعمال الحربية وظروف ترحيل الموريسيكيين الغرناطيين الذي سبب خسارات بشرية كبيرة، لهذا مضى زمن كبير ربما حوالي ٤٠ عاماً حتى أمكن تعويض الخسارات البشرية التي حدثت قبل ذلك. وأخيراً فإن رقم ٣٢٠ ألف موريسيكي يبدو لنا أنه الحد الأقصى وربما أمكن تجاوزه بقليل، كما يمكن أيضاً افتراض أن عدد السكان في بداية القرن السادس عشر أقل من ٣٠٠ ألف، وهو عدد السكان في عامي ١٥٦٥، ١٦١٠ م.

٣ ـ من هو الموريسيكي وما علاماته:

بقي أمامنا نقطة من الضروري أن نعالجها وإن كانت أهميتها قليلة.. وهي ماذا تفيد تسمية موريسيكي في الاحصائيات؟ كيف كانت تعرف السلطات والشعب النصراني الموريسيكيين؟ (من هم الموريسيكيون بالنسبة للآخرين؟).

هذا الموضوع هام، والغريب أنه لم يعالجه المؤرخون.. ترى هل كانت تطبق نظرة عنصرية أم دينية أم ثقافية للتفريق بين الموريسكي وغيره؟. المشكلة معقدة جداً وبخاصة أن الموريسيكيين كانوا يعتبرون نصارى من الناحية الرسمية.

يبدو أن رجل القرية كان من السهل عليه تمييز الموريسيكيين عن طريق

بعض التفصيلات الدقيقة، ولكن بعض الموريسيكيين لم يكونوا يختلفون ظاهرياً عن النصارى في أي شيء، فهل كان هؤلاء يصنفون موريسيكيين أم نصارى؟.

يؤكد كاروباروخا أنه كان يؤخذ بعين الاعتبار نسب الأب ودينه فقد يكون هناك نصراني قديم ابناً لموريسيكية وحفيداً لموريسيكيين، ولهذا نرى فعلاً أحد ساكني كاستريل، ويدعى ألونسو جومث كان يرغب بالتخلص من الطرد العام عام ١٥٨٤ م؛ فأكد أن والده كان نصرانياً، بينما كان أحد سكان باثا متزوجاً بموريسيكية واسمه ميفل باين، وطرد على الرغم من أنه ابن وحفيد لنصارى. . وهكذا يتبين لنا أن التعريف الرسمي لم يكن يحترم بطريقة صحيحة، وأبناء الزيجات المختلطة كانوا يعتبرون موريسيكيين حتى يثبتوا نصرانيتهم، وفي مملكة غرناطة توجد حالات عرف فيها بعضهم بأنه نصراني وهو ذو آباء مسلمين، وقد تنصروا قبل نهاية حرب الاسترداد في عام ١٤٩٢ م. . وهذا الأمر كان يطبق على العائلات الكبرى بالذات مثل عائلة صقر؛ فأعضاء هذه العائلات لم تظهر أسماؤهم في القوائم الضريبية الخاصة بالموريسيكيين مثل الفارضة. وفي عام ١٥٦٥ م في دائرة الكنيسة الغرناطية في البايزين كان يذكر اسم ميفل غونزالو الصقر، وخبرونيمو دي بلاسيوس، عندما يذكر أسماء النصارى الذين لديهم أسلحة، مع أن هؤلاء الأشخاص نفسهم وأبناء هم مروا بمرحلة قلق عندما وضعوا في قائمة الموريسيكيين المسموح لهم بمواصلة الإقامة في منازلهم.

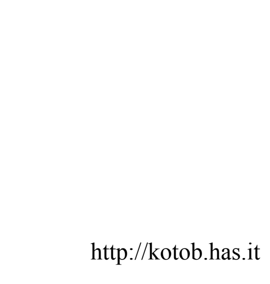
هذه الأمثلة تثبت لنا كم كان صعباً أن يكون للانسان نسب موريسيكي، فلقد وصل الأمر لتمييز بضع مئات عن أبناء دينهم لكنهم لم يصلوا إلى مستوى النصراني ذي الحق الكامل، واستحقوا هذه المعاملة وهذا الوضع الاجتماعي المتوسط، بفضل الخدمات التي قدموها على مدى أجيال، وبفضل وصولهم إلى مرحلة الإندماج شبه الكامل؛ لهذا كانت الوثائق الرسمية تستعمل تعبيرات خاصة وكاشفة عند الحديث عن هؤلاء مثل: (يجب أن يعاملوا كنصارى

قـدامى) و (يجب أن لا يدفعـوا الضرائب). أمـا الموريسيكيـون الـذين دخلوا السلك الكنسي فلم يشك أحد في إخلاصهم مطلقاً.

بعد هذه الأمثلة من مملكة غرناطة يتبين لنا أن تعريف المـوريسيكي هو كل من له نسب إسـلامي بـأي شكل. ومن الممكن أن يكـون الحال مختلفـاً في أقاليم أخرى؛ مثل قشتالة حيث كانت اتصـالات المدجنين والنصـارى أكثر قدماً، فعلامة التميـز لم تكن واضحة، وبفضل عامل الزمن الـذي كان يغـطي آثـار النسب فإن عـدداً معيناً وربمـا كـان مـرتفعـاً من الأشخـاص ذوي النسب الاسلامي قد أصبحوا مندمجين اندماجاً كاملاً في النصارى، ويزداد عدد هؤلاء مع مرور الزمن.. فهم في عام ١٥٧٠ م أكثـر منهم في عام ١٥٠٠، وكـذلك هم أكثر في عام ١٦١٠ منهم في عـام ١٥٧٠، ومن المحتمل أيضـاً أن بعض الغرناطيين الذين اعترف بـاندمـاجهم الكامـل عام ١٥٧٠ م لم يعـانوا من أيـة مضايقات.

لهذه الأسباب، مضافاً إليها عنصر السرية الذي كان ظـاهرة عـامة ـ وقـد حث عليه النصارى القـدامى ـ لنا الحق في أن نستنتـج ما يلي: إذا كـان قليل من الموريسيكيين استطاعوا الهرب من الاحصائيات في بداية ومنتصف القـرن السادس عشر؛ فإن التقديرات التي افترضناها لأوائل القرن السـابع عشـر تعتبر أقل من الحقيقة بقليل.

وهكذا فإن الشعب الموريسيكي يتراوح عـدده على ما يبـدو بين ٣٤٠ ـ ٣٥٠ ألفاً وربما أكثر من ذلك بقليـل، وهذا افتـراض يجب إثباتـه، وفي حالـة إثباته ينبغي قبول القول: أن حركة الانـدماج (الاحتـواء) قد واصلت نشـاطها، وأن عدد الذين لم يعانوا من الطرد كانوا أكثر مما نظن حتى الآن.


http://kotob.has.it

الفصل الخامس

الحياة الدينية عند الموريسكيين

عباداتهم وتقاليدهم الدينية:

منذ الدراسة التي أجراها الأب بيدرو لونجاس فان الفرائض الدينية التي حافظ عليها الموريسيكيون أصبحت معروفة لدينا جيداً ونجد من المناسب ذكرها هنا، فمنها التقويم الإسلامي وفيه شهر رمضان الشهر القمري التاسع، ويهتم الموريسيكيون فيه أكثر بالصلاة والصيام، ويمسكون عن تناول الطعام خلال النهار، ثم يتناولون وجبة فقط أو ربما وجبتين منذ طلوع الشمس حتى غروبها وهاتان الوجبتان كانتا عادة من الزيت والجبن[١].

وعند نهاية رمضان يقع العيد الأول من الأعياد الأربعة الكبرى، وهو العيد الأصغر ويسمى كذلك عيد الفطر الذي هو عيد نهاية الصيام، وتتركز أهميته في أعمال البر التي تتجلى بالتصدق على الفقراء، وفي مثل هذه المناسبة كان مسلمو غرناطة يدفعون ضريبة من القمح (يقصد زكاة الفطر) وذلك في عصر بني الأحمر (١٢٣٢ ـ ١٤٩٢).

والعيد الثاني هو العيد الأكبر ويسمونه عيد الأضحى حيث تذبح فيه الحيوانات (الخراف) إحياء لذكرى تضحية إبراهيم بابنه، وبعد هذا العيد

---

(١) من الواضح جهل المؤلف بصيام المسلمين، إذ لا أساس لما ذكره من الإفطار على الزيت والجبن من الصحة، كما أن الصيام يبدأ منذ طلوع الفجر وليس من طلوع الشمس.

بـأربعين يومـاً يحتفلون بيـوم عـاشـوراء[1] وهـو يـوم الأنبيـاء، ويتم الاحتفـال بصومه، ثم بعد ذلك بثلاثة أشهر يحتفل بيوم التوسعة[2]، ولا نعرف أي شيء عنه، ومن ناحية أخرى فـإن الموريسيكيين كـانوا يجعلون يـوم الجمعة لـلأمور الدينية متى كـان ذلك ممكنـاً لهـم، وذلك بـالصيام والصـدقة والصـلاة، حيث يتوجهون ظهراً لأداء الصلاة بقيادة الفقيه وهو الزعيم الروحي لهم، كما اعتادوا تغيير ملابسهم الداخليـة، ويجتمعون فيأكلون ويغنون ويرقصون[3].

ومن المناسبات الدينية الهامة أيضاً؛ التي ترافق بعض الأحداث العائليـة الرئيسية: مثل يوم الميلاد والزواج والوفاة. أما بالنسبة للميلاد فالعادات المهمة هي الفـداء، ويعنـي ذلك تقـديم الطفـل لله، وعندمـا يكمـل الطفـل أسبوعاً يرسل الطفل من أجل تطهيره ويكتبون على جبهته بعض الكلمات ويعلقـون له الأحجبة التي تتضمن آيات قرآنية ويسمى باسم إسلامي ويذبح بهذه المناسبة ذبيحة[4]، ويضاف إلى هذه العادات الختان الذي يجري في اليوم التاسع، ثم أُجِّل فيما بعد حتى العام التـاسع[5]. أمـا عادة الـطهارة فتكـون عند الـزواج، بالإضافة إلى أن العروس ينبغي أن تضـع وردة ملونة على رأسهـا وتدخـل بيت زوجها بقدمها اليمنى، وعند موت أحد المـوريسيكيين تغسل جثتـه بماء معـطر ويلف بـأحسن ثيابـه ثم تقرأ بعض الآيـات القرآنيـة ويدفن في أرض لم تـزرع ووجهـه إلى الشرق (يعني بـاتجاه القبلة) وذلـك في المقبرة خـارج العمـران، ويـوضع فـوق القبر مـاء وخبز وبعض عنـاقيـد العنب[6]، وامتنـاعهم عن بعض الأطعمـة كان لـوازع ديني، ويمكن أن نختصر منهـا ثلاثـة: عـدم تنـاول لحم الخنزير، عدم شرب الخمـر، عدم تنـاول لحم حيوان ذبـح ولم يذكـر اسم الله عليه أو ذبح على غير الطريقة الشرعية.

---

(١) يوم عاشوراء ليس عيداً عند المسلمين، ويسن صومه فقط.

(٢) هذا اليوم ليس عيداً ولعله يقصد مناسبة المولد النبوي الشريف.

(٣) إذا صح ما ذكر فهو من البدع أو من العادات الاجتماعية.

(٤) معظم هذه العادات من البدع والسنة: (العقيقة).

(٥) لا توقيت للختان ويسن أن يكون قبل البلوغ.

(٦) إذا صح ما ذكر فهي من البدع التي لا أساس لها في الإسلام.

ويذكر كردياك أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) قد لعن الخنزير؛ لأنه مسه ولوّث ثوباً جديداً كان يلبسه الرسول، وتحريم الخنزير أدى إلى أن يمتنع الموريسيكيون عن أكل الفجل والجزر لأنهم يعتقدون أنه طعام الخنازير[1].

وباختصار فإن الموريسيكيين كانوا يحافظون على الواجبات الإسلامية كلها متى كان ذلك ممكناً من صوم وطهارة وصدقة وصلاة، وكل ذلك كان له أهمية كبرى عندهم؛ ولهذا فإن الكاتبة مارسيدس اربينال تذكر أن الطهارة تحولت إلى هوية ثقافية بالنسبة للموريسيكيين، فمن الواجب على المؤمن الطهارة قبل صلاة الفجر؛ كما كان الموريسيكيون يغسلون أفواههم بعد كل طعام، وماء الطهارة المعتادة يجب أن يكون نظيفاً خالياً من اللون والطعم والرائحة، كما يحرم تسخين الماء بواسطة الشمس[2]، أما الصلاة فتحوي القيام والركوع والسجود، وربما ظلت تؤدى إلى وقت متأخر من وجودهم في أسبانيا. . حيث يمكن أداؤها سراً بدون أن يراهم النصارى، وكذلك فقد كانت كتب الصلاة يتداولونها بطريقة سرية، وكانوا يقرؤون الفاتحة كثيراً وهي السورة الأولى من القرآن. . أما أصعب الفروض بالنسبة لهم فهو الحج؛ لأنه فرض مشروط بالاستطاعة وتتم به زيارة الأماكن المقدسة في الحجاز، ومع هذا فقد وجد في أراجون مخطوط بعنوان: (قصائد رحلة حج مونثون، رحلة إلى مكة في القرن السادس عشر)، وهي تحكي عن تلك الزيارة، مما يعني أن الحج - وإن كان نادراً بينهم - فإنه لم يكن مجهولاً. ومن وجهة نظر دينية يبدو واضحاً أن الموريسيكيين لم يكونوا يختلفون تقريباً عن باقي المسلمين.

ومع تحول الموريسيكيين عام **١٥٠٢ م** إلى النصرانية لم تختفِ الشعائر الاسلامية بين مسلمي قشتالة وأراجون، ومنذ اللحظة الأولى أثير نقاش حول صلاحية هذا التحول (الارتداد، وهل للتعميد الاجباري قيمة؟).

خلال القرن السادس عشر بكامله ارتفعت أصوات تنادي بعدم صلاحيته، من ذلك أسقف يرى عدم صلاحيته لسببين: الأول أنه تم بالقوة،

---

(١) هذا الكلام كله من نسج الخيال ولا أساس له من الصحة.

(٢) تسخين الماء بالشمس للوضوء مكروه وليس محرماً كما ذكر بعض الفقهاء.

والثاني أن شروط تسليم غرناطة الواردة في الوثيقة الموقعة من طرف النصارى عام ١٤٨٦ وعام ١٤٩٢ م لم تحترم؛ ولهذا كان يعلن الأب الفرانسيسكانو حتى نهاية ذلك القرن أن عدم تحول الموريسيكيين إلى النصرانية حدث بسبب أخطائنا، وحتى الحكام أنفسهم لم يكونوا متأكدين من أن لهم الحق بذلك، وهذا واضح في ترددهم بتنصير مسلمي بلنسية، فبين الوقت الذي حولت به المساجد إلى كنائس وبين ١٣ سبتمبر عام ١٥٢٥ م حيث صدر قرار التنصير أو الارتداد الاجباري، يفصل عام ونصف.

إن أحداثاً من هذا النوع لا يمكن أن نعتبرها إلا تأخيراً في خطة لا يمكن التخلي النهائي عنها، كشذوذ في قاعدة عامة، وأما الموقف الرسمي فيدعي باختصار أن إجبارهم على الارتداد كان فيه تخيير، حيث كان المسلمون يستطيعون الاحتفاظ بدينهم الأصلي والهجرة، وأن الأغلبية فضّلت البقاء وبالتالي فقد تخلت عن دينها، وإلى جانب هذه الدعوة كان الجميع على يقين بأن التنصير لا يكفي ظاهرياً بدون إعداد الموريسيكيين له، ولقد بدأت عملية التبشير منذ عام ١٥٠١ م ـ إن لم يكن قبل ذلك ـ واستمرت خلال القرن السادس عشر، وكان لها وجهان أساسيان على مستويين مختلفين: الأول يمكن أن يسمى علمي والآخر شعبي.

مؤلفات وكتب تطعن بالإسلام ونبيه:

ففي الجانب الأول أثير جدال لم يتوقف بين علماء اللاهوت النصارى والمسلمين قط، أولئك يحاولون إثبات تفوق الانجيل والتعميد على القرآن والختان، وقد كان هذا هو الموضوع الرئيسي لكتاب: (في مواجهة القرآن) لبرناردو بيريز، الذي ظهر في أشبيلية عام ١٥٢٨ م وفي بلنسية عام ١٥٣٢ م، وكتابات أخرى تؤكد على فظاظة وفحش محمد (حاشاه صلى الله عليه وسلم)، الذي فرض القرآن بالسيف وجمع أتباعاً عن طريق إغرائهم بالشهوات[1]، وفي النهاية فإن بعض العبارات الصالحة في القرآن أصلها

---

(١) هذا الكلام وغيره من التشويه المألوف الذي عمد إليه رجال الكنيسة تضليلاً للناس وتزييفاً للحقيقة.

نصراني أو يهودي[1] ، ومن بين الكتب الهامة في هذا الموضوع (ازهاق القرآن) للراهب الفلورانس ريكولدو دي فونتكروثي ، الذي عاش بين المسلمين سنوات كثيرة في آسيا ، وقد عرض على رجال الدين المسيحي مواد لم تكن في حوزتهم ، وتاريخ نشر وترجمة هذا الكتاب بواسطة الراهب أنطونيو دي لابينيا له مغزى كبير ، فقد ظهر في أشبيليا عام ١٥٠٠ م باللغة اللاتينية ، وفي طليطلة عام ١٥٠٢ م .

ومن بين الكتابات التي ظهرت فيما بعد نذكر (نور الايمان ضد القرآن) وذلك بعنوانه المعبر من تأليف خوان دي تين وقد ظهر في بلنسية عام ١٥١٩ م ، وهذا المؤلف يدين فيه اللّذات الحسية الموجودة في الجنية وكذلك أخلاق محمد .

بنفس النوايا وبأدلة مشابهة نجد ذلك في كتاب (مواجهة ضد القرآن وضد النحلة المحمدية من خلال كتابها وحياة محمد نفسه) وهو من تأليف لوبي أوبريقون ، وهو مطبوع بإشراف محاكم التفتيش في غرناطة عام ١٥٥٥ م . وكتاب آخر لخوان أندريس يحوي اثني عشر باباً وهو يستحق اهتماماً خاصاً ـ ليس بسبب محتواه فهو يشبه الكتب الأخرى ـ حيث يركز المؤلف على التناقض بين نزول القرآن في ليلة واحدة بواسطة الملاك وبين استمرار هذا النزول عشرين عاماً ، وإنما يستحق الاهتمام بسبب النجاح الذي حققه وبسبب شخصية مؤلفه ، وقد طبع هذا الكتاب في بداية عام ١٥١٥ م في بلنسية ثم في أشبيلية عام ١٥٣٧ م وأخيراً في غرناطة عام ١٥٦٠ م ، ومؤلفه ابن لأحد الفقهاء ، وكذلك هو نفسه كان فقيهاً وزعيماً روحياً لمسلمي خاطبة وكان يسمى ابن عبد الله ، وقد تحول للنصرانية عام ١٤٨٧ م وأصبح قسيساً ، وقد عين من طرف الملكين الكاثوليكيين راهباً ، وأسندت له مهمة تبشير أبناء دينه في غرناطة ثم في أراجون ، وينسب له ترجمة القرآن ، وكذلك كتب السنة السبعة (ولم يذكر المؤلف أسماء الكتب السبعة) .

---

(١) لقد سبق القرآن في دحض هذه الفرية بقوله : ﴿وقالوا إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا قرآن عربي مبين﴾ .

إعداد جيش من القسيسين . . وأعمال رجال الدين النصارى :

والكتب المذكورة سابقاً كانت موجهة لجمهور محدود من أجل أن تكون قاعدة لا ارتداد جماهيري عام، وهو عمل لا يمكن القيام به بدون إعداد جيش من القسيسين جيد ونشيط، ولقد اجتهد الملكان الكاثوليكيان بتوزيع عدد كبير من القسيسين في قرى مملكة غرناطة، وكذلك ساعدا في محاولات الأسقف الأولى لغرناطة الراهب هرناندو دي تالابيرا منذ عام ١٤٩٤ م؛ حيث حاول توزيع قسيسين يجيدون اللغة العربية. ولقد أشرف هذا الراهب عام ١٥٠١ م على طبع كتابه قواعد وقاموس عربيين من إعداد الراهب بدرو دي الكالاء من أجل الإسهام في إعداد القسيسين لهذه اللغة، وقد ضرب هو نفسه مثلاً بفهمه لبعض أمورها. ولقد كان لهذه الجهود بعض الثمار قبل ثورة عام ١٤٩٩ م - وإن كانت محدودة جداً - ولهذا فبعد قرار التنصير العام استجاب الملكان الكاثوليكيان بسرعة لطلب رجال الدين في إرسال عدد غفير من القسيسين إلى غرناطة، وهذا ما تضمنه القرار الملكي الصادر في ٢٤ أكتوبر عام ١٥٠٠ م. أما الهدف فقد كان يجب تحقيقه على أفضل الوجوه في السنوات التالية، ولهذا فقد كان من النادر وجود كنيسة بدون قسيس في مملكة غرناطة.

لم يحدث نفس الشيء في بلنسية فقد تأخر إقامة شبكة من الكنائس عشر سنوات وذلك لاستيعاب الموريسيكيين بعد الارتداد عام ١٥٢٥ م، وقد حدث هذا فعلاً عندما أمر أسقف ثيوداد رودريقو (اسم مدينة) واسمه أنطونيو راميريث بإنشاء كنائس في أماكن وجود الموريسيكيين؛ حيث تم إنشاء ١٢٠ كنيسة، وكانت المشكلة الكبرى في هذا الأمر هي تمويل هذه الكنائس. حيث أن الكنائس سواء في غرناطة أو بلنسية لم تكن تملك شيئاً؛ لهذا منحت جزءاً من العشور أو الممتلكات الخاصة بالمساجد والحبوس[١]، وهي عبارة عن أراض وطواحين وغير ذلك يدفع خراجها لكنيسة معينة. وفي كثير من الأحيان كان من الضروري البحث عن مصادر أخرى.

---

(١) من أوقاف المسلمين على مساجدهم وأعمال البر.

ويجب أن نذكر أن إنشاء كنيسة يعتبر وسيلة مؤثرة لكن المهم أن يكون لنشاطها تأثير وذلك أمر آخر يتطلب جهداً خاصاً، فالقسيسون الموزعون على قرى الموريسيكيين كانوا بصورة عامة دون المستوى المطلوب؛ بل كانوا في أغلب الأحيان بمستوى مؤسف؛ كانوا أفراداً مشكوكاً فيهم، أو غير مناسبين، وقد يوجد بينهم مراهقون أو متهمون من قبل محاكم التفتيش، وكثيراً ما رفع الموريسيكيون ضدهم كثيراً من الشكاوى خلال ذلك القرن، فأحياناً يشتكون من فرض الضرائب التعسفية، وبعضهم كان يجبر الموريسيكيين على التنازل عن بعض أملاكهم، وبعضهم الآخر يجبرهم على العمل يوم الأحد في حديقته الخاصة؛ كما اتهم بعض القسيسين بإقامة علاقات غير شرعية مع النساء التي يترددن على الكنيسة.

وأغلب هذه الشكاوى كان لها أساس حقيقي، وقد استغرب كارلوس الخامس كثيراً - نتيجة بحث أجري خلال وجوده في غرناطة عام ١٥٢٦ م - حيث غرم ٦٠٪ من القسيسين، وحرم عليهم الغياب عن مناطق عملهم.

ولقد أجريت محاولات مماثلة في مملكة غرناطة، فالأولى تشبه عملية عام ١٥٢٥ م في بلنسية، ولكنها تسبقها تاريخياً حيث تعود لعام ١٥٠٢ م، وكانت هذه المحاولات تركز على تعميد جميع أبناء الشعب المسلم وتعليمه أصول الإيمان المسيحي، ونظمت حملات أخرى - وإن كانت معروفة لنا بدرجات أقل عن تلك التي تمت في بلنسية - فمثلاً الفرنسيسكاني جوان دي أوليبو كان مكلفاً بحمل البشارة الجديدة لحي البايزين الغرناطي، وقد حصل على ١٥٠٠٠ من العملة المرابطية (أي ريال مرابطي) عام ١٥١٣ م وقد أثيرت الشبهات حول نشاطه؛ فكتب العمدة الأكبر في غرناطة للملك يخبره بأن مواعظه قد سببت هياج النصارى الجدد.

ويبدو أن فرانسسكاني آخر يدعى خورخي دي بينا بيدس قد سكن مدة طويلة في البوخارى لنفس السبب، وقد أعطي عام ١٥٥٣ م مبلغ ١٥٠٠٠ ريال مرابطي ليتقاسمها مع رجل دين آخر من أموال الحبوس من أجل تعليم العقيدة للذين تنصروا حديثاً في البوخارى.

مساعدة الفرنسيسكيين والدومنيكيين:

وعند الحديث عن هذه الحملات يجب أن نؤكد على الدور الرسمي الذي قام به رجال الدين المحليين الكاثوليكيين، وعندما ظهر أن نشاطهم العادي لم يكن كافياً طلب الملك مساعدة الدمنيكيين والأغسطسيين وكذلك وبصورة أكبر الفرنسيسكيين واليسوعيين. وهناك دليل على حماس الفرنسيسكيين وهو وجود دير لهم في مدينة هورناشوس، ونحن لا نعرف تاريخ إنشائه، ولكن ينبغي أن يكون في القرن السادس عشر، ومن المؤكد أيضاً أن الراهبين التابعين له كانا النصرانيين الوحيدين اللذين يعيشان في تلك المدينة حتى تاريخ طرد الموريسيكيين عام ١٦١٠ م.

وبنفس الطريقة فإن مجمع عام ١٥٢٦ م الذي جرى في غرناطة كان قد قرر إنشاء أربعة أديرة: اثنين للفرانسيسيكيين وآخرين للدمنيكيين، ولكن هل وصل الأمر إلى حد الإنشاء الفعلي لتلك الأديرة؟.

أما ما كان يطلب من اليسوعيين فقد كان ذا طبيعة مختلفة، إذ كان المطلوب منهم المساهمة في تعليم أطفال الموريسيكيين وهو عمل تبشيري هام. أما السلطة فقد كانت تهتم بتنصير مجموعتين بشكل رئيسي وهما الأطفال والوجهاء، لما كان لهؤلاء من أثر حقيقي في حدوث ارتداد الشعب الموريسيكي، فالأطفال يتربون وينشؤون بطريقة مغايرة لتربية آبائهم وبذلك يكون ارتدادهم حقيقياً وليس مجرد أمر شكلي، لقد كانت هذه السياسة الواعية التي وضعها الملوك الأسبان ـ كما كانت المحاولات نفسها تتم بنفس الوقت وفي مكان آخر مع السكان الأصليين في أمريكا ـ ولقد عبر كارلوس الخامس بوضوح في توجيهاته لوعاظ مملكة بلنسية عام ١٥٢٥ م قائلاً: «في حالة إصرار الموريسيكيين على تمسكهم بعقيدتهم وقرارهم الخروج من بلدنا يجب عليهم أن يتركوا أبناءهم ليصبحوا نصارى، وهكذا نؤثر في الآباء كما نؤثر في الأبناء» وكذلك في حديثة لبعض سكان سيقوربي الذين كانوا يرغبون في الهجرة حيث قال: «يجب أن تتركوا أبناءكم ليتعلموا كلمة الرب ويتحولوا إلى عقيدتنا الكاثوليكية المقدسة..».

وفي عام ١٥٢٦ م قرر المجلس الغرناطي إنشاء مدارس خاصة لأطفال الموريسيكيين في غرناطة وفي الميريا وجواديكس، ولكن لا يوجد أي دليل على الإنشاء الفعلي في تلك المدينتين، والذي نعرفه أنه قد افتتحت مدرسة قادرة على استيعاب ١٠٠ تلميذ عام ١٥٣٠ م، والنشرة التي تؤكد هذا تعود إلى عام ١٥٣١ م، وقد منحت مدرسة سان ميغل مبلغ ٥٥٠٠٠٠ ريال مرابطي، وتساوي ٣ ملايين بيزتا من العملة الحالية، وكان المدير الأول بهذه المدرسة هو فرانسيسكو دي أوتيل ـ وهو كاهن كتدرائية غرناطة ـ لكن المدرسة لم تقم بمهامها الأساسية وقتاً طويلاً؛ فبعد عام ١٥٥٨ م كان تلاميذها كلهم من أبناء النصارى القدامى (أي غير الموريسيكيين).

والآن ما هي الأشياء التي كان يجبر الموريسيكيون على تعلمها؟ نعرف الإجابة من خلال قرارات المجامع الكنسية والزيارات التبشيرية مثل مجمع غرناطة ١٥٤١ م، ومجمع جواديكس عام ١٥٥٤ م، فقد كان يجب على القسيس أن يعلم الموريسيكيين الصلوات الأساسية الأربعة: أبانا الذي... إلخ، وكذلك الوصايا العشر وأركان الإيمان والإشارة بالصليب والتقديس. كما يجب عليه أن يراقب حضور الموريسيكيين الصلوات بالأعياد، وممارسة شعائر خاصة بأعياد الميلاد، كما يجب عليه في يوم الأحد أن يعظ خلال الصلاة بجزء من الإنجيل إذا كان قادراً على ذلك، ويخصص الأيام الخالية من الأسواق ليعظ النساء (يومي الأربعاء والجمعة)، أما الأطفال فيجب أن يعلمهم يومياً، كما يجب أن يجري امتحاناً للتابعين له ثلاث مرات كل عام وبخاصة في العقيدة؛ كانت تلك هي النقاط الجوهرية التي ينبغي أن يركز عليها القسيس.

من المحتمل أن البرنامج لم يطبق بكامله، وعلى كل الأحوال فإنه دليل على اهتمام الملك وعلى رغبة الكنيسة التي تستطيع عن طريق الزيارات الرعوية التي يقوم بها كبار رجالها معرفة النتائج كما حدث عام ١٥٨١ في مملكة قشتالة، وفي كونيكا مثلاً كان الموريسيكيون الغرناطيون الحديثو الإقامة هناك كلهم؛ يعرفون ترتيل الصلوات الأربعة والوصايا العشر وأركان الإيمان؛

وذلك باستثناء بعض الأفراد، لكن لا يوجد أدنى شك أن هذا كان بالنسبة لهم لا يعدو ترتيل نصوص فحسب وخال من أي اقتناع.

تشكيل إرساليات ومدارس خاصة:

بما أن عمل القسيسين المستمر أثبت عدم كفايته لهذا كان من الضروري البحث عن وسائل استثنائية، ومن بين هذه الوسائل تشكيل إرساليات وتشكيل مدارس خاصة لابناء الموريسيكيين خلال القرن السادس عشر. ففي إقليم بلنسية جرى إعداد ست أرساليات تبشيرية كبرى: الأولى شكلت العمل التنفيذي لقرار الارتداد الصادر في ٢٠ أكتوبر عام ١٥٢٥ م، وفي شهر مارس التالي عين بعض مندوبي محاكم التفتيش وهم: أسقف جواديكس جيسبار دافالوس، والفرنسيسكيان أنطونيو وديجيفارا، من أجل تنصير موريسيكيي جنوب بلنسية، وفي شهر نوفمبر قام هؤلاء أنفسهم بالتبشير في شمال بلنسية. لكنه من المعروف أن حملة تنصير سريعة كهذه يمكن أن تعطي نتائج سطحية فقط، كما حدث ذلك فيما بعد؛ حيث كانت النتائج مخيبة للآمال، وقد شعر المجتمعون بمجالس ويسكا عام ١٥٣٩ م بضرورة تشكيل حملات أخرى أكثر فعالية، كما قدمت لجنة مكونة من القسيس الملكي بدرو ديسوتو وأسقف كارتخينا وأسقف كلاهورو وبعض أعضاء محاكم التفتيش، وكانت الشخصية الرئيسية في هذه الحملة هي الفرنسسكاني بارتلومو دي لوس أنجليس، وكان يجيد العربية، وقد شارك في الحملة السابقة وقد توجه عام ١٥٤٣ م وبصحبته أحد موريسيكيي أوليبا إلى قرى جنوب بلنسية، وكانت نتيجة الحملة تكاد لا تذكر، حيث واجه معارضة شديدة من الاقطاعيين ومن القسيسين، واستغل هؤلاء موقفهم مع الموريسيكيين، وساعد بارتلومو على تخليص بعض الأسرى المسلمين واتهم وحوكم وأدين، ثم استطاع الهرب من الدير الفرنسيسكاني في بلنسية، وقد انتهت الحملة بالفشل عام ١٥٤٧ م.

أما الحملة الثالثة فتم تنظيمها بأساقفة بلنسية عام ١٥٦٧ م، وقد فشلت هذه أيضاً، وبدأت مشروعات مشابهة لتلك الحملات عام ١٥٨٧ م؛ منها

حملة تحت إشراف رجال الدين البلنسيين عهد بها إلى خمسة من الفرنسسكيين واليسوعيين، وقد تركت الحملة عام ١٥٩٩ م إلى القسيسين المحليين.

أما المحاولة الأخيرة فتمت بإيعاز من البابا عام ١٦٠٦ م ثم توقفت بسبب قرار الطرد.

أقيمت مجهودات مشابهة في جانديا بإشراف سان فرانسيسكو دي بورخا، ففي عام ١٥٤٤ م كلف اليسوعيون بإدارة مدرسة تستوعب ثمانية عشر طالباً بمنحة كان منهم اثني عشرة موريسيكياً إلا أن المشروع فشل سريعاً؛ كما يثبت ذلك القرار الصادر في ٣١ أغسطس عام ١٥٤٨ م الذي يعفي المدرسة من قبول تلاميذ موريسيكيين. أما مدرسة بلنسية فربما كانت أسعد حظاً، حيث أنه في نهاية القرن السادس عشر ساعد خريجوها من الموريسيكيين المبشرين في مهامهم.

ويجب أن نشير إلى أن أكثر المدارس شهرة هي: (دار العقيدة) التي أنشئت بديلاً عن مدرسة سان ميفل وكانت توجد في البايزين؛ حيث كانت أغلبية السكان من الموريسيكيين وقد دفعها للعمل السيد الأسقف بدرو جيريرو الذي عهد بإدارتها إلى تسعة من اليسوعيين، وقد تحول الأب فرانسيسكو البوتودو إلى شخصية لامعة وهو موريسيكي من أب حداد وكان تلميذاً في مدرسة سان ميغل، وقد قبل في جماعة اليسوع (التي لم تكن قد شكلت لائحتها الخاصة التي يشترط أن يكون أعضاؤها مسيحيي الدم أي من آباء مسيحيين)، وكان يُعلّم أبناء دينه العربية وقد لاقى بعض النجاح ـ إذا أخذنا بالاعتبار ما ذكره في كتاباته ـ إلا أنه يجب أن نشير إلى أنه قبل طرد موريسيكيي غرناطة عام ١٥٧٠ م فإن مدرسة (دار العقيدة) كانت تعاني من مشاكل حقيقية.

* * *

وسائل القهر والتنصير بالقوة:

إن الوسائل الهادفة إلى تنصير الموريسيكيين تُتَرْجِمُ رغبة النصارى في إدماج الأقلية الموريسيكية بالأكثرية النصرانية؛ ولأن كان هذا الوضع يوضح الجانب الايجابي إلى حد ما فإن محاولة نشر الثقافة المسيحية وفرضها بالقوة يمثل الجانب السلبي.

والكاتب (توليوها ليبرين) يميل في كتابه الذي وضعه حول موريسيكيي بلنسية إلى اعتبار النصف الأول من القرن السادس عشر مرحلة إدماج؛ تبعتها مرحلة أخرى من القهر في النصف الثاني من ذلك القرن وبخاصة بعد عام ١٥٧٠ م، والكاتب في هذا على حق في كثير مما ذهب إليه؛ فإن السلطة حينما خاب أملها بضآلة النتائج تحولت إلى وسائل القهر، ويجب الإشارة إلى أن وسائل القهر لم تكن منفصلة بصورة واقعية عن الرغبة في الادماج، لكن وسائل القهر حلت بسرعة محل الوسائل الأخرى وفي كثير من الأحيان كانت تستعمل منذ البداية.

والقهر بشكله الديني تجلى بصورتين رئيسيتين: فهو يستند إلى جهاز قضائي متشعب، وكان عمله محاولة إظهار وربط التصرفات الفردية أو الجماعية بأصلها التاريخي الاسلامي السابق، ولقد حاول الموريسيكيون من جانبهم إلغاء أو تأجيل أو تغيير القوانين التي كانت تهددهم وتضيق عليهم، وقد نجحوا في ذلك بعض الأحيان، لكنهم لم يفلحوا بطريقة حازمة أو نهائية بالإضافة إلى وجود من يعاكسهم ويخالفهم من ناحية أخرى، كما أن السلطات استخدمت أجهزة قضائية كثيرة ضدهم، مثل المحكمة العامة في غرناطة، ولكن جهاز القهر الأكثر أهمية والأكبر تسلطاً كان محاكم التفتيش.

ونضرب فيما يلي مثالاً يبين ذلك بوضوح، ففي خلال عام ١٥٠٠ - ١٥٠١ م تحددت السياسة العامة التي اعتمدت خلال ذلك القرن، يعبر عن ذلك بوضوح نص غير مؤرخ ومن المحتمل أن يعود إلى عام ١٥٠٠ م أو بداية عام ١٥٠١ م صادر عن الأسقف الراهب هرناندو دي تلبيرا، فقد عــدَّدَ هذا الرجل الشعائر المسيحية التي يجب الإصرار عليها وأن يتبناها المبشرون،

فقال: «في البداية يجب أن تنسوا كل شعيرة من شعائر الموريسيكيين فى الصلاة وفي الصيام وفي الأعياد وميلاد الأطفال والأفراح والحمامات والأموات وفي كل الأشياء». أما على مستوى المبادىء فلم يوجد أي تسامح مطلقاً مع أي شعيرة إسلامية، فقد كانوا يهدفون إلى استئصال تام للإسلام؛ مع إعدادهم باعتبارهم نصارى جدد حقيقيين.

كانت القرارات الملكية الأولية التي فرضت تعود إلى عام ١٥٠١ م وتدور حول الأمور التالية: الحمامات وذلك في ٣٠ يوليو، وأخرى حول الكتب في ١٢ أكتوبر. . الأولى تتعرض لمدينة غرناطة فقط، وتقضي بمنع الرجال من الذهاب للحمامات في الساعات المخصصة للنساء، أما الثانية فتأمر بتدمير الثقافة عن طريق حرق الكتب الدينية التي كانت في حوزة الموريسيكيين في ذلك الوقت فقد ورد في ذلك ما يلي: «يجب إحضار الكتب التي كانت في حوزة الموريسيكيين دون السماح بإبقاء أي شيء من يوم إجراء هذا الإعلان ولمدة ثلاثين يوماً؛ سواء أكانت الكتب قرآناً، أو أي كتاب حول النحلة المحمدية، ويجب حرقها علناً». ثم بعد ذلك بقليل صدرت قائمة حقيقة بالمحرمات، وتدرج الأمر قليلاً قليلاً بين عامي **١٥١١ - ١٥١٣** م حتى أصبحت جوانب الحياة الدينية الإسلامية ممنوعة، ثم أعيد تحريم اقتناء الكتب في ٢٠ يونيو ١٥١١ م وعلى كل من يملك بعض هذه الكتب أن يسلمها فوراً للسلطات خلال خمسين يوماً، ولم يستثن من ذلك إلا كتب الطب والفلسفة والتاريخ، ومع ذلك يجب أن تحضر هذه الكتب لمراجعتها؛ وذلك لأنهم كانوا يتوقعون أن يخفي الموريسيكيون كتباً ممنوعة داخل المسموحة، كما صدر قرار ملكي آخر في هذا الصدد عام ١٥٦٥ م.

لقد كانت مقاومة الموريسيكيين حية دائماً في هذه النقطة، واكتشفت كتب عربية عديدة كانت مخفية في ذلك القرن؛ ففي فبراير عام ١٥٧٠ م مثلاً في حي البايزين (وجد بعض الجنود في ثقب جدار أكثر من ستين نسخة من القرآن والكتب الدينية التي توضح نحلة محمد والصلوات وكانت جيدة التجليد ومكتوبة بخطوط دائرية ذهبية).

بعد هذه الحرب ضد الثقافة الإسلامية والكتب في غرناطة بدأت حرب أخرى في البوخارى وفي كل مكان، (وقد وجد الجنود عدداً لا يحصى من كتب هذه النحلة، ويفهم من هذا أن الموريسيكيين كانوا يعيشون مسلمين حيث توجد كتب كثيرة من شريعتهم السيئة).

وقد وجدت مارسيدس ارتينال في المدينة الصغيرة أركس دي خالون اثنين يملكان القرآن، وفي ملقة عام ١٥٦٧ م وجد رجال محاكم التفتيش شيئاً من هذا القبيل.

كما كانت طريقة ذبح الحيوانات ذات طابع ديني، ولهذا فقد منع الموريسيكيون من عاداتهم السابقة؛ لأن المسلمين يذبحون الحيوانات وينزلون دماءها موجهين رأسها ناحية الشرق، ولتجنب مثل هذه الممارسات أمروا في عشرين يونية عام ١٥١١ م بأن يستدعوا قصاباً نصرانياً للذبح، ثم تكرر ذلك في ٨ فبراير عام ١٥١٢ م، وفي ٢٩ يوليو عام ١٥١٣ م وأخيراً في ١٠ مايو عام ١٥٢٠ م، ونتيجة لطلب الموريسيكيين إلغاء هذا القرار بسبب الأضرار التي لحقت بهم، وبخاصة عندما لا يوجد نصارى حتى تفسد اللحوم، أو يشترط النصارى أجراً مرتفعاً فقد بحث هذا الموضوع في ٢٩ سبتمبر عام ١٥٢٦ م، وسمح كارلوس الخامس أن يقوم أحد الموريسيكيين بهذا العمل عندما لا يوجد نصارى يقومون به، ولكنه اشترط أن يعين من قبل قسيس.

كما كانت الحمامات العامة هدفاً لقانون خاص ودقيق، فقد كانوا يخافون أن تستخدم هذه الأماكن لممارسات تآمرية أو شعائر إسلامية؛ ولهذا كانوا يحاولون عدم السماح بترميم أبنيتها، وتنظيم الدخول إليها، وفي هذا الجانب فإن القرار الأكثر أهمية هو الصادر في ١٢ نوفمبر ١٥٣٢ م الذي يحرم على الموريسيكي أن يعمل صاحب حمام، وكذلك حرم على الموريسيكيين في غير أيام الآحاد أو أيام الأعياد قبل الصلاة.

أما النقطة الرابعة التي كانت موضوع العديد من القرارات الملكية فهي حول الميلاد والزواج ودفن الموتى؛ فالأمر الذي تكرر كثيراً هو الخاص بشعائر الميلاد، فقد حرم على النساء الموريسيكيات أن يعملن قابلات مولدات

(وذلك للحد من ممارسة الختان)، وقد اشترط أن يكون وليا الطفل[1] أثناء تعميده من النصارى القدماء وذلك في القرار الصادر في ٢٠ يونيو عام ١٥١١ م، وقد استغل هؤلاء ذلك الشرط وطلبوا أجراً مقابل عملهم، مما اضطر الموريسيكيين رفع شكوى للملك، وقد أدين استغلال النصارى القدماء في بيان صدر بتاريخ ٢٩ يونيو عام ١٥١٣ م، ومع هذا لم يتوقف النصارى القدماء عن استغلالهم مما دفعهم إلى الشكوى مرة أخرى، ولهذا ظهر إشعار ملكي في ١٠ مايو عام ١٥٢٠ م يسمح إلى جانب النصارى القدماء بإمكانية أن يكون أحد الموريسيكيين ولياً للطفل، لكن هذا الإشعار يبدو أنه لم يطبق، لأن طلباً قدم من قبل فرنسيسكو نونيز مولاي، أدّى إلى إجراء بحث في ٢٥ أغسطس يتناول تصرف النصارى القدماء بهذا الموضوع، ومن ناحية أخرى نعرف بالتأكيد أن مجمل هذه القوانين قد طبق، ففي قرية الهندين كما في كنيسة سان نيكولاس في غرناطة وجد نصراني قديم أصبح ولياً لكثير من الأطفال الموريسيكيين، وفي تلك القرية كانت ماريا دي زياس وزوجها خوان دي كاسترو أصبحا وليين لـ ٢٥ طفلاً موريسيكياً بين عام ١٥٣٨ ـ ١٥٥٩ م، وفي سان نيكولاس قام أستيبان ريبيل وزوجته فرانسيسكا دي ألاركون بنفس العمل.

وبطريقة شبه رسمية كانت موضع التطبيق أيضاً ما يتعلق بمنع استخدام الأسماء الإسلامية، مما جعل كثيراً من الموريسيكيين يستخدمون اسمين لأطفالهم: أحدهما إسلامي ويكون سرياً والآخر نصراني ويكون علنياً. وفي أرشيف غرناطة يلاحظ تطور واضح، فحتى عام ١٥٠٠ كان يوجد في الوثائق الأسماء والألقاب الإسلامية، وبعد الارتداد وحتى عام ١٥١٠ م كان يستعمل الشكل التالي: «أنا ـ اسم ولقب نصراني ـ كنت أدعى سابقاً ـ اسم ولقب إسلامي ـ» ثم بعد ذلك استعمل الاسم النصراني فقط.

كما بذلت جهود كثيرة من أجل أن يتوقف الموريسيكيون عن دفن

(١) من العادات النصرانية عند التعميد وعند الزواج أن يكون أحد الأقارب ولياً عن الأب وإحدى النساء ولية عن الأم.

موتاهم في أرض غير مزروعة في مقبرة خارج العمران دائماً، مع محاولة نشر العادة النصرانية بينهم من الدفن داخل الكنيسة أو الدير، لقد كان هذا هو ما حواه قرار بلدية باثا في ٣ يونيو ١٥٢٤ م، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر وجود المقابر الإسلامية مدة طويلة.

كما نلاحظ أيضاً من بين العادات التي تصاحب التواريخ الهامة في حياة الفرد (الزنبارا)[1]، والموقف الغامض للسلطات حول الزنبارا يتناقض بطريقة واضحة مع الطابع القهري لسياسة التثقيف النصراني.

محاكم التفتيش:

تكرار القوانين الملكية نفسها دليل على النجاح المحدود الذي حققته السلطات، ويبدو ذلك صحيحاً في بلنسية أو أراجون كما في غرناطة، ولهذا فقد ترك لمحاكم التفتيش الدور البارز، وذلك لاجتثاث الشعائر الإسلامية القائمة، ودفع الموريسيكيين إلى الاندماج التام في الإيمان المسيحي؛ ولهذا تمكنت محاكم التفتيش من التدخل في جوانب الحياة اليومية كلها، واستطاعت أن تسهل كثيراً لكل مسيحي أن يقوم بدوره في إدانة الهراطقة متى كان لديه معلومات؛ ولهذا يجب أن لا نستغرب عندما تكون محاكم التفتيش في نظر الموريسيكيين رمزاً للإرهاب والقهر، فكل موريسيكي يمكن أن يطارد في كل وقت من قبل تلك المحاكم، ومن أجل ذلك كان الموريسيكي مضطراً للشك في كل من يحيطون به. الكتاب الموريسيكيون يصفون محاكم التفتيش بأنها محكمة الشيطان: (رئيسها شيطان ومستشاروه إما مخادع أو أعمى)، ويشير إلى ذلك بنفس الكلمات مخطوط آخر فيقول: «الكفار رجال محاكم التفتيش وهم مدفوعون بواعز شيطاني وبأسلوب شيطاني؛ يريدون أن يكونوا قضاة للنفوس، ويحاولون إجبار الناس بالقوة على قول ما يريدون بطريقة شيطانية ملعونة وبدون أدلة».

---

(١) رقصة شعبية أندلسية ربما يعود أصلها إلى البربر وليس لها أي معنى ديني وهذا يفسر تساهل السلطة بشأنها.

هذه النصوص تؤكد وتشير إلى التعسف وإلى جشع تلك المحاكم، وتشير إلى أن مصادرة أموال الناس كان إجراء عادياً؛ كما توحي بذلك الضرائب التي كانت مفروضة على موريسيكيي بلنسية، وتدفع مرتين في العام في مارس وسبتمبر، والإشارة الأخيرة - فيما تقدم - مهمة؛ فهي توضح سياسة محاكم التفتيش نحو الموريسيكيين طيلة ذلك القرن.

أما نشاط محاكم بلنسية وسرقسطة وغرناطة (وقد أنشأت عام ١٥٢٦ م) فقد كان في البداية محدوداً، وقد منح رئيس المحكمة الكاردنال مانريكي مسلمي غرناطة عفواً لمدة ثلاثة سنوات؛ ولم يحاكم إلا ثلاثة موريسيكيين حتى عام ١٥٢٩ م، وأما في بلنسية فقد حدث اتفاق بعدم تدخل محاكم التفتيش لمدة أربعين عاماً في شعائر إسلامية قليلة الخطورة، كما طلب كارلس الخامس في ١٢ يناير عام ١٥٣٤ م من رجال محاكم التفتيش في بلنسية أن لا يصادروا أموال الموريسيكيين المطاردين بسبب الهرطقة، وفي عام ١٥٣٥ م نصحهم رئيس المحكمة بعدم تطبيق عقوبة الاعدام.

أما في أراجون فقد أصدرت مجالس مونثون قراراً بإيقاف نشاط محاكم التفتيش عام ١٥٢٨ م، وقد اتخذ هذا القرار بضغط من الإقطاعيين الذين كان يهمهم المحافظة على حياة وأموال تابعيهم من الموريسيكيين، هذه التسهيلات التي منحت للموريسيكيين، وخففت من صرامة محاكم التفتيش كان لها ثمنها، فلم يتوقف الموريسيكيون عن مد تلك المحاكم بالأموال، ففي بلنسية عقد اتفاق عام ١٥٧١ م يدفع بمقتضاه الموريسيكيون خمسين ألفاً - إلى المحكمة - راتباً سنوياً، أما موريسيكيو غرناطة فقد عرضوا على المحكمة والملك ١٢٠ ألفاً من العملة السارية في ذلك الوقت، كما عرضوا ٢٠٠ ألف عام ١٥٥٥ م، وأخيراً في عام ١٥٥٨ م عرضوا ١٠٠ ألف للملك وثلاثة آلاف سنوياً للمحكمة، وبعد كثير من التفاوض فإن هذه العروض لم تقبل.

وإن كان كثير من الخلافات بين الموريسيكيين والمحكمة يحل بوسائل مادية؛ فكيف يمكن أن تحصل الثقة بين الطرفين؟ يقول جراثيا كارثيل: أن تلك المحكمة كانت مؤسسة خربة غارقة بالانتهازية بسبب تناقضاتها الهيكلية

وجهازها البيروقراطي العقيم، ويؤكد هذا الرأي مصاريف محاكم التفتيش في بلنسية عام ١٥٩٨ م، وكذلك فإن محكمة تفتيش غرناطة لم تكن أقل فساداً. أما عدد موظفي المحكمة فقد كان ٢٩ موظفاً بين عام ١٥٧٠ م - ١٥٨٠ م، وكان عدد موظفي محكمة بلنسية أكثر بقليل.

كان الموريسيكيون هم الضحية الرئيسية في غرناطة وبلنسية؛ حيث كانت محاكم التفتيش خلال ثلاثة أرباع قرن للطرد، وقد كان الدليل قائماً بما ذكره كنيت جراد حول الفترة بين عام ١٥٥٠ - ١٥٨٠ م، وباستثناء جلسة ٦ مارس عام ١٥٨٠ م التي شكل فيها الموريسيكيون ربع عدد المحكوم عليهم - ينبغي أن لا ننسى أن أغلب الموريسيكيين أخرجوا من غرناطة عام ١٥٦٩ - ١٥٧٠ م - وقد شكل الموريسيكيون دائماً الأغلبية المحاكمة، وبصورة إجمالية فإنه في اثني عشر جلسة معروفة خلال ثلاثين عاماً فإن ٧٨٠ من أصل ٩٩٨ كان المحكوم عليهم فيها من الموريسيكيين وهو ما يساوي ٧٨,١٪، ويمكن تقديم أرقام مشابهة في أقاليم أخرى يمثل فيها الموريسيكيون جزءاً كبيراً من السكان المتهمين، ففي سرقسطة ذكر ٦٨ شخصاً في جلسة ٢٦ نوفمبر عام ١٥٤٩ م وكان الفريق الأكثر عدداً، يمثله الموريسيكيون الذين كانوا ٢٧ متهماً أي ٣٩,٧٪.

أما في طليطلة فقد كان المتهمون من الموريسيكيين يبلغ عددهم ٨٠٦ شخصاً، وفي مارسيا يبدو أن عدد المتهودين كان أكبر من الموريسيكيين تبعاً لرأي يورنتي، أما في محاكمة سبتمبر عام ١٥٦٠ م فقد كان عدد المسلمين المتهمين ١٢ شخصاً وكانوا يمثلون ربع المتهمين البالغ عددهم ٤٨ متهماً، (وهذا بالإضافة إلى وجود ١٦ متهماً حرقوا لأسباب نجهلها)، وفي كونيكا عقد ٥٠٠ جلسة محكمة للموريسيكيين في الفترة ما بين ١٥٢٠ - ١٦١٠ م، وفي جلسة واحدة عام ١٥٨٥ م حوكم ٢١ شخصاً.

عقوبات محاكم التفتيش:

كانت محاكم التفتيش تطبق على الموريسيكيين الإجراءات التالية:

أولاً: التصالح ويكون عادة مصحوباً بمصادرة الأموال، وقد سرى هذا على المتهمين بالمحمدية كلهم.

ثانياً: الموت حرقاً وقد طبق على عدد محدود.

سياسة محاكم التفتيش مع الموريسيكيين تتضح من خلال توزيعها لهاتين العقوبتين، فقد كان الموريسيكيون في نظر القضاة تابعين للإسلام، ولهذا فإن أقل جريمة كانت توجه إليهم هي الهرطقة، ويحكم عليهم بمقتضاها بالجلد بالسياط أو لبس ثياب مخزية، بالإضافة إلى أن الموريسيكي الذي يقع تحت يد هذه المحكمة لم يكن ينجو بدون مصادرة الأموال، ولقد تمت معاملتهم بكل قسوة وصرامة لا سيما حينما يكون المتهمون زعماء دينيين للموريسيكيين. ومن بين هؤلاء يمكن أن نذكر الموريسيكي الوحيد الذي حرق في سرقسطة عام ١٥٤٦ م ويسمى خوان ألاكس، وكان فقيهاً لبلدة موتريل، وكذلك ماريا التي صولحت عام **١٥٧١** م وهي موريسيكية غرناطية ثم حرقت في عام ١٥٧٦ م، وبياتريث دي باوية صالحتها المحكمة عام ١٥٧٦ م ثم أدانتها من جديد عام ١٥٨١ م وعام ١٥٩٤ وعام ١٥٩٦ ثم نفذ فيها حكم الإعدام في كوينكا في ١٦ ديسمبر عام ١٥٩٨ م، أما في غرناطة فقد حكم بالإعدام حرقاً على ١٤ موريسيكياً خلال ١٢ محاكمة، وفي مارسيا أعدم واحد من ١٧ محكوماً لاتهامه بالمحمدية عام ١٥٨٥ م، وفي كوينيكا حكم واحد بالإعدام فقط من ٢١ موريسيكياً من المتهمين، وباختصار فإنه من بين ٥٠٠ محاكمة للموريسيكيين في كوينيكا حكم على ١٥ شخصاً بالموت حرقاً.

وفي نهاية هذه الاثباتات يبقى لنا أمران ينبغي بحثهما: هل طاردت محاكم التفتيش الموريسيكيين بمستوى واحد خلال القرن السادس عشر أم أن نشاطها سجل مراحل من الهدوء وأخرى من القمع؟. وكم عدد الموريسيكيين الذين كانوا ضحية لتلك المحاكم؟.

على الرغم من نقص الوثائق فإنه بإمكاننا أن نجيب على السؤال الأول: لقد أثبت جاراد أن محكمة التفتيش في غرناطة لم تتوقف عن تشديد قيودها على الشعب الموريسيكي منذ عام ١٥٣٠ إلى ١٥٧٠ م، ففي تلك الفترة كان

يظهر أكثر من ١٨٠ متهماً في كل جلسة، وقد بلغ الرقم القياسي ١٠٦ متهماً في ٢٤ أكتوبر عام ١٥٦٣ م، وكان الحد الأدنى ٥٢ متهماً في ٢٨ سبتمبر عام ١٥٥٢ م، بينما تعرض الـ ١٤ موريسيكياً الذين عوقبوا بالموت حرقاً، وذكرناهم سابقاً بين عام ١٥٦٠ - ١٥٦٧ م، أما في كونيكا فقد أكدت مارسيدس أرينال أن محاكم التفتيش كثفت نشاطها في ثلاث مراحل وهي: من عام ١٥٢٠ إلى ١٥٣٥ ومن عام ١٥٦٥ إلى عام ١٥٧٥ م، ومن عام ١٦٠٥ إلى ١٦١٠. وهذا يعني أنه منذ بداية عمل محاكم التفتيش توافق تكثيف نشاطها مع أحداث تمت فيها مواجهة حادة بين الشعبين: مثل ثورة غرناطة عام ١٥٦٨ - ١٥٧٠ م، والطرد العام ١٦٠٩ - ١٦١٤ م، وهذان المثالان يؤكدان الأهمية الكبرى - ويمكن أن يعمم ذلك على باقي الأقاليم - للفترة بين عام ١٥٦٠ - ١٥٧٠ م. وعلى ذلك فإن تكثيف نشاط محاكم التفتيش يبدو لنا تعبيراً عن الصراع الحاد بين الشعبين.

ومن الصعب الاجابة عن السؤال الثاني بطريقة متكاملة ودقيقة، فهناك ٧٨٠ موريسيكياً ظهروا في ١٢ محاكمة في غرناطة في الفترة ١٥٥٠ - ١٥٨٠ م، ويجب أن يضاف إلى هذا ضحايا المحاكمات السابقة والتالية التي ليس لدينا عنها معلومات دقيقة، ولكننا نعلم بوجودها.

وبدون أن نخطىء كثيراً يمكن ان نقول: أنه بين ١٠٠٠ أو ١٥٠٠ من الموريسيكيين قد واجهوا إجراءات محاكم التفتيش حتى النهاية خلال القرن السادس عشر، وبالنسبة لشعب يبلغ تعداده ١٥٠ ألفاً، ولمدة جيل ونصف، يعتبر هذا العدد شيئاً قليلاً (وهذا في غرناطة فقط) وذلك يعني أن ٥٪ من السكان قد أدين من محاكم التفتيش. أما بالنسبة لكوينيكا فلدينا ٥٠٠ محاكمة خلال ٩٠ عاماً، وهذا العدد لا يقتصر على الذين أدينوا فقط، وإنما يشمل الذين اتهموا أيضاً، وفي هذا المثال يعني أن ثلاثة أو أربعة أجيال هم الذين عاصروا تلك المحاكمات، كما يعني أن الـ ٥٠٠ محاكمة قد لحقت حوالي ١٢ أو ١٣ شخصاً، حيث أن عدد السكان قبل ١٥٧٠ م كان أقل من ٢٠٠٠ وبعد ذلك التاريخ زاد إلى ٥٠٠٠، وهذا يعني أن ٤٪ من الموريسيكيين في كوينيكا قد مثلوا أمام محاكم التفتيش.

وعلى الرغم من عدم دقة هذه التقديرات يمكن أن نستخرج منها بعض النتائج بصورة افتراضات، ويبدو من ذلك أن قمع محاكم التفتيش كان معتدلاً تقريباً لسببين: الأول أنها تحتاج أموالاً، والثاني أنها تحاول دفع الموريسكيين إلى الطريق المستقيم، ومرات قليلة هي التي حكم فيها بالاعدام.

والحقيقة أن محاكم التفتيش كانت أقل قسوة من محاكم أخرى كمحكمة القيادة العامة في غرناطة، أو محكمة المجلس، كما أن عنف الاحكام كانت تبعاً لمقاومة الموريسكيين، وهذا ما تظهره لنا نسبة الأرقام وهي ٥٪ في غرناطة و ٤٪ في كوينكا، وفي مملكة غرناطة كانت الأقلية موريسكية حتى عام ١٥٧٠ م حيث كان يوجد قرى بأكملها من الموريسكيين، وكان النصارى القدماء لا يجرؤون على الوشاية بهم خوفاً منهم من أجل ذلك فإن محكمة غرناطة كانت تميل دائماً إلى التفاوض مع ممثلي الأقلية الموريسكية، وتقبل منهم الغرامة المالية، ويختلف الأمر في كوينكا فقد تفككت الجالية الموريسكية وظهر كثير منهم أمام المحكمة، ويمكن أن نتصور وجود قانون يحكم نشاط محاكم التفتيش، ويتناسب عكسياً مع ترابط الأقلية المطاردة، ففي غرناطة وبلنسية كان نشاط المحكمة ـ على الرغم من الامكانيات الكبيرة ـ محدوداً، وأما في قشتالة واسترامادورا فقد كان معتبراً. بينما في أراجون كان متوسطاً تقريباً. وحيث كان الموريسكيون أغلبية امتلكوا من الوسائل ما ساعدهم على إبقاء بعض هويتهم الثقافية، وأما عندما كانوا أقلية فقد كانوا مستهدفين بالمطاردة والتذويب، وكل ذلك لم يمنع من أن يتضايقوا جميعاً وبطريقة متساوية من محاكم التفتيش، أكثر من أي هيئة قضائية أخرى، فبينما تدخلت المحاكم الأخرى عندما وجدت مقاومة واضحة ومعلنة؛ فإن محاكم التفتيش تدخلت بكل صغيرة وكبيرة، وبالأمورالجزئية والتفصيلية بالوجود الموريسكي، وإن كان عقابها يختلف بشدته من إقليم لآخر ـ حيث كانت موجودة في كل الأماكن ـ وبسبب قوتها ووسائلها جعلت الموريسكيين في قلق دائم.

الفصل السادس

حرف.. ومستوى معيشة الموريسيكيين

إن الموريسيكيين لم يكونوا ينتمون إلى المجتمع الذي يحيط بهم ولم يكن هذا لأسباب دينية وسياسية فحسب بل كان يفصلهم عنه فروق عضوية عميقة؛ فطبقة رجال الدين لم تكن طبقة متميزة في الإسلام أبداً، ولن تكون بصورة خاصة في مجتمع قد ألغي فيه هذا الدين ويمارس أعضاؤه الشعائر الأساسية بطريقة سرية، كذلك لا يمكن الحديث عن طبقة من النبلاء، تلك التي وُجدت في السابق، فلم يبق منها إلا آثار ضعيفة فضل أغلبها النفي أو الارتداد؛ وهكذا فلم يكن يوجد زعامة معترف بها ذات امتيازات قانونية، كذلك لم يكن هناك علاقات تبعية.

والمقاييس التي اعتمدت للتفريق بينهم إذن هي الثروة والحرف، وكان يمكن أن نسمي هذا المجتمع طبقياً إلا أنه بمجموعه محتقر ومقموع بطريقة يستحيل معها وجود الطبقات، وحتى بقايا طبقة البرجوازيين، والتي تمثل الطبقة العليا، كانت مستسلمة للأغلبية النصرانية القديمة بصور متعددة، ومن المحتمل أنه يوجد داخل التجمع الموريسيكي توترات وصراع للمصالح، ولكنه لم يكن قوياً بصورة يمكن لمسها.

لقد كان الصراع بين الموريسيكيين والنصارى القدامى كبيراً وقوياً؛ لدرجة أنه قادر على إزاحة أي صراع آخر؛ ولهذا نميل إلى اعتبار التجمع

الموريسيكي ـ على الرغم من خلافاته الداخلية التي لا يمكن نفيها ـ صورة للوحدة.

لهذا فإن قوائم الحرف التي لا يخلو منها أي كتاب لتلك الفترة يؤكد وضع التبعية داخل (أو على الأصح على هامش) المجتمع حينذاك. كذلك فإنها ذات فائدة لرفض تقسيم ذلك المجتمع إلى مستويات.

والصحيح أنه وجدت فروق في الثروة والجاه، ولكنها فروق أقل بكثير من الموجودة في المجتمع الذي يحيط بهم، وكذلك أقل من الموجودة في مجتمعات طبقية تالية في الفترة الأخيرة، فإن قوائم الحرف التي ذكرتها كتب الآداب تم إكمالها بوثائق إحصائية؛ وقد أثبتت صحتها ودقتها كما أوضحت الفروق الاقليمية.

كل الكتابات تشير إلى الاجتهاد الموريسيكي [أي قدرتهم الكبرى على العمل]. وقد أشار إلى هذا الأب بيدرو دي ليون، الذي جمع أخباراً بعد طرد الموريسيكيين الغرناطيين، وبيّن عدم توافقها مع كسل السكان الجدد من النصارى في البواخاراس، الذين كانوا يعيشون بصعوبة على الرغم من حصول كل واحد منهم على ثلاثة أو أربعة أنصبة، ولهذا اعتاد الموريسيكيون أن يقولوا: «عندما أخرج من منزلي إلى الحقل استقبل الشمس في وجهي، وعندما أعود تودعني في ظهري، وليس كالنصارى القدامى الذي يعملون على فترات».

والأب بليدا هو الوحيد الذي اتهمهم بالكسل وبأنهم لا يجيدون العمل في مناطق الري غير المباشر، ويأكلون طعاماً سيئاً، ويعملون قليلاً إلا في بعض الفترات التي يحتاجون فيها للقيام ببعض المهام السريعة، فهم عادة يعملون بين ٤ ـ ٥ ساعات يومياً ويقضون باقي اليوم مضطجعين تحت الشمس، ونظراً للعداوة الشديدة المفترضة عند الأب الدومينيكي، بليدا، فقد يوجد في بعض كلماته بعض الحقيقة، فهم لا يبرزون في العمل في مناطق الزراعة بدون ري، لأنهم كانوا متخصصين في زراعة حدائق الفواكه، وطعامهم كان يحتوي على كمية صغيرة من السعرات الحرارية، ومن ناحية أخرى فإن

الموريسيكيين البلنسيين، وهم الذين يشير إليهم الأب بليدا، كانوا يعملون في خدمة سادتهم، حيث كان يجب عليهم أن يرضوا بالحد الأدنى من الحياة، وكل ما يكسبونه هو ما يزيد من ثروة السيد، وعلى العكس من ذلك عاشوا في الأماكن التي كانوا فيها سادة أنفسهم فقد كانوا يعملون بجد واجتهاد.

أما الرحالة الألماني موزنير، والذي جاب كل آفاق إسبانيا في عهد الملكين الكاثوليكيين فهو يصف الموريسيكيين في سرقسطة بأنهم رجال أشداء، اعتادوا على الأعمال الشاقة، وبين أعمالهم المعتادة يذكر: الحداد، عامل البناء، عامل السيراميك، النجار، وبائعين للخمر والزيت. وحول أماكن أخرى في أراجون وهي ذات أغلبية موريسيكية كان لموزنير نفس الملاحظة التي عبر عنها الأب بيدرو دي ليون حول سكان غرناطة، حيث أشار إلى أنه يعيش منهم ستون في مكان لا يعيش فيه أكثر من خمسة عشر نصرانياً حيث أنهم أكثر قناعة واجتهاداً.

مؤرخ آخر لبلاسنسيا يصفهم بأنهم يعملون في الريف ويتجنبون التعامل مع النصارى القدامى، وهناك مجموعة أخرى وجب عليهم الاتصال بالنصارى حيث لديهم أفضل الأماكن لبيع المواد الغذائية، ويمارسون الأعمال، وينقلون بضاعتهم من مكان لآخر؛ ومن بين الحرف يذكر: الحداد، صانع الصابون، الحذّاء، وصانع الغلايات.

أما أزنار فيتهمهم بالعمل في مهن تحتاج إلى قليل من الجهد، ويذكر: بائعي القماش، والخياطين وصانعي الأواني، والحذائين، والفلاحين في الحدائق، والبائعين، وصانعي الحلفاء، وصانعي الحبال والبيطرية.

وكاروباروخا يعلق على ذلك فيقول: بأن هذه الحرف هي التي تذكرها كتب الحسبة في السوق العربية، كما أنها نشاطات لا يمكن الاستغناء عنها في أي تجمع إنساني. والعديد من هذه الحرف (بائع القماش، الخياط، الحذّاء، والبائع) هي الحرف التقليدية لليهود أيضاً، أما اليهود المرتدون فهم يمارسون الحرف الأكثر امتيازاً مثل: إداري، جامع الضرائب، صرّاف، طابع كتب، وقد احتكروا الطب. ونادراً ما عملوا في زراعة الأرض، وإذا لم يكونوا

يستحقون الوصف بأنهم كسالى، فمن الصحيح أنهم يهربون من كل عمل يتطلب مجهوداً جسمياً، وهم في ذلك على العكس من الموريسيكيين الذين كانوا يكسبون بعرقهم على الرغم من كل ما يقوله بليدا وازنار كاردونا.

الأبحاث الحديثة تؤكد البيانات السابقة وتتوسع فيها.. في هذا الجانب كما في الجوانب الأخرى، ولا يمكن الحديث عن الموريسيكيين كتجمع متناسق، فقد كانت هناك فروق إقليمية ومحلية كبيرة، فالموريسيكيين المطرودين من مملكة غرناطة من المنطقي أن لا يعملوا في التجارة والنقل؛ حيث كان من الصعب بالنسبة لهم امتلاك الأراضي.

أما الأقاليم التي يكوّنون فيها تجمعاً سكانياً غزيراً (وبالتحديد في بلنسية ومرسيه وأراجون)؛ فإلى جانب التمركز في المناطق الريفية، نجد كل المهن الضرورية للحياة الاجتماعية وحتى البورجوازية فيها.

كابيزودو استراين وجد بين الموريسيكيين في سرقسطة بنائين ونجارين وحدادين بل وجد صنّاعاً للسيوف أيضاً، وهي إحدى المهن التقليدية للنصارى القدامى على الأقل في قشتالة. والإحصائيات حول الموريسيكيين في العشرات الأخيرة من القرن السادس عشر لم تكن تذكر دائماً الحرف، وفي حالة ذكرها يذكرون عدداً كبيراً من المزارعين والخدم، وكذلك أصحاب الحرف والمهن.

وبصورة إجمالية، فإن توزيع الحرف بين الشعب الموريسيكي لم يكن يختلف بطريقة كبيرة عن التوزيع الذين يمكن أن يلاحظ في النصارى: سيطرة مطلقة للقطاع الأولي، وهو يقتصر على الزراعة، فالموريسيكي لم يعمل مطلقاً صياداً أو راعياً، كما أنه لا يستغل الجبل فلا يعمل جامعاً للأخشاب أو الفحم أو صياداً للحيوانات، وإن كان هذا التأكيد يجب ألا يفهم حرفياً. وفي المقام الثاني يأتي العمل بالحرف الفنية، ولم يكونوا ينسقون بتنظيم جيد، ثم يأتي بعد ذلك مجموعة قليلة في الطبقات العليا، بينما يوجد عدد كبير يعمل في التجارة المحدودة والمواصلات.

الموريسيكي الذي يعمل في البساتين تحول إلى شيء تقليدي. وهذا لا يعني أنه لا يوجد بينهم الفلاح الذي يعمل في أرض لا تُروى، ولكن كان معظمهم يعمل في الأراضي المروية حيث يستطيع الموريسيكي أن يبرز مواهبه من الصبر والجد. وهذا الأمر يمكن أن يكون ميراثاً ثقافياً قديماً، ولكن ليس من الضروري البحث عن أصله في الشرق؛ وذلك لأن ذلك النوع من الزراعة كان معروفاً في اسبانيا قبل مجيء الإسلام، لكن يبقى عامل هام وهو أن المصطلحات التقنية لهذه الزراعة كلها ذات أصل عربي كذلك فإن أغلب المحاصيل المزروعة ذات أصل شرقي، وبعضها ذات أهمية كبرى مثل الأرز والبرتقال وقصب السكر.

إلى جانب هذا العامل يوجد عامل آخر ذو طابع إنساني وهو الحاجة إلى زراعة مكثفة تستطيع أن تواجه حاجات شعب كبير، وضرورات اقتصادية كبيرة تجبره على إخراج الحد الأقصى من الإنتاج؛ فالشعب الموريسيكي في أراجون كان يمارس الزراعة في أرض ذات ري عادي؛ وذلك في أرياف نهر الايرو، وما حوله، وفي بلنسية لوحظ أن البساتين الموجودة على الساحل يوجد فيها أغلبية نصرانية، لكن هذه القاعدة لها استثناءاتها في بعض البساتين المهمة (مثل غانزيا وأوليبا) لكن هناك ظاهرة تسترعي الانتباه بطريقة أكبر وهي أنه في المناطق الجبلية يستغل الموريسيكيون المجاري الصغيرة ويحفرون الآبار؛ وذلك لاستخدامها في زراعة الأماكن الصالحة لها.

وعندما تم تشتيت الموريسيكيين الغرناطيين فكرت بعض التجمعات الاستفادة من خبرتهم في زراعة البساتين كما تم الاستفادة منهم في باسترانا في دعم صناعة الحرير، وفي عام ١٥٩٦م يوجد وثيقة حول مانثناريس الريال، وهي ملك للدوق دي انفاناتادو (ومرة أخرى نجد أسرة كبيرة نبيلة خالية من وجهات النظر السيئة). في هذه الوثيقة أنه نظراً لنقص في عدد السكان فهو يطلب اذن لقبول ٥٠ موريسيكياً غرناطياً لمساعدته في ري وزراعة البساتين الكثيرة والكبيرة التي توجد في دائرته بحالة سيئة. وقد أجاب المجلس

الاستشاري بما يلي: «يبدو له أنه لا يوجد مانع من دعوة ثلاثين من الموريسيكيين للإقامة هناك على أن يذهبوا برغبتهم، وعلى أن يبين توزيعهم والأماكن التي سيكتبون فيها كي يمكن ايجادهم في حالة حدوث شيء غير مناسب». وقد وقع الملك قائلاً: «هكذا كما يبدو».

ولقد أشار توليو هلبرين أنه في بلنسية (وربما في مناطق أخرى) كان الموريسيكي إلى جانب كونه مزارعاً كان يعمل حارساً لمراقبة اللصوص والرعاة، وهو عمل قد يسبب له عداوات. كما أنه يسهل لبروز الظاهرة المنتشرة التي تجعل الموريسيكي الذي ليس لديه أرض أو لديه أرض غير كافية يؤجر نفسه بسعر أرخص من النصارى. وهذا يكفي لنفهم كيف أن الطرد كان غير مرغوب فيه من النبلاء والبورجوازيين ولكنه استقبل بفرحة عارمة من الشعب النصراني.

نشاط الموريسيكيين الزراعي

زراعة الأرز، كانت قاتلة حينئذ كما يسبب من حمى الملاريا، وقد انحط مستواها في بلنسيه بعد طرد الموريسيكيين ثم عاد لازدهاره في القرن الثامن عشر، حينما زاد الضغط الديموغرافي وكذلك زراعة قصب السكر عانت من نفس الظاهرة (بنسبة لا نستطيع تحديدها) وقد كان ذلك عملاً تقليدياً للموريسيكيين، فاختفت زراعته من بعض الأماكن لأسباب اقتصادية وربما لأسباب مناخية، لكن يجب الاعتراف أن نقص أيدي عاملة مدربة وقنوعة كان له دور في هذه الظاهرة.

وقد حدث في فترة ما أن الموريسيكيين كانوا يذهبون حتى الكامبو دي تاراجون لزراعة الزفرا [تبعاً للقاموس الطماطم أو قصب السكر ولكن يبدو أنه محصول قد اندثر] ويبدو غريباً أن انحطاط هذا المحصول كان ينسب إلى سوء نية الموريسيكيين.

أما النشاطات المتعلقة بتربية دودة القز فقد كانت احتكاراً موريسيكياً، لدرجة أنه بعد طرد الموريسيكيين الغرناطيين ومنعهم من تغيير الإقامة، كان

يسمح للكثير منهم بـالهجرة مؤقتـاً لمرسيـه للقيام بتلك الأعمـال، وقد سجـل الطرد انحطاطاً بذلك النشاط في كل من محافظات غرنـاطة وبلنسيـة ومرسيـه، وقـد عاد لازدهـاره فيما بعـد، ولـم يـوجـد في نشـاطـه انقـطاع وذلـك بفضـل المـوريسيكيين الذين بقـوا يعملون وبالتعـاون الهادف [من أجل تحصيل عـائد اقتصـادي] من جـانب سـادتهم ومن جـانب النصـارى القـدامى الـذين بـدأوا بالدخول في هذا النشاط.

لقـد كان العمـل الأساسي ـ ربمـا بصـورة أكبـر من الأقـاليم الأخـرى ـ للموريسيكـي الأراجوني هو الفلاحة، وكان غريباً أن تجده خارج أرضه، لكن اقليم اراجـون لا يسمح بـزراعة العـديد من المحـاصيل التي يسمـح به منـاخ بلنسيه ومرسيه.

ب. بونسوت أثبت أن في ريف تـارازونا كـان يسود زراعـة القمـح، إلى جانب ذلك قدم بعض الاعتبارات ذات الأهمية العامة: وبعد عام ١٦١٠م ساء حـال تلك المناطق ولكن لم تختف. «أمـا السكان الجـدد من النصـارى فقـد أظهروا كفاءة عالية واستطاعوا الانسجـام بسرعـة مع الأوضـاع الجديـدة؛ فهل هؤلاء هم تلاميذ ممتازين لأولئك المـوريسيكيين الذين هـربوا من الـطرد!؟ أو ربمـا الاندمـاج بين الشعبين كان أكثـر من الذي اعتقـد وأن نصارى فـاجـوس وتارزونا قد أخذوا ـ منذ فترة طـويلة ـ عن جيرانهم المـوريسيكيين فنون الـري وعلموها للسكان الجدد، انها أسئلة يجب أن نتركها مؤقتـاً بدون إجابـة. وعلى العكس فهنـاك أمر يبـدو أنه مؤكـد وهو أن عـودة الـزراعـة لحـالهـا الأولى من الازدهار والانسجام مـع الأوضاع الجـديدة كـان بطيئاً ولم يتم بالكـامل، وأن المستـوى التقني المرتفـع والمحصول الـوفيـر للزراعـة المـوريسيكيـة لم يتم الـوصول إليهـا مرة أخـرى قبل حـدوث الثورة الصنـاعية، في هـذا القرن وفي ظروف أخرى».

في إقليمي قشتالة وأندلوثيـا كان عـدد الفلاحين المـوريسيكيين محدوداً (وذلـك بعد طـرد الغرنـاطيين). ولم يكونـوا يشكلون تجمعـات كثيفـة إلا في بعض المنـاطق المعـدودة وكـذلـك لم يكن الـوسط المـادي منـاسبـاً لـزراعـة

البساتين، التي لم تكن توجد إلا في بعض ضواحي المدن الكبرى كبلد الوليد. وفي تلك الأقاليم كان الموريسيكي عادة أجيراً، وهذا يظهر بوضوح في الاحصاء لموريسيكيي كوكنسي عام ١٥٩٤م والتي قامت بتحليله م. جراثيا ارينال وفق ما يلي: ٢٢ أجيراً، ١١ فلاحاً للبساتين، ٨ فلاحين. في قائمة سان لورينثو، وهي الوحيدة التي يذكر فيها عمل رؤوس العائلات فقد كان يوجد ٤ فلاحين و ٢٣ أجيراً.

أحد لوائح تنظيم هاروما تبدو عجيبة للغاية، ويعود تاريخها إلى ١٤٦٥م، وقد استمرت صلاحيتها حتى نهاية العصر الحديث؛ تحرم على المسلمين زرع أكثر من قطعة صغيرة بالخضروات لوجود نقص في الأرض لزراعة الحبوب، وهذه اللائحة هي واحدة من مجموعة مشابهة لها تميل للحد من امتلاك الأراضي من جانب المسلمين، وفي أندلوثيا الغربية يبدو الأمر بكل وضوح من ناحية أخرى، ففي أرض يسود فيها نظام الإقطاعيات كان من الصعب على الموريسيكيين امتلاك الأراضي. وحتى كاجراء فإن دورهم كان محدوداً، ففي الجزء الذي أثبتناه سابقاً فإن بونسوت، وهو متخصص بهذا الموضوع يكتب: «تبعاً لمعلوماتنا لم يصف أحد أن هناك اقطاعيات كانت تستخدم أجراء موريسيكيين. وهؤلاء ـ أي الموريسيكيين ـ كانوا يشكلون أقلية صغيرة داخل التجمع الكبير من الأجراء الذين كانوا يمثلون أغلبية سكان الأرياف في جنوب ووسط المملكة. وفي إقطاعيات أندلوثيا الغربية فإن وجود عمال موريسيكيين كان شيئاً استثنائياً تبعاً لأبحاثنا».

والحقيقة أنه كان يوجد ـ كما يكتب هذا وكيل كارمونا ـ ١٢٩ موريسيكياً يعيشون هناك قبل الطرد: «كلهم من الناس الفقراء، عاملين وأجراء في الحقل يعانون من فقر شديد. . .» لكن الفلاح الموريسيكي العادي كان إما مُستأجِراً أو صاحب ملكية صغيرة.

وفي كثير من قرى ايسترامادور كانوا كثيرين، هذا بجانب كونهم يمثلون كل السكان في هورنا تشوس، وكانوا فلاحين لأرض تزرع بلا ري، ولكن مع هذا لم يفقدوا كفاءتهم الزراعية إذا سمح لهم الوسط المادي (ايسترامادورا

كانت في ذلك الوقت يندر فيها نظام الري) ومما كتبه المؤرخ الفونسو فيرنانديث بعد قليل من الطرد «كانوا يمارسون زراعة البساتين» ويؤكد هذا كاتب آخر أحدث منه: «كانوا يمارسون زراعة البساتين ويتقنونه بصورة كبيرة ويستعملون الطريقة التي تستعمل على ضفاف نهر جيريت». هذا التجمع من زارعي البساتين كان قديماً قدم المدينة ذاتها.

وعلى الرغم من شهرة الشعب الموريسيكي بأنه شعب ريفي إلا أنه من الممكن أن يوجد بينهم عدد من الحرفيين مثل النصارى أو أكثر منهم، ويفهم هذا من العديد من الاشارات حول الفنون والحرف التي كانوا يمارسونها، ويقوي هذا الانطباع الاحصائيات المكتشفة حديثاً. أما الفونسو فيرنانديث فيذكر أنهم كانوا يمارسون زرع البساتين فقط، ولكن عند الحديث عن حرف أخرى يقول: ««آخرون كانوا يعملون في التجارة، ولديهم محلات للأطعمة في أفضل الأماكن في المدن والقرى؛ ويعيش أغلبهم بكسب يده، والبعض الآخر كان يعمل بحرف ميكانيكية مثل: صانعي الغلايات، الحدادين، صانعي النعال، والصبّانين، والبغالين».

إبعادهم عن الحرف والتجارة

أما لا فيلم، ففي دراسته حول «الموريسيكيين في شمال غرب إسبانيا» فهو يلخص بيانات إحصاء عام ١٥٩٤م قائلاً: أن نشاطاتهم الرئيسية كانت الحرف الفنية وزراعة البساتين، والتجارة الصغيرة والخدمة. وبين الحرفيين كان يوجد الذين يعملون في الجلود والأخشاب والحديد والسيراميك، وعلى العكس فإنه كان يوجد عدد قليل يعمل في صناعة النسيج. أما النشاطات التي تحتل المقام الثاني والثالث فهي عديدة: بحيث يكون أغلب السكان من البديهي أنهم اضطروا للقيام بالنشاطات التي لا يستغنى عنها في الحياة الإنسانية، وحيثما كانوا أقلية، كان لهم أهمية لتفوقهم التقليدي في بعض القطاعات، وبالنهاية فإن تشتيت الموريسيكيين الغرناطيين أعطى دفعة لمثل هذه الأعمال، لأن القليل منهم فقط هم الذين استطاعوا امتلاك أراضي، وكثير من الفلاحين القدامى بدؤوا يمارسون أعمالاً جديدة وكانت مطلوبة من

قشتالة، إما لقلة الأيدي العاملة أو لاحتقار السكان لهذه المهنة؛ مما استدعى استحضار أيد عاملة أجنبية. لهذا فهم قد غطوا الحاجة ونقص المهنيين. والشكوى التي انطلقت ضدهم مثل الراهب ماركوس دي جواد الخارا، قد يكون سببها الكراهية اللامنطقية أو ربما الخوف من المنافسة والرغبة في تأمين أيدٍ عاملة رخيصة. وهذا هو المعنى الذي يجب أن يفسّر به طلبات مجلس قشتالة بأن يترك الموريسكيون التجارة والحرف ويمارسون الزراعة.

وقد صدرت لوائح ليست قليلة يحرم بها ليس اتخاذ معلمين من سلالات اجتماعية وضيعة فقط، بل يمنع من اتخاذهم كصبيان أو حرفيين. لكن سياسة الملوك لم تكن هكذا بل كانت تميل إلى توحيد السلالات: ويكفي أن نذكر اللائحة الملكية لعام ١٥٠٢م والتي تم فيها تعيين المرتد فرانسيسكو هيرنانديث (سابقاً حامدي أوبيري) معلم أكبر للقصور في اشبيلية، وكذلك الفقرة.. حول الموريسيكيين المطرودين من غرناطة (١٥٧٢م) والذي يأمر به: «الموريسيكيين الذين كانوا معلمين بأن يعملوا في ورش نصرانية وأن يدفع لهم أجرهم».

وقد أثبتت هذه اللائحة الإيجابية عجزها عن مقاومة التيار العاتي في القرن السادس عشر والذي كان يهدف لنظافة الدم ونظافة الحرف، بحيث يتحقق تكافؤ الحرف بالنسبة للطبقات الوضيعة ما كان بالنسبة للطبقات العليا بنبالة الدم. وإذا كانت طليطلة منطلق ومركز حركة نظافة الدم فإن مدناً مثل اشبيلية وبلنسية ـ حيث يوجد عدد كبير من العبيد ومن الموريسيكيين ـ أدخلوا تضييقات في لوائحهم النقابية ضد الطبقتين كلتيهما وبخاصة في الحرف ذات المستوى الاجتماعي المرتفع مثل: صاحب الاجزاخان... الخ. وفي بعض المهن كالخياطين وكانت شهرتهم كمرتدين هي التي دفعت حركة نظافة الدم، ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للتجار، ونحن نعرف الدور العظيم للفن المدجن في هذا المجال، فإن اللوائح الاشبيلية كانت تحرم على رؤساء صنعة النجارة اتخاذ معلمين «لا يكونون نصارى وأن يكونوا نصارى مخلصين». وحتى بدايات القرن السابع عشر (كتاب نجارة ما هو أبيض. لمؤلفه لوبيث دي

أريناس نشر عام ١٦٣٣م) فإن أولئك الذين كانوا يكرهون كل اتصال عنصري في الفن، واصلوا تجهيز الأبواب والسقوف على الطريقة الموريسيكية تبعاً للقواعد الموروثة من المسلم العالم والتي مدحها كثيراً فراى لويس دي ليون [أحد الشخصيات الكبرى الهامة في التصوف النصراني].

أما في بلنسية فقد زادت قائمة المطرودين من قبل النقابات حيث شملت: موريسيكيين، وسوداً، وعبيداً، وأشخاصاً قد مثلوا أمام محاكم التفتيش، وكذلك الهاربين الذين حُرّم عليهم الانضمام إلى نقابات ذات مستوى اجتماعي منخفض مثل نقابة صانعي الوسائد.

وكمثال للأسباب التي دفعت لاتخاذ مثل هذه الاجراءات يمكن أن نذكر تبرير أعضاء نقابة صانعي الأحذية عندما منعوا السود والعبيد والمسلمين الانضمام لنقابتهم عام ١٥٩٧م: «لتجنب الأضرار والنتائج غير المناسبة التي يمكن إحداثها وجود مثل هؤلاء الأشخاص داخل النقابة وكذلك لتجنب العار والسخرية من جانب الشعب عند رؤيتهم مثل هؤلاء الناس أثناء العروض الدينية، أو الاحتفالات العامة وذلك بسبب النتائج التي يحدثها رؤية هؤلاء الناس بين الناس الشرفاء ذوي الثياب الحسنة».

وفي القرن السابع عشر زاد انتشار مثل هذه اللوائح بين الكثير من النقابات والقرى ولكن كانت تتم كضريبة [عمل] شكلية سببها مرض نفسي عام قائم على نظافة الدم، وأما فعاليتها من الناحية العملية فكانت محدودة؛ نظراً لأنه لم يكن يمارس امتحانات صعبة أو مكلفة، ففي اشبيلية نفسها كانوا يدققون فيها بشأن نسب الخياطين والنجارين فإن مقداراً كبيراً من الإنتاج الفني الصناعي كان في أيد موريسيكية، وهذه الظاهرة تم إثباتها عن طريق كمية كبيرة من الوثائق العامة والخاصة، تبعاً لرأي أحد كبار العارفين الاشبيليين: «من قراءتنا للوثائق استنتجنا أن الموريسيكيين كانوا يعملون صانعي مصابيح متخفين تحت أسماء نصرانية؛ وذلك في أحياء اشبيلية، كذلك كانوا هم الذين ينتجون أفضل أنواع القماش وأعمال الجلود، والمعادن مثل النحاس والفضة والأسلحة وأسرجة الخيول وأدوات تزيين المعابد وذلك في بيوتهم ذات المظهر

المتواضع. وقد أثبتت لنا دفاتر التعميد في كنيسة سانتا أنا نوعية السكان الذين كانوايعيشون في حي تريانا الكبير في القرن السادس عشر. كذلك فإن العقود، ووصولات الضرائب، ووثائق التوكيل، وأذون الدفع وقوائم تلاميذ الصنعات وخلاصة كل هذه الوثائق التي تسجل الحركة الفنية الصناعية تؤكد لنا حقيقة هذا الأمر».

الحرف الفنية والمعمارية

من بين هذه التشكيلة من الحرف الفنية، كان يوجد بعض النشاطات المفضلة. وبين هذه الحرف المتعلقة بالانشاءات.

لقد ذكرنا سابقاً أن البناء الأكبر لقصور اشبيلية عام ١٥٠٥ كان موريسيكياً، وفي نفس هذا التاريخ بدأ بناء برج سرقسطة الجديد، وقد كان رائعاً وللأسف فلقد اختفى؛ وهذه الجوهرة من الفن المدجن كان علامة أيضاً على عهد من التسامح ما لبث أن مضى في طريقه أيضاً للاختفاء، فلقد عمل بإنشائه قديماً نصارى ومسلمون ويهود.

وقبل أن يصدر قرار الارتداد الاجباري للمدجنين في أراجون؛ وكذلك في أقاليم أخرى كانوا لا يخفون وضعهم [حقيقتهم] ويضيفون في العقود كلمة «مسلم». وفي بعض الكنائس مثل كنائس مالونيدا وتوبيد، وقعّوا على العمل وأضافوا إليها الشهادة الإسلامية «لا إله إلا الله، محمد رسول الله». وفي القرن السادس عشر لم يكن يسمح بعد بمثل هذه العلامات الظاهرية إلا أن عمال البناء كانوا يتمتعون بتسامح تشريفي ربما كان بسبب تفوقهم، وفي كتب مصنع لاسيو كانت توجد الملاحظة التالية: «العمال يعيشون في أحياء المسلمين أما المعلمون فيندمجون مع النصارى».

أغلبية هؤلاء المعماريين والذين ندعوهم اليوم مهندسين معماريين لا نفرق عنهم إلا أسماءهم ولكن ليس لدينا بيانات عن تكوينهم [دراستهم] ولا عن شهاداتهم. ونعرف أن أحدهم هو الذي أدار عملية إنشاء سد الأيبرو في تشيرتا عام ١٥٤٢م. ولقد كان ينتمي هؤلاء لزعامة هذه الحرفة؛ مثل

المعماري زونرونيقي (لقب غريب على الموريسيكيين) الذي ساهم في أواسط القرن السادس عشر في العديد من الأعمال العمرانية في الميرية مع خوان أوربا. والأركيرو كوك الذي كان ينتمي للحرس الشخصي لفيليب الثاني يذكر أن السيراميك ذات التربيعات كان ينتجها الموريسيكيون في موبل (سرقسطة)، ونفس الأصل يوجد لعديد من أنواع السيراميك، والتي تركت أثراً عميقاً في تاريخنا الصناعي.

أعمال المعادن وصناعات أخرى

وأما أعمال المعادن فيبدو أيضاً وبكثرة أنها حرفة موريسيكية، ففي كوينكا تبعاً لرأي م. جرانيا ارينال كانوا يحتكرون هذه الشعبة من النشاطات، وعندما صدر قرار الطرد العام فإن مسؤول قرطبة طلب استثناء معلمي أسرجة الخيل «وذلك للخدمة التي يقدمونها للخيول وكذلك فهم شيوخ ليس لديهم أبناء» وبين الموريسيكيين في بلاسنسيا وُجد موريسيكيون يعملون في صناعة الغلايات وحدادون وكذلك في أبيلا، فهل يمكن أن توجد علاقة بين أعمال المصابيح المضيئة حتى الفجر وبين المصابيح الموريسيكية؟ لكن الموريسيكيين لم يكونوا يعملون غلايات وحرائر فقط. بل إن أحدهم وهو خوان رودريفيث هو الذي صنع في عام ١٤٧٨م النقوش المعدنية الجميلة التي تزين باب المغفرة في كاتدرائية ايسبالينا وفي نفس المدينة فإن المعلم إبراهيم وزايد وهامدي زودوا الملكين الكاثوليكيين بـ ١٠٦٨ قطعة معدنية قيمتها عشرون ألف مارابيريس [عملة في ذلك الوقت].

وكذلك عمل عدد كبير من الموريسيكيين والمدجنين في أعمال الجلود، ويظهر عدد غير قليل في تقرير لي فيلم يحتلون هذا العمل. كذلك كابزودو استيراين يتحدث عن صانعي الأحذية في سرقسطة، وعندما يتحدث اسو في القرن الثامن عشر عن قرية بريا وذلك في كتابة «الاقتصاد السياسي لأراجون»، يقول: «هذه القرية مشهورة بمصانعها لتجهيز الجلود، والذي يعتقد أنه تم إدخالها بواسطة الموريسيكيين، ومن الصحيح أنه في طرد ١٦١٠م تم منحهم تأجيل لمدة ستة أشهر وذلك لتجهيز تجارتهم».

كما كانوا يصنعون سلالاً وحبالاً وأسرة ويحملونها لبيعها في مدريد، وفي أحد أشعار تيرسو: [راهب اسباني اشتهر في أعمال الأدب والمسرح]، يقول على لسان أحد الشخصيات: لقد ذهب الموريسيكيون/ الذين كانوا يبيعون بالشارع/ سيدي أسرة من النخيل.

وأما صناعة الألعاب النارية فيبدو أنها كانت مهنة تقليدية للموريسيكيين، ولا يمكن أن تكون قد احتفظت كل من غرناطة وبلنسية ومرسية بهذه الصناعة على سبيل المصادفة، فلقد استطاع كابيزودو استراين أن يلاحظ: «ممارسة عدد لا بأس به من الموريسيكيين الأراجونيين صناعة الرصاص. وفي أحد الدعاوى الشهيرة لمحكمة التفتيش وذلك ضد كل موريسيكي أراجون عام ١٥٧٤م وذلك بسبب الحفلات التي أقاموها ابتهاجاً بسقوط ميناء جوليتا بأيدي الجنود الاسبان، وقد اتضح أن المسلمين في بيافليتشي، وسيستريكا، وموريس كان لديهم طواحين لصنع البارود، وكانوا يصنعون البنادق، وفي كالاتويد وريكلا كان لديهم البارود ومخزناً في براميل».

إن توزيع الضرائب عام ١٥٩٢م الذي قرره فيليب الثاني على الموريسيكيين الغرناطيين يعتبر مصدراً ثرياً لمعرفة أموال وحرف المطرودين إذا أخذنا بموجز تلك الوثيقة المتعلقة بمدينة قرطبة التي قدمها لنا خوان أراندا دونتشيل؛ فنياً الوثيقة يعلن عن وجود قطاع كبير زراعي، وحوالي مائة وخمسين أجيراً فني في زراعة البساتين، كما يوجد مجموعة كبيرة من الحرفيين سواء منهم من يعمل لحسابه الخاص أو لحساب آخرين: نجارين، حدادين، بنائين، حذائين، صانعي الحلوى، صانعي النعال، صانعي الجلود، والأسرة. . . هذا إلى جانب مركز تجاري هام.

الأعمال التجارية والنقل

كذلك فإن الأعمال التجارية الصغيرة والنقل كانت من بين الحرف التقليدية للموريسيكيين ويمارس هذه الحرف على وجه الخصوص أولئك المطرودون من غرناطة، وقد اشتكت المجالس من هذا عدة مرات. ففي

مجالس عام ١٥٩٣م - مثلاً - يقولون انهم احترفوا التجارة والخبازة والجزارة والعمل في الحانات وساقيين للماء وذلك يسمح لهم بأن يكسبوا كثيراً ويدخروا أموالاً طائلة. (مادة ١٣/ ٤) وفي بعض الأحيان اشتكت المدن إلى السلطات الشعبية من نشاط الموريسيكيين، كالتي قامت بها جواد الخارا في ٢٩ يوليو عام ١٥٩٨م حيث يطلبون أن يمارس الموريسيكيون «الزراعة والرعي فقط» لأنهم أثبتوا تفوقهم في «البيع والشراء والمهن التجارية الأخرى» والتي يجدون فيها «مكسباً كبيراً وعملاً قليلاً» وذلك لأنهم «بخلاء وحريصين»، وفي تقرير آخر عن اشبيلية عام ١٦٠٨م يشير إلى أن أغلبهم يعملون في التجارة وتربية دودة القز والحانات والبغال.

عمل البغال [أي حرفة النقل] كان مظهراً من مظاهر التجارة، نظراً لأنه لم يكن يوجد دوائر تجارية منظمة، فقد كان نفس البغالون والذين كانوا يعملون في أغلب الأحيان لحسابهم الخاص ينقلون المنتجات حيث توجد بكثرة إلى أماكن أخرى تقل فيها وهكذا فإن ندرتها يرفع ثمنها. ولهذا وبدون أن نرفض التفسيرات الكثيرة التي تقال، ومنها رأي غونزاليث دي سيجوريقو، حول ممارسة الموريسيكيين لهذه المهنة بهدف الهرب من المراقبة الشديدة من جانب النصارى القدامى ومحاكم التفتيش، يمكن التفكير أيضاً في أن الأزمة الغذائية التي حدثت في الربع الأخير من القرن السادس عشر دفعت الموريسيكيين لتحقيق مكاسب طائلة عن طريق تجولهم بأرض شبه الجزيرة.

وكان يعوق تنقلهم مانع قانوني: وهو تحريم تغيير محل الإقامة بالنسبة للموريسكيين الغرناطيين، ولكن كما فهم كان هناك ألف طريقة لتجنب ذلك، ولدينا طلب مقدم من ستة من الموريسكيين في ١٥٧٧م من توريسياس لفيليب الثاني يطلبون فيه السماح لهم بالغياب مع حيواناتهم وأبنائهم وذلك «لجلب أغذية وشراء أشياء ليعودوا فيبيعونها»، وأنه بطريقة أخرى سيموتون لأنهم لا يملكون وسيلة أخرى للحياة، ويطلبون أيضاً أن يسمح لهم بحمل أسلحة دفاعية وذلك لقلة الأمن في الطرق ويعرضون دفع كفالة، ولا نعلم إذا تم إجابة هذا الطلب، ولكن ما هو مؤكد أنه سواء بالاذن أو بعدمه فإن

الموريسيكيين كـان لهم سيطرة على حركة النقل في قشتالة لدرجة أن طردهم العام أثر في ذلك النشاط.

لم يكن المـوريسيكيون يجـوبون الـطرق البريـة فحسب، بل وُجـد في أراجون نقابة للنقل المائي لهم، وقد وصل بهم الأمر إلى احتكار حركـة النقل عبـر نهر الايـرو، والسهولـة التي اندرج بهـا كثير من المـطرودين، وأغلبهم ذو خبرة في الأعمال الزراعية (أوضح مثال على هذا سكان هورناتشـو)، ومن هذا النشاط تتبين كفاءاتهم في هـذا المجال وإن لم يكـونـوا قـد مـارسـوه بصـورة رئيسية. ل. ب. هارفي قدم لنا حياة أحد الغـرناطيين بقـوله: فبعـد الطرد عـام ١٥٧٠م، أقام في غرناطة، وأعجبته حياة البحر فسافـر مرة إلى الهنـد الغربيـة [أمريكا الجنوبية] واستطاع أن يفهم فن المدفعية وأن يطبق ذلـك فيما بعـد في غـوليتا، وقـد اضطرت السلطات للمـداراة من نـاحيـة نسب المتـطوعين نـظراً لحاجتها الشديدة لجنود وبحارين لديهم رغبة بمواجهة أخطار الرحلة إلى الهند الغربية، لهذا من المحتمل أن كثيراً من الذين كـانوا يحملون أسمـاء نصرانيـة هم في الحقيقـة موريسيكيـون، هكذا اكتسبـوا المعارف التي سمحت لهم أن يكونوا في المستقبـل قراصنـة مخيفين، وربما بعض هؤلاء استـولوا على سفن تجارية كانت قد انفصلت عن بقية الأسطول.

الطب والصيدلة

التصور المتزايد للأقلية الموريسيكية ظهر بوضوح في المستـوى الثقافي المتدني الذي كان يميز الأقلية؛ فإذا كانت الأمية تسيـطر على أغلبية النصـارى القـدامى، يمكننـا أن نتصـور الـدرجـة التي يمكن أن تبلغهـا في حـالـة المـوريسيكيين، ومـع هـذا فقـد وجـد بينهم طبقـة مثقفـة في وضـع متـردي. غونزاليث دافيلا ذكر لنا أن بين المدجنين كان يوجد عدد لا بأس به من الأطباء والكتاب والصيادلة، يعني عناصر بورجوازية ثقافية متواضعة.

أما فيرنانديث بيغا فقد أشار إلى أنه في إحصـاء ١٥٩٤م لمدينـة جيرينـا كان يوجد صيدلي وطبيب وكاتب ووكيل ضريبي ومحامي. في حين أن جـراثيا أرينـال قد وجـدت بين الموريسيكيين في كـوينكا فقط كـاتباً وجـراحاً ومجبـراً

«رجل يصلح الأذرع والسيقان المكسورة»، وهذا يعني أن الفروق الإقليمية وعلى مستوى المحافظات كانت كبيرة.

والمجتمع النصراني، بدلاً من أن يشجع النشاط الثقافي لتلك الطبقة المتواضعة كان يقاومها، والنقابات المهنية كانت تمارس ضغطاً أكبر بكثير من الممارسين في المهن الأخرى، وهذا تبعاً للبيانات التي تذكرها مجلاتهم في لوائح لوركا، توجد واحدة بدون تاريخ ولكن يمكن أن تعود لـ ١٥٢٨م تحرم قبول الموريسيكي أو المرتد في عمل الكتابة في المرتبة الرابعة. وكالعادة فإن المجالس تؤكد مثل هذه الآراء التي تهدف للتقييد، فطلب الإحاطة رقم ٩٥ للجلسات المنعقدة عام ١٥٧٣م يمنع أي موريسيكي من الذين جلبوا إلى قشتالة من تولي أي منصب عام ولا يكونون معماريين ولا أمناء» ويجب أن نضيف أن فيليب الثاني وقع بالتالي ما نصه: «فليوضع موضع التنفيذ ما هو مناسب».

نفس الموانع بل أكثر كانت توضع في طريق الأفراد ذوي النسب العربي، لكن هؤلاء كان لديهم كفاءة أكثر ودرجة أكبر من الإعداد، وربما رغبة أكثر في الاندماج. ويعتبر مثال مهنة الطب هو الأكثر تمثيلاً لهذا الوضع؛ ففي العصور الوسطى كانت تلك المهنة محتكرة لليهود ثم بعد ذلك للمرتدين. واللوائح التي كانت تصدر لتجنب هذا لم تكن تجدي مع وضع له جذور عميقة وتمتد إلى قرون من الزمن، ولا حتى الأساطير التي تزعم أن الأطباء والصيادلة اليهود كانوا يسممون ويقتلون النصارى بسبب كراهية شيطانية لهم.

كذلك كان للمسلمين مدرسة طبية مجيدة وقديمة وإن كانت بدرجة أقل من اليهود، وقد كان علمهم موضع احترام لدى كثير من النصارى. وتكتمل المقارنة حول قتل بعض النصارى انتقاماً بواسطة الأطباء الموريسيكيين.

بليدا أشار إلى محادثة اعترف فيها طبيب موريسيكي من بينيمودوا يؤكد أنه يقتل على الأقل واحداً من كل عشرة من زبائنه النصارى، وهناك نقطة يتميز بها المسلمون عن اليهود، وهي الاشتباه بأن علمهم دائماً يكون مصحوباً بالسحر والشعوذة؛ بمعنى أن لديهم مصادر عقيدة فاسدة ومن الناحية الإدارية

غير قانونية؛ لكن هذا لم يمنع أن يدافع كثير من النصارى القدامى عن خدمات الأطباء الموريسيكيين وذلك لأسباب بينها بكل وضوح السيد جراثيا بايسستير.

أما محكمة التفتيش فقد كانت تشتبه في أن عمليات المعالجة تتم لوجود تحالف مع الشيطان، وقد كان هذا هو الأساس لكثير من المُحاكمات؛ كما كان هناك عنصر آخر وأصل ديني وهو أن الطبيب الموريسيكي لا يعالج أمراض الروح، بل يعتدي عليها وذلك بممارسة الختان، وهي تهمة كانت توجه للقابلات الموريسيكيات، وقد تم منع نشاطهم بقوانين مجلس جواديكس عام ١٥٥٤م وبلنسية (١٥٦١) وكونيكا (١٦٠٢).

وتعريف الطبيب على الوضع الحالي، أي مهني يحمل شهادة جامعية، لم يعرفه المجتمع النصراني إلا في نهايات القرون الوسطى؛ ولهذا عندما رأى الأطباء الموريسيكيون أن المجتمع يعتبرهم أطباء دجالين على الرغم من تكوينهم المهني الذي لا يستهان به، حاول بعضهم الوصول إلى درجة الاحتراف التي يتمتع بها زملاؤهم النصارى، لكن عندئذ تدخلت الحواجز العنصرية.

ففي جلسة من المجالس البرلمانية لعام ١٦٠٧م (وثيقة رقم ٢٣/ ٥٨٣) أعلن نائب طليطلة أنه في جامعة تلك المدينة ومدن أخرى يوجد «كثير من السامعين [الحاضرين] الموريسيكيين»، وهذا سيؤدي إلى أن تفقد هذه المهنة الصيت والاعتبار؛ حيث أن النصارى القدامى لا يرغبون باحترافها هي ومهنة الصيدلة؛ وسيصل اليوم الذي يكون فيه كل أطباء وصيادلة المملكة من الموريسيكيين وسيكون في أيديهم حياة الجميع؛ وهذا يدل على أن النائب ويدعى بيدرو دي بيسقا لا يشك في حقيقة تلك الشائعات التي تدور حول هذا الشأن: «في مدريد وفي أماكن أخرى تم القبض على موريسيكيين يقومون بقتل النصارى ليلاً وذلك لكراهيتهم لهم، وقد تم التوصل من اعتراف طبيب موريسيكي يسمى المنتقم وهو من سانتو توميس التابعة لطليطلة، أنه عن طريق ظفر مسمم قتل ٣٠٤٨ شخصاً؛ وقد حاكمت محاكم التفتيش في بلنسية مجبراً

اعترف بأنه يترك النصارى مشوهي الأيدي حتى لا يستطيعون استعمال السلاح». . .

وعلى الرغم من هذه الشائعات ومن احتقار الأطباء النصارى لهم، فإن الأطباء الموريسيكيين سواء أكانوا أطباء أم دجالين (ينتقل الطبيب إلى هذه المرتبة عندما لا يكون في حوزته شهادة) كان لهم زبائن بين النصارى القدامى؛ ولقد أكد أزنار كاردونا أنه عندما صدر قرار طرد الموريسيكيين الأراجونيين فإن «دكتور كالايرا أثبت أنه كلب كبير لأنه رفض البقاء بين النصارى على الرغم من محاولة الكثير من إقناعه». وبصورة عامة فإن الطبيب الموريسيكي كان يعالج الطبقات الفقيرة؛ أما الطبقات العليا فقد كانت تفضل طبيباً حائزاً على شهادة، أي نصرانياً قديماً. لكن في كثير من الأحيان يذهبون للطبيب الموريسيكي وبخاصة إذا كانت الحالة ميئوس منها وعندئذ تحدث المواجهات [بين الطبيب الموريسيكي والطبيب النصراني]، وقد أشار جراثيا بياستير إلى النزاع الذي جرى بين الطبيب النصراني الجراح داثا شاكون والطبيب الموريسيكي بينثيريته حول شفاء سعيد الحظ الأمير دون كارلوس.

وموريسيكي آخر ـ خيرونيمو باتشيت ـ من غانديا نجح في شفاء الأمير الذي سيكون فيليب الثالث، الذي طرد الموريسيكيين، ولقد كان لباتشيت زبائن من أرقى طبقات المجتمع من بينهم تجار أغنياء ايطاليون، وقد أدى نجاحه الكبير إلى أن يتم دعوته للمجالس البرلمانية وأن يصطدم كثيراً بزملائه النصارى القدامى. ويضيف جراثيا بايستير قوله: من النادر أن يوجد الطبيب الموريسيكي الذي يصطدم بعنف (قد يسبب الاعتداء على حياته) من جانب الأطباء النصارى الجامعيين.

وباتشيت هذا أحد الأطباء الموريسيكيين الكثيرين الذين مثلوا أمام محاكم التفتيش، وقد اتهمته بأن لديه شيطاناً من الأسرة وبفضله قام بشفاء الحالات المستعصية التي أعطته صيتاً كبيراً.

وبورّينيو، مؤلف كتاب نوادر فيليب الثاني يذكر أن هذا الحدث قد وصل لمسامع الملك [أظن أنه يقصد اتهامهم للموريسيكيين بمصاحبة

الجن]، وأنه لشفاء أبنائه اتجه لأطباء موريسيكيين ولكن عندما احتاج هو للعلاج رفض خدمات الموريسيكيين قائلاً: «لا أريد الصحة بطرق سيئة» على الرغم من أن الدوق دي ناخارا عندما أرسل له باتشيت كتب له يقول: «إنه متخصص عظيم بالأعشاب [عطار عظيم] استطاع أن يحقق نتائج عظيمة مستعملاً الأعشاب».

وهناك اختلاف كبير في المعاملة التي لاقاها هؤلاء الأطباء الموريسيكيين، منذ عهد الملكين الكاثوليكيين إلى عهد فيليب الخامس. وإذا كانوا في أحيان كثيرة ضحية الاشتباه والمطاردة إلا أنهم تمتعوا بمستوى اجتماعي راق، وبينما كان الأطباء الموريسكيين يمثلون طبقة ثقافية ذات عدد محدود ومستوى هابط وتمتع باحترام قليل، لا يمكن أن نعتبر مفكرين بارزين مؤلفي الأدب الخاميادي [أدب الأقلية الموريسيكية كان يكتب بحروف عربية ولغة اسبانية] ذي المحتوى العلمي الفقير، ولا الموريسيكي الغرناطي الونسوديل الكاسيتو، المترجم الرسمي في عهد فيليب الثاني، وهو مؤلف أو اشترك في تأليف (مع موريسيكي آخر يدعى ميغل دي لونا) الأساطير التوفيقية الموجودة في جبل غرناطة [كتب كانت تهدف الجمع بين المبادىء الإسلامية والمسيحية ومحاولة التوفيق بينهما]. ولكن يمكن أن تعتبر المفكر البارز ذي القيمة الكبرى البروتستانتي كاسيودورو دي ريجنا، المؤلف للترجمة الاسبانية للكتاب المقدس، لكن نسبه الموريسيكي موضع شك.

* * *

المستوى الاقتصادي المعاشي

هناك علاقة بدهية بين المستويات الحرفية الاجتماعية والقدرة الاقتصادية، ومن الحديث السابق حول المهن والحرف يمكن أن يستنتج أن المعدل المتوسط لمستوى المعيشة لا يمكن أن يكون مرتفعاً أمام أقلية سدّ أمامها أبواب الحرف والنشاطات ذات العائد المادي المرتفع، فهي تتكون بمعظمها من الخدم والأجراء وأصحاب الحوانيت التي من خلالها يتمكن البعض من أن ينتمي للبورجوازيين، ومع هذا فإن العامة يصفونهم بأنهم بخلاء

وأنهم يخفون الثروات تحت مظاهر مثقفة، وربما في بعض الحالات يكون هذا حقيقياً، والمعروف أن المظهر الخارجي للبيوت الموريسيكية كان فقيراً جداً في مبان بدائية من الخشب والطين، وأكواخ وخُصص وكهوف كما في الجنوب الشرقي من أسبانيا، وأيضاً فإن بعض المساكن تخفي تحت مظهرها السيىء ثروات حقيقية؛ فأحد سكان مرسية ويدعى كاسكاليس وهو يعرفهم جيداً يقول: «يبنون بيوتهم بمظاهر خارجية فقيرة، ذات باب منخفض لا يسمح بمرور قزم بدون أن ينحني. وعندما يدخل يرفع رأسه فيكتشف صالتين مصنوعتين بمئات الأعاجيب، فالسقف مزين بأعمال فنية مذهبة، والجدران مزينة بالعديد من المناظر الطبيعية فهنا لوحة بها فاكهة، وهناك أخرى بها حيوانات، وثالثة ذات مناظر من البلاد الراقية، ورابعة جبل، وكل هذا مصنوع بفن راق وبأشكال معمارية تدهش بصر من يراها».

قليلة جداً تلك المساكن التي تحتوي على مظاهر فخمة، وقليل من هذه أيضاً يمكن أن تنطبق عليها عبارة سيرافنتس [من أشهر أدباء اسبانيا في القرن السابع عشر ويعتبر مؤسس فن القصة وهو مؤلف قصة دون كيشوت الشهيرة] في قصة «حوار الكلاب»: «يجمعون ويكدسون كل الأموال التي توجد في اسبانيا». وكذلك فإن مثل هذه الاشارات توجد بكثرة في أدب تلك الفترة.

والآن من الواضح أن وجود موريسيكيين أثرياء، بل وبصورة واضحة أغنياء أمر قد تم إثباته، بل نعرف بعضهم كالذي يشير إليه لازارو لوبيث: ابن نصراني صاحب مصابغ للحرير، كان يستغل جمود أبناء جنسه ويحقق رقماً عالياً من الصفقات السنوية، وكذلك فرانسيسكو الطليطلي، الذي ورد ذكره في تقرير عام ١٥٩٦م، وهو موريسيكي من طليطلة أقام في مدريد، وكان أهم تاجر بالحديد، وقد سمح له هذا من التجارة بالسلاح الأبيض والبنادق.

ومن الممكن أن أناساً ذوي عقلين كأولئك الذين يظهرون في مشهد السيد [محارب اسباني في القرن الثالث عشر لم يكن له شرف ولا عهد حارب في كل الجبهات لمصالحه الشخصية، وقد نشر مقال عنه بعدد من مجلة الأمة، والقصيدة التي تحكي مغامراته هي أقدم قطعة شعرية باللغة الاسبانية]

وهـو مع اليهـود يميل إلى استغـلال أغنياء المـوريسيكيين لخوفهم من محـاكم التفتيش.

من مثـل هذا النـوع نجده في قصـة ثيسبيديس ومينيسيس: يـطلب أحد النصـابين [الصعاليك] من تاجـر موريسيكي خـارج من بلد الوليـد في طـريقـه لإشبيليـة أن يعرض عليـه تجارتـه، ويعرض عليـه التاجـر قماشـاً من سيجوبية وبايثا، وبين هذه القطع يخفي النصـاب علبـة صغيرة، ويقابلـه في اليوم التالي ويتظاهر بأنه قد وجدهـا ويحاول أن يـأخذهـا ويرفض التـاجر فيتشـاتمان وفي النهاية يفتحان العلبة فيجدان فيها تمثالاً صغيراً يمثـل محمداً والقمـر والقرآن؛ حينئذ يخاف التاجر ويشتري صمت النصاب ويدفع له ٤٠٠ دوقة».

ولكي يتم توضيح الحقيقـة حول ثـروة الموريسيكيين فـإنه يجب دراسـة كمية كبيرة من الوثائق: بيانـات ضريبية، سجلات للأمـوال التي تركـوها... الخ. وحتى الآن فإن جزءاً صغيراً من هذه الوثائق فقط قد تم دراستـه، لكنه، يكفي لإخراج استنتاجـات عامـة. لقد نشـر خوان مـارتينيث رويث العديـد من قوائم الجرد لأموال الموريسيكيين في مملكة غرناطة. كذلك فهناك وثيقة حول العقارات المتروكة من الموريسيكيين في ابيـلا نشرت في «دراسـات سيجوبية» كمـا قدمت بعض الـوثائق م. جـراثيـا أرينـال حـول بعض المـوريسيكيين في محافظة كوينكا. وفي سيماناكاس فإن وثائق أموال الموريسيكيين تحتل عدداً لا بـأس به من السجـلات. وحول ثـروة موريسيكيي مملكـة قشتـالـة فقـد بلغت ٤٣٠,٦٥٧,٣١٣ مرابطيـاً منها ١١٣,٣٥٠,٢٥٤ مـرابطيـاً تنتمي لقرى تـابعة لإقطاعيين، كما أن هذا الاجمالي يشير إلى الأحوال الأساسية فقط ولا شك أن فيـه إغفالاً لكميـات كبيرة، وهـو يؤكـد أن المـوريسيكيين لم يكـونـوا بصـورة إجمالية شعباً فقيراً.

لكن يبدو واضحاً أنه كان يوجد بينهم فروق معتبرة في الثراء، فإذا كانت الأغلبيـة في مملكة بلنسيـة يكدحـون من أجل أن يـواجهوا النفقـات التي فوق كـاهلهم، فقد كـان يوجـد بينهم بعض الأثريـاء الذين سمـح لهم ثـراؤهـم أن يقرضوا جيـرانهم النصارى القـدامى، وعند حـدوث قرار الـطرد وتبعاً لبيـانات

رسمية فإن قروضهم كانت تزيد عن ١٩٧٦٧٩ جنيهاً، وهي كمية كبيرة بالنسبة لتلك الفترة. وقد أشار كابيزودو إلى فقر أغلبية موريسيكيي أراجون إلا أنه أضاف أن بعض العائلات كانت غنية بما لديها من عقارات وملابس وجواهر وفضة، وفي غرناطة كانت الأغلبية الثرية كبيرة نوعاً ما، وكمؤشر لمستوى المعيشة يمكن استخدام قوائم الجرد المعروفة، ويمكن أن يساق كمثال الصداق [المهر] المقدم لايزابيل رومايميا، زوجة أحد تجار الحرير، الذي قامت محكمة التفتيش بمصادرة أمواله ثم إعدامه في فبراير عام ١٥٦٦م. وفي هذا الصداق يوجد قطعة أرض، جواهر ذهبية... ثياب من الحرير... الخ قيمتها ١٤٢١٢٥ مرابطياً.

ولدينا إحصاء رسمي لأموال الموريسيكيين في تجمعين. أحدهما قرطبة التي وصل إليها ٦٠٠ أسرة غرناطية، وبمناسبة الضريبة التي فرضت عام ١٥٩٢م تم إجراء إحصاء لأموالهم، فوجد أن النصف تقريباً لا يملك شيئاً، وإجمالي أموال الباقين وصل لـ ٤٢٠٢٥ دوقية. لكن من الصحيح أيضاً أن بعض الأفراد كان لديهم ثروة معتبرة: فيرناندو اثيتي وزوج ابنتيه، وكانا يتاجران في البهارات وصلت ثروتهما ٢٨٠٠ دوقية، والإخوة ميخل وخيرونيمو لوبث، وكانا يمارسان تجارة الحرير وصلت ثروتهما ١٨٠٠ دوقية، والبعض الآخر كانت ثروته تقترب من الألف دوقية وهي بحد ذاتها أرقام متواضعة، إلا أنها مرتفعة بالنسبة لمستوى الحياة العام بين الموريسيكيين.

والتجمع الثاني هو هورناتشوس، فنحن على علم بتاريخ هذه القرية الذي كان بكامله موريسيكياً وقائمة الجرد التي كتبت بالأموال التي تركوها بسبب الطرد فيها المختصر التالي: ألف منزل قيمتها التقريبية ٣٠ ألف دوقية، ١٠ آلاف قطعة أرض: ٣٠ ألف دوقية، ألف قطعة كروم: ١٠ آلاف دوقية، ٤ آلاف قطعة أرض مزروعة: ١٠ آلاف دوقية،٨٠٠ بستان: ٢١ ألف دوقية، ٨٠٠ مزرعة حمام: ٣٠٠ دوقية، ١٥٠ منحل: ٨٠ ألف دوقية، ٨ طواحين: ٥ آلاف دوقية، ٤ مدابغ: ١٥٠٠ دوقية، ١٩ أدوات حرف (كاتب...): ٦٥٠٠ دوقية الاجمالي: ١٢٢٣٠٠ دوقية.

هذا الرقم كما قلنا في حالة قشتالة أقل بكثير من الحقيقة بسبب الأشياء المغفلة والمخفية، وتحتوي على العقارات فقط (باستثناء حالة هورناتشوس التي يذكر فيها الحرف والمهن، وينقص هذه الوثيقة: الجواهر، والأموال السائلة.. الخ وكذلك الدخول ذات الطابع الصناعي والتجاري، وهذه الدخول كانت كبيرة.

كذلك لدينا معلومات عن بعض المُزارعين الأغنياء: فأحدهم يدعى بيثنتي دي لاتوري من أشبيلية كان يملك مزارع للكروم والزيتون التي تصل قيمتها إلى اثني عشر ألف دوقية وقد رغب في بيع ألفين منها لتغطية نفقات السفر فرفض طلبه؛ لكن مثل هذا المثال كان نادراً جداً، فالثروات المعتبرة كانت دائماً بأيدي التجار وأصحاب الصفقات.

والانطباع الذي يمكن الحصول عليه (وذلك لعدم وجود بيانات كاملة) هو أن الوضع الاقتصادي المنحط كان يخص الموريسيكيين في بلنسية وأراجون، فأغلبهم فلاحين، ويوجد نسبة عالية منهم تحت إرادة السادة. وأفضل من هذا المستوى يتمتع به المدجنون القشتاليون وبخاصة الموريسيكيين الغرناطيين؛ سواء الأقلية التي استطاعت البقاء في أرضها الأصلية أو الأغلبية التي هاجرت لقشتالة، واستطاعت في ظروف أن تنتصر، وقد أمكن أن يتمتعا برخاء اقتصادي؛ فلقد كانوا يتميزون عن أبناء دينهم، من المدجنين البلنسيين أو الأراجونيين، أنهم لم يعانوا من القهر لقرون طويلة، ذلك القهر الذي بجانب آثاره الاقتصادية من استغلال وغيره أدى إلى انحطاط أخلاقي؛ فلقد احتفظ الموريسيكيون الغرناطيون حتى لحظة طردهم بميراث صفوة منهم وإذا كان لا يكثر بينهم الأثرياء فقد كان بينهم طبقة من الحرفيين التي تتمتع بحياة مستقرة مقبولة، يؤكد هذا وثائق التوكيلات التي درسها نيكولاس كابريجانا وتخص أرض الميرية وأن هذه الوثائق تظهر بوضوح أن الموريسيكيين كان لديهم أموال معتبرة وذلك بفضل اجتهادهم وانتشار روح الادخار بينهم؛ وأغلب موريسيكيي محافظة الميرية الحالية وصل ثراؤهم لامتلاك بعض الأشياء؛ فكلهم لديه منزل وبستان صغير كما تثبت هذا

سجلات التوزيع حيث يتساوى فيها عدد الأسر مع عدد الملاك؛ لهذا يجب أن نرفض الفكرة الخاطئة التي تصور الموريسيكي، وأنه افتقر لأهم ضروريات الحياة، وعلى العكس من ذلك فقد كان لديهم أفران وطواحين للدقيق وللزيت وأراض زراعية وكروم وبساتين، وأراض لزراعة الزيتون، والذين كانوا لا يمتلكون أرضاً كانوا أقلية؛ «إن وثائق التوكيلات تكشف لنا أن الموريسيكيين في هذه المنطقة كانوا ملاكاً لكميات كبيرة من الأنعام».

وإذا كان يمكن إثبات هذا بالنسبة لأفقر منطقة في تلك المملكة، إذن يمكن الحديث عن الرخاء المادي للموريسيكيين في ملقة وغرناطة، وبخاصة بقايا الطبقة الأرستقراطية والبورجوازية القديمة والتي حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر كانت لا زالت تسكن مساكن جيدة، وكابريجانا يذكر حسد النصراني القديم من بين العوامل التي سممت العلاقتين بين السلالتين، ومن الممكن أن يوجد هذا الشعور في أقاليم أخرى غير غرناطة أيضاً.

الفصل السابع

المعايشة الصعبة

إن تاريخ العلاقات بين الفئتين كان في أساسه دراميًا، وكانت المشاعر التي تعتمل في صدور كل من الفئتين بصورة عامة هي الاحتقار والخوف والكراهية، وهذه العداوة كانت تظهر بصورة مستمرة في الحياة اليومية، لكن كانت تحتاج لعوامل كثيرة حتى تظهر بصورة وحشية.

وقد وصل هذا الأمر إلى أن نتساءل كيف أن فئتين بهذه الصورة تمكنتا من التواجد معاً لمدة أكثر من قرن من الزمن، كذلك كيف أن الفئة الأكثر ضعفاً [أي الأقلية] قاومت بعناد ـ ولمدة طويلة ـ الاعتداءات المتعددة التي كانت هدفاً لها، وكيف تمكنت من الاحتفاظ بجزء ـ على الأقل ـ من هويتها؛ حيث أن الطرد كان حلًا مفروضاً بسبب الفشل والعجز عن وجود حل آخر مناسب للمصالح التي تحاول الأغلبية النصرانية الوصول إليها (وقد فسر الموريسيكيون الأمر هكذا بحق).

هذه الأغلبية النصرانية معادية بصورة جماعية للشعب الموريسيكي، وبالطبع فإنه يمكن أن يوجد بعض الأمثلة التي يتم التعاطف فيها مع أحد الموريسيكيين؛ مثال ذلك الاستاذ نافاس دي بويبلا، المستشار العام لجيش خوان دي أوستريا، الذي انقذ عام ١٥٧٠ م من العبودية كثيراً من اليتامى الموريسيكيين أو أولئك الذين أوكلهم آباءهم المطرودين لبعض النصارى. لقد فرض عليهم كتابة عقد وصاية، وهو أرحم بكثير من العبودية. كذلك فإن

بعض الجماعات عارضت فرض إجراءات طرد جديدة مثل قرطبة عام ١٥٧١ م، لوخا وجواديكس عام ١٥٨٤ م. لكن مثل هذه المواقف كان سببها مشاعر الشفقة التي حركتها التعاسة الشديدة، ويعقبه اختفاء الخوف، وذلك لمصلحة سكان تلك البلديات.

وبالطبع يمكن الإشارة أيضاً لعلاقات حسن الجوار التي كانت بين موريسيكيين ونصارى، التي ولدت وخصوصاً في أوساط المدن ثقة متبادلة.. لكن كاردايجاك أثبت غموض هذه العلاقات، وأنها لا تمنع أن يتعرض الموريسيكي من مفاجأة سيئة: «إن إشاعة أو انطباع تلقائي كان يحطم تلك العلاقات العائلية ويدفع بالموريسيكيين أمام محاكم التفتيش».

وسنذكر بعض الحالات التي ذكرها كاردايجاك: النجار خيرونيمر كارّيون، كان يعمل في بورغوث، وأقام بضع شهور في بلنسية، وقبل ذهابه دعاه صاحبه النصراني وقدم له طبقاً من الحلوى، مصنوعاً من لحم خنزير، ورفض الموريسيكي أن يأكل منه؛ مما أدى إلى اقتياده للمثول أمام محكمة التفتيش...

وفي مكان قريب من كوينكا شاهد طفلان من الموريسيكيين أحد النصارى وقد ركع أمام الصليب فقالا: ماذا يفعل هناك ذلك التعيس؟ ماذا يظن أنه سيحصل من هذا العمل؟. تم على أثر هذه الحادثة محاكمة كل أفراد العائلة، وفي مكان آخر كانت إحدى النصرانيات متزوجة من أحد الموريسيكيين وكانت تشتكي لامرأة أخرى أنها عزلت عن الجماعة النصرانية قائلة انهم لا يحبونني ولا يحبون ابنتي لأن ابنتي هذه هي بنت نصراني جديد [موريسيكي] وأعلمت محكمة التفتيش بذلك وأجريت محاكمة لصالح النصارى القدامى.

وفي غواد الخار، لاحظ فريق من النصارى في عام ١٥٤٦ م طريقة تصرف رجل يدعى بriاندا سواريث وتأكدوا من نفوره من النصارى فقدموه للمحاكمة. لكن المثل الأكثر وضوحاً هو ذلك الذي يصلنا من كوينكا من سجن محاكمة التفتيش حيث لا يوجد أي تضامن بين المطاردين من تلك

المحاكمة؛ حيث كان كل فريق يستفز الآخر بصورة مستمرة، فالموريسيكيون يصنعون صلباناً ويدوسونها بالأقدام، أما النصارى فيجيبون على هذا بتحمير وتناول لحم الخنزير.

التعصب والكراهية والحقد:

نعرف تماماً قائمة الاتهامات التي توجه للموريسيكيين: فلديهم قدرة كبيرة على الانجاب، وكذلك على العمل بجانب أنهم بخلاء، وكان يعتبرهم الشعب النصراني منافسين له، ينتصرون ويثرون بنشاطاتهم الحرفية والتجارية، وبحسن أخلاقهم يجعلون السادة يسمحون بنظام يمكن أن يطلق هذه المشاعر من الغيرة والحسد هي التي سببت تلك الكراهية الشعبية، وكان أحد نتائجها ذلك التنصير الإجباري في بلنسية عام ١٥٢٠ - ١٥٢١ م.

إن الفلاحين والمهنيين النصارى فرضوا عليهم التعميد وذلك بهدف التساوي بهم في ظروف الحياة، وهو هدف لم يتمكنوا من تحقيقه، حيث واصل السادة في اعتبار الموريسيكيين سلالة مختلفة، لكن مع هذا فاعتبار قرار التنصير الاجباري الصادر عام ١٥٢٥ م كان نتيجة ضغط شعبي ما زال قائماً.

هناك علامة أخرى على الكراهية النصرانية هي اغتيال ١١٠ موريسيكياً داخل سجن المحكمة وذلك في غرناطة بتاريخ ٢ أبريل ١٥٦٩ م، فلقد دارت المعركة ست ساعات ساند فيها سكان المدينة ،والجنود السجناء النصارى فكان عدد النصارى القتلى خمسة وجُرح سبعة عشر، وهذه الحادثة تحتاج بلا شك لدراسة خاصة، ويمكن أن نقدم بعض المعلومات وهو أن الضحايا كانوا في غالبيتهم من الأثرياء، وكان بينهم عدد كبير من التجار وأصحاب محلات تجارية ناجحة، وقد أدى مصادرة أموالهم مكسباً يصل ٨٠ ألف دوقية لصالح الملك، أي ما يعني حوالي٧٣٠ دوقية من كل فرد، وكان ضحية هذا الغضب الشعبي جزء كبير من الطبقة العليا الموريسيكية في غرناطة.

هذه المظاهر الوحشية من الكراهية يمكن تفسيرها بالخوف الذي يسيطر

على الجميع. الخوف المستمر من التمرد، الخوف من هجوم القراصنة البربر، أو الخوف من الوقوع في أيدي رجال العصابات. كل هذه المخاوف لم يكن يوجد ما يبررها، ثم يضاف إليها مخاوف أخرى تحول كل موريسيكي إلى شخص خطير ومقلق.

ففي بلنسية، في بداية القرن السابع عشر كان السكان يعتقدون أن المهددين أكثرهم من الأولاد، فلقد انتشرت اشاعة تقول أن الموريسيكيين يحتجزون الأطفال ليربوهم في شمال أفريقيا، وأنه يتم شحنهم ليلاً، بعد تكميم أفواههم وذلك «بوضع قطعة من القماش في الفم حتى لا يستطيعوا الصراخ ويجعلونهم يضغطون على أسنانهم».

هذه الاتهامات التي لا أصل لها، والتي تذكرنا بالاتهامات التي كانت توجه للغجر، تعبر عن الهوة التي كانت تفصل بين الجماعتين، لهذا يجب أن لا يدهشنا أن فكرة التصفية الجسدية للموريسيكيين، والتي تبناها بعض المسؤولين كانت تجد لها صدى كبيراً بين أوساط الشعب، وهذا ما يقصه الكاتب المجهول مؤلف المخطوط رقم س ٢ : «وعندما رأوا أنهم لا يستطيعون قيادة هذه النحلة للايمان الحقيقي، قال البعض يجب قتلهم أجمعين، وقال آخرون يجب تعقيمهم [خصيهم]، وقال آخرون يتم حرق جزء ميت من الجسد يمكن عن طريقه منع نسلهم وبذلك يموتون».

وتشتد كراهية النصارى للموريسيكيين بفكرة أنهم يمثلون سلالة من أبناء الحرام؛ أي المسلمين (وبالتالي الموريسيكيين) فهم ينحدرون من اسماعيل، ابن هاجر الأمة، بينما ينتمي النصارى لإسحاق؛ إذن بين السلالتين يوجد كل فرق يمكن أن يوجد بين سلالة حرة نبيلة وسلالة من العبيد، وأما الموريسيكيون فكان يضايقهم بشدة هذا الجدل؛ ولهذا حاولوا اصلاح وضع اسماعيل والذي تبعاً للقرآن هو الابن الذي كاد أن يضحي به إبراهيم، وأن ميلاد اسحاق حدث فيما بعد.

هذه النظرة العنصرية للتاريخ جعلت اليهود والمسلمين موضع نقد من ناحية لائحة نظافة الدم، وقد تم وضعه لتجنب أي تلوث من تلك السلالات،

حتى مع سلالتهم البعيدة جداً، لهـذا رأى الموريسيكيـون انفسهم محرومين ـ نظرياً ـ من كل الوظائف المجيدة والمحترمة، فهم لا يستطيعون دخول الأنظمة العسكـرية، التـابعة بـالطبـع لمحاكم التفتيش. كـذلك لا يكـونون وكـلاء عن المدن الرئيسية ولا حتى ممارسة بعض المهن كالـطبيب، والصيدلي، والقـابلة والصراف... إلخ. ونقول نظرياً: في الحقيقة يوجد صيارفة وصيـادلة وأطبـاء موريسيكيين، وتسامحوا بعض الشيء مع السلالة المحمدية بـالنسبة لمنـاصب ووظـائف ذات وضع عـالي ليس فقط بسبب التزويـر الـذي كـان يتم في هـذا الموضوع (يؤيد هذا العدد الكبير من اليهود المرتدين الذين استطاعوا التـلاعب بـاللوائح) لكـن لأن وجـود آبـاء أو أجـداد مسلمين لم يكن يثيـر نفس الـرعب الذي يثيره وجود نسب من أصل يهودي.

وهذا يمكن تفسيره لأن الاشمئزاز من كل مـا هو يهـودي وصلت لدرجـة أنها اتخذت مظاهر مرضية ونفسية، وأما المـوريسيكي فعلى العكس كـان يثير الاحتقـار والخوف وليس استنكـاراً جسديـاً أو لاهـوتيـاً، لهـذا فـإن المهتمين بموضوعات نظافة الدم والنبـالة كـانوا يقبلون أن يـوجد أحـد المحمديين ممن يتفاخر بصفات نبيلة، وعلى العكس من ذلك من كان من دم يهودي.

وكيف لا يفعل ذلك وأحد اللوائح الملكيـة لكارلـوس الخامس في عـام ١٥٣٣ م وموجهة للرئيس العام لمحاكم التفتيش تفيـد أن الذين ينحـدرون من الملوك المسلمين يمكن أن يتولوا محاكم التفتيش!. ومن هذا المدخل الصغير استطاع أن يصل أبناء بني غاز وأسـر أخرى لا تنحـدر من ملوك غرنـاطة ولكن من ملوك المغرب إلى أعلى المناصب، لكن يجب ألا نستنتج من ذلك نتـائج مغلوطة، فهذه الانتهاكات لقـوانين عامـة، وللوائح لم يستـطع أن يقوم بهـا إلا عـائلات قليلة جـداً ذات منزلـة أولى، والذين اعتنقـوا النصرانيـة منـذ سقـوط غرناطـة، ولا نجد أمثلة مقـابلة في أقاليم أخـرى، وفي الحياة العمليـة استطاع اليهـود المرتـدين بفضل رغبتهم الكبيـرة وقدرتهم على الانـدماج أن يختـرقـوا المجتمـع النصراني، بينمـا دفع المـوريسيكيـون إلى الـطرد ثمنـاً لاستقـلالهم وبارادتهم إلى حد كبير.

مواقف من الكراهية والمقاطعة

يجب أن نضيف أن كراهية النصارى للموريسيكيين لم تكن من جهة واحدة بل قابلهم الموريسيكيون بنفس المعاملة، فأحد سكان أقليم كونيكا كان يذهب بعيداً لينقل الماء من أحد العيون التي أقامها المسلمون سابقاً محتقراً نبع ماء النصارى، وفي كامبو دي كريبتانا في قشتالة في عام ١٥٩٨ م عقد موريسيكيان زواجاً، ويدعيان ايزابيل غالبيث ومونقو لويث، ويبدو أنهما كانا قد تنصرا فعلاً وليس ظاهرياً، ودعا الزوج أحد أعضاء الجماعة الموريسيكية للحفلة لكنه لم يحضر حفل زواجه أحد. كذلك فإن عمال الفلاحة الموريسيكيين لم يكونوا يشاركون النصارى طعامهم كما كان يريد هؤلاء خوفاً من دهن الخنزير.

من هذا يتضح أن عداوتهم للنصرانيين والنصرانية لم تكن تظهر في صور مشابهة لتلك الخاصة بعداوة النصارى، وذلك لكونهم أقلية فقد كانوا يردون على المبادرات الاستفزازية من جانب النصارى بجمود وسلبية تخفي معارضة ضارية ولكنها صامتة؛ ولكن يمكن ملاحظتها فإنه يجب مراقبتها فترة طويلة أو استفزازهم.

هنا تتدخل التُقية. الاسلام يسمح لمعتنقيه الذين يعانون من سيطرة فريق معاد بإمكانية اخفاء الشعائر الدينية التي كانت مفروضة عليهم بشرط أن يبقى الايمان الإسلامي في القلب. السورة ١٦ في القرآن تقول: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾. التقية (وهي تعني الاحتياط) تسمح للموريسيكيين أن يمارسوا شعائرهم بطريقة سرية في الوقت الذي يظهرون فيه اندماجاً كاملاً في العالم المسيحي، ويتبعون في ذلك فروضاً توجد في مخطوطات يتملكونها، وعلى سبيل المثال: فتوى مفتي وهران عام ١٥٠٤ م. فهذا المفتي، يبدو أن الذين استفتوه هم من الموريسيكيين الغرناطيين، أحل لهم كل الأحوال التي يمكن أن يعيشوها، فالذي لا يستطيع أن يصلي بالنهار يمكنه أن يصلي بالليل، ومما لا شك فيه أن هذه الفريضة

[الصلاة] شكلت عائقاً في وجه السياسة القهرية على الرغم من أن السلطات المدينية والدينية النصرانية لم يتمكن أحد من خداعها.

توعية إسلامية سرية:

إن الالتجاء المستمر للتقية كان يمثل بالنسبة للموريسيكيين خطر لا شك فيه، فتكرار حركات غريبة على دينه [أي الحياة الظاهرية كنصارى] ألا يمكن أن يكون خطراً يهدد صفاء الايمان ويحول إلى توليفة دينية؟ أو على الأقل يمكن أن يضع الشعائر الإسلامية موضع الاهمال؟ إن زعماء الشعب الموريسيكي كانوا على وعي بهذه المخاطر، ولهذا حاولوا المحافظة على إيمان أبناء دينهم بطريقة سرية، كذلك فإن المجتمع الحاكم [النصراني] طارد بلا هوادة أعضاء الدعوة الإسلامية، وبين هؤلاء يجب أن نضع في المقام الأول الزعماء الدينيين! الفقهاء، وحاول الكشف عن جميع الكتب، سواء بالعربية أو بالخميارو [اللغة الموريسيكية] أو بالاسباني، والتي كانت تمثل قاعدة التعليم الموريسيكي.

كان يوجد مدرسة لاهوتية موريسيكية ذات اتجاه جدلي، حيث كانت تتعلم الأدلة المسيحية وذلك للرد عليها بطريقة أفضل. وكانت الموضوعات المفضلة للجدل: شخصية المسيح، والتثليث. فمثلاً كان هناك رسالة عنوانها: «المواضع السبعة والثلاثون في القرآن حول وحدانية الله» وكانت ذات انتشار واسع. بالنسبة للموريسيكيين، فإن عقيدة التثليث هي دليل واضح على أن النصارى لا يؤمنون بوحدانية الله: من المستحيل أن يتحول الثلاثة إلى واحد، وبنفس الطريقة يهاجمون سر التجسد ويرفضون أن تكون مريم أماً لله.

هذه الموضوعات الرئيسية لرسائل بصورة عامة مجهولة المؤلف، ومع هذا فإننا نعرف أسماء بعض المؤلفين: مثل أحد موريسيكيي باسترانا ويدعى محمد الغوزير ونعرف أنه كتب رسالة بعنوان «نقد أركان الإيمان المسيحي». أيضاً خوان لونسوا راجونيت، الذي على الرغم من اسمه فهو اندلسي وكان مسيحياً فأسلم في نهاية القرن السادس عشر، ويبدو أنه كان دكتوراً في علم

اللاهوتيات، وكتب مخطوطاً جدلياً على الأقل باللغة الأسبانية ولقد ذهب إلى تطوان ثم إلى تونس عام ١٦٠٩ م حيث استقبل هناك الموريسيكيين المطرودين من أسبانيا.

الفقهاء وبصورة عامة كل الذين يجيدون القراءة، يقرؤون تلك الكتب والمواعظ، وهي عبارة عن أدعية وأشياء من هذا القبيل، ثم يعلمونها فيما بعد للموريسيكيين الأميين، والذين يمثلون الأغلبية، فهناك رجل يدعى لوبي هينيستروسا، في محافظة كونيكا كان يقرأ على جيرانه: «كتاب القرآن وكتب أخرى للنحلة الضارة والفاسدة لمحمد، وكانت مكتوبة باللغة العربية والموريسيكية» وفي عام ١٥٤١ م في دايميل كانت تجرى جلسات سرية يتم فيها قراءة القرآن. وفي ديثا (محافظة سوريا) قبل عام ١٥٧٠ م بقليل، كان أحد المسلمين يدعى لوبي هيريرو ينظم جلسات في أحد الحدائق داخل القرية.

وكما هو منتظر فإن هذه الظواهر تحدث بصورة أكثر انتشاراً في الأقاليم البلنسية حيث يوجد كثافة موريسيكية كبيرة؛ ففي سيجوربي كما في عام ١٦٠٥ م كان يوجد ثلاثة من الفقهاء يعلمون الجيران وذلك في جلسة أسبوعية، وعلى الرغم من أن هذا النشاط كان سرياً إلا أنه لا يخلو من فعالية. لكن إلى أي مدى؟ هل هذا يكفي لبقاء الإسلام بجميع أبعاده؟ في الحياة العملية الطابع الاستغلالي الذي تمثله التُقية كان يقود إلى اختيار بعض العلامات الخارجية للانتماء للإسلام، وللمحافظة على النقاط الأساسية تم اهمال ونسيان بعض الشعائر. لكنه لم يتم هذا على منوال واحد [مستوى واحد] وذلك لأن سياسة الاحتواء كانت ذات درجات متعددة تبعاً للعهد وبخاصة تبعاً للأقاليم. لكن بصورة عامة يمكن أن نشارك هالبرين دونقي في القول أن ممارسة الصلوات الخمس اليومية لم تعد بصورة عامة في النصف الثاني للقرن السادس عشر، وأن التقويم الإسلامي قد حدثت له ظاهرة جذر، أما بشأن الموريسيكيين الذين يعيشون في أرض كونيكا فإن م. جراثيا ارينتال تشير إلى أن الكثير منهم لم يعد يعرف معاني الكلمات ولا حركات الصلاة،

وكذلك شعائر الميلاد والزواج والوفاة حيث ضاع الكثير منها.

محافظة الموريسيكيين على بعض الشعائر:

وعلى العكس فإن بعض الشعائر استمرت حتى الطرد عام ١٦٠٩ م في المقام الأول رمضان، والذي في كوينكا كان يمارسها حتى الذين تم احتواءهم، وفي بلنسية بعض الشهود النصارى - وذلك في السنوات ١٥٨٨ - ١٥٨٩ م - لاحظوا الهدوء الذي يسود القرى الموريسيكية خلال النهار في شهر رمضان؛ ففي عصارات السكر لم يكن العمال يشربون على الرغم من الحر الشديد لأنهم «لا يشعرون بالظمأ» وحافظوا أيضاً على الشعائر في الناحية الغذائية [أيْ عدم تناول الخنزير] فإلى جانب الأمثلة المذكورة حول رفض الموريسيكيين تناول لحم الخنزير يمكن أن نضيف أن الموريسيكيين المطرودين من غرناطة وخلال رحلة الطرد كانوا يرفضون اللحم الذي يُعرض عليهم لعدم معرفتهم بطريقة ذبحه هل تم طبقاً للشريعة؟ وفي مملكة بلنسية كان الموريسيكيون لا يستهلكون أي نوع من اللحم لم يكن مباحاً في شريعتهم، ولقد أثبت كاراديجاك في طليطلة وم. جراثيا أرينال في قشتالة حالات يتعمد فيها الموريسيكيون الاستفراغ بسبب تناولهم للحم خنزير قُدم لهم بدون أن يعرفوه.

ومن بين الشعائر الشائعة بين الموريسيكيين الختان، ولو أن م. جراثيا ارينال أكدت أنها لم تجدها مذكورة في دفاتر محاكم التفتيش في كونيكا، وهو أمر يبدو أيضاً غريباً، أما توليو هالبرين فيؤكد أن كل الموريسيكيين الذين وقعوا في أيدي محاكم التفتيش في بلنسية كانوا مختونين، وقد أشار إلى وجود عائلة بربرية تمارس هذا العمل في الدا في النصف الثاني للقرن السادس عشر، وأحد الفرنسيين من تولوس، وصل إسبانيا عام ١٥٦٥ م وبعد تجوال كثير اعتنق الإسلام وأبلغ عنه في سان كليمنين (كونيكا) وعندما جرد من ملابسه اكتشف أنه مختون، وحُكم عليه بالعمل في السفن [تساوي الآن الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة]. ومارمول كارباخال يمدنا بمعلومتين هامتين في هذا المجال: الأولى حوالي الـ ١١٠ موريسيكياً الذين اغتيلوا في السجن في

الثاني من أبريل عام ١٥٦٩ م «فإن الكثير منهم وُجد مختُوناً» والثانية حول فراج بن فراج [هل اسمه فراس بن فراس] لقد اعتدى عليه أحد أصحابه وتركه ظاناً أنه قد مات، وبعد ذلك بيومين اكتشفه بعض موريسيكيي تلك القرية (غويخار) الذين لم يكونوا يعرفونه، وعندما وجدوه مختوناً اقتنعوا أنه واحد منهم: «لقد استطاعوا التعرف عليه ومعرفة ما إذا كان مسلماً أو نصرانياً حينما وجدوه مختوناً فحملوه إلى منزله دون أن يعرفوا شخصه»، والشهادة الأخيرة والتي ربما تكون أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الأمر: في غرناطة في نوفمبر ١٥٤٨ م كان أحد النصارى ويدعى لونسو باثكيت دي أكونيا مريضاً، وهو ابن القاضي دون بيدرو دي موراليس، وعندما زاره الجراح أوصاه بأن يختنه، ولكي يتم تجنب سوء الفهم أجريت العملية أمام كاتب قانوني وشهود. وتمثل الشهادة وثيقة كاشفة للاجراءات القمعية التي يتعرض لها الموريسيكيون.

لقد تردد كثيراً أنه على مستوى إقليمي بلنسية وأراجون ظل الموريسيكيون أكثر تمسكاً بالإسلام وذلك لاحتفاظهم بالفقهاء، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الإسبان استردوا هذه الأقاليم قبل غرناطة بوقت كبير، ويبدو بدهياً من النظرة الأولى أن الموريسيكيين في غرناطة وبلنسية ـ وهم كثيرو العدد ـ قد قاوموا بصورة أفضل سياسة الاحتواء الثقافي، وذلك سواءاً في المجال الديني كما في غيره من المجالات.. بينما أن تجمعات المدجنين في قشتالة وكاتالونيا ـ كانوا قليلي العدد ـ وكانوا أكثر اندماجاً.

أما عن كونيكا فلدينا أدلة على أنه في قشتالة والجزء الشرقي من محافظة سوريا الحالية، هي الأقاليم التي ظل فيها الإسلام قوياً حتى نهاية القرن السادس عشر. لكن هذا الموضوع الرئيسي ما زال موضوع بحث. ولكن من المؤكد أن الإسلام الأسباني بصورة عامة استطاع المقاومة خلال القرن السادس عشر دافعاً ثمناً لهذا فقراً [أيدلوجيا] معتبراً.

* * *

مواقف مغايرة للموقف العام:

المواقف التي انتهينا من تحديدها تمثل موقف الأغلبية، ولكن لم تكن

متبعة بالاجماع، فقد كان يوجد ـ سواء بين النصارى أو الموريسيكيين ـ أفراد أو جماعات لهم موقف مغاير للموقف العام. . فبين النصارى ـ من ناحية ـ توجد جماعة تتبنى حلولاً تميل بطريقة أو أخرى لتصفية الجماعة المعادية، ومن ناحية أخرى فإن جماعة أخرى تؤيد موقفاً أكثر تسامحاً. وبين الموريسيكيين كان يوجد من اعتنق النصرانية بلا تحفظات، وكان يعلن ولاءه الكامل للملك، وآخرون كانوا لا يستطيعون تحمل النفاق والصمت والسلبية التي تعنيها تطبيق التقية.

وبإيجاز فقد كان في كل جانب «صقور وحمائم» يمثلون تيارات ذات أهمية كبرى، على الرغم من قلة عددهم، وذلك لأن قراراتهم مدفوعة سواء بالمصلحة أو المثالية كانت تحاول التأثير في مجرى الأحداث. ولنر الآن موقف «الصقور».

في الجانب النصراني يجب أن نضع في المقام الأول أولئك الذين يسميهم كارو باروخا بالبيروقراطيين [الإداريين]، أي الأعضاء أو العناصر المنفذة للسياسة الملكية. من المفيد أن نعرف أن كلًّا من غرناطة وبلد الوليد، كانت الأولى المدنية البيروقراطية الأولى في أسبانيا في القرن السادس عشر، وهذا يمكن تفسيره لوجود المحكمة العليا [ربما الإدارة] التي انشئت عام ١٥٠٥ م، وكانت دائرتها تشمل كل نصف أسبانيا الجنوبي، ونظراً لذلك فقد كان يعيش فيها عدد كبير من القضاة والمشهورين وكذلك المغمورين، ويضاف إلى المحكمة العليا محكمة التفتيش والمحكمة العامة، وكل هذه الهيئات، ما عدا المحكمة العامة، مكروهة لدى الموريسيكيين. والذي قلناه بشأن غرناطة يمكن تطبيقه بلا شك على كل من بلنسية وسرقسطة، وإن كانت تنقصه الدراسات اللازمة لذلك، فإن الاداريين المحليين سواء في أندلوثيا أو في مملكة أراجون (وكذلك في الهند [مستعمرات أمريكا اللاتينية]) استخدموا واستغلوا سلطانهم ممارسين بذلك استعماراً لا يرحم.

مصادرة أملاك الموريسيكيين:

لقد كشفت أحداث الستينات عن تلك المشاعر والممارسات وذلك عن

طريق بعض الفصول الهامة. وقبل كل شيء، صراع السلطة المستمر الذي جعل المحكمة العامة في مملكة غرناطة تواجه رجال محاكم التفتيش ورئيس الإدارة العامة، فلقد تم تحديد سلطة كل هيئة وذلك بقوانين يعود تاريخها ١٥٤٣ ـ ١٥٤٤ م، فالقانون الحربي ينتمي للقائد العام، والديني لمحاكم التفتيش. لكن أسرة ميندوثا، التي كانت تتولى منصب القائد العام ويتوارثه الأبناء عن الآباء كانوا يشتكون من تدخل المحاكم المنافسة في أمورها، وكان مركز الخلاف هو التحكم في حياة الموريسيكيين وذلك بسبب الخطر المتزايد الذي تمثله تلك الأقلية. كارو باروخا يرى في الصراع، بين دون لويس هورتادو دي ميندوثا ورئيس الإدارة العامة: دون بيدرو دي ديثا، صورة من التعارض بين عقليتين: عقلية النهضة وهي متسامحة ومنفتحة، وعقلية كنسية وهي جامدة وذات حكم مطلق؛ لكن بالنسبة للقانونيين سواء في الإدارة العامة أو محكمة التفتيش فإن زيادة سلطاتهم تعني الإستيلاء على أموال الضحية بعناد ـ وهو الموريسيكي ـ وذلك لمصلحتهم الخاصة، متظاهرين بتأدية خدمة ملكية.

بهذا المعنى نجد أن مهمة، سانتياغو تكتسب كل أبعادها، وهذه العملية الكبرى التي شجعت من جانب رجال الادارة، وقادها أحدهم في الفترة ١٥٥٩ م ـ ١٥٦٧ م، سمح بالطبع بإدخال كميات كبيرة في الخزانة الملكية وذلك عن طريق بيع أراضي الموريسيكيين المصادرة لكن في نفس الوقت أتاح الفرصة لأولئك الموظفين من امتلاك الأراضي بأسعار منخفضة، ونعرف كذلك كيف استطاع محامو بلد الوليد أن يتملكوا في القرن السادس عشر كميات معتبرة من الأرض القريبة من المدينة وذلك بفضل نظام الإحصائيات. أما إخوانهم في غرناطة فقد كان لديهم وسائل أوسع وأسرع لتحقيق نفس العملية وذلك باستعمال وسائل الضغط الاستعماري. وكان يكفي أن يحصل الملك على زيادة في دخله، وكانت عملية سانتياغو نصراً كبيراً.

ولهذا لا يجب أن نندهش حينما نثبت عن طريق سجلات إحصاء العقارات لسنوات ١٥٧٠ م (كتب تم اعدادها لتسهيل عملية إعادة توطين

الأقاليم بعد طرد الموريسيكيين) أن الموظفين الغرناطيين كانوا من كبار الملاك وبخاصة في بيقا في غرناطة. روي دياث دي ميندوثا كان يملك ثلاثة منازل وحديقة. . . إلخ.

ولم يكن ميندوثا الوحيد في هذا الأمر بل شاركه حوالي عشرين نصرانياً لا يسكنون في بيلسينا ما عدا القسيس، ولا نعرف وظائفهم جميعاً لكننا نعرف من بينهم رجل القانون لوينا، وغريغوريو بيكو سكرتير محكمة التفتيش، والسكرتير غوميل.

أما المثال الأخير على سيطرة البيروقراطية الغرناطية على الأراضي، وهو بشأن قرية في البواخاراس. وفي النهاية لا يوجد أدنى شك في أن الأموال والأراضي الموريسيكية التي صادرتها المحاكم المذكورة وعملية سانتياغو كانت معتبرة، وأن الموظفين والكنيسة كانوا أول المستفيدين منها.

بين مؤيدين للطرد ومعارضين له:

لقد حصلوا على نصر حاسم آخر وكان هذه المرة ذا طابع سياسي، وذلك بنزع سلطات الماركيز دي مونديخار في مارس ١٥٦٩ م، لقد كان الماركيز - وهو المدافع عن الموريسيكيين - الهدف الرئيسي لهم، ففي فبراير لتلك السنة كان هدفاً لحملة تشهير يمكن أن نصفها بأنها كانت مخططة بدقة: ففي اليوم الثامن أرسلت المحكمة العامة إلى الكاردينال سيغوينتا تقريراً طويلاً عن سير الحرب، وفي اليوم الحادي عشر أرسل ثلاثة آخرين من نفس المحكمة خطاباً لنفس الكاردينال، ثم قلدهم هذا الرجل الكنسي بيرالتا وذلك في ١٢ مارس، وحيث بدأ رجال محاكم التفتيش الاشتراك في الحملة، ولدينا تقارير بدون تواريخ وإن كانت تعود لنفس الفترة لرجل القانون بينيتو دياث، وكذلك مدير مصلحة سان خوان دي ديوس، وكلهم يتهمون الماركيز بتطويل الحرب: «بسبب أنه يرغب في المحافظة على الأعداء لهذا لا يسمح بقتالهم في أرض سهلة» هذا من وجهة نظر بينيتودياث الذي يقول: «الشيء الذي يدعو للأسف هو أن يضع صاحب الجلالة في منصب القائد العام رجلاً ليس

ضد رغبة الجميع من أصدقاء وغير أصدقاء فيسعى لإطالة الحرب ويوافقه الجنود حينما لا يقتلون المسلمين فهو يقبلهم ويعطي الموريسيكيين تصريح مرور. . . » هذه هي وجهة نظر هيرناندو دي بيرالتا، والأكثر شراسة في هذه المجموعة هو الراهب بالتاسار دي أوسونا، مدير مصلحة سان خوان دي ديوس، الذي استخدم شهادات بعض الجرحى، ثم كتب تقريراً لا يرحم وصل فيه لاتهام الماركيز بالجبن والخيانة وسوء السلوك: حيث يقول: «كل هؤلاء - أؤكد هذا بالله وبضميري - وهم في حالة الموت يلعنون القائد العام، والناس الذين يصحبونه يصفونه بأنه خائن، وأنه أكثر إسلاماً من المسلمين».

إن ما كان يحاوله مؤلفو تلك المنشورات الهجائية هو القضاء على حامي الموريسيكيين، الرجل الذي كانوا يشكون فيه، لأنه يريد بكل الوسائل الإبقاء على تلك الأقلية في غرناطة، لقد تبنى أعداؤه حلاً جذرياً وفورياً قائلين: «نرجو صاحب الجلالة أن يأمر بما يمكن لمعالجة هذا، وأن لا يبقي أي فرد منهم في مملكة غرناطة» وهكذا يختم رجال محاكم التفتيش خطابهم بطلب إبعاد الماركيز عن سلطاته واستبداله بدون خوان دي أوستريا الذي يمثل هزيمة حزب الرحمة وصنع انقلاب حاسم في الصراع.

لقد رأينا منذ قليل كيف أن الكنسيين يساندون موقف الموظفين في هجومهم على الماركيز، لقد كان يمثل الكنسيون العنصر الثاني في الحزب المتطرف النصراني، وبالطبع ليس كل الكنسيين يرون هذا فداخل هذه المجموعة يوجد أنواع من الآراء، فمن الآراء الراديكالية إلى الآراء المعتدلة، وأفضل ممثلي رجال الكنيسة الذين عملوا في أرض موريسيكية هما غيريرو في غرناطة وريبيرا في بلنسية، أما الأول فقد انتهى أمره ألى أن يؤيد طردهم من مملكة غرناطة أو تحويلهم إلى عبيد (باستثناء أطفال الموريسيكيين في غرناطة ووادي ليكرين حيث لم يشتركوا في التمرد) وأما الثاني فقد أيد طردهم نهائياً. لكنهما اتخذا هذا الموقف بعد أن خاب أملهما وتحققا من عدم جدوى الجهود الرامية لتنصيرهم وانضما للحزب الراديكالي، ومن المحتمل أن موقفهما هذا كان مشابهاً لموقف كل الأساقفة.

موقف رجال الكنيسة وأحقادهم وابتزازهم :

وقضية موقف المدارس الكنسية معقدة، ولم يتم دراستها حتى الآن، لهذا فنحن مضطرون أن نقوم بتقديم بعض الافتراضات التي تحتاج لاثبات؛ فالدومينيكيون يبدون ولأول وهلة أعداء وحشيين للموريسيكيين، فالعداء كان بلا حدود من جانب الأب بليدا، ومن المحتمل ألا يكون هذا حالة فردية.

وعلى العكس فإن أفضل الذين شاركوا حملات التنصير هم الفرانسيسكيين واليسوعيين ويبدو أنهم كانوا مدفوعين برغبات ونوايا تصالحية نحو تلك الأقلية: فالأب أنطونيو سوبرينو، والأب بارتولومو دي لوس انخيليس، اللذان دافعا عن الموريسيكيين كانا فرانسيسكيين.

أما من ناحية اليسوعيين فقد لاحظ ت. هالدين أنهم امتنعوا عن التدخل في النقاش المفتوح حول مصير الموريسيكيين في السنوات التي سبقت الطرد، ويمكن أن يقال نفس الشيء حول تصرفهم في مملكة غرناطة؛ حيث انتهجوا سياسة الامتناع بطريقة غير مباشرة، فقد كانوا في صالح الموريسيكيين، ومثال ذلك تقرير النبيل البلنسي خيرونيخو كوريجا في عام ١٥٨٦ م حيث يمثل وجهة النظر تلك.

القطاع الذي كان أكثر عداوة للموريسيكيين داخل الكنيسة يمثله (بالإضافة إلى بعض الأساقفة والمدارس الكنسية) الكنسيون ذوو الرتب الأقل؛ لقد كان وضع رجال الكنائس الموريسيكيين بالطبع صعباً؛ فهم معزولون في داخل وسط من الموريسيكيين، وفي كثير من الأحيان كانوا مكروهين، وكانوا يخافون من حدوث أي شيء بما فيه الاختطاف أو القتل الوحشي؛ وفي أغلب الحالات كان تكوينهم المنحط ونقص وازعهم الديني في اتخاذ الحيطة تجعل منهم أشخاصاً غير مناسبين أو مهيئين للمهام التي يجب أن يمارسوها. . لقد كان لديهم كل وجهات النظر الخاطئة بالإضافة إلى أحقاد النصارى نحو الموريسيكيين.

لقد كان القسيس هو الموضع الذي تظهر فيه الكراهية الشعبية المتبادلة،

ويجب ألا ننسى أن بليدا قد شغل هذا العمل لسنوات في إحدى القرى الموريسيكية، ومن الطبيعي أنه خلال تلك السنوات خزّن كل الغضب الذي سيصبه فيما بعد ضد أغنامه.

لكن المثال الأكثر وضوحاً هو الخاصة بايستبان ديل رينكون ـ قسيس في زوخار وهي قرية قريبة من باثا ـ الذي كتب خطاباً للكاردينال اسبينوسا رئيس مجلس قشتالة (السلطة العليا التالية للملك) في ١٦ أغسطس عام ١٥٧٠ م، وهي وثيقة طويلة يحكي فيها المصائب التي تحدث له ويصف فيها الموريسيكيين ـ تبعاً لرأيه ـ بأنهم أذكياء، مخادعين وخائنين وهم يسرعون فيما يفعلون، وكاذبون، وجبناء لا يهتمون كثيراً بالطعام واللباس والشراب والنوم [ربما المقصود أن لهم طريقة غريبة في الطعام والشراب واللباس والنوم]، متفائلون وأصحاب شعوذة وقساة ويميلون للانتقام، ولم يعجبه فيهم شيء، وهو ينصح بعدم استخدام الرحمة معهم، فالذين لم يتمردوا كانوا من وجهة نظره مجرمين أكثر من الذين حملوا السلاح؛ لأنهم لم يتجرؤوا أن يظهروا مشاعرهم الحقيقية وهذا الموقف غير المتفاهم لهذا القسيس هو نتيجة عشرين عاماً من عدم الفهم المتبادل والمواجهات المستمرة؛ ثم كان آخر حدث في حياته العامة الصعبة هو سرقة أمواله، حيث كان له في زوخار العديد من المنازل، وبخاصة عدد من الماشية تصل قيمتها لحوالي ستة آلاف دوقية، أي حوالي ستة ملايين بيزيتة لعام ١٩٧٧ م. أي هذا القسيس لم يكن فقيراً.

هل حالة هذا القسيس فريدة من نوعها؟ بكل تأكيد نجيب بلا؛ فكثير من القسيسين الآخرين، الذين كانوا ينشؤون كنائس في قرى ذات أغلبية موريسيكية في مملكة غرناطة ويعملون فيها يصبحون ملاكاً أغنياء: بارتولومي مورينو، قسيس في ريوفا (قرب الميرية) كان يملك أراض في أربع قرى تابعة لنهر الميرية، كما كان لديه منزل في غادور حيث يخزن كميات كبيرة من الزيت، وتقدر أمواله بألفين دوقية. أنطونيو دي ليرما، قسيس في الكوليا، في البوخارا الشرقية، كان يملك عند موته كمية كبيرة من الأراضي الموزعة في قرى كثيرة تقدر قيمتها ٢٤٠٠ دوقية بين رأسمال وفوائد.

الثروات الكبيرة لرجال الكنيسة والموظفين كانت ناشئة في جانب كبير منها من ابتزازات وسرقات ورشاوي خلال عشرات السنين وقد تضرر منها دائماً الموريسيكيون. وبفضل إحصاء عام ١٥٢٦ م الذي تم بأمر كارلوس الخامس في كل أنحاء مملكة غرناطة تعرف بالسياسة اليومية الاستعمارية، وهناك الكثير الذي يدفعنا أن نعتقد أن نفس الشيء قد حدث في مملكة أراجون، فجامعو الضرائب كانوا يفرضون شروطاً مجحفة [مفرطة]. فمثلاً جامعو نوع معين من الضرائب كانوا يجمعونها بصورة عملة فضية على الرغم من أنها في العادة لا تدفع هكذا، كما كانوا يفرضون مبالغ ضريبية في غير موعدها. كما كانوا يجبرون الموريسيكيين على دفع مصروفات إنشاء وإصلاح المنشآت العامة كالكباري ومنابع الماء في حين أن في الأصل يجب أن يشترك كل المواطنين في دفعها، وكذلك يجبرونهم على دفع سعر أعلى لهم (الذي كان احتكاراً ملكياً) من السعر الذي كان يدفعه النصارى.

وجانب القضاء كان لا يختلف من ناحية التفريق العنصري والشدة عن جانب الضرائب؛ لقد كان القضاة يرفضون الانتقال للبوخاراس ويدينون الموريسيكيين الذين لا يمثلون أمامهم. كما أن المحضرين كانوا يدخلون البيوت بدون إذن قضائي ويصادرون بلا سبب الثياب وقطع الموبيليا، كما كانوا يدسّون بعض الأشياء الممنوعة كالأسلحة أو غيرها لتكون لهم حجة وسبب لسجن الموريسيكيين، وأما القساوسة فكانوا يغرمون الذين لا يحضرون صلاة الأحد حتى ولو كانوا مرضى، ويتولون جمع ضريبة صناعة الحرير ويستغلون هذه المناصب لابتزاز تابعيهم من الموريسيكيين، وعندما تعلن الشكوى من هذه الابتزازات يتم إصدار بعض العقوبات، مثل حادثة خوان دي خونا، قسيس بيرتشوليس، فقد كانت حادثة فريدة ولم يترتب عليه نتائج، بل عندما تنتهي زيارة المفتشين تعود الابتزازات لحالتها الأولى بل وتزيد. وقبل التمرد كان الموريسيكي يعاني من ضغط شديد بأساليب معقدة من الاغتصاب والابتزاز.

* * *

ردود أفعال الموريسيكيين:

أ ـ الهرب:

من ناحية الموريسيكيين، كان بعض الأفراد لا يطيقون الإستمرار بممارسة التقية؛ فيقومون ببعض ردود الأفعال المهددة للأغلبية النصرانية. ويمكن أن تظهر بثلاث صور: الأولى: وتبدو في ظاهرها سلمية وهي الهروب إلى شمال أفريقيا. وقد رأينا في فصل سابق الإزدهار الذي أوجدته تلك الظاهرة، وهذا النزيف كان يقلق السلطات، ليس لأنهم يأسفون لغياب الموريسيكيين، لكن لأنهم يعلمون أن المهاجرين سيزيدون من خطر هجمات القراصنة البربر لسواحل البلاد، وهذه الظاهرة التي تعد بالعشرات خلال القرن السادس عشر، كان يتم الاعداد لها بدقة من تونس أو لاراتش وبخاصة من تطوان والجزائر، وفي بعض الأحيان تتكون الحملة من بعض السفن الصغيرة، وفي أحيان أخرى تشتمل على العديد من السفن الكبرى والمراكب الصغيرة... إلخ تبعاً لأهمية الهدف. هذا يحتاج أن يكون الهدف معروفاً بوضوح، وهذا بدوره يحتاج لجهاز إعلامي [مخابرات] فعال يحدد الأماكن وحجم القوات التي يمكن أن تعترض طريق الحملة، والموريسيكيون هم القادرون على إمداد القراصنة بتلك المعلومات فعندما كانوا يصلون إلى النقطة المحددة للنزول، فإن مقاومة الموريسيكيين، الذي تم الاتفاق عليه في السابق يضمن نجاح الحملة في أغلب الأحيان. فمثلاً في عام ١٥٥٥ م وعندما تم غزو قرية لوكاينينسا دي لاس توريس فإن أحد متقدمي السن من الموريسيكيين هو الذي دل القراصنة على بيوت أسر النصارى الخمسة التي تعيش في ذلك المكان، وقد اقتيدوا إلى الشاطىء الآخر للبحر المتوسط [أي إلى شمال أفريقيا].

المثال الأكثر وضوحاً ربما ينطبق على الحملة التي تمت في ٢٦ سبتمبر عام ١٥٦٦ م، حيث لدينا وثائق كاملة تسمح لنا برواية الحادثة؛ فقد هرب بعض الموريسيكيين، أحدهم من تابيرناس ويسمى لويس الحافظي، والثاني من الميرية ويسمى ديينو الكانكار حيث وصلوا إلى موستاقنين في الجزائر

واتفقوا مع القراصنة على مهاجمة تابيرناس حيث نهبوا القرية، وشوهوا الكنيسة وأماكن العبادة، وقتلوا أحد النصارى وأسروا أربعين، ورحل معهم ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ موريسيكي، ثم بعد القيام بعملية مشابهة في لوكانينا والاشتراك في عملية قتالية مع جنود الميرية، عادوا فركبوا سفنهم؛ ، ودارت العملية يومين.

ويمكن بهذه الطريقة أن تتخيل الخوف الذي كان يسيطر على السكان النصارى في قرى ذات أغلبية موريسيكية، وبخاصة أولئك الذين يسكنون قرى تبعد بين ٥٠ ـ ٦٠ كيلومتراً من الساحل، حيث أن الحملات لا يمكن أن تتوغل أكثر من هذا، وفي حالة توغلها تفقد طابع المفاجأة. وقد تتعرض لرد فعّال من جانب النصارى.

إن عدم وجود شبكة لحراسة السواحل في مملكة بلنسية حتى عام ١٥٦٠ م، وكذلك عدم فعالية النظام الدفاعي في مملكة غرناطة وضعت قطاعاً كبيراً من السكان النصارى تحت رحمة حملات القراصنة التي يمكن أن تتم في أية لحظة.

وهذا الوضع كان يسود كل شواطىء أسبانيا وحتى الشمال وقد وصل عدد الأسرى النصارى في أواسط القرن السادس عشر إلى خمسة آلاف في تطوان، وإن كان يبدو أن هذا الرقم فيه بعض المبالغة؛ لكن بلا شك يعتبر هذا الرقم أقل بكثير عند مقارنته بعدد الموجودين في الجزائر، وإن صيحة «المسلمين على الشاطىء» كانت تسبب الهلع حتى بداية القرن التاسع عشر.

ب ـ قطاع الطرق:

ظاهرة قطاع الطرق كانت قريبة في روحها ووسائلها مع الحملات البربرية، وقد كانت العلاقة بين هذين النشاطين قريبة جداً لدرجة أن كثيراً من المنفيين كانوا يهربون لشمال أفريقيا قد يتم نسيانهم، ثم يعودون وقد جهزوا حملة ضد الشواطىء الأسبانية، وعندما حدث غزو تابيرناس فإن ثلاثة عشر من سكان تلك القرية، وكانوا قد اتخذوا الكنيسة ملجأ لهم حيث تمتعوا بحرمة

وحماية الأماكن المقدسة، ذهبوا جميعاً مع القراصنة إلى شمال أفريقيا. . هذا المثال يعلمنا إلى أي درجة كان أولئك الذين اختاروا طريق التمرد المسلح يتمسكون بوضعهم الجغرافي حيث يمدهم بالغذاء والتأييد، لقد كان هؤلاء يمثلون ـ داخل المجتمع الموريسيكي ـ ظاهرة الرفض الكامل.

وكل هؤلاء عندما كانوا يمارسون نشاطاتهم كانوا يعبرون عن احتجاجهم. فرجال العصابات، مثل الأراجوني السولايا، وبطل البلنسيين خوان بن سودة، الونسو الخواريقي بطل الغرناطيين، كانوا يقومون بنشاطاتهم على بصيرة وإدراك فيفضلون في هجومهم القساوسة، ورجال الضرائب، ورجال القضاء، كذلك التجار، أي باختصار رجال المال والسلطة. وإحدى هذه المحاولات التي تمثل هذا الصراع هو محاولة الاغتيال التي قام بها أحدهم: عرّوبة، حين حاول اغتيال أسقف توى، ابيجنيدا، رئيس المحكمة العليا في غرناطة وقد قام بمحاولته في قلب العاصمة.

لقد كان رجال العصابات رواداً للشعب الموريسيكي، ولهذا فقد اندمجوا فيهم عند حدوث الأحداث العظيمة الجماعية مثل تمرد عام ١٥٦٨ م، ولا نعرف الظروف والأحوال التي دفعت المنفيين ورجال العصابات وغيرهم لتبني هذه الصورة من النشاط، لكن يمكن أن نفترض ـ كنقطة بداية ـ عدم تمكن الأفراد من إسكات وتصنيع الكراهية التي يحملونها في صدورهم.

ومن ناحية أخرى فإن ممارسة التُقية تعني تحكم كامل ودقيق للانسان على نفسه أمام استفزازات النصارى الدائمة، وبصورة فجائية ينتهز أحدهم الفرصة فيعلن بطريقة وحشية قناعاته العميقة ونظراً لخوفه من محاكم التفتيش ينطلق [يهرب] إلى الجبل.

كذلك هناك علاقة بين ظاهرة قطاع الطرق وبين حالات العنف الفردي الشائعة؛ ففي جلسة لمحاكم التفتيش، عقدت في غرناطة في ١٧ نوفمبر عام ١٥٦٠ م مَثُل خيرونيمو مارتين، أحد سكان كوريتس لأنه سرق وحطم تمثالاً لعذراء الكنيسة، ودييغو حايير، أحد سكان كوقوبوس لأنه هدم صليباً، وفي إقليم كونيكا يوجد الكثير من الحالات التي يمثُل فيها الموريسيكيون أمام

محاكم التفتيش لاعتدائهم على نصارى أثناء إنشادهم قطعاً شعرية هزلية، وفي ديتا سرق أحد الموريسيكيين تمثال آلام المسيح على الصليب وقام بحرقه.

جـ ـ مؤامرات وتمرد:

هـذه الأمثلة الأخيرة تبين لنـا إلى أي مدى كـان من السهل الانتقـال من حـالة تمـرد فردي إلى تمـرد جمـاعي، واننـا نعلم أن تمـرد الغـرنـاطيين عـام ١٥٦٨ م لم يكن من إنتاج مشـاعر فجـائية بـل يجب أن يعتبر جـزءاً من سلسلة طويلة من نفس الأحداث، والتي نظراً لتكرارهـا كانت تعـطي أسبابـاً للاعتقـاد بـالشائعـات التي تدور حـول مؤامرات، وبين تلك المؤامـرات الحـوادث التي سبق ذكرها: تمرد غرناطة عـام ١٥٠٠ ـ ١٥٠٢ م، بلنسية ١٥٢٥ ـ ١٥٢٦ م، وأشبيلية عام ١٥٨٠ م، وفي أحيان أخرى لم يصل الأمر للتمرد العلنـي الظاهر، ولكن أظهروا احتجاجاً شديداً كشف عن التوتر الموجود في النفوس؛ مثال ذلك ما حدث في مايو ١٥٦٧ م حينمـا ذهب الأسقف لتورتـوسا للوعظ في بـال دي أوكسو، واستقبله السكان ببرود، وأعلنوا له أنهم ليسوا نصـارى، مما أدى إلى اقتياد عدد من زعمائهم أمام محكمة التفتيش.

في أراجون وقعت أحداث كهـذه كانت تنتهي بهـرب النصراني المُهـدَّد في غرناطة، وفي مايو ١٥١٢ م كان هنـاك فريق من النصـارى يتألف من ٢٠ ـ ٣٠ شخصاً يقوده محامي ومحضر، وكانوا يقـومون بجـولات ليلية في البـايزين يشتمون فيها المـوريسيكيين، ويرمـون الأبواب والشبـابيك بـالحجارة وقـد كاد يسبب هـذا الأمر تمـرداً كبيراً: وقـد تجددت الفـوضى في ينايـر عام ١٥١٤ م بسبب مواعظ أحد الرهبان وقد اعتقلت السلطات الشخصيات الرئيسية.

وتوازي هذه الأحداث، أحداثاً من نوع آخر وهي الخاصة بالتجمعـات، مثلمـا حدث في بـاثا في أغسـطس ١٥٢٠ م، وفي هويسكـار من سبتمبر عـام ١٥٢٠ م إلى فبـرايـر عـام ١٥٢١ م، ولـم تتمكن السلطات من معـرفـة تلك الأحـداث بـوضـوح وإن كـان قـد اتهم فيهـا الكثيـر من المـوريسيكيين، وقـد اضطرت القوات الملكية خلالها إلى محاصرة مدينة هويسكار.

أما في ملقة فقد حذرت البلدية الملك من محاولة لحدوث تمرد عام بين قرى الموريسيكيين في غرب مملكة غرناطة وذلك في يناير ١٥٢٩ م.

وفي منطقة الحاما التابعة للميرية تمرد أربع قرى عند اكتشافهم اغتيال أحد مواطنيهم، وقد قاموا بقتل أربعة من الجنود وذلك في يناير ١٥٦٧ م؛ لكن يجب أن ننبه إلى أنه في هذا الحادث كما في غيره كان الضجيج أكبر بكثير من الأحداث. وهذا ما يجعلنا نفكر كثيراً...

وعلى الرغم من أننا لم نتوسع في ضرب الأمثلة، لكن ترتيبها الزمني يبدو معبراً، ويؤكد طبيعة التيارات الكبرى التي وضحناها في مكان آخر. لقد ارتفع التوتر في الفترات **١٥١٠ - ١٥١٥** م و**١٥٢٥ - ١٥٢٩** م، وبعد ذلك فإن قلاقل البلنسيين والغرناطيين عام **١٥٦٧** م تعبّر عن أزمة الستينات التي تطورت إلى تمرد عام في عام ١٥٦٨ م، ووصل فيه الفريقان إلى النقطة التي لا عودة بعدها، ونريد أن نؤكد من جديد على فترة الهدوء في **١٥٢٥ - ١٥٥٥** م، وسياسة الاحتواء عن طريق الاقناع لا تكفي لتفسيرها، لكن يجب أن نستعين بمحاولات الترابط ونشاط الحمائم كان سبباً في ذلك.

* * *

مواقف ومعاملة النبلاء للموريسيكيين:

إن أكثر المدافعين عن الموريسيكيين حماساً هم السادة [النبلاء]، والذين خلال القرن السادس عشر اجتهدوا في الدفاع عن تابعيهم، وإن نشاطهم كان في أكثر الأحوال فعالاً، فقد استطاعوا في أكثر من مرة إلغاء الإجراءات التي كانت تهدد الأقلية، ولقد أثبت كراسكو أورقويتي كيف أن السادة الأراجونيين عارضوا بنجاح إجراء نزع سلاح الموريسيكيين عام ١٥٥٩ م، وفي عام ١٥٥٨ م أصدر رجال محاكم التفتيش في سرقسطة قراراً يحرم النصارى الجدد من حق الاجتماع، فقام العديد من السادة منهم فرانسيس دي أرينيو، سيد أوسيرا، وحيزويخو دي ايمبرون... إلخ وشكوا استغلال محاكم التفتيش السيء لصلاحيتها، وفي مارس عام ١٥٥٩ م أعلن

كل من السادة الدوق لبياهيرموسا، والكوندي دي أراندا وخيروينمو دي ايبرون معارضتهم للائحة نزع السلاح، وفي النهاية تم الغاء القرار، وعندما بعث هذه القـرار عام ١٥٧٥ م ووضـع من جديـد موضـع التطبيق، واجـه رجال التنفيـذ الملكيين معارضة ثلاثة من كبار السادة: الدوق دي بياهيرموسا، والكوندي دي أراندا وفرانسيس دي أرينيو.

وكذلك فإن السادة في بلنسية وغرناطة كـانوا يتصـرفون بنفس الـطريقة. وتقرير ايستبـان ديل رينكـون، الذي ذكـرناه سـابقاً، يعتبـر صفحة اتهـام كبيرة ضدهم «إن السبب الرئيسي في تمرد هذه المملكة غرناطة، كان هو المعـروف الكبير والتسهيلات الـواسعة التي قـدمها لهم السـادة أبناء هـذه الأرض، حيث يغـطون عليهم ويـطلقـون سـراحهم بعـد ارتكـابهم لجـرائم كبيـرة. . .» وأحد الاتهامات الكبرى التي كانت توجه للسادة هي قبولهم لوجود رجال العصابـات في أرضهم؛ ففي مملكة بلنسية يمثل سانشو دي كاردونا، الالميرالي لأراجون، المثال الأكثر وضوحاً لحماية الموريسيكيين، وقد دفع ثمن نشاطه هذا لصالح الموريسيكيين أن مثُل أمام محكمة التفتيش عـام ١٥٧٠ م، وعند تتبـع سير المحاكمة تكشف لنا عن أنه منح الموريسيكيين مكاناً يؤدون فيه الصـلاة، ووافق على إصلاح مسجد قـديم مخرب في أدشـانيتا، كمـا ثبت عليه أنـه كان يعـطي ككثير من النبـلاء، تصريـح مـرور لمن يـرغب في الهجـرة إلى شمـال أفريقيا. ولهذا فإن قرية مثل مورلا، من أملاك الكوندي دي أوليبا، عـانت من قلة السكان ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات وذلك بسبب الهجرة.

لقد كانت محاكم التفتيش على علم بكل هذا، ولهذا جـاء في محاكمـة دون سانشـو «أن هيئـة هذه المحكمـة قد فهمـت من طرق عديدة ما يقـوم به السـادة الذين لـديهم تابعين مـوريسيكيين وما يقـدمونـه لهم من تسهيلات. . . لهذا وجب إصدار تعليمات إصلاحية في هذا الشأن» ومن المعروف أن النبلاء لم يكن لـديهم أي رغبـة تبشيـريـة: ففي عـام ١٥٤٢ م اصـطدم سـانشـو دي كاردونا مع قسيس بال دي الكلاء لرغبته في إجبار المـوريسيكيين على حضور الصلاة. وكان ينصح الموريسيكيين فيقول: «في الظاهر تتظاهرون بالنصرانية،

وفي الداخل كونوا مسلمين» الراهب ماركوس دي غواد الخار يحكي: أنه عند حدوث التنصير الاجماعي عام ١٥٢٦ م، فإن مدجني قرية ماريا دي ويربا رفضوا التعميد، إلى أن أرسل لهم سيدهم رسولاً أقنعهم بهذا قائلاً: «أن يكون القلب لمحمد». لكن أيضاً يوجد استثناءات، مثل الدوق دي بياهيرموسا الذي كان مشغولاً بتنصير حقيقي لتابعيه وهو مؤلف رسالة «تعليمات للتقوى» وقد وجهها للقساوسة الذين يعملون في القرى التي تقع داخل أملاكه، ومحتوى الرسالة يعدد التعليمات التي من وجهة نظره تؤدي إلى تنصير حقيقي.

من الخطأ تفسير موقف السادة على أنه علامة على تفهمهم لمشاكل الأقلية. لقد كانوا هم ورجال إدارتهم يهمهم مادياً حماية الموريسيكيين. ت. هلبرين أوضح أن الشروط المفروضة على التابعين الموريسيكيين كانت أقسى وأشد من تلك المفروضة على النصارى، لقد كانت أيام عملهم أكثر منها كما كانوا يدفعون ضرائب أكثر. فمثلاً، الموريسيكيون في كارليت كانوا يدفعون ضريبة على الماشية وعلى الفاكهة فقط ويجب أن يسلموا السيد الأخشاب التي يريدها، وأن يعملوا في كرومه بأسعار منخفضة، وأن يبيعوا له البيض والماعز بسعر أقل من سعر السوق.

وفي كثير من الأحيان كان يجب على الفلاح الموريسيكي أن يدفع ضرائب ورثها بسبب وضعه الاجتماعي القديم كمسلم؛ فحتى عام ١٥٨٠ م كانوا يدفعون للدوق دي سيجوربي ضريبة تسمى ضريبة المسجد، وفي النهاية كان كل ذلك فرصة لفرض ضرائب استثنائية عليهم ففي عام ١٥٧٦ م حصل حاكم وادي غواداليست على ١٨٠٠ دوقية مقابل وساطته التي جنبت الموريسيكيين من التعرض لحملة تبشير جديدة.

هذه الابتزازات لم تكن تمر دائماً دون احتجاج، فالقرى الموريسيكية الواقعة في دائرة كل من الماركيز دي سينيت ودي لوس فيليس كانت في دعاوى قضائية دائمة ضد سادتهم، لكن في النهاية يتراضى الطرفان، فمقابل الفائدة التي يحصل عليها السادة يدفعون حماية تؤدي إلى احتفاظ الأقلية

بهويتها. وفي أراجون كان هناك مثال آخر ثانوي يمكن أن يفسر هذه الطريقة من التعايش وهو المحافظة على الهيئات الاقليمية حيث أن معركة الاحتواء الموجهة إلى الموريسيكيين كانت تديرها هيئات وطنية [أي غير محلية] وكنسية وكانت تريد الاستيلاء على سلطات الهيئات الاقليمية.

يبرز بين المدافعين عن الموريسيكيين أسرة لوس ميندوثا، وكانت تمتلك منصب القائد العام لغرناطة، وهذه الأسرة تستحق منا اهتماماً خاصاً لسببين: أولهما: كثرة المصادر التي تتحدث عن تاريخها، والسبب الثاني: أن أفراد هذه الأسرة كانوا من كبار رجال الدولة في مملكة غرناطة. أما أملاكهم في المملكة فقد كانت محدودة جداً وتقتصر على قرية المايجاتي، ولم يتردد السيد اينيغو لوبيث دي ميندوثا في التعبير عن مشاعره لصالح الموريسيكيين، والمذكور هو الماركيز الأول من الأسرة، وكان لديه أيضاً لقب الكوندي.

لقد عارض بقوة اللائحة الملكية الصادرة في ٢٩ يوليو عام ١٥١٣ م حول زي المرأة الموريسيكية فقال: «لقد عبرت عن ذلك علناً والآن أعود لأكتب لصاحب السمو حول ما أمرتم به من منع كل امرأة مرتدة من ارتداء زيها الأصلي الموريسيكي، وهذا الأمر من الواجب أن يتم بموافقة المجلس الأعلى؛ لهذا أقول لكم من باب الإخلاص في خدمتكم ولأخلاقي، ولأنني ترعرعت مع هؤلاء الناس لا أستطيع أن أسكت دون أن أصارحكم برأيي وبالآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذا القرار».

هذه المقدمة تعطينا فكرة تقريبية حول اللهجة الحاسمة والطريقة التي قام بها مؤلف الخطاب وعمره ٧١ عاماً حيث يؤكد حججه لصالح الموريسيكيين. وفي خطاب آخر مكتوب في أكتوبر ١٥٠٩ م يوضح سياسته نحو الموريسيكيين فيقول: «ما كتبته اليكم (إلى الأسقف الجديد) كان الهدف منه أن أناشدك أن تسير مع النصارى الجدد بطريقة الأسقف السابق (هيرناندو دي تالافيرا)... إنهم أناس من النوع الراقي ويتميزون بالطاعة... وإن الشعوب لا يمكن أن تحب من تخافه».

لقد تابع دون لويس، الماركيز الثاني دي مونديخار، منذ عام ١٥١٥ م

سياسة أبيه وقد تحول إلى محامي عن الموريسيكيين أمام كارلوس الخامس، عندما كان الأخير يقيم في غرناطة عام ١٥٢٦ م، فلقد عارض السياسة القمعية التي تمارسها محاكم التفتيش مرتين: عندما عقد مجلس طليطلة عام ١٥٣٨ م، وعندما حاول الحصول على عفو عام للغرناطيين عام ١٥٤٣ م، لقد كان من مؤيدي العفو عنهم بدون اعتراف، على عكس ما كانت تشترط محاكم التفتيش. وقد أشار المجلس الأعلى لمحاكم التفتيش إلى موقفه في خطاب للامبراطور قائلاً: «وإذا كانت سلطة القرى يتبنون هذا الموقف إلا أننا نرغب في معرفة ما يحركهم». لقد مات دون لويس عام ١٥٦٥ م إلا أنه كان قد أشرك ابنه اينيغو في نشاطاته وعندما تحول إلى الماركيز الثالث دي مونديخار تعرض لحملة اعتداءات من جانب رجال الإدارة، وكان يسمع رأيه قليلاً ومع ذلك لم يتخاذل، وقد كتب في فبراير ١٥٦٩ م تقريراً يعترف فيه بخطورة التمرد، ودعا فيه أيضاً إلى إحسان معاملة الأطفال والنساء وكل أولئك الذين لم يحملوا السلاح، وكذلك الذين لم يرتكبوا جرائم ذات وزن. وبصورة خاصة كان يفرق بين الذين تمردوا فجأة وبين الذين أجبروا على التمرد: «أولئك الذين تم دفعهم للتمرد من المفيد معاملتهم برحمة»، وحتى بعد إبعاده عن مسرح العمليات عاد وكتب للسكرتير الملكي باثكيت دي سالازار في ١١ أغسطس عام ١٥٦٩ م قائلاً: «أود أن أعلم سيادتكم أنني ما زلت على رأيي في أنه يجب إنهاء هذا الصراع بطريقة سياسية وليس حربية، وحتى في حالة اتخاذ الطريق الآخر فانني أعارض الطريق المتخذ الآن»، لكن عندما كتب هذه الكلمات كان قد تحول إلى رجل معزول لا يشاركه أحد من النصارى رأيه هذا.

من الموريسيكيين من تنصر حقيقة:

ويوجد أيضاً بين الموريسيكيين من أعلن إخلاصه بدون تحفظات، وقبل كل شيء يجب أن نقول أنه كان لحملات التنصير بعض الأثر. وإذاكانت حالات النصارى الذين اعتنقوا الإسلام تعتبر حالات استثنائية فإن عدداً ليس بالقليل من الموريسيكيين يمكن أن نؤكد أنهم كانوا نصارى فعلاً: ت.

هلبرين ذكر بعض الأمثلة: ألونسو كويخو، من سكان غايبييل في مرتفعات ايسباداان، وقد أثرت فيه إحدى المواعظ، وبالتسار الاكوا، ابن لأحد الفقهاء، وقد ارتد بعد سماعه بعض مواعظ البطريرك ريبرا، ولقد ذكرنا سابقاً حالة الموريسيكيين من كامبودي كريبتانا حيث ارتدا وتزوجا من النصارى على الرغم من مقاطعة أبناء جنسهم ويمكن لقائمة المرتدين عن اقتناع أن تطول.

وسنرى عند حدوث النفي أن بعضهم يموت كشهداء نصارى، وهذه الظاهرة تكثر في النساء، وفي المناطق التي يكون فيها الاحتكاك شديداً.

وهذا الأمر التقطه سيرفانتس في الفصل الرائع حول الموريسيكي ريكوتي، وزوجته فرانسيسكا ريكوتا وابنته لاريكوتا، وقد قام بتصويرهم كنصارى خُلّص، حيث يقول حول نفسه: «على الرغم من أنني لست نصرانياً لدرجة كبيرة إلا أنه في من النصرانية أكثر من الإسلام. وأرجو دائماً الرب أن يفتح عيني على الفهم وأن يعرفني أفضل الطرق لخدمته»، ويجب ألا ننسى أن عائلة ريكوتي هي عائلة قشتالية، ورسم عائلة هكذا في أراجون أو بلنسية يمكن أن يبدو أقل احتمالاً.

مع هذا فإن الكنسيين من أصل موريسيكي كانوا أكثر مما يمكن تصوره. في استرامادورا ذكر إحصاء عام ١٥٩٤ م سبعة قساوسة؛ وفي بداية القرن السابع عشر كان قسيس تورتوسا فيليب بوبيل من أصل موريسيكي، ولقد ذكرنا دور الكاهن خوان اندريس، وكان في السابق فقيهاً لخاطبة، كذلك اليسوعي البوتودو في غرناطة، والأستاذ ثورّيخوس، قسيس داريكال، ونذكر أيضاً فرانسيسكو لوبيث تاماريد، وقد كان قسيساً في فيرا، وقد حرق المتمردون منازله في أنتاس، وسرقوا ممتلكاته من ماشية وغيرها وتقدر بـ ٤٠٠ دوقية، وقد اشترك لوبيث تاماريد مع توريخوس والدكتور مارين في لجنة التفاوض النصرانية مع الحاباقي في مايو ١٥٧٠ م. والدكتور مارين هذا هو شخصية عجيبة، نجده يشترك في العديد من النشاطات، فهو معلم في مدرسة كاتدرائية الميرية، كما أنه كان يتمتع بمكانة كبيرة بين الموريسيكيين، وذلك إذا أخذنا في اعتبارنا كلام مارمول: «والذي كان يحترمه كل موريسيكي

في تلك المنطقة» وهذا التأكيد يتناقض مع ما حدث له في تابيرناس حيث كان فيها وقت حدوث غزو القراصنة في ٢٤ سبتمبر عام ١٥٦٦ م، وعلى الرغم من أنه لم يتعرض للخطر إلا أن القراصنة استولوا على الأموال التي أودعها إياه راهب الكاتدرائية، وكذلك كان له مكانة كبيرة لدى السلطات النصرانية، ففي عام ١٥٨٣ م يقول أريبالو دي زوازو عنه: «لا توجد شخصية أخرى في مستواه خدمت وبنجاح كبير الذين حكموا المملكة. ونظراً لمعرفة الدوق دي أركوس والكاردينال دون بيدرو دي ديثا لهذا الأمر فقد كلفوه بكل الأمور الهامة المتعلقة بهذا الجانب، وقد كلفه هذا الكثير، وذلك لأن التابعين لدائرة كنيسته يقولون أنه صدر ضده قرار حرمان [فصل من الجماعة النصرانية]... وهو متخصص في القانون كما أنه رجل كنسي من الطراز الأول، ويعرف بنصرانيته...

نعود فنرى هذه الشخصية عام ١٥٧٣ م وهو يعلن استعداده للتفاوض مع المنفي الشهير الخورايقي والذي يعرفه منذ سنوات عديدة، بعد ذلك بعدة شهور كلف بمهمة جمع الأموال اللازمة، فداء لسكان كوياس دي المنصورة والذين أسرهم القراصنة خلال عملية تمت في نوفمبر ١٥٧٣ م، لكن عداوة بعض رجال الكنيسة له، وصراحته في الحديث وعلاقته الودية مع أبناء سلالته سببت له الكثير من المتاعب؛ لهذا فإنه خلال سنوات ١٥٧٠ م، استدعي لدعوتين قضائيتين احداهما مع أحد رجال محاكم التفتيش، والثانية حول موضوع غامض صودرت من أجله ماشيته. وعلى الرغم من أن راهب كاتدرائية الميرية حاول طرده إلا أنه ظل هناك حتى مات عام ١٦٠٠ م، ولديه ثمانون عاماً من العمر.

الطبقة الراقية من الموريسكيين:

هؤلاء الكنسيون لم يكونوا ينتمون للنخبة الموريسيكية ولا للطبقات الكادحة؛ فالأموال التي كان يملكها مارين كانت متواضعة جداً، والبوتودو كان ينتمي لعائلة من الحدادين وصانعي الغلايات؛ أما ثورّيخوس فينتمي لعائلة من الفلاحين الأثرياء. وقد كانت عملية الدخول في السلك الكنسي رغبة في رفع

وضعــه الاجتمـاعي، وعلى العكس من ذلــك فــإن الــطبقــة الــراقيــة من الموريسيكيين لم تقدم قساوسة أو رهبـانـاً؛ ومـع هذا ففي وسـطهم نجد عـدداً أكبر من النصارى المقتنعين، وهذا سببه في الأصـل حملات التنصيـر المركـزة التي كانت توجه لمن اعتيد تسميتهم «الرؤساء»، وكذلك فيدخل في هذا الأمر موقف النصارى حيث لم يكونوا يدخلون تلك العائـلات في حملات الاحتقـار الموجهة للاقلية؟ يجب أن نأخذ في اعتبارنا أيضـاً ذكاء سياسة الملوك، حيث كـانوا يـوزعون امتيـازات على الأشخـاص أصحـاب المكـانـة، والـذين كـان إخلاصهم مضموناً فقد ذكـرنا في مملكـة غرنـاطة لـوس صقريين [الصقـريين] ولوس بلاسيوس، ويمكن أن نذكر آخرين مثل: لوس فـوستيرو، ولـوس لوبيث كـايبونـا، ولوس بـاذان، ولوس نـوينث أي فبث مولاي. . . فهـل حدث نفس الشيء في مملكـة بلنسية؟ ت. هـالبرين يجيب بـالنفي؛ لكن هذا يبـدو غيـر مقبول لأنه في عـام ١٥٢٦ م لم تشترك النخبـة الموريسيكيـة في التمرد وليس من المعقـول أنه لم يتم مجـازاتهـا، وأن لا تكـون منـدمجـة بعض الشيء في الطبقة العليا للمجتمع النصراني. وحالـة كوسمي بن عـامر لا يمكن أن تكـون فـريدة من نوعها.

هـذا الشخـص وينتمي لعـائلة نبيلة وغنيـة في نفس الـوقت، لعب دوراً عسكرياً معتبراً في القضاء على حركة النقابات [اخيرمانادو] لم يشترك في تمرد ١٥٢٦ م. ومقابل إخلاصه الشديد اعترفت السلطات النصرانية بأصله النبيـل، وبحقه هو وأحفاده في حمل السلاح. وهناك كوسمي آخـر ربما يكون حفيـداً لـلأول، اتهم بالهـرطقة بـواسـطة محـاكم التفتيـش، وقـام اثنـان من السـادة النصارى بدفع كفالته، وكان نشاط وصلاحيات عائلة ابن عامر لا تختلف كثيـراً عن تلك الطبقات العليا الغرناطية، كتلك التي نراها في حالة عـائلة، بني غاز في غرناطة. هذه العائلة تنتمي للأمير سيدي يحيى عمـدة الميريـة، وابن عمه الصقـال الذي سلم بـاثا بعـد مقاومـة استمرت خمسـة شهور عـام ١٤٨٩ م. وبداية من هذا التاريخ. فإن هذه العائلة بـأكملها وضعت نفسهـا تحت خدمـة ملوك أسبانيا. فغيـر سيدي يحيى اسمـه إلى بدرو دي غـرناطـة وابن الونسـو، عضو مجلس بلدية غرناطة وكبير مترجمي الملك، كذلك فإن الـونسو الثـاني،

حفيد سيدي يحيى كان في خدمة الملك، وكذلك الونسو الثاني كان عضو مجلس بلدية غرناطة وحاكم لجنة العريف، والجميع تمتعوا برتبة فرسان سانت يعقوب. الونسو الثاني كان نائباً في البرلمان عن غرناطة، ولعب دوراً هاماً في تمرد ١٥٦٨ م بجانب الماركيز دي موندبخار في البداية ثم دون خوان دي اوستراديا فيما بعد. هذه الأحداث حمّلته نفقات كبيرة وأدت إلى انخفاض واضح في دخله، وعند نهاية الصراع انخفض دخله إلى ٣ آلاف دوقية، وهو مبلغ كبير لكنه غير كاف لإعالة منزل كبير كهذا.

في نفس التاريخ كان دخل خيرونيمو رينقيفو، أخو الونسو، يصل إلى ١٠ آلاف دوقية، ودخل ابن عمه الونسو بينغاس دي الاركون حوالي ١٥ ألف دوقية. وقد تم منحه معاشاً سنوياً قدره ٤٠٠ دوقية نظراً لأنه: «طاعة للأوامر. . . في ذلك الصراع أنفق من ماله الخاص».

وإذا كانت أواصر صداقة بين طبقة النبلاء الموريسيكية والنصرانية أمر لا شك فيه، فبقي أن نناقش قضية العلاقة بين النبلاء الموريسيكيين، وبطريقة أوسع كل المعاونين للنصارى مع كافة الشعب الموريسيكي.

مما لا شك فيه أن جسور الصداقة لم تنقطع أبداً، صحيح أن بعضهم مثل لوبيث تاماريد والبوتودو والصقريين قد عانوا من انتقام المتمردين، وذلك لأن حماسهم في الاندماج مع النصارى والرغبة في نسيان أصولهم دفعهم لتبني مواقف متطرفة، لكن هذه الحالات تعتبر شذوذاً عن القاعدة؛ ولهذا يجب أن تقرأ من جديد تنقلات فرانسيسكو نونيث مولاي [أحد نبلاء الموريسيكيين] والذي يعتبر إخلاصه واضحاً واستقامته لا يمكن أن توضع محل شك، فخلال حياته التي استغلها جيداً وبخاصة في العشرينات والستينات وضع كل إمكانياته في خدمة الموريسيكيين، وأما دون الونسو دي قزنادة بينيغاس فقد عانى من هجوم سافر من جانب الإداريين بنفس الطريقة التي عانى منها الماركيز دي موندبخار، وقد اتهمه دون بيدرو دي ديثا في خطاب موجه للكاردينال ايسبونسا بأنه أمر بضرب ثلاثة من النصارى بالسياط، ويجب أن نتذكر أمل الغرناطيين الكبير في العودة لارضهم عام ١٥٧٧ م؟ ألم

يقال لهم أن دون الونسو سيتوسط شخصياً عند الملك، وعلى ضوء هذا الحدث يجب أن نقيم وزن هذا الشخص، وقد رأينا كيف أن معلم المدرسة مارين ظل مرتبطاً باستمرار بأبناء سلالته، أما أبناء عامر فقد وجهت إليهم عام ١٥٦٧ م تهمة العمل على أن يحتفظ الموريسيكيون بايمانهم الحقيقي ويظلوا مسلمين.

حدث آخر يقودنا في نفس الطريقة: اكتشاف مجموعة من المخطوطات في غرناطة عام ١٥٨٨ م وعام ١٥٩٥ م في جبل غرناطة وأماكن أخرى، والتي يؤكد فيها أن عيسى ليس ابناً لله. وقد ثبت أن هذا التزييف هو جزء من حملة توفيقية (وليست الوحيدة) بين النصرانية والإسلام. ومن المحتمل أن يكون مؤلفوها: الونسوديل الكاستيو وميغيل دي لونا، وهم ينتمون إلى فريق المعتدلين والمتعاونين مع النصارى؛ لهذا لنا الحق في أن نفكر بأن المعتدلين سواء من النصارى أو الموريسيكيين، ينتمون للطبقة الراقية، وكان لديهم أهداف بلا شك، ولقد لعبوا دوراً هاماً في الصراع بين الحضارتين، حيث أعطوا دفعة للتبادل الثقافي، وأخروا خلال الفترة التي كانت لهم فيها نفوذ في الأوساط الحكومية، الحل النهائي؛ لقد مثلوا ولوقت طويل الأمل كذلك في طاعة سياسة الاحتواء [الاندماج].

* * *

هل كان الاندماج ممكناً؟

من الصعب جداً استخراج نتائج من هذا الكم الهائل من معلومات متغايرة، وفي كثير من الأحيان متناقضة. هل كان من الممكن حدوث اندماج كامل على المدى البعيد؟ هذا السؤال من المستحيل الإجابة عليه، فالمشكلة كانت معقدة، وكما رأينا فعلى الرغم أن أساسها ديني، إلا أن نتائجها تتجاوز ذلك إلى مظاهر اجتماعية واقتصادية وثقافية، والذي كان يسبب الكثير من التوتر، على الرغم أنه بداية من عصر لا ايلوستراثيون فإن المعارضة الدينية خفت حدتها كثيراً.

ولنترك التساؤلات المستقبلية في موضوع قديم، لكن الشيء الذي

يمكن أن نقوله بكل تأكيد أن الهيئات لو كانت قد اتخذت موقفاً أكثر تفاهماً فإن الفروق بين الجماعتين كانت أقل حدة لدرجة يمكن فيها الوصول إلى معايشة مقبولة، وليست خالية من الصراعات طبعاً ولكنها قائمة على التعاون داخل نفس الوطن، وإذا كان الموريسيكيون قد تضايقوا من أسبانيا والأشخاص الذين يمثلونها فإنهم لم يتركوا جنسيتهم كإسبان، حتى بعد طردهم من وطنهم.

إن التفاهم والتعاطف نحو العالم الموريسيكي كان ميراث لأقلية مثقفة جداً ومحدودة العدد، وعند الحديث عن «ابن سراج والحسناء شريفة»، وهي الرواية العظمى ذات الجو الموريسيكي، يقول ماركيز بيانوبيا: «في هذه الجوهرة التي لا تقدر، والتي اشتق منها نوع أدبي بكامله، وتمثل الفصل الأخير من التقليد في العيش بين أصحاب الديانات الثلاثة، ويمتزج فيها الحلم الإنساني حول أخوة عالمين مع فضيلة الإخاء؛ ولهذا لا يمكن أن نتخيل أفكاراً أكثر معارضة لإسبانيا في عهد فيليب الثاني من تلك الأفكار السابقة [أخوة عالميين. . . إلخ]، والشائعة بين الطبقة الارستقراطية المثقفة والذين لم يتح لهم التعبير عن آرائهم إلا في حقل التأليف الأدبي».

يجب أن نتوقف عن استخراج نتائج مبالغ فيها من هذه الظاهرة الأدبية، الموجودة في العصر الذهبي في أوبنا. فبين المسلمين المقدمين بصورة مثالية في العصور الوسطى وبين الموريسيكيين المطاردين في القرن السادس عشر يوجد تلك الهوة التي تفصل بين المثالية الخالصة وبين الحقيقة الصماء [الوضع الاجتماعي السيء]. إن فراي لويس دي ليون [أحد كبار الرهبان له انتاج أدبي هام كما يعتبر من أهم رجال التصوف المسيحي] الذي مدح «العالم المسلم» كان يحس بعداوة ليس لها حدود نحو الموريسيكيين كما أوضح ذلك أزورين: انه موقف لم يكن يتوقع من صاحب «أنشودة الليلة الهادئة». نفس الأمر يحدث مع سيرفانتس حيث لا يتعاطف معهم في «بيرسيليس» و «حديث الكلاب» كما تعاطف في دون كيخوت. إن محاولات الدفاع التي أظهرتها بعض المدن في صالح الموريسيكيين ولتجنب طردهم

كان سببها الخوف من الاضرار الاقتصادية التي سيعانون منها أكثر من كونه مدفوعاً بمشاعر من الغير، ومن الجانب الآخر، فإن الفريق الأكثر اندماجاً من الموريسيكيين كان يفضل أن يسكن في أحياء خاصة حيث يجتمع الموريسيكيون، وأن يدفن في مقابرهم التقليدية. وإذا استثنينا بعض الحالات الخاصة جداً، فإن مشاعر الكراهية والمقت كانت عامة، وفي القرى مختلطة السكان فإن الوشاية والاستهزاء والنكات السخيفة كانت جزءاً من الحياة اليومية، أما في مجال الحياة المادية فإن خدمات الموريسيكيين كانت مقدرة للغاية، ولم تكن تصل العداوة إلى المواجهة بالسلاح. فإن طرد الأقلية لم يكن حدثاً من الصعب تجنبه، كما لم يكن أمراً الزامياً من جانب الأغلبية النصرانية بل لقد كان إجراءً مفروضاً من أعلى بل تم قبوله بدون حماس، وقد وصل الأمر في أحيان غير قليلة إلى المقاومة السلبية، وهذا هو التاريخ الذي سنقوم بروايته.

الفصل الثامن

المقدمات السابقة للطرد

في عام ١٥٩٨م أصبح فيليب الثالث ملكاً بعد أبيه فيليب الثاني، ولقد كان الملك الجديد مختلفاً كثيراً عن سابقه، فقد رحل ملك مستبد ذو إرادة قوية وقدرة كبيرة على العمل، وحل محله ملك لين يميل إلى السلام ومن السهل التأثير فيه.

لقد كان تدين فيليب الثاني من النوع القتالي العنيف الذي لا يتناسب مع حب السلطة، بل تتركز قناعته في أن الله أسلم له مسؤولية الكنيسة من حيث أنها هيئة دنيوية، وأما تدين ابنه فقد كان كتدين الكثيرين من عائلات القرن السادس عشر عاطفياً وبدون محتوى فكري، ويقتصر تدينه على قيامه بأعمال الشعائر التعبدية الظاهرية فحسب.

ولم تجد محاولات رجال البلاط للحد من ظهور فرق دينية جديدة صدى كبيراً لدى الملك، فاليسوعيون الذين لم يستطيعوا خلال عهد الملك السابق أن يقضوا على نظرات الشك التي كان يوجهها لهم البلاط، تمتعوا منذ عام ١٥٩٨م بامتيازات واسعة وبدون حدود، وكانت هذه التصرفات الملكية يقويها تصرفات الملكة مارجريتا دي أوستوريا، التي كان لها نفس الموقف في الشؤون الدينية.

الملك فيليب الثالث وقرار الطرد

في الحكم الملكي الاستبدادي يكون القرار الأخير دائماً بيد الملك؛ لهذا كان من الضروري أن ندرس بعمق نفسية فيليب الثالث، ونعرف النفوذ الذي كان يمارس عليه؛ لنفهم سبب إصداره قرار الطرد الذي تراجع أمام خطورته والده؛ ويجب على الذين يرون في فيليب الثاني ملكاً متشبثاً برأيه ومتطرفاً أن يفسروا: لماذا عامل الموريسيكيين بقسوة أقل من ابنه الذي ينسبون اللين له.

ومما يزيد الأمر غموضاً أن الرجل الذي تمتع بثقة فيليب الثالث، وكان هو الحاكم الفعلي للمملكة خلال تلك السنوات حيث تنازل الملك عديم الأهلية عملياً عن وظائفه له، وهو فرانسيسكو جومث دي ساندبال لم يكن يتبنى الطرد.

وأما الماركيز دي ديينا والدوق دي ليرما فكانا مجرد صديقين ومن أكثر العارفين بالمشكلة الموريسيكية، وكان الأخير سيداً للكثيرين من أبناء هذه السلالة، وكان المتحدث باسم النبلاء البلنسيين المعارضين للطرد.

إذن فالموضوع معقد جداً، وذلك لتعدد العوامل المؤثرة فيه، ولأنه على الرغم من وجود كثير من الوثائق الثابتة لدينا، فإن الأسباب الحقيقية التي جعلت الملك يميل في النهاية لهذا الحل المفجع لا تزال غير واضحة، وربما لن تتضح أبداً لأنه يجب البحث عنها في أحاديث الملك مع الأشخاص المقربين له جداً، ومثل هذه الأحاديث لا تترك أثراً ويصعب معرفتها، لكننا على الرغم من عدم قدرتنا على تفسير أسباب الطرد بطريقة مقنعة يمكننا أن نحدد بكل دقة بعض الأحداث.

لقد اتخذ القرار النهائي بعد عشر سنوات من التردد، وخلال تلك الفترة تعارضت واختلفت كثير من الآراء، وينبغي أن نلغي إمكانية أن يكون ضغط الرأي العام هو السبب؛ فالحقيقة أن الرأي العام وإن كان في غير صالح الموريسيكيين، لكننا لا نجد طلبات كثيرة تنادي بالطرد سواءاً في أرشيف

المجالس النيابية أو في أدب تلك الفترة. فقد كان المطلوب أن يوضع حد لقطاع الطرق، وأن يمنع الموريسيكيون من بعض الحرف... الخ، أما طلبات الطرد فقد كانت قليلة تقدم بها بعض الأشخاص المعدودين فقط.

مسؤولية الكنيسة

كانت مسؤولية الكنيسة في هذا الموضوع موضع نقاش دائماً ـ نظراً لأن ذلك الاجراء قد برر في جانب منه بأسباب دينية ـ كما أن تقارير بعض رجال الكنيسة يتوقع أن يكون لها تأثير كبير، ومن غير المعقول تصغير دور بعض هؤلاء، وخاصة البطريرك (ريبيرا) رئيس أساقفة بلنسية كما سنرى في الصفحات التالية، وكذلك يأتي في المقام الثاني رجل الدين (بليدا) الذي سنكتب عنه بعض السطور لنبين من خلالها العوائق التي واجهها ممثلو الجانب غير المتسامح.

والدمنيكي خايمي بليدا مؤلف كتاب (تاريخ المسلمين في اسبانيا) الذي طبع في بلنسية عام ١٦١٨م، كان قد كلف من جانب ريفيرا بالعمل في كنيسة كوربيرا، وهي قرية موريسيكية، وكان في ذلك الوقت يحس بتلك المشاعر التي وردت في كتبه، فقد كان اختياره إذن غير موفق، ويمكننا أن نفترض ما يلي: ربما يكون قد توجه إلى تلك القرية وهو يأمل بالحصول على بعض النتائج الطيبة لحملته التبشيرية، وعندما لم يتحقق له ذلك تولد في قلبه كراهية لا يمكن أن تكون ذات أصل إنجيلي.

ومنذ أن تولى فيليب الثالث العرش زاد (بليدا) من تقاريره وزياراته للملك ولرجال ثقته، وكان يحاول إقناعهم بضرورة إصدار قرار طرد فوري وكامل للموريسيكيين، لكنه وجد في معظم زياراته الملكية حماساً قليلاً لفكرته، وعندما رغب بترجمة أحد أعماله للإسبانية أخبره المراقب (الأب لويس دي لابوينتي) بأن ذلك غير مناسب فقد كان في العديد من فصول كتابه المذكور؛ يتحدث بإفاضة عن فشل مساعيه بين مدريد وروما، حيث لم ترفض حججه لاعلان هرطقة جميع الموريسيكيين فقط، بل منع من العودة إلى روما ومن الخروج من ديره.. ولكنه مع ذلك عاد إلى روما، وكان في هذه المرة

مكلفاً رسمياً بالحصول على تأييد البابا لهـذا الاجراء، وقـام بتلك الزيـارة قبل الطرد بقليل.

وأوقفت مشاورات محاكم التفتيش الرومانية بأمر من البابا بولس الخامس الذي لم يوافق على القرار، بل نصح بدلاً من ذلك ولآخر لحظة بمتابعة عملية تنصير الموريسيكيين، وهـذا ما أثبتـه بيرث بـوستافيتي. وفي عـام ١٦١١م أمر بـإزالة مقـطعين من كتاب بفـونيكـا: وفي المقـطع الأول ورد أن البـابـا رفض استقبال اللاجئين في بلاده، أما الثاني فقد وافق على قرار الطرد نظراً لأن ذلك الاجراء لم يبلّغ به حتى أصبح موضع التنفيذ.

ويبدو بدهياً أن فكرة الـطرد لم تنبع من الكنيسـة ـ وإن كان هنـاك بعض رجالها من كبار مؤيدي ذلك الاجراء ـ ويمكن اعتبار بعضهم مسؤولاً أو مشاركاً في ذلك القرار، ولكن لم يكن كل رجال الـدين مؤيدين للقـرار؛ لأنهم كانـوا سيكسبـون القليـل ويفقـدون الكثيـر. . وحتى رجـال محاكم التفتيش - وهم السوط المسلط على ظهور ذلـك الشعب المسكين ـ كانـوا يعلمون أن رواتبهم ستخفض بطريقة محسوسة عندما لا يوجد ضحـايا ينفـذون أحكامهم عليهم. . ويجوز لنا أن نظن أنه ليس الأسباب المادية فقط بل ولا اللاهوتية أيضـاً جعلت الـرئيس العام لمحـاكم التفتيش (نوثيـو دي جيفارا) يميـل لإلغاء فكـرة (بليدا) الذي كان يرغب بإدانة شاملة للشعب الموريسيكي.

ويمكن أن يكون تدين الملكة مرجريتا قد أثر بشكل حاسم في عـواطف الملك المتردد، ففي موعظة جنائزية كان رئيس دير سان أوغسطين قـد مدحهـا بقوله: «ان الكراهية المقدسة للمـوريسيكيين هو الـذي دفع الملكـة أن تحاول تنفيذ المهمة الكبرى التي عاشتها أسبانيا، حيث أن المنفعة التي يحصل عليها السادة من أولئك الملعونين قاومت فكرة الطرد، وإذا كـانت قد انتصـرت فكرة الطرد فبفضل ملكتنا الرشيدة».

أسباب أخرى للطرد

ان الرغبة في البحث عن تفسيرات بعيدة عن الأشخـاص أدّى في القرن

الماضي إلى اعتبارات قائمة على الكاثوليكية وهي شيء جوهري في ذات أسبانيا، التي كان عليها أن تلفظ من داخلها ذلك الجسم الغريب المكون من أقلية كافرة، والبقية الأخيرة من الإسلام المهزوم. . ولا أعتقد أن هناك حاجة لدحض وتفنيد هذه النظرية بجميع أبعادها؛ فهي زائفة جذرياً في شكلها، وإن كان في مضمونها شيء من الحقيقة.

لقد جرى البحث حديثاً عن أسباب ذات طابع اقتصادي واجتماعي لتبرير الطرد، ولكن من المستحيل الحديث عن ضغط سكاني (أي زيادة كبيرة في عدد السكان) وخاصة بعد انتشار البلاء في عام ١٥٩٧ ـ ١٦٠٢م الذي أدى إلى ندرة الأيدي العاملة في أسبانيا كلها، وقد تم معالجة هذا باستقدام أيدي عاملة لاسبانيا.

والخلاصة: أن هذه النظرية التي قال بها (لابيري) وتابعه فيها (الفارو كاسنيو) يمكن أن تنطبق إلى حد ما على مملكة بلنسية، حيث كان وقع البلاء عليها قليلاً، وحيث تم فعلاً إثبات منافسة في العمل بين الموريسيكيين والنصارى، وسبب ذلك الأيدي العاملة الرخيصة الموريسيكية، ولكننا نعرف أن المنافسة في العمل بين الشعبين كانت قديمة وليست لأسباب خاصة بالعمل فقط، وليس لدينا مانع من قبول القول بوجود كراهية شعبية نحو الأقلية الموريسيكية في مملكة بلنسية، وأن الطرد قد وجد هناك قبولاً من قطاعات واسعة، ولكن الوضع لم يكن مماثلاً في باقي الأقاليم، كما أن الحجج والدوافع ـ التي كانت موضع تداول في المجالس الاستشارية التي سبقت الطرد ـ فلم تكن تدور حول ذلك، ولم يكن للرغبة الشعبية فيها وزن كبير.

ومن الحقيقة أيضاً أنه خلال فترة ازدهار واضح لطبقة الأشراف (وذلك ما يتميز به حكم فيليب الثالث) فإن مصالح الطبقات العليا ينبغي أن تكون قد وضعت موضع اهتمام أكبر وذلك تبعاً لوجهة نظري الخاصة، وهذا يفسد نظرية ريجالا الذي يرى في الطرد ظاهرة مرتبطة بالصراع بين الارستقراطية والبورجوازية. . وقد استدرك ذلك المؤرخ الواعي هذه الناحية فجعلها مجرد احتمال وليس فرضية أو نظرية. . ثم كيف لم يتوقع البورجوازيون البلنسيون

(وهم الـذين يشير لهم ريجـالا) أن أضرار الـطرد، وإن كانت ستؤثر في المقام الأول على الأورستقراطيين، فإن آثـارها ستصـل لهم أيضاً؟ . . كيف يمكن أن نتصور أن القرارات الملكية تتغلب على رغبة البورجوازيين وآرائهم الشخصيـة على ما لهم من نفوذ كبير؟ .

رأي فيليب الثالث لا بد أن يكون قد تأثر برأي الدوق دي ليرما (والـذي على ما يبدو كان متذبـذباً) كمـا تأثـر برأي الملكـة وهي مؤيدة للطرد، وبعض كبار رجال الكنيسة الذين كـانوا يؤيـدون هذا الاجـراء . . بينما لم يكن لنشـاط الرافضين منهم لذلك القرار أو غيـر المبالين بـه نفس الفعاليـة، بالاضـافة إلى ذلك فإنه لا بد أن يكون للآراء ذات الـطابع السيـاسي والعسكري ـ التي كـان يمثلها مجلس الدولة تأثير أيضاً، وكـان ضمن العديـد من تلك الآراء من يميل نحو حل نهائي حاسم لأسباب أمنية قومية .

عنـد وصـولنـا لهـذه النقـطة يجب أن نعـود مـرة أخـرى إلى الثـورة الموريسيكية عام ١٥٦٨م، والتي كان لها أهمية كبرى؛ نظراً لمـا ترتب عليهـا من نتـائج . . ففي المقـام الأول قضية تشتيت الغـرنـاطيين في قشتـالـة كلهـا، بـالإضافـة إلى إيقاظ مشـاعر السكـان في تلك المناطق التي كـانت حتى تلك اللحظة تتميز بالعفوية واللامبـالاة، ثم تطور الصـراع وشدتـه واستمراره لـوقت طويل، بالإضافة إلى مخاوف تعقد الموقف بتدخل أجنبي . . وكـل ذلك أظهـر أمراً كان غائباً عن الأذهان وهو أن بقاء القوات الـنظامية مشغـولة بمهـام خارج الحدود، وإسناد مهمة الدفـاع لمليشيات وفـرق صغيرة جعـل الدفـاع متردياً، وبولغ بالخوف من إمكانية تـدخل أجنبي كمـا أشاع ذلـك الطابـور الخامس . . فمثلاً عندما سرى الخبر بأن الانكليز كانوا يحاولون الاستيلاء على قـادش عام ١٥٩٥م وجهت أوامر للموريسيكين البلنسيين بحـظر التجول، ولم يكن هنـاك قوة ولا رغبة عندهم لمساعدة انقلاب أو تدخل خارجي، وقد جـرى مثل هـذا في الولايات القشتالية كلهـا، لكن الوضـع في أراجون وبلنسيـة كان مختلفـاً؛ فقد كانت حدود جبال البرنس موضـع قلق منذ أن وجـد في المحور الشمـالي مركزاً للثورة البروتستانتية، وبخاصة عندما تـولى ايزيكي الـرابع عـرش فرنسـا

الذي كان معروفاً برغباته غير الودية مع أسبانيا.

أما في بلنسية فإن إمكانية نزول الأسطول العثماني لم يكن محتملاً بل كان قائماً، حيث كان يكفي انزال كميات من السلاح حتى تتحول المنطقة إلى بؤرة مقاومة مزعجة في حالة غزو أجنبي، فالموريسيكيون لا يستطيعون شيئاً بأنفسهم، وأما عندما تتم مساعدتهم من الخارج فيمكن حينذاك أن يتحولوا إلى خطر حقيقي، وعلى الأقل فإن هذا ما توهمه الأعضاء المؤثرون في مجلس الدولة.. وأغلب المؤلفين أجمعوا على أن هذا الأمر كان أحد العوامل التي أثرت ساعة اتخاذ القرار.

الموريسيكيون لم يندمجوا في المجتمع الاسباني

مثل هذه الطريقة من التعليل لا تحل المشكلة من أصولها.. فإذا كانت الأقلية الموريسيكية تثير الشكوك والمخاوف فذلك لأنها اعتبرت غير قابلة للتماثل (الاندماج)، وليس من المفيد مناقشة حقيقة هذا الأمر فربما كان السبب يعود إلى الموريسيكيين، أو كان يرجع إلى النصارى، وفي حقيقة الأمر أن جزءاً من الشعب الاسباني يعتبر أسبانيا أصيلاً، وذلك لأسباب واسعة وعميقة، حيث أن جذوره متغلغلة في الأرض، وكذلك لبعض القيم الثقافية الأولية.. لقد قدم كثير منهم أدلة ممتازة على أسبانيته عند الطرد.. لكن هذه الفئة لم تكن تعتبر مندمجة في مجتمع كان يزداد في كل يوم غرابة عنها بل مطاردة لها، ومن الصعب على تلك الأقلية. أن تشعر بالولاء لملك يرعى الجهاز القمعي كله، بداية من محاكم التفتيش ـ وهي محاكم كانت تخضع في المقام الأول للسلطة الملكية على الرغم من طابعها الكنسي ـ إلى غير ذلك من أجهزة القمع.

إن عدم التضامن السياسي لم يكن إلا مظهراً من عدم التضامن الاجتماعي؛ الذي جعل من الموريسيكيين أقلية مهمشة ومطاردة ـ وإن كان السبب الأساسي لتهميشها دينياً ـ وحول هذا الأصل الديني كان كل شيء يرتبط بالذات أو بطريقة الحياة، الأمر الذي جعل المبشرين يرون في ترك

المرأة الموريسيكية ثيابها التقليدية تقدماً كبيراً، ولا ينقض الحجة أولئك الذين يرون في المثال الموريسيكي مثالاً أصيلاً لأقلية ذات طابع اجتماعي وثقافي وغير عنصري.. مثل العلامة برادول حيث قال: «إن أسبانيا طردت الموريسيكيين قبل كل شيء لأنهم ظلوا غير قابلين للتماثل، وليس بسبب العداوة لسلالة بل لعداوتها لحضارة ودين، وانفجار هذه العداوة بصورة الطرد واعترافهم بعجزها، والدليل على ذلك أن الموريسيكي بعد قرن واثنين وثلاثة كان سيظل المسلم المعروف بثيابه ودينه ولغته ومسكنه وحمامه... لقد احتفظ بكل شيء وأدار للغرب ظهره».

إن بعض الأمثلة الاستثنائية الموجودة وذلك على المستوى الديني فبعض سكان المدن من الموريسيكيين قد ارتدي ثياباً مثل ثياب النصارى؛ لكن هذا لم يؤثر في أصل الموضوع شيئاً، فقد ظل الموريسيكي مرتبطاً بعالم كبير يمتد إلى تلك البلاد البعيدة فارس، «وقد كانوا في أسبانيا على وعي بهذا».. بينما تطابقت العلامات والمنازل التي تنبثق عن عقائد واحدة تصل الموريسيكي بذلك العالم البعيد، وكان لا بد لهذا الموضوع من معالجة لاستئصال تلك البؤرة الغريبة التي لا تتلائم مع التراب الاسباني، وقد اختيرت الأساليب الأكثر حسماً وهي اقتلاع تلك الشجرة من التراب الذي لم تتلاءم معه.

هذا الكلام يبدو جميلاً وصحيحاً، ولكنه يحتاج إلى تحديد لمعناه، فقد كان هناك كثير من الفروق المعتبرة بين الأفراد والجماعات.. لقد كان هناك فرق كبير جداً بين الغرناطيين القدامى وبين جماعات المدجنين القدامى في قشتالة، وكذلك بين المرسيين الذين أمكن احتواؤهم تقريباً وبين البلنسيين الذين لم يغيروا عادة واحدة، والذين كان من بينهم من نسي لغته ومن لا يزال يحتفظ بها، ومنهم من كان يعيش غارقاً في جو من الكراهية، ومنهم من لديه علاقات ودية مع النصارى، ولذلك يجب أن نحصر علاقات الموريسيكيين مع العالم الإسلامي في وضعها العادل، وسنرى في فصل آخر كيف أن الموريسيكيين المطرودين لم يحتاجوا للذهاب إلى فارس كي يحسوا أنهم في

بيئتهم، لقد كان كافياً بالنسبة لهم عبور المضيق كي ينتقلوا إلى عالم مختلف؛ وقد تأخروا في تعلم عاداته كما تركوا فيه آثاراً عميقة بإسبانيتهم، إن مأساة الموريسيكي أنه أحس بأنه منقسم بين ثقافتين منجذب لكليهما وغير مقبول من أي واحدة منهما.

في علم التاريخ لا يمكن الاستغناء عن الفرد كعنصر أساسي للأحداث، فهو الذي يغير ويعدّل ـ وأحياناً بطريقة جوهرية ـ في عمل التيارات العميقة والمؤثرة، ومن هنا يعتبر الطرد نهاية مقبولة لا يمكن تجنبها وهو أمر بعيد جداً عن الواقع.

لقد كان فيليب الثاني يعيش بظروف مماثلة بل وأقل تسامحاً من تلك التي عاشها فيليب الثالث، ومع ذلك لم يتجرأ على اتخاذ القرار، ويمكن أن نؤكد أنه لو ورث فيليب الرابع المشكلة لم يكن ليتجرأ أيضاً على اتخاذ القرار، ويؤكد هذا نتيجة دراسة بعض أعماله عن طريق النقد الذي وجّه أثناء حكمه لذلك الاجراء.. فالطرد لم يكن إذن مفروضاً كضرورة تاريخية على الرغم من كل التفسيرات والتبريرات التي يربطونه بها.. لقد كان قراراً تقع مسؤوليته على فيليب الثالث والشخصيات المحيطة به فقط، وأعتقد أن هذه الاعتبارات العامة ستساعد على تقييمنا للأحداث السابقة للطرد، وسنحاول بطريقة مختصرة أن نشرح الخطوات الرئيسية له فيما يلي:

الخطوات الرئيسية للطرد

ما أن توج فيليب الثالث ملكاً حتى توجه إلى مملكة بلنسية، فاستضافه رجله المفضل الماركيز دي دنيا، وعقد زواجه مع الملكة مارجريتا عام ١٥٩٩م، وقد تكونت لديه معلومات مباشرة عن المشكلة الموريسيكية خلال رحلته، وذلك من خلال الأحاديث الطويلة التي كان يجريها مع الأشخاص الذين يصاحبونه.

وعلى الرغم من الشورى التي سبق أن أجريت عام ١٥٨٢م حول هذه المسألة وكانت تعتبر تهديداً كبيراً للتجمع الموريسيكي، إلا أن حصيلتها لم

تكن تعني الطرد لأن الملك كتب خطاباً لرئيس أساقفة بلنسية خوان دي ريبيرا في ٢٣ مايو عام ١٥٩٩م أي بعد نهاية زيارته لبلنسية، وقد وجهه بذلك الخطاب إلى قيامه بعمليات تبشير جديدة، وأمره بتعيين قساوسة في الأماكن التي تفتقر إليهم، والبحث عن وعاظ يصلحون لهذه المهمة، وطبع الكتب التي تعلم العقيدة، وقد أمر كل بارون (لقب اجتماعي في ذلك الوقت) بأن يعين كل منهم في دائرته معلمين، وأن يأخذ جزءاً من الضرائب الكنسية مقداره ستون ألف جنيه وتخصص للمدرسة التي أنشأها جده في المدينة للمرتدين كما أمر بإنشاء جمعية أخوية لبنات المرتدين لتجهيزهم للخدمة في الأديرة، وفي منازل النصارى، وقال: «أطلب منكم أنتم ونساءكم في مدينتي هذه بلنسية أن تذهبوا وتحضروا الصلاة المقدسة».

من هذا التقرير نفهم أن الملك لم يكن يفكر بالطرد بعد نهاية جولته في بلنسية، بل كان يعد خططاً على المدى البعيد للحصول على تبشير أكثر فعالية، وهي وجهة نظر يشاركه فيها رجله المفضل وصديقه الذي لا ينفصل عنه.

وإتماماً لما سبق فقد اهتم الرئيس العام لمحاكم التفتيش بإصدار عفو في يوليو في ذلك العام، وقال الأسقف دي أورهويلا دون خويسيه ستيبان أنه وصل إلى نتائج إيجابية في دائرته الكنسية ـ وإن كانت نسبتها قليلة ـ فقد ارتد ٨٤ موريسيكياً عن اقتناع، وأبدلت ملابس النساء الموريسيكيات بملابس أخرى مشابهة للنصرانيات.

وعلى العكس من ذلك فإن البطريرك ريبيرا[1] أحس بالفشل نظراً

---

(١) لقد كان لريبيرا تأثير هام في طرد الموريسيكيين، لهذا كان من الضروري إعطاء فكرة سريعة عنه فهو سان خوان دي ريبيرا، ولد في أشبيلية عام ١٥٣٢ م، وهو ابن غير شرعي لبيدرو ايزيكيث، ماركيز دي كاريفا ودوق دي الكلأ، وكما كان شائعاً فإن الأبناء غير الشرعيين للنبلاء يدخلون السلك الكنسي، وبسبب نسبه النبيل فقد ترقى بسرعة، وعين أسقف باداخوث ولديه ثلاثون عاماً، وفي السادسة والثلاثين من عمره عين رئيس أساقفة بلنسية، حيث أسس مدرسة كوربوس كرسبي (جسد المسيح) وقام في هذه المدينة بكثير من النشاطات الموافقة لمجلس تيردنتو الكنسي، واجتهد كثيراً في تنصير الموريسيكيين، وقام من أجل ذلك بعدد من =

للنتائج المؤسفة لمواعظه، فقد كانت نتائجها معاكسة وربما كان هو السبب في ذلك، فقد كان الوعاظ - إلى جانب النصيحة والموعظة - يضيفون خلال كلامهم تهديدات لأولئك الذين لا يرتدّون عن اقتناع خلال فترة العفو، ولقد اتضح أن البطريرك تبدو كراهيته مفرطة حتى لأعضاء لجنة الشؤون الموريسيكية في مدريد، ولهذا ليس من الغريب أن يغضب الموريسيكيون، ويقوم بعضهم بمحاولة تآمر جديدة، ويقاوم بإلحاح بانتظار مساندة خارجية، لكن هذه الأمور لم تفد إلا في استعجال ضياع الموريسيكيين، لأن القضايا التي يتدخل فيها أناس كثيرون لا يمكن أن تظل موضع الكتمان.

أما العلاقات مع ملك فرنسا فهي التي كانت تقلق مجلس الدولة الذي كان ينظر إلى هذا الموضوع من ناحية سياسية وعسكرية.

وقد أوضح دامبيلا بحق الخلفية لهذه الاستشارات التي كان يجريها هذا الجهاز العالي، ففي عام ١٥٩٩م نصح بأن يحكم على الموريسيكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٠ عاماً بالعمل في السفن ومصادرة أموالهم.. والرجال فوق الـ ٦٠ والنساء يرسلون إلى شمال أفريقية، والأطفال يسلمون إلى الأديرة لتنشئهم على العقيدة الكاثوليكية.

وأما مواقف كبار رجال الكنيسة فقد كانت تختلف عن ذلك، وتتناسب بصورة أكبر مع اعتبارات التقوى والرحمة التي يجب أن تميز مجالس رجال الكاثوليكية.

ويؤكد دامبيلا أن الدعوة إلى تعليم العقيدة النصرانية، وقرارات أخرى مشابهة وصلت من كل من مدريد وروما.. بينما كان رأي الأساقفة منقسماً على نفسه؛ فرأي ريبيرا يبدو في كل مرة أكثر تشدداً كما أنه أكثر وزناً؛ لأنه أصبح في بداية ديسمبر عام ١٦٠٢م وحتى عام ١٦٠٤م والياً على بلنسية بجانب كونه رئيس الأساقفة فيها، وعلى هذا الأساس فإن خلفية آراء رجال الدين

= الزيارات لجميع انحاء دائرته الكنسية وتحولت غيرته إلى كراهية عندما أحس بفشل مساعيه، وقد عاش طويلاً حتى رأى بعينيه قرار الطرد الذي عمل من أجله الكثير، ومات عام ١٦١١ م.

والمدنيين الذين يعرضهم علينا دامبيلا لا يعكس آراء حازمة بل آراء متغيرة، فهي خليط من المواقف، وقد بدا واضحاً في اجتماع مجلس الدولة في ١٩ فبراير عام ١٦٠٠م الميل إلى الاعتدال في الاجراءات التي يراها ريبيرا؛ بينما يعلن رضاه عن أبعاد فقهاء ورجال العقيدة الإسلامية، واقتصار فترة العفو التي صدرت في روما على عام واحد بدلاً من عامين، وأن يعقد اجتماع كنسي على مستوى المحافظة لوضع خطة تبشير للموريسيكيين الذين سببوا القلق والمشاكل. . كما نصح بتجهيز ميليشيات لقمع التمرد، وفي النهاية وضع اقتراحاً ذا أساس لاهوتي هام؛ وهي أن مشكلة الموريسيكيين تبدو في التعامل مع أفراد على افتراض أنهم نصارى مع أنهم ليسوا كذلك، ولهذا يبدو منطقياً أن يؤجل تعميد الأطفال حتى يصلوا إلى سن يمكنهم فيه أن يقرروا قبولهم الذاتي بذلك، وهذا الاقتراح لم يكن له أي صدى، فقد ظل التهديد بالطرد - لمن يقرر رفضه التعميد - إجراءاً مفسداً لحرية الاختيار.

دقات ناقوس بليلة

لقد بدأ القرن الجديد بدقات لناقوس بليلة، ففي هذه القرية الصغيرة الموجودة في سرقسطة كان يوجد ناقوس يقال عنه: أنه يدق أحياناً بدون تدخل إنساني وذلك ليعلن عن اقتراب أحداث كبيرة، وفي أكثر الأحوال تكون سيئة، وقام كل فريق بترجمة ذلك الحدث تبعاً لاهتماماته، وقد رأى فيه أعداء الموريسيكيين تحذيراً من السماء.

وقام رئيس الأساقفة ريبيرا بتكثيف جهوده في هذا المجال، وتبعاً لرأي ماركيث بيبانويبا كان لريبيرا التأثير الأكبر في قرار الطرد، حيث يقول: «أن التقريرين اللذين أرسلهما ريبيرا كانا حاسمين في تاريخ الطرد، أولهما مكتوب في أواخر عام ١٦٠١م يؤكد فيه عناد الموريسيكيين وتماديهم في الغي، بالإضافة إلى الخطر الذي يمثلونه، ويؤكد في نهايته أنه إذا لم يتم طردهم فسيكون ضياع اسبانيا». وفي الثاني (يناير ١٦٠٢م) يصر على طلب الطرد لأنهم (هراطقة مصرّين، كما أنهم خونة للملك).

في هذا الخطاب يضع تقسيماً غـريباً وعجيبـاً وغير معقـول. فبينما كـان حتى تلك اللحـظة يتحدث بصفـة رئيسية عن المـوريسيكيين في بلنسية فقط، لكنهم في الحقيقة كانوا (والأراجونيين بدرجة أقـل) هم الذين يمكن أن ينتـظر منهم صـدور حركـات خطيـرة، ويـطلب بـاتخـاذ إجـراءات أكثـر تشـدداً بحق الموريسيكيين وبخاصة الذين لا يتبعـون سيداً؛ فبـالنسبة لهؤلاء يقتـرح أن يتم نفيهم، ما عدا أولئـك الذين يـرغب الملك بالاستفـادة من خدمـاتهم سواء في التجديف في السفن، أو العمل في المنـاجم في أمريكـا، ويمكن القيام بهـذا دون (أدنى تأنيب من الضمير).

وعلى العكس من ذلك تكون حالة أولئـك التابعين للسـادة (وهم تقريبـاً كـل البلنسيين والأراجـونيين) فيجب الاحتفــاظ بهم والإبقـاء عليهم، ويبـــدو التنـاقض واضحاً في هـذا الموقف لأول وهلة، ويمكن إرجـاعه إلى الضغـوط التي تمارسها الطبقات العليا البلنسية على البطريرك، وكذلك لقناعته بـالنتائـج التي سيسببها ذلك الاجراء المرغوب فيه والمخاف منه.

ربما كان هدف التقرير الثاني هو القضاء على نتائج الاستشـارة التي قام بها مجلس الدولة قبل ذلك بقليل في الثالث من ينايـر عام ١٦٠٢م، وبخـاصة بعـد فشل حملة الجـزائر، والتي حـاول القيام بهـا ـ مستخدمـاً وسائـل قويـة ـ الالميـرالاي خوان انـدريا دوريـا، ولقـد اشتـرك في تلك الجلسـة دون خـوان ايدياكيس الذي كان يجب أن يساعد الحملة من المـوانىء الإسبانيـة، واضطر للتراجع نظراً للحالة السيئة للبحر، كما حضر نفس الجلسة الدوق دي ليرمـا، والكونت دي ميراندا، والقسيس الملكي الراهب جـاسبار دي كـوردوبا، حيث تم اقتـراح اجراء الـطرد العام وأن يبـدؤوا بـالبلنسيين، (وإذا كـان ممكنـاً فمن الأفضل أن يذهب معهم موريسيكيو أراجون بسبب الاتصالات التي كـانت لهم مـع الفرنسيين، وقـد اقترح كـل من ايـديـاكيس والكـونت دي ميـرانـد أن يتم إرسـالهم إلى شمال أفـريقيا مـع إبقاء أبنـائهم الصغـار. أمـا ليـرمـا والقسيس الملكي فقـد بدا لهمـا أن هذا الأمـر غير معقـول، فطردهم مـع أنهم معمدين يعني إجبارهم على أن يكونـوا مسلمين). واعتقدا أنـه يجب إبلاغ البـابا بهـذا

القرار قبل أن ينفذ، بالإضافة إلى خوفهما من ثورة مسلحة. . ويبدو من ذلك بوضوح عدم ميل ليرما إلى قرار الطرد؛ فهو لا يعلن معارضته، ولكنه يضع عوائق ويبحث ارجاءات ويتبعه في ذلك القسيس، وبكل تأكيد فإن هذا من صنع القسيس، وعلى الرغم من أن فيليب الثالث أجاب قائلاً: «إذا أمكن طردهم بدون تأنيب الضمير فإني أعتقد أن ذلك سيكون أفضل حل». إلا أنه لم يتم تنفيذ أي شيء. ومن البديهي أن الانتقال إلى التطبيق يحدث إزعاجاً واضحاً بين نفس الذين اقترحوا الإجراء على الورق، وكذلك لا يمكن أن ينفي وجود مجموعة كبيرة ذات رأي معتدل.

وفي النهاية فإن تأخير تنفيذ إجراء قاس ضد الموريسيكيين يجب أن ينسب إلى رجل الملك المفضل وصاحبه في الحكم المطلق، وهذا الرجل كان لديه من النفوذ ما سمح له بإقناع الملك بأن يترك مدريد ويجعل مقر البلاط في بلد الوليد، لإبعاده عن نفوذ بعض الناس، وكذلك ليكون قريباً من ليرما حيث كان هو الذي يقرر في كل الأمور الهامة.

وفي عام ١٦٠٤م ذهب الملك إلى بلنسية من أجل عقد المجالس الملكية، وكان يرغب في أن يتم ذلك في دينيا، وقد عقدت في بلنسية أخيراً ولم يذكر الموريسيكيون إلا في موضع واحد من قرارات تلك المجالس، ولم يكن من أجل إصدار قرار الطرد، بل كان، من أجل الاحتجاج بأن الأموال الموجهة إلى الكنائس المنشأة عام ١٥٧٢م، قد صرفتها الإدارة في أعمال أخرى، ولم يرغب الملك في الحديث مع ريبيرا حول هذا الموضوع، في الوقت الذي استقبل فيه الملك أسقف سيجوربي فيليثيانو دي فيغوراو (وهو مدافع قوي من أجل بقاء الموريسيكيين) كما يقول بليدا، وفي ذلك العام مات قسيس الملك، وحل محله الراهب دييفو دي ماردوينه القسيس الجديد.

كلف الكاتب الاسترميني بيدرو دي بلنسيه بكتابة تقرير عن المشكلة الموريسيكية لم يطبع بعد، ويمكن اختصار محتواه بنقاط جوهرية تحدد بدقة الرأي المعتدل الذي كان له بالتأكيد مؤيدون أكثر، ولكن كالعادة فإن المتطرفين يثيرون ضجيجاً أكثر، وهو يعترف بأن الموريسيكيين بصورة عامة

هم مسلمون ويقومون بكل ما يستطيعون ليتميزوا عن النصارى. (ولا يفتخرون إلا بشعبهم وأمتهم وهذا يتم عندما يظهرون كمسلمين، ويفقدون هذا التميز عند حدوث العكس). ويعتقدون أن أسبانيا هي وطنهم وأنهم ينتمون إليها، وأنهم يتضررون كثيراً عند حرمانهم من حق المواطنة، وانشقاقهم يمثل خطراً كبيراً، ويقول: «ان أمة لا يمكن أن تكون واثقة من أمنها إذا لم تحب كل مواطنيها فتنقذهم وتحافظ عليهم»، ثم يحكي الشكاوى المعتادة حول تزايدهم فيقول: «انهم لا يموتون في الحرب ولا يذهبون إلى الهند، ولا يدخلون السلك الكنسي الذي يمنع الفرد من أن يكون له أبناء». وهناك سبب آخر لخصوبتهم هو أنهم على العكس من النصارى - الذين يتركون الكثير من بناتهم دون زواج - بسبب عدم مقدرتهم على دفع صداق مرتفع، أما هم فيدفعون كمية معتدلة، وبعد أن يعدد النقاط غير المناسبة لوجودهم يبدأ باقتراح حلول لمشكلتهم، وهي بصورة عامة حلول معتدلة مثل: تقسيمهم إلى جماعات صغيرة، وبوسائل لينة، لمساعدتهم على نسيان عاداتهم وعقائدهم، وباختصار: ممارسة سياسة احتواء أو ادماج، وهي سهلة في الاقتراح وصعبة في التنفيذ.

داخل الأحداث الهامة التي تميزت بها تلك السنوات؛ يجب أن نشير إلى تعليمات البابا في مايو عام ١٦٠٦م لرئيس أساقفة بلنسية والتابعين له، مثل فيغيراو لسيجوربي وبالاغير لاورهويلا، ولبيدرو مانريكي، باعتباره أسقفاً لتوتوسا فهو يتبع ثاراغونا، ونظراً لأن جزءاً كبيراً من دائرته الكنسية تقع في محافظة كاسيتون الحالية، فقد كانت تهمه المشكلة، وقد أمرهم البابا بأن يجتمعوا في بلنسية للتشاور في حملة تبشير جديدة للموريسيكيين، وتبعاً لما قاله لبورنوث: «هذا الأمر الذي يعتقد البعض أنه مأخوذ من تقارير فيغيراو، منع لوقت ما الضجيج الذي نادت فيه أمتنا للقضاء على بقايا المحمديين». والحقيقة أن هذا الضجيج العام لم يكن موجوداً، فمجالس بلنسية وكذلك مجالس قشتالة لم تكن تتبنى الطرد، وكذلك لا يوجد عدد كبير من تقارير تطلب هذا الأمر، كذلك فإن هذا الاجراء لا يوجد بين المؤلفات التي يعدها

كتاب السياسة والاقتصاد والاجتماع لعلاج أمراض مجتمعنا، ويكفي مراجعتها بصورة سريعة لنرى أن المشكلة الموريسيكية لم تكن تعتبر جوهرية، صحيح أنه يوجد بعض الاشارات إليها واقتراح الحلول لها، ولكن لم يكن هناك من يدافع عن استئصال تلك السلالة من أرضنا، وهذا الرأي المتطرف كان أصحابه هم بعض المستشارين المتحمسين، كما يتعلق بالخطر العسكري، وهم بعض المتعصبين لطهارة الدم، وبعض رجال الدين، الذين ـ على الرغم من كونهم أقلية ـ كانوا يثيرون كثيراً من الضجيج بأوراقهم التي تسيل دماً ومرارة.

أحد هذه التقارير، رفعه الأوغسطين الراهب بيدرو أرياس للملك، يكرر فيها الحجج التي أدلى بها سابقاً لتبرير الاجراءات الشديدة جداً، ويعتمد في جوهره على أن الموريسيكيين هراطقة وخونة يستحقون الموت، وإذا عوملوا بالإحسان فسيكون ذلك بالطرد وبالعبودية.

إن تقارير من هذا النوع لم يغيروا من سياسة الحكومة التي كانت قائمة على التهدئة والاعتدال في تلك السنوات، ويؤيد هذا لجنة الثلاثة المنعقدة في يناير عام ١٦٠٧م. والثلاثة هم: القسيس الملكي خيرونيموخابييري، والرئيس العام لليون، والكونت دي ميراندا، أما الرأي الأول فكان فيه ما يلي: «إن الحل الذي اتخذه صاحب الجلالة يوافق غيرته الدينية، وأود أن أعلمكم أن رئيس الأساقفة البطريرك له رأي مخالف فهو لا يثق في إمكانية ارتداد أولئك الناس، ومن المناسب أن يكتب له سعادتكم، وربما يبدو له العكس. ويمكن لجلالتكم بأن يكون لكم عذر أكبر بأنكم قمتم بكل ما تستطيعون، ومن المناسب العودة للتبشير، وتعيين قساوسة على قدر كبير من التدين والمعرفة والاستقامة، حيث أن الذين عينوا في السابق لم يكونوا أهلاً لهذه المهمة، وبدلاً من أن يحدثوا نفعاً، أحدثوا ضرراً».

أما رئيس ليون فقد كان رأيه: «بأنه بجانب تنشيط التنصير يجب أن يعطى لهم حرية الذهاب إلى شمال أفريقيا، وكانت أيضاً وجهة نظر الكوندي دي ميراندا مشابهة لذلك».

ثم عقدت جلسة جديدة في ٢٩ أكتوبر حضرها نفس الأشخاص السابقين، فالقسيس اقترح من جديد متابعة عملية التبشير، وأما رئيس ليون فقد أضاف لاقتراحه السابق اقتراحاً يعتبر حقيقة بدهية: (وهو أنه ينبغي إرسال رجال دين ومعلمين للمسلمين ولأماكن أخرى بعيدة لتنصير الناس، ويترك أولئك الذين يوجدون داخل البيوت). وأما الكونت دي ميراندا فقد اقترح - بالنسبة لموريسكيي قشتالة - أموراً سبق ذكرها وهي: أن يتم تقسيمهم إلى جماعات صغيرة، ويحرم عليهم جميع الأعمال إلا الزراعة حيث يوجد نقص في الأيدي العاملة من المزارعين النصارى، ومن ناحية موريسكيي أراجون: (فهم أقل من موريسكيي بلنسية وقد تم معاينة هذا عندما حدثت في أراجون قلاقل فلم يشتركوا في الأحداث، ويمكن تحميسهم وإجبارهم على فعل ما يجب أن يعملوه؛ وذلك بالقول لهم أن هذا يرضي الملك. ومن المؤكد أن في حملات التبشير السابقة القليل من الاهتمام، وقد أحدث هذا عدم ثقة بين القساوسة الذين استخدموا لهذا الأمر، كما أن الرأي الذي يقول: أنهم يعيشون مسلمين متخفّين هو رأي خاطىء، والأفضل منه أن يحاول صاحب الجلالة أن ينقذ هذه الأرواح بدلاً من إهلاكها أو إرسالها إلى شمال أفريقيا، وإذا كانت المحاولة قد سبقت منذ سنوات إلا أننا لم نجد فيها الفعالية المطلوبة، وبينما يتم إرسال مبشرين إلى الصين واليابان وأماكن أخرى بهدف التنصير، أرى أن هناك حاجة أكثر لإرسال مثل هؤلاء لأراجون وبلنسية، حيث أن السادة هناك هم السبب في أن يكون الموريسكيون على هذا الوضع السيء حيث يساعدونهم ويتغاضون عنهم ويستغلّونهم). لقد كانت الحجج قاطعة وقد وافق الملك على ما جاء في التقرير.

وعند الاشارة إلى ضرورة استعمال مبشرين يشير إلى أحد النقاط الأساسية في فشل المهمة التبشيرية، وهي الاعداد السيء أو قلة غيرة وحماسة رجال الكنيسة المتطوعين، بل أن نفس رجال الكنيسة العاديين ولأسباب مختلفة لم يظهروا أي اهتمام من أجل القيام بهذه المهمة الصعبة، التي كانوا يعلمون أنهم لن يجنوا منها أي تقدم ايجابي، ومع هذا فقد كان يوجد مبشرون فرانسيسكيون في المغرب!!

من كـل ما سبق يبـدو بدهيـاً أنه حتى نهـاية عـام ١٦٠٧م لم يكن هناك تفكير بالطرد، على الأقل كحل عاجل وكان هناك حديث حول استمرار عمليـة التبشيـر بين المـوريسيكيين وهي مهمـة طـويلة، ولكن بعـد ذلـك بقليـل وفي الثلاثين من يناير عام ١٦٠٨م، اجتمع مجلس الدولـة بكامله ووافق بـالاجماع على طرد الموريسيكيين مع أن أعضاءه قبل شهرين صوتوا ضـد الطرد؛ لكنهم أعلنوا هذه المرة موافقتهم على ذلك بدون شـرح للأسبـاب التي دعتهم لتغيير موقفهم، فكيف يمكن تفسير ذلك التغيير الجذري في موافقتهم؟.

إن الـرأي الذي أبـداه الدوق دي ليـرمـا في المجلس من المحتمـل أن يكـون هـو الـذي حمس البـاقين على ذلـك، فبعـد أن تحـدث رجـل الملك المفضل عن النتائج غير المشجعـة لعملية الـوعظ في بلنسية، وأعلن اقتـراحه المـوافق لتقاريـر ريبيرا: في إرسـال الرجـال إلى العمل في السفن، أمـا كبـار السن والنساء فقد اقترح إرسالهم إلى شمال أفريقيـا، في حين يرسـل الأطفال إلى حيث يربون بين النصارى، وقد بدا لهم أن التوقيت مناسب بسبب (الحالة التي يوجد فيهـا الأتراك كـذلك في شمـال أفريقيـا). أما الاستعـدادات فيجب تغـطيتها بحيث تجمـع السفن في العديـد من المـوانىء بـدون إعـلان السبب (حيث أن محـاكم التفتيش قد تعـودت على اعتقـال كثيـر من المـوريسيكيين، ويمكن التخلص من زعمائهم حتى لا يستفيدوا من نفوذهم ولا نصيحتهم).

والعقـدة الكبرى في المـوضوع كـانت الأضرار الاقتصـاديـة التي سببهـا الـطرد للسادة البلنسيين؛ ولهـذا ينبغي أن يعوض على السـادة أولئـك وأمـوال تابعيهم المطرودين البلنسيين. وقد أبلغ السادة في أراجون أنه لا يـوجد جـديد في الأمر، أما الموريسيكيون في قشتالة (فـإنه من الخـطر الكبير إخـراجهم من البوخار والخطر الأقل في تركهم هناك وعدم توزيعهم في كـل المملكة، وعنـد انتهـاء طرد البلنسيين يمكن معـالجة هـذا الموضـوع عن طـريق تـوزيعهم بين النصارى وإجبارهم على عدم التجارة أو العمل في مهنة يمكن أن تسبب ضرراً للدولة).

ومـع هـذا فقـد مضى أكثـر من عـام حتى تم تنفيـذ طـرد الشعب

الموريسيكي في بلنسية. لقد كان من الضروري الاعداد والبحث عن حجج لاجراء خطير مثل هذا، فعلى الرغم من أنه يعتبر الطرد داخل سلطات الملك المطلقة، فمن حقه اختيار التصرف بأرواح وأموال رعاياه، إلا أن هذه السلطة لم تكن تستعمل إلا في أحوال فردية وخطيرة؛ مثل شأن ايسكوبيرواو بياميديانا، ولكنهم كانوا يفضلون (ليس لأسباب انتهازية بل لقناعة داخلية) أن يظهروا كالمدافعين عن العدالة داخل دولة يسود فيها القانون؛ ولهذا يجب أن يتضح أمام أعين الجميع أن هذه الأقلية سيتم (اخراجها وطردها) من اسبانيا، وذلك لحكم قضائي عادل بسبب عدم اخلاصها وخيانتها.

ان النقطة الأولى يمكن أن تعلنها محكمة كنسية فقط، وذلك لأن الفاتيكان رفض إصدار إدانة عامة، ولهذا تم التخلي عن الفاتيكان ورفع الأمر إلى لجنة اجتمعت في بلنسية ٢٢ نوفمبر عام ١٦٠٨م برئاسة نائب الملك، الماركيز دي كاراسينا، وحضرها رئيس أساقفة بلنسية، وأساقفة أوهويلا، وسيجوربي وتورتوسا. وقد استمرت مشاورات اللجنة حتى مارس عام ١٦٠٩م، حيث طلب رأي العديد من اللاهوتيين، وعلى عكس ما كان ينتظر رئيس الأساقفة وكذلك مدريد، فقد أعلنت اللجنة: متابعة عملية التنصير وذلك باستعمال وسائل لينة، وأن يطلب من البابا فترة عفو جديدة لعدة سنوات تتوقف خلالها محاكم التفتيش عن الضغط بوسائل عنيفة.. لكن قرار الطرد كان قد أصبح أمراً محسوماً، وحتى بدون التأييد القضائي للكنيسة، ولهذا: (فإن الملك الكاثوليكي يرى أنه من أجل الحصول على تلك النتيجة غير الأكيدة سيحتاج لفترة طويلة، وأن قراره المقدس بطردهم سيبقى بلا تنفيذ، وأنه بهذا سيعطي للموريسيكيين الوقت المناسب للقيام بخيانتهم وتضييع إسبانيا؛ لهذا أمر أن ينفذ قرار الدوق دي ليرما وهو: الطرد).

من هذا النص الذي وضعه بليدا يمكن الخروج بنتيجتين: الأولى أن الدوق دي ليرما هو المحرك الرئيسي للطرد، والثانية: أنه لم يوضع له تبريرات ذات طابع ديني، ولكنها تبريرات سياسية: فالخطر الذي يمثله الموريسيكيون على أمن الدولة، هل كان واقعاً حقيقياً وعظيماً كما ادعي؟ قد يكون بينهم، أو

على الأقل بين الثائرين الذين كانوا يحسون بالقمع الذي يعانونه، ويحتفلون بالهزائم العسكرية لاسبانيا؛ وبخاصة حينما تحدث على أيدي اخوانهم في الدين؛ فغزوات القراصنة وانتصارات البحرية العثمانية كانت تجد لهما صدى كبيراً بين التجمعات الموريسيكية وبخاصة في أراجون، وكذلك كان من أسباب فرحهم بعض الأحداث السيئة الأخرى مثل فشل البحرية الاسبانية في حملتها ضد الانجليز، والعداوة الفرنسية التي يعززها في كثير من الأحيان سيادة البروتستانت على بعض الأقاليم الفرنسية من بينها أقاليم الجنوب. (منذ عام ١٥٨٠م - يقول ريجالا - أن موضوع الموريسيكيين يظهر في مملكة أراجون مرتبطاً بالعلاقة الاسبانية الفرنسية).

وقد أمر فيليب بشأن الموريسيكيين الأراجونيين عام ١٥٨٨ بضرورة اصلاح الحصون وحراسة الحدود مع فرنسا والأماكن التي يمكن أن تستقبل الموريسيكيين، ومنع اتصالهم مع البلنسيين. ومع تحول ايزيكي دي بربون إلى الكاثوليكية لم تتغير مشاعره العدائية نحو المملكة الاسبانية بل على العكس اتخذت تلك العداوة مظهراً خطيراً، فلم تعد تمثل محاولات إنسان عادي، بل كانت تمثل سياسة ملك فرنسا الذي حاول استخدام الموريسيكيين كطابور خامس في صراعه ضد القوة المنافسة له. وقد عرفت هذه العلاقات منذ مدة قليلة حينما نشرت مذكرات الدوق دي لافورتيه حاكم بيريني، ويتفق ذلك مع ما نشره الأب غواد الخارا الذي اعتمد وثائق تعود لنفس التاريخ.

والشخصية الرئيسية في المؤامرة رجل يعرف بياسكوال دي سانتيستيبان، وقد عمل جاسوساً لصالح والي نافارا دون مارتين دي كوردوبا، وعندما غضب عليه هذا اتصل بلافورتيه، وكان المذكور من سان خوان دي بيه دي بورتو على الحدود الفرنسية الاسبانية.

وفي عام ١٦٠٢م حاول لافورتيه تحقيق مشاريعه حيث أرسل باسكوال إلى بلنسية فاتصل بأحد الباسكيين ويدعى مارتين دي أيروندو، ويسكن في الايكواس، وقد عمل هذا كوسيط مع لجنة مكونة من خمسة مندوبين موريسيكيين لوضع خطة للتمرد.. وأحدهم يدعى (ميفل الأمين) حيث أرسل

إلى فرنسا بتقرير موجه إلى إيزيكي الرابع، وفيه يشتكي الموريسيكيون من محكمة التفتيش، فهي على الرغم من تحصيلها ريالين من كل رب أسرة فإنها تستولي كذلك على أموالهم وتعاملهم معاملة سيئة.

كما ذكر في التقرير أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن المملكة خالية من الحماية العسكرية، حيث لا يوجد إلا حصن واحد فيه قوات حراسة وهو حصن دي بيرينيا (الكنيتي)، ويمكن أن يحدث التمرد بسرية تامة حيث لا يوجد إلا نصرانيان أو ثلاثة في القرى الموريسيكية وهم الذين يمارسون السلطة، فإذا وجدت البحرية الفرنسية في دينيا، وزودت الموريسيكيين بالأسلحة فإنهم على استعداد لتجنيد ٦٠ ألف رجل، بذلك يصبح سقوط بلنسية مؤكداً، كما أن الموريسيكيين في أراجون يمكن أن يمدوا الثورة بـ ٤٠ ألف رجل، وكذلك فإن الغزو الفرنسي في الممالك الأخرى سيجد مساعدة من البروتستانت واليهود وكثير من النصارى غير الراضين عن الأوضاع.

ولا نعرف ماذا فعل إيزيكي الرابع مع هذا الأمر، لكن المتوقع أن حسه السياسي دفعه لعدم الثقة في أن تكون المهمة سهلة كما يصفونها له.

كما أرسل سانتيستيبان إلى إنكلترا حيث مكث هناك بعض الوقت متعلقاً بالآمال لكن الملكة إيزبلا ماتت بعد ذلك بقليل في مارس عام ١٦٠٣م، ووقع الملك الجديد يعقوب الأول معاهدة سلام مع إسبانيا، وكعلامة على ذلك السلام أرسل إلى مدريد كل الوثائق المتعلقة بعلاقاته مع الموريسيكيين البلنسيين. وهكذا فإن الأمل في تعاون إنكليزي موريسيكي قد اختفى (فكان قد اقترح لافورتيه هجوماً من جانب البحرية الانكليزية في نفس الوقت ضد لاكورونيا).

وكذلك فإن مهمة الأمين لم تكن أحسن حظاً، ويصف الأب غواد الخارا الأمين؛ بأنه ذو عقيدة محمدية ودين فرنساوي، وقد عاد الأمين لإسبانية وبصحبته رسول من لافورتيه يدعى مستر بانسليت الذي تخفى بصورة تاجر وقدم إلى قرية توجا في بلنسية، وهناك حضر جلسة اشترك فيها ٦٦ عضواً

موريسيكياً و ١٠ جزائريين وقد اختاروا لهم قائداً يسمى لويس أسكير، وهو موريسيكي من الأكواس، وكان صاحباً للدوق ديل اينفانتدو.

كانت الخطة تقوم على إحداث تمرد يوم الخميس المقدس لعام ١٦٠٥م، حيث يوجد عشرة آلاف موريسيكي ويساعدهم الفرنسيون المقيمون في بلنسية، فيحرقون مباني الكنائس، وفي هذه الحالة من الفوضى يستولون على العاصمة.. وكمقدمة ضرورية لذلك ينبغي حضور الجراو وهو مؤلف من أربع سفن فرنسية تتظاهر بأنها تحمل قمحاً، لكنها في الحقيقة تحمل أسلحة لتزويد المتآمرين بها.. ثم يتم نهب المدينة وستكون الغنائم كثيرة لدرجة أن لا فورتيه سيحصل على ١٢٠ ألف دوقية. وعند سقوط العاصمة تتبعها مملكة بلنسية كلها ثم تسقط بعد ذلك أسبانيا جميعها.

عاد بانسوليت سعيداً من تلك الأخبار.. ولكن أحد المخبرين أفشى أسرار المؤامرة إلى السلطات الاسبانية فقبض على العديد من المتآمرين وعذبوا حتى اعترفوا بكل شيء وأُعدموا جميعاً.

ان وجود هذه المؤامرة ومؤامرات أخرى مشابهة لها أمر لا يمكن نقاشه، ولكن ما يمكن الشك فيه هو أنها كانت ذات أهمية مؤثرة عند اتخاذ قرار الطرد.

ونحن نعرف أن الموريسيكيين لم يكونوا راضين عن الأوضاع ولكن القليلين منهم هم الذين أعلنوا المقاومة المسلحة؛ حتى أنهم لم يقدموا مساعدة للغرناطيين عندما دخل هؤلاء في حرب مفتوحة، فلماذا يقومون بعمل مثل هذا في ظروف أسوأ بعد ذلك.

ان الاعتداءات البربرية على سواحل بلنسية اضطرت عدداً كبيراً من الجماعات إلى الهجرة ولم يحدث أي تمرد.

وهكذا فإن الخطط التي مر ذكرها في إطار المؤامرة كانت خيالية عجيبة وليس من المحتمل أن يأخذها ايزيكي الرابع مأخذ الجد، وما نتوقعه هو أنه في حالة قيام حرب مع اسبانيا يمكن أن يوجد احتمال بمساعدة نشاطات حرب

عصابات موريسيكية، لكن شيئاً آخر لا يمكن انتظاره.

بل أنهم في السنوات التي سبقت الطرد تقدم الموريسيكيون الأراجونيون بأدلة على وفائهم ورغبتهم في التنصير مقابل أن تتوقف محاكم التفتيش عن استعمال اجراءات قاسية معهم، ولقد رحبت مجالس الدولة بهذه الطلبات.. وكان من الممكن لهؤلاء أن يساعدوا فرنسا في حالة غزو اسبانيا... لكن ذلك لم يحدث.

وباختصار فإن ثورة الموريسيكيين والخطر الذي يمثلونه لم يكن في عام ١٦٠٩م أكبر من خطرهم السابق، وربما كان ذلك سبباً مساعداً لتقرير طردهم لكنه لم يكن سبباً حاسماً، أو السبب في تغيير الدوق دي ليرما لموقفه فما زال غامضاً، وربما كانت فكرة تأييده مصادرة أموال الموريسيكيين مجرد محاولة تقرّب للملكة التي كانت علاقته بها سيئة؛ فرأى أن ذلك قد يعجبها، ولا يكلفه شيئاً، فرغب في إصلاح تلك العلاقة عن هذا الطريق. لكن معرفة هذا الشخص تجعل من الصعب الاعتقاد بأنه يتخذ قراراً هاماً كهذا دون أن يكون للمال دور فيه.. فالأسباب النهائية والخفية هي تلك التي لا توجد في الوثائق، وعلى كل حال فإننا نرى أن قرار الطرد كان قراراً شخصياً، وليس مفروضاً بضرورة تاريخية.

الفصل التاسع

النفي

عام ١٦٠٩م هو عام هام في تاريخ اسبانيا فقد وقع فيه حدثان هامان: أولهما توقيع هدنة مع هولندا لمدة ١٢ عاماً، وثانيهما طرد الموريسيكيين، ويبدو أنه لا توجد علاقة مطلقاً بين الحدثين. فالهدنة كانت نتيجة طبيعية لرغبة مساعدي فيليب الثالث في السلام، بالإضافة إلى الحالة المالية الصعبة التي أدت إلى إعلان إفلاس جزئي في الخزانة الملكية عام ١٦٠٧م، ومنذ ذلك التاريخ أوقفت الأعمال العسكرية في فلندة على الرغم من أن الاجراءات الدبلوماسية بين الملك ورعاياه المتمردين في تلك البلاد تأخرت كثيراً، وكان ذلك التصرف دليلاً على الواقعية السياسية، على الرغم من معارضة الجيل السابق من مؤيدي الحرب الدينية الامبرياليين (أصحاب النزعة الاستعمارية)، لم يكن يعجبهم مثل هذا القرار، وعلى رأس هؤلاء البطريرك ريبيرا الذي احتج على الهدنة كما احتج غيره على السلام مع بريطانيا.

أما طرد الموريسيكيين فهو إجراء أُجِّل عدة مرات ونفذ أخيراً لأسباب مبهمة، أو على الأقل ليست واضحة، ويبدو أن الدافع له لم يكن مثل الدافع الذي أدى إلى توقيع معاهدة الهدنة آنفة الذكر، لأن الهدنة كانت إجراءاً واقعياً مفروضاً بسبب الضعف الشديد في مصادر الثروة، وإذا كان من الممكن مواصلة الحرب مع الظروف المالية الصعبة؛ لكن أصحاب السلطة في ذلك

الوقت رفضوا الوصول بالأحداث إلى حالة درامية، وبقيت الأسباب الدينية في المقام الثاني بعد الأسباب السياسية.

بينما ينحصر تأثير الطرد بزيادة الأزمة الاقتصادية، ومهما يوجد من أسباب أخرى له فإن الأسباب الدينية تبدو مقدمة عليها.

بداية الهجرة قبل صدور القرار

وعلى الرغم من أنه حتى عام ١٦٠٨م لم يكن قد تقرر شيء فإن بعض ما دار في تلك الاجتماعات من آراء حول ترجيح فكرة الطرد قد وصل للأسماع، وهكذا بدأ بعض الموريسيكيين في القيام بهجرة إرادية؛ وقد فكروا - ولديهم في ذلك الحق - أنهم بهذه الطريقة يخرجون بظروف أفضل من تلك التي ستحدث بتطبيق قرار الطرد الاجباري، وكان الذين قاموا بهذا العمل من الأغنياء الذين يستطيعون دفع تكاليف رحلة طويلة، وهم يعلمون أنهم سيفقدون الكثير عند إعلان قرار الطرد مع حرمانهم من حمل أموالهم بصورة نقود معدنية، فقد كان إخراج الذهب والفضة جريمة لها عقوبة كبرى في القانون حينذاك، وكان بين المهاجرين عائلات غنية من أوبيدا وبائيثا وبعض القرى في مملكة جيان.

قابل الأب بليدا أثناء عودته من روما بعض الموريسيكيين الأشبيليين في جنوب فرنسا، وبدأت تصل أخبار هذا التيار من المهاجرين، وفي هذا كتب رئيس أساقفة سرقسطة يقول: كانت تمر جماعات من الموريسيكيين عند جبال البرانس، وقد تحفظوا بطريقة جعلت الحرس لا يتعرفون على حقيقتهم في البداية، وقد أمكن فيما بعد احتجاز آخرين حين كشفوا وعرفوا، وعندما طلب من مجلس الدولة الرأي في هذا الأمر فإنه قرر في ٢٤ يونيو من تلك السنة ١٦٠٨م ما يلي: (على والي كتالونية أن يأمر بالتعرف على الموريسيكيين الذين يذهبون إلى فرنسا، فإذا وجد بينهم أغنياء فينبغي احتجازهم؛ لأن كثيراً منهم يتخفى ليمر بين الفقراء، أما الآخرون فينبغي تركهم ليذهبوا حيث شاؤوا وذلك لأنه من الأفضل أن يبقى عددهم قليلاً).

واختيارهم طريق الشمال يمكن أن يفسر بأن الهروب إلى الدول المحمدية كانت تمثل جريمة في نظر القانون، بينما يمكنهم أن يذهبوا عن طريق فرنسا إلى شمال أفريقيا بدون حرج، ومن المحتمل أن بعض أولئك الموريسيكيين فكروا بالبقاء في فرنسا منتهزين الأوضاع الايجابية التي كانت في بداية حكم ايزيك الرابع، وسنرى في فصل قادم كيف أن تلك الآمال ذهبت أدراج الرياح.

كانت تونس هي مكان الوصول المفضل لهم، حيث كانت الدولة الأكثر ترحيباً بهم، وكان قد تم تنظيم شبكة من الوسطاء في فرنسا، وكانوا يستفيدون من الثروات التي يحملها الهاربون، حتى قدم أحد الأسرى القدامى شكوى ضدهم جاء فيها: «انهم أفرغوا كل الذهب الموجود في تلك الممالك في جيوبهم وحملوه معهم، وقد سلموا الكثير منه لمن يحرسونهم وللموانىء التي تقلهم، وقد كان يوجد رجل موريسيكي في مرسيليا يدعى آغا ابراهيم قام بتنظيم تلك الخطة مع الفرنسيين، وأخبر كل الموريسيكيين أنهم إذا مروا من فرنسا فسيتركون أحراراً ويمكنهم إظهار عقيدتهم الدينية، وقد هرب مع الموريسيكيين تسعة عبيد أتراك».

بهذه الطريقة هرب جزء كبير من البورجوازيين الموريسيكيين من فظائع الطرد الاجباري الذي لم يكن قد قرر حتى بداية عام ١٦٠٩م، وفي ديسمبر من ذلك العام كان رئيس أساقفة بلنسية المدافع الأكثر تصلباً أصر على أن يبدأ الطرد من مملكات قشتالة، وضد كل منطق أصر على إثبات أن الموريسيكيين الذين يعيشون هناك هم أخطر من الموريسيكيين البلنسيين، أما الأسباب الحقيقية لهذا فيمكن معرفتها من نص خطابه الذي جاء فيه: (إن المدن والأماكن الكبرى تعتمد في تموينها وتغذيتها على الموريسيكيين، فهم يحملون إلى الكنائس والأديرة والمصحات والنبلاء والسادة والمواطنين، كُلَّ ما هو ضروري لهم، كما أن الزينة الوقتية والروحية تعتمد عليهم أيضاً). ثم بعد ذلك اقترح طرد موريسيكيي قشتالة لأنهم حينما يرون موريسيكيي بلنسية يخافون ويحسون بضعفهم، وهكذا فقد كان موقف الرجل درامياً حائراً بين

رغبته في استئصال تلك (الخراف الخربة) وبين خوفه من نتائج ذلك، ولأن المدافعين عنهم يَقِلُّون حينما يرون الأضرار المادية التي تنشأ عن ذلك.

وبينما واصلت اللجنة الكنسية مشاوراتها من أجل الاصلاح كان مجلس الدولة قد قرر في ٤ أبريل عام ١٦٠٩م طردهم بكل صراحة، ومن المحتمل أن يكون رأي الدوق دي ليرما هو الذي وجه آراء الآخرين، وكانت تبريرات القرار تتذرع بالمحافظة على أمن الدولة؛ أما الإشارة إلى الجانب الديني فقد كانت في موضع ثانوي، ومن العجيب أنه لم يذكر اتصالات الموريسيكيين مع الفرنسيين بل ذكر انتصار مولاي زيدان الذي كان قد أخضع المغرب كله، وأبدى مشاعر عدائية نحو اسبانيا، على الرغم من أنه لم يعتقد أحد أن المغاربة جادون في غزو اسبانيا، بل كل ما يستطيعون أن يفعلوه مهاجمة الحصون وتكثيف النشاط البحري.

وقد قرر أيضاً أن يبدأ بطرد البلنسيين؛ ومن أجل ذلك أعدت التجهيزات بسرية تامة، حيث وجهت أوامر بتجميع سفن ايطاليا في مايوكا، ومن هناك يمكن أن تتوجه إلى موانىء الترحيل، وتأهبت القوات المسلحة خوفاً من حدوث مقاومة من الموريسيكيين في تلك المملكة.

ان مجموع القوات التي جمعت في ذلك الصيف كانت: ٥٠ سفينة كبيرة، و ٤٠٠٠ جندي، بالإضافة إلى خيالة قشتالة التي قامت بحراسة الحدود، وكذلك ميليشيا وخفر مملكة بلنسية، أما سفن بحرية المحيط بقيادة الأمير لاي أوكندا فكانت مهمتها حراسة السواحل الأفريقية.

ان استعدادات بهذا الحجم لا يمكن أن تظل طي الكتمان، فمنذ شهر أوغسطس كانت النهاية قد عرفت تقريباً، وكان أكثر الناس هياجاً لهذا القرار هم السادة الذين لديهم تابعون من تلك السلالة، وكذلك فإن رجل الشارع بدأ يشعر بنتائج ذلك الإجراء الذي قلب القواعد الأساسية للاقتصاد البلنسي حيث ورد في أحد الوثائق ما يلي: (الحياة بدأت تضيق والمعاملات بدأت تقل، لأن الموريسيكيين عرفوا أنهم الهدف من كل تلك الطلقات، فقد انسحبوا إلى

منازلهم بحزن ليعدوا حاجاتهم وتركوا العمل بتزويد المدينة والقرى النصرانية بمتطلباتها كما كانت العادة).

موقف السادة من الطرد

اجتمع النبلاء الذين كانوا يمثلون الدرع العسكري للمجالس النيابية؛ وذلك لتقديم تقرير يوضح الخراب الذي يعنيه ذلك الإجراء الذي يقترب تنفيذه، ولم يكن الوالي يستطيع أن يقرر شيئاً؛ ولهذا أرسل اثنين من الأعضاء إلى المجلس العام، واختير لذلك دون فيليب بوجل سيد ديمانسيس، ودون خوان بيريخيل سيد دي كانينيتا، ويبدو أن إلقاء السادة جواً من التوتر كان مقصوداً؛ لأن المبعوثين تحدثا بحرية كاملة عن الخراب الذي يهددهم، والاجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب المخاطر التي تنشأ عن تطبيق ذلك الاجراء، كما أنهما تحدثا قائلين: إذا كان يجب ترك تلك المملكة التي استولى السادة عليها؛ فإن على صاحب الجلالة أن يرشدهم إلى أخرى يمكن الاستيلاء عليها من جديد لكي يعيشوا بما يوافق وضعهم الاجتماعي وبثروة كافية، أو أن يموتوا في القتال حيث يكون هذا أكثر شرفاً من أن يموتوا من الفقر.

ولم يستطيعوا تحصيل أي شيء من الملك؛ فقد أخبرهم أن القرار قد صدر وأن إعلانه سيكون قريباً لا تراجع فيه؛ وعندما عرفوا مواد القرار غَيَّر المحتجون موقفهم؛ فقد ورد في إحدى الوثائق ما يلي: (في الحقيقة أن النبلاء البلنسيين الذين كانوا قد حصلوا من مجالس مونثون على وعد بأن تتحول الأراضي المصادرة من الهراطقة والتابعة للأرض الملكية كي تصبح تابعة للنبلاء وتضاف إلى أرضهم مباشرة، وحصل النبلاء كذلك على وعد ملكي بأن الأموال والأشياء التي لا يستطيع الموريسيكيون حملها معهم ستتحول إلى النبلاء أيضاً كتعويض لهم عما فقدوه، وبذلك فقد غير السادة والنبلاء موقفهم، وبينما كانوا في فترة سابقة يحاكمون ويدانون لدفاعهم عن الموريسيكيين؛ فقد تركوهم وانحازوا إلى السلطة الملكية، وأصبحوا من أكثر المساعدين فعّالية).

أعلن قرار الطرد في ٢٢ سبتمبر، وقد أعلنه الوالي الماركيز دي كاراسينا، وهو يعطي مهلة ثلاثة أيام؛ ينبغي أن يتوجه خلالها الموريسيكيون إلى النقاط التي ستحدد لهم، ويحملون معهم ما يستطيعون من أموالهم، أما الأموال التي لا يستطيعون نقلها فينبغي أن تبقى سليمة، وأن الذي يخفي أو يحطم تلك الأموال سيحكم عليه بالاعدام، كما أن صاحب الجلالة قد منح تلك الأموال والأشياء إلى النبلاء الذين سيُرحّل تابعوهم.

وقد كان للسادة الحق باختيار ست أسر من بين كل مئة أسرة ليبقوا في خدمتهم، وينبغي أن يكون أولئك أكثر قدماً ويبرهنون على أنهم نصارى، أما مهمتهم فستكون: (المحافظة على المنازل، وطواحين السكر ومحصول الأرز، وتعليم السكان الجدد الذين سيحضرون).

وهدد النصارى بإنزال عقوبة ستة أعوام في تجذيف السفن على من يتستر على الموريسيكيين، كما يحرم عليهم ـ بدون تحديد عقوبة ـ مضايقتهم سواء بالكلمة أو بالفعل. (ولكي يعلم الموريسيكيون أن رغبة صاحب الجلالة هي اخراجهم من أرضه، ولا توجه لهم إهانة خلال الرحلة، حيث يتم إيصالهم إلى شمال أفريقيا، ويسمح لعشرة من الموريسيكيين الذين سافروا في رحلة سابقة بالعودة لإخبار الآخرين بما حدث.

واستثني من الطرد أولئك الذين يعيشون منذ زمن قديم مقدار سنتين مثلاً فأكثر بين النصارى، والذين تناولوا القربان في الكنائس بشهادة من القسيس أيضاً. أما الموضوع الصعب فهو المتعلق بالأطفال، وقد أدى إلى مجادلات ساخنة بين علماء اللاهوت؛ فاستماتوا من أجل السماح ببقاء الأطفال الذين لديهم أقل من ٤ سنوات في حالة موافقة والديهم. كذلك فإن الذين هم أقل من ستة أعوام ومن أب نصراني فإنهم يبقون وتبقى معهم أمهم حتى ولو كانت موريسيكية. (ولكن إذا كان الأب موريسيكياً والأم نصرانية؛ فإن الأب يطرد ويبقى الصغار ممن هم أقل من ستة أعوام مع أمهم).

مواقف السادة أمام هذا الحدث كانت ذات صور متعددة، وكذلك موقف الموريسيكيين، وعلى الرغم من أننا نعرف الخطوط العامة لعملية الطرد فقط،

فلقد بقي الكثير مما يجب أن يكون موضع بحث وبالذات على المستوى المحلي، فهناك حاجة لمزيد من الدراسات (تمت فعلاً بعض الدراسات الممتازة) لمعرفة كيف تم ذلك في كل قرية. وقد كانت التناقضات في هذا الشأن كبيرة: فبينما وجد من السادة من عاملوا تابعيهم بكل إنسانية، فذهبوا معهم إلى ميناء الرحيل، محاولين أن يجنبوهم أي متاعب بل وصاحبوهم في السفن.

كما وجد آخرون كانت سيرتهم سيئة. فمثلاً الكونت دي كونسيتانيا، وهو الذي اشتهر ببخله وقسوته، أخذ من عماله أموالهم كلها حتى تلك الأشياء الخاصة بالاستعمال الشخصي مثل الثياب والجواهر... وقد أبلغ الدكتور نوفري رودريفيث الوالي بهذا في ٣ أكتوبر قائلاً لهم أنه قد سجنهم في حوش ومنعهم من الخروج.

كثير من الموريسيكيين ذهبوا إلى المنفى وقد سادتهم البهجة؛ لأنهم خرجوا من بيئة كانت غير متسامحة معهم. واستطاع عدد ليس قليلاً منهم أن يعيش حياة أكثر حرية وكرامة، وقام عدد قليل منهم أثناء ذهابه بالسرقة كما حطموا الكنائس، ولكن هذا يبدو أنه لم يكن الطابع العام، وآخرون يدفعهم حب الأرض بذلوا جهدهم للبحث عن مكان يختفون فيه أو طريقة قانونية للبقاء.

بدأت تصل بعض الأخبار المقلقة عن الراحلين حيث كان الاستقبال سيئاً من جانب البربر، وقد زاد هذا القلق عمليات النهب التي يقوم بها بعض النبلاء، وكذلك أعمال العنف من جانب النصارى الذين كوّنوا جماعات تقوم بسلب وسرقة وحتى اغتيال الموريسيكيين، ويجب أن لا ننسى أنه في مملكة بلنسية كانت العلاقات بين الجماعتين يسودها الحقد والغيظ.

أما ردود الفعل الرحيمة التي أدت إليها أحداث الطرد في قشتالة وأندلوثيا فلم تحدث في بلنسية؛ وذلك إذا قبلنا العديد من الوثائق واللوحات الأدبية التي بقيت لنا من ذلك الحدث، فاللوحة الأدبية التي يرسمها لنا جسبار

دي أغيلار تحدث انطباعاً مفزعاً، وإذا كانت قيمته كشاعر تبعد كثيراً عن أن يساوي وريل دي أبولو، فإنه كمراقب استطاع أن يعطينا صورة ذات قيمة تاريخية وإنسانية كبيرة؛ فكان ما جاء في شعره ما يلي:

فرقة من المسلمين والمسلمات
تسير وهي تسمع من ناحية شتائم
الرجال يحملون الثروات والأموال
النساء يحملن أدوات الزينة والملابس
العجائز يمشين بحزن ويبكين
يضعن الطعام وهن يتميزن غيظاً
كلهن يحملن الجواهر
الأواني والقناديل
عجوز يأخذ طفلاً من يده
طفل آخر على صدر أمه
غلام ثالث قوي مثل الطروادين
لا يتأخر في حمل أبيه

الثروات والأموال التي يتحدث عنها أغيلار تعبير عن رأيهم بالموريسكيين بطريقة واضحة؛ وإذا كانت الأغلبية منهم يعيشون حياة صعبة، فقليل منهم من استطاع الحصول عليه من ذلك التصريح الذي أعطي لهم من بيع أشيائهم وحمل أموالهم، وما فعلوه لم يكن بيع الأشياء وإنما تركها بأبخس الأثمان؛ نظراً لأنهم يجبرون على ذلك لظروفهم الخاصة.

وتوجد أقلية صغيرة من الأغنياء استطاعوا تصنيع وتغيير عملة مزورة، وبذلك استطاعوا أن يحملوا كميات محترمة من المال. وقد كان هدف السلطات أن يدفع الأغنياء تكاليف رحلة العبور البحرية لإخوانهم الفقراء، وهي حوالي عشر ريالات لكل شخص.

وفي أكتوبر ساد كل الموانىء من اليكانتي إلى بيناروث نشاط كبير، ورحلت سفن ملكية بالألوف من الموريسكيين، وكتب أحد مؤرخي اليكانتي

يقول: (لقد كان الناس في الطرق مثل النمل يثيرون إعجاب مشاهديهم.. أما يوم الركوب فقد امتلأت فيه الشوارع والميادين بطريقة يتعذر معها السير، واستمر ذلك لوقت طويل؛ لأن السفن والمراكب قامت بما لا يحصى من الرحلات).

وهذا صحيح، فتبعاً لبيانات بليدا والتي استعملها لابيري، رحل من اليكانتي في الفترة بين سبتمبر ١٦٠٩م إلى يناير ١٦١٠م ٣٠ ألف موريسيكي. ويزيد من هذا الرقم العدد الخاص بدينيا ـ خابيا: ٤٧١٤٤ شخصاً. أما الجرواو في بلنسية فالذين رحلوا منه عددهم ١٧٧٧٦ شخصاً وبيناروث ١٥٢٠٨ شخصاً، ومونكوفاز ٥٦٩٠ شخصاً. وتمت رحلات أخرى بعد هذا التاريخ وربما عن طريق موانىء أخرى، وهذا بدون إحصاء للذين ذهبوا بطريق بري عن طريق فرنسا. إذن يكون الاجمالي ١١٧٤٦٤ شخصاً وهو الرقم الذي يعطيه المؤلفون السابق ذكرهم وهو رقم أقل من الحقيقة.

ان هجمات عصابات فئة ممن تجردوا من الرحمة والمدفوعين بالكراهية والرغبة في الحصول على الغنائم من الموريسيكيين، كانت سبباً في العديد من المراسلات بين الوالي وفيليب الثالث، وفي واحدة منها يعترف أنه على الرغم من الاحتياطات التي تم اتخاذها في الأيام الأخيرة فقد قتل ما بين ١٥ ـ ٢٠ شخصاً، (لأنهم كانوا يرون أن الموريسيكيين يأخذون الشيء الكثير معهم ويحاولون استغلال الفرصة). وقد أزعج الملك بذلك الخبر وأمر بتشديد الحراسة وضرورة اتخاذ إجراء عقابي شديد بحق المجرمين، وكان لهذه الاجراءات أثرها المحدود في هذه الحالة من الحماس العام بين السكان، فبجانب أن الموريسيكيين كانوا موضع كراهية الشعب، كذلك فإن ذلك الشعب كان على وعي بالأضرار الاقتصادية الناشئة عن ذهابهم وبدلاً من توجيه الاتهام للمسؤولين عن ذلك فقد أغاظهم أن يذهبوا بأموالهم، وكانوا يخافون ان ديونهم وديون النبلاء التي ضمنها الموريسيكيون تبقى بلا سداد، ويقولون: أن المملكة ستبقى بلا نقود، أما السادة فقد استطاعوا تغيير مواد الطرد لصالحهم بنقطة هامة وهي عدم السماح للموريسيكيين ببيع الماشية

والمحاصيل والزيت ليبقى كل ذلك لصالح السادة.

قمع تمرد يائس في بلنسية

ان أعمال الارهاب (العنف) التي عانوا منها، والأخبار السيئة التي بدأت تصل عن الذين رحلوا إلى شمال أفريقيا؛ جعلت بعض الموريسيكيين يشتركون في مقاومة يائسة ومؤكد - منذ البداية - فشلها. وقد حدثت هذه الحركة في بعض القرى الجبلية داخل بلنسية، وقريباً من قشتالة: كوفرتيس، اجورا.. الخ وكان هدفها دفاعياً فحسب، فقد صعدوا بنسائهم وأولادهم على مرتفع كورتيس، والمنطقة خالية من مصادر تكفي لتغذية ذلك العدد الكبير، فقد كانت مزروعة بأشجار الصنوبر والبلوط، وقد اختار الموريسيكيون رئيساً أو ملكاً لهم وهو أحد المسلمين من ثيريسا (وهو رجل ذو شيبة وفهم) وقد رفض قبول المنصب لاعتقاده بفشل المهمة. حينئذ عرضوه على مسلم ثري من كاتادو ويدعى طوريقي فقبل، وعين أحد الفقهاء نائباً عنه، والذي كان بسبب وعظه وتنبؤاته سبباً في ثورة هؤلاء الناس الفقراء فقد جمعوا بعض الأسلحة، وقاموا ببعض الأعمال الدفاعية، وعندما أعلن اقتراب القوات المعادية لجأ إليهم عدة آلاف من الأشخاص.

لقد كانت القوات المخصصة لإيطاليا قد وصلت للمساعدة في إطفاء هذه الثورة، وكان قمع هذه الثورة كلعبة أطفال أو كنزهة خلوية، فقد تمكنت من هزيمة ذلك الكم غير المنظم من الناس، وإذا كانت الطلقات النارية والسيوف سبباً في موت بعضهم؛ فإن الأغلبية ماتوا من العطش والجوع والارهاق.

ومن المستحيل معرفة عدد الذين هلكوا في تلك الحادثة، وقد بقي على قيد الحياة منهم ثلاثة آلاف. أما الزعيم فقد رفض عرضاً للاستسلام، وبقي معه عدة مئات من الرجال الغاضبين واليائسين لمدة ما، وتم القبض عليه وإعدامه في بلنسية، وقد فعل مثلما فعل ابن أمية في القرن السابق حينما مات مؤكداً كونه نصرانياً.

كما وقعت بعض الأحداث أيضاً في لامارينـا في اليكانتي، حيث يـوجد فيها أغلبية مـوريسيكية ويبـدو أن السبب في ذلك هـو أخبار الاستقبـال السيء الذي ينتظرهم في شمال أفريقيا.

لقد تركوا ـ بصور جمـاعية ـ قـراهم وحرقـوا بعض القرى (فينيستـرات، ريجيو)، وسيطر الرعب على جيرانهم النصارى حيث قتلوا بعضهم كما شوهوا بعض الكنائس، وجمعوا كمية كبيرة من مـواد التموين في الجبـال القريبـة من كاجوسا، لكنهم لم يفكروا في إمكانية الحاجة للمـاء لمجموعـة تزيـد عن ٢٠ ألف شخص، ونزلت بعض فرق الجيش من ميناء دينيا ويساعدهم الميليشيات وعـدد كبير من العـامة طمعـاً في الغنائم. وبعـد أن تم محاصـرتهم لعدة أيـام هجموا عليهم وجرت بعض الأحداث التي تقشعر لها الأبدان، ولم يكن هنـاك توقف في العمليات، وهرب الذين بقـوا على قيد الحيـاة، وقد سـادهم الذعـر من شدة العطش، ومات بعضهم لشربه ماءاً كثيراً. وكانت الغنائم كثيرة جـداً. أما الأوصاف التي تركها لنا كل من فوينسكا وايسكولانا فتسبب قشعريرة. كتب ايسكـولانا يقـول: (في مرتفعـات بوب كـان يوجـد عدد كبيـر من القتلى، أما الآخرون فقد وصلوا إلى حالة كبيرة من التعاسة، وكان الآباء يتركـون أولادهم لمن يعرفونهم من النصارى بسبب الجوع، بل وصل الأمر أنهم كانـوا يبيعونهم للجنود الأجانب مقابل قطعة من الخبـز أو حفنة من التين، وكـانوا يمشـون في الطريق إلى الرحيل وقد سـادهم الضعف، وقد أخـذ منهم أبناؤهم ونسـاؤهم؛ وحتى الثياب التي كانوا يحملونها نزعوها عنهم، لدرجـة أن أحدهم يصـل إلى السفينة نصف عار أو عار تمامـاً. ونظراً لمـا كانـوا عليه من العنـاد فقد قَـدّرت عليهم السمـاء أن ينقصهم الشيء الكثير، وأن يبقى أبنـاؤهم ونساؤهم عبيـداً؛ على الرغم من أن الملك قد أعلن أنهم ليسـوا كذلـك). وكذلـك بقي آخرون عبيداً وذلك على أثر البيان الشنيع والفظيع الذي أعلنـه الماركيـز دي كاراسينـا في مايو ١٦١١م، وذلك للقضاء على بقايا الجماعات المتخلفة منهم، ونصه: (.. نفرض لكل الأشخـاص الذين يخـرجون في مـطاردة أولئك المسلمين ٦٠ ريالاً مقابل كل شخص يحضـرونه حيـاً، وثلاثين في حـالة إحضـار رأسه؛ أي في حـال قتله. وإذا كان الأشخـاص الذين يحضـرونهم يرغبـون في اتخـاذهم

عبيداً لهم، فنحن على استعداد لاعطائهم إياهم على الوضع المطلوب، وسنمنحهم الحق في ذلك، على أن نفهم من هذا ضرورة التقدم للحصول على الوثائق التي تدل على ذلك. . .).

إذن كان هناك تنوع في الخطر؛ فمنهم من خرجوا صابرين بل وسعيدين لتركهم ذلك الوضع غير المتسامح، ثم عبروا البحر واستطاعوا أن يكوّنوا حياتهم من جديد على الجانب الآخر من البحر المتوسط، ومنهم من عانى من التعاسة أكثر من الموت.

وإذا كان من الصعب تحديد عدد الذين خرجوا بدقة فإن الأكثر صعوبة حساب الذين بقوا داخل أسبانيا والإذن الذي منح في البداية ببقاء ستة أسر من كل مائة ألغي فوراً، ويبدو أنه حتى بين الموريسيكيين كان صداه محدوداً. فالدوق دي قانديا لم يجد من يقبل البقاء، وحاول بعض النبلاء إبقاءهم بالقوة، ثم بعد ذلك غيرت السلطات من رأيها، ويبدو أن ذلك كان لضغوط من جانب ريبيرا الذي كان يرغب في أشمل طرد ممكن، وعلى العكس من ذلك كان ريبيرا يرغب في إبقاء الأطفال، ولقد فشلت ـ كما هو منتظر ـ كل المحاولات من أجل أن يتركهم له آباؤهم بإرادتهم، وحدثت بعض أعمال الاختطاف واشتركت زوجة نائب الملك بذلك، وكانت تعتقد أنها تقوم بعمل مرض لله، وذلك بسرقة الأطفال من آبائهم حتى لا يعيشوا في أرض الكفار، وهذا الحدث ـ للأسف ـ لا يوجد له وثائق إحصائية.

كان البطريرك يريد بقاء كل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة، لكن مجلس الدولة كان متشدداً في تلك النقطة فأصدر قراراً بطرد كل من تزيد أعمارهم عن خمسة أو ستة أعوام، وهو العمر الذي يمكنهم فيه من الاحتفاظ ببعض الذكريات عن التربية المحمدية.

في ١٩ يونيو ١٦١٠م تشاور ذلك المجلس حول خطاب وصل إلى نائب الملك، وفيه ما يشير إلى أنه قد بقي حوالي ألف موريسيكي بينهم: (رجال ونساء في سن متقدم جداً يرغبون بالموت على إيماننا المقدس) ولقد حصل عدد قليل منهم على شهادة من القساوسة، والبعض الآخر تخفى أو هرب،

ويمكننا أن نقول: أن من بين الـ ١٤٠ ألفاً الذين يمكن أن يكونوا في تلك المملكة خرج ١٣٠ ألفاً، والفرق بين الرقمين يشمل الموتى والذين بقوا تحت العديد من المظاهر.

سان خوان دي ريبيرا لم يعش كثيراً بعد الطرد، وعندما تم اعلان القرار ألقى موعظة شكر في الكاتدرائية وأعلن فيها أن الصعوبات سيتم التغلب عليها، وأنه في كل حال فإن تلك الأضرار أفضل من بقاء السلالة الموريسيكية، ولقد رأينا كيف أنه حاول تأجيل ذلك الاجراء الذي كان يتنبأ بنتائجه، ولكنه أعطى الملك الخطوة النهائية، وبذل كل وسعه حتى لا يبقى أي بذرة لتلك السلالة المكروهة.

ولكن مع هذا فإن انتصاره كان مصحوباً بالمرارة، وليس ذلك بسبب الشكاوى والسباب الذي يسمعه من حوله، وما كان يعذبه ليست الأمور المادية بل الأمور اللاهوتية والقانونية وبخاصة بصدد بقاء أو نفي الأطفال المعمّدين. ولقد قضت تلك المشاعر عليه فمات في ٦ يناير عام ١٦١١م.

طرد موريسيكيي مملكة قشتالة

لم يحدث في طرد موريسيكيي مملكة قشتالة ما جرى من أحداث درامية غير حدوث ذلك الاجراء في بلنسية، فلقد كانوا أقلية مشتتة، وفي أغلب الأحوال لا تتبع السادة إلا في بعض الأحوال التي لا تسبب أضراراً اقتصادية. كذلك لم يكونوا يستطيعون جمع ثروات؛ فقد كانوا يعرفون نهايتهم واستقبلوها بصبر.

طرد موريسيكيي أندلوثيا ومرسية

أما القرار الخاص بأندلوثيا ومرسية فعلى الرغم من أنه تم توقيعه في ٩ ديسمبر عام ١٦٠٩م إلا أنه لم يبدأ تطبيقه إلا في ١٠ يناير عام ١٦١٠م؛ وعندما نقارنه بطرد بلنسية فهناك أمران جديدان: أولهما بخصوص الأموال حيث يمكنهم أن يبيعوا كل شيء ما عدا الديون التي تبقى في صالح الخزانة الملكية، أما انتاج الماشية والفاكهة.. الخ فلا يجوز إخراجه بصورة فضة أو

ذهب أو جواهر أو أوراق صرف، ويمكنهم حمل النقود اللازمة للرحيل. أما قيمة الأشياء التي باعوها فينقلونها بصورة منتجات تجارية غير ممنوعة يمكن شراؤها من أبناء تلك الممالك، وهذه المنتجات نظراً لكونها معدة للتصدير - فيجب أن يدفعوا عليها جمارك، وهذه الاجراءات كانت تعتبر مصادر جزئية، وهي علامة على تعاطف الملك.

هذه التعليمات كانت نتيجة لاستغاثات نصارى بلنسية الذين كانوا يقولون أن الموريسيكيين أخذوا معهم ما يزيد على المليون بصورة ذهب وفضة وقد تركوا المملكة بدون نقود، أما بالنسبة لأغلبية الموريسيكيين الذين لم يكونوا يملكون إلا ما يكفي الرحلة فقط فلم يتم مناقشة الأمر معهم، وكذلك الأقلية الغنية منهم لن يكون لديها الكثير بعد ضياع بساتينهم، وهذا الفائض يمكن نقله بصورة منتجات خفيفة ذات قيمة كبيرة مثل الحرير والبهارات، وفي الواقع فإنهم حاولوا إخراجه بصورة ذهب وفضة وجواهر ويبدو أنهم نجحوا في ذلك.

النقطة الثانية كانت بشأن الأطفال الذين لم يبلغوا الرشد؛ حيث أمر الآباء بترك أبنائهم الذين تقل أعمارهم عن سبعة أعوام إلا إذا كانوا سيذهبون لأرض نصرانية، وقد كان هذا هو السبب في قطع الكثيرين لطريق طويل إلى شمال أفريقيا عن طريق فرنسا. وبعضهم رحل عن طريق الموانىء الأندلسية متصنعاً الذهاب إلى فرنسا أو إيطاليا، ولكنهم فيما بعد اتفقوا مع الملاحين لحملهم إلى أفريقيا. وعلى الرغم من هذا فقد بقي ثلاثمائة طفل في أشبيلية، فقد تكفلت الكنيسة بطعامهم وتعليمهم، والتعليمات الأخرى تختلف قليلاً عن الواردة في البيان السابق.

وفي بيان ايضاحي للماركيز دي سان خيرمان، المكلف بتنفيذ قرار الطرد في أندلوثيا، أعلن أنه في حالة زواج نصراني مع موريسيكية يمكن أن يبقوا جميعاً، وفي حالة زواج موريسيكي مع نصرانية يمكن للزوجة أن تبقى أو تذهب مع زوجها. كذلك من حق أبناء الأتراك والبرابرة الذين جاؤوا إلى أسبانيا من أجل اعتناق المسيحية البقاء، وكذلك الذين لديهم شهادات من

القساوسة بأنهم يعيشون كنصارى، وأما الذين لديهم قضايا أو امتيازات مساوية للنصارى أو تم اعفاؤهم من ضريبة الفارضة فيمكنهم أن يبقوا حتى تتم دراسة قضاياهم.

طرد الموريسيكيين من مملكة غرناطة

وفي مملكة غرناطة القديمة بقي عدد قليل نسبياً من الموريسيكيين وسجل لايبري ١١٢١ رحلة من ميناء ملقة في عام ١٦١٠م، و ٨٢٥ رحلة من مينائي ملقة والموينكار وفي عام ١٦١١م. كذلك قد يوجد آخرون سافروا براً عن طريق الشمال. أما الذين استطاعوا تجنب طرد عام ١٥٦٩م فكانوا كثيرين، ومن بينهم الكثير من أصحاب الاعتبار، ولهذا فإن باكا دي كاسترو رئيس أساقفة غرناطة، رفع رجاء للملك في ٢٤ يناير عام ١٦١٠م ذكر فيه أنهم لا يمثلون أي خطر وأنهم قد أعطوا أدلة على اخلاصهم وأن عدداً غير قليل منهم يعتنق النصرانية فعلاً، ويدعو الملك أن يستعمل الرحمة معهم.

وإذا قبلنا ما يذكره المؤرخ هنريكيز دي خوركيرا، فإنه قد استثني من الطرد (العائلات العظيمة ذات الفرسان النبلاء وأبناؤهم) ومع هذا فقد خرج من العاصمة ٦٠٠ أسرة (أناس أغنياء وذوو نفوذ)، وهذا الرقم بكل تأكيد مرتفع جداً، وكثير منهم كانوا يقومون بأعمال حيوية، مثل السباكين، الذين كانوا يعرفون شبكة المجاري المعقدة والتي عن طريقها يتم تزويد غرناطة والقرى التي حولها بالماء من الفاكار (يبدو أنه اسم نهر). كذلك الساتيين وهم خبراء في الخزانة الملكية، وقد أصدرت الإدارة العامة تقريراً في صالحهم.

ثم صدر قرار طرد آخر في غرناطة وذلك في ٣٠ مارس عام ١٦١١م وهو يتضمن العديد من المجموعات التي تمكنت من الهرب من القرار السابق، وعلى الرغم من هذا، فإن كثيراً من الموريسيكيين بقوا في مملكة غرناطة، وذلك بالاستفادة من المواد القانونية، أو بالامتزاج بالنصارى الذين كانوا يعطفون عليهم ولا يشعرون نحوهم بأي عداء كما حدث في أقاليم أخرى.

طرد الموريسيكيين من مملكة جيان

في مملكةجيان كان كل الموريسيكيين الذين أتوا على أثر طرد عام ١٥٦٩م كثيرين، ويبلغ عددهم ٨٠٠ في أندوخار، ١٠٠٠ في أوبيدا، ٢٠٠٠ في بايثا، و ٢٢٥٥ في العاصمة، إلى جانب أعداد أقل من هذه في القرى، والأغلبية ذهبت للرحيل عن طريق ميناء ملقة.

ولم يحدث في هذه المملكة الأحداث الدرامية التي حدثت في بلنسية، مع هذا فقد وجد من أصحاب السلطة من حاول إخراج ثروة بغير حق على حساب أولئك التعساء، ولقد أدان مجلس الخزانة تصرف دون خوان دي سوليسر، وكيل أوبيدا وبايثا وجعلهم يتركون له ألفي دوقية من أجل أن يصحبهم حتى ملقة، كما جعلهم يبيعون له الأراضي بأسعار منخفضة.

طرد الموريسيكيين من مملكة قرطبة

وفي مملكة قرطبة يوجد مركزا تجمع مهمان: الأول في بريبقوا وما حولها، ويصل عددهم إلى ٢٢٦٤ شخصاً، والثاني في العاصمة، وهو أهم بكثير من الأول، ويزيد على ٤ آلاف، ثلث هذا العدد كان من الموريسيكيين تقريباً، وكان العدد الاجمالي لسكان العاصمة ٤٠ ألفاً وهذا يعني أن نسبة الموريسيكيين تزيد على ١٠٪ (في أشبيلية ٦٪). هذا إلى جانب زيادة نسبتهم من ناحية الأيدي العاملة، فقد كانوا يزودون المدينة بأيدي عاملة كثيرة ورخيصة، ولهذا فقد تضرر من طردهم الكثيرون، وضغطوا على البلدية لتعيق ذلك القرار، ولكن التجمع الكنسي القرطبي كان قد نفذه، كما أن الطبقات الاجتماعية التي تمثله لن تتضرر كثيراً، لأنهم على أية حال سيحتفظون بعبيدهم، وهم كثيرون في منازل الأشراف ورجال الكنيسة، ولهذا ففي الجلسة المنعقدة في ٢٢ يناير عام ١٦١٠م رفضوا تقديم أي رجاء بشأن الموريسيكيين؛ وبرروا ذلك بأنه قد تم الاتفاق والتشاور بعد استشارة صاحب القداسة (وهذا الأمر غير صحيح) وأخذ في الاعتبار المجالس الملكية واللاهوتية.. ولهذا فإن الرجاء لن يكون له أثر، وبدا كما لو كان علامة معصية

تتناقض مع القرار الذي تم اتخاذه بعد الكثير من التشاور. . ولهذا صدر الأمر بدون أن يعالج هذا الموضوع على الإطلاق، وقضى بأن لا يسمح لأي فرد بتقديم ذلك الرجاء، وفي حالة رغبة بعضهم بذلك فيمكنهم أن يقوموا بصفة شخصية. وقد قبل التجمع الكنسي أن يتوسط في إيقاف نفي أولئك الذين رفعوا دعاوى قضائية بشأن تحديد وضعهم كنصارى وحتى يصدر القرار في أمرهم.

وكل هؤلاء الموريسيكيين كانوا ذوي أصل غرناطي، وكذلك كان من نفس الأصل ذلك العديد الكبير الموجود في أشبيلية. حيث كان يوجد في العاصمة ٧٥٠٣ شخصاً، وربما كان الفريق الأكثر كثافة في كل أسبانيا، وهذا ما يفسر المخاوف التي نتجت عن تلك الشائعات التي تتحدث عن تآمرهم في السنوات السابقة، ومع هذا فإن الطريقة التي رحلوا بها تركت أثراً عاطفياً نتج عنه الكثير من المؤلفات: (لقد كان الجميع يبكون، ولا يوجد قلب إلا تحرك عند رؤية العديد من العائلات تخرج، مع اعتبار أن الكثير منهم كانوا أبرياء كما أثبتت ذلك الأيام) هذا على حد قول روخاس كاساناتلي. وبعضهم قاوم بكل ما استطاع، مثل سكان السيخا ويصل عددهم إلى ١١٠٠ شخص؛ حيث قالوا أنهم يفضلون الموت على الخروج من اسبانيا، مبررين ذلك بسبب غير مقنع وهو أنهم نصارى فعلاً، وأنه يوجد خطر على إيمانهم بين المسلمين، ويبدو غريباً أن يقوم الماركيز دي سان خيرمان وهو معروف بقسوته بنقل تلك الرسالة إلى مدريد، ولا نعرف ماذا أجيب عليها، وإن كانت كل المؤشرات تفيد أن الاجابة كانت سلبية، وأما الماركيز دي لا الغابة فقد حاول الاحتفاظ بتابعيه، وكل ما استطاعه هو تأخير ترحيلهم حتى عام ١٦١١م.

العدد الاجمالي للذين رحلوا من ميناء أشبيلية هو ١٨٤٧١ شخصاً، حيث دفعوا ١٠٥٣٠٠٠ ريال أجراً للسفن وقد اضطر الأثرياء لدفع مصاريف نقل الفقراء، لأن الملك الذي سيستفيد من بساتينهم لم يدفع لهم حتى تكاليف السفر. أما أصحاب السفن فقد استفادوا كثيراً حيث فرضوا ١٠ ريالات مقابل كل فرد، وارتفعت الأجرة إلى عشرين؛ وهذا إلى جانب ٥٠

ريال مقابل كل طن من الحقائب، في حين كان السعر المعتاد هـو نصف تلك القيمة وإلى جانب الذين خرجوا من أشبيلية وجد آخرون رحلوا من سان لوكار وجبـل طارق، ولا تـوجد معلومـات تاريخيـة عن هؤلاء؛ أمـا المؤرخـون فهم يكررون ما قاله جواد الخارا وبليدا من أنه قبل صدور القـرار خرج حـوالي ٢٠ ألف مـوريسيكي من أندلـوثيا، وبعـد صدوره خـرج ٦٠ ألفـاً آخـرين. وهـذه الأرقام محتملة، وإن كان لا يوجد ما يؤكدها.

تشجيع الهجرة الطوعية

وفي نفس الوقت الذي خرج فيه الموريسيكيون الأندلسيون، خرج أيضاً الموريسيكيون من ايسترامادورا وقشتالة القديمة والجديدة، وكثير منهم كانوا قد بدأوا الهجرة بطريقة تلقـائية منـذ عام ١٦٠٩م، وقـد أحست الحكومـة أنه من المفيـد دعم تلك الحركـة ولتجنب أعمال المقـاومـة والعنف التي حـدثت في بلنسيـة، والتي سببت لها نقـداً كثيراً، ولهـذا فقد صـدر في ذلك العـام لائحة تقول: (نظراً لأن أبناء تلك السلالة ـ الموريسيكية ـ الذين يعيشـون في ولايات قشتـالة القـديمة والجـديدة وايستـرامادورا ولامـانشا كـانوا في حـالة من القلق ولديهم الرغبة في الذهاب للحياة خـارج تلك الولايـات، وحيث بدأوا يبيعـون عقـاراتهم بأقـل من قيمتها كثيـراً، ونـظراً لـرغبتنـا في أن لا يعيش أحـد منهم مجبراً)، فقد أعطوا مهلة ثلاثين يوماً يبيعون فيها عقـاراتهم، ويخرجـون قيمتها بصورة منتجات تجـارية، أمـا من المال فيحملون مـا هو ضـروري للسفر. ثم سمح لهم بعد ذلك بحمل نقود على أن يتركوا نصفها للخـزانة، وكـذلك فـإن الخروج يجب أن لا يتم عن طريق أندلوثيـا ومرسيـة وبلنسية وأراجـون، وهذا يعني أن الطريق الوحيدة هي فرنسا، وقد تم إعـلان قرار الـطرد بحق الذين لم يخرجوا في ١٠ يوليو عام ١٦١٠م وكان عددهم يبلغ ٤٤ ألف شخص وأغلبهم من الغرناطيين.

أمـا الذين رحلوا بـإرادتهم فقد دفعـوا رسم خروج في بـورغوث، يقـول أحد المؤرخين: أنه قد مر بالمدينة المذكورة حوالي ٣٠ ألفـاً وذلك في الفتـرة

من يناير إلى مايو: (لقد كان دخولهم المدينة أمراً يسترعي الانتباه، حيث دخلوا بحقائبهم، على جياد وعربات، كما لو كان عرضاً دينياً؛ بعضهم مرّ راكباً والبعض الآخر ماشياً على قدميه وفيهم من جميع الأعمار، أطفال وشباب وشيوخ، لقد كان أمراً يسترعي الانتباه، ثم بعد ذلك سجلوا أسماءهم وأعطوا جوازتهم ثم أمروا بمواصلة الطريق إلى فرنسا).

إن ذلك المؤرخ ذكر أنه مر حوالي ٣٠ ألفاً، وأما الرقم الذي ذكره الكونت دي سلازار المكلف بالعملية فقد كان أقل من هذا بكثير: ١٦٧١٣ شخصاً، وبما أن هذا الرقم كان يخص الذين رحلوا حتى ٣٠ أبريل عام ١٦١٠م، حيث كان الرحيل في مرحلة ازدهاره، فالعدد الاجمالي كان أكبر من هذا. إن دراسة الأماكن التي قدم منها أولئك يبدو شيقاً وهي: من بلد الوليد ١١١٩ شخصاً، من طليطلة ٣٧٨٩ شخصاً، من الكلاء دي هيناريز ١٢٠٦ شخصاً، من باستارنا ٢٢١٤ شخصاً، من أوكانيا ١٥١٨ شخصاً، ومن مدريد ١٧١ شخصاً فقط.

أما الكونت دي سلازار، فعن طريق التقارير التي قدمها للبلاط يعطينا انطباعاً بأن العملية تمت بصورة عادية (أي لم يحدث أعمال عنف أو مقاومة): وفي بورغوث يسلم القادمون جوازات سفر ودليلاً للطريق حتى مدينة ايرون، كما كان يقدم للفقراء معونة (بحيث يرحل الجميع بكل راحة ودون أن يوجه لهم سباب أو شتيمة) وكذلك هم لم يوجهوا شيئاً من ذلك، والحقيقة أنه على مستوى الجماعات لم تجر أحداث درامية، فثراء الكثير من الراحلين والسلوك الصحيح للمدن التي مروا بها خفضت كثيراً من مرارة ذلك الحدث.

في البداية استقبلوا استقبالاً حسناً في فرنسا وسمح لهم بالبقاء، وقد بقي بعضهم، ولكن الأغلبية كانت تشمئز من إعلان الايمان الكاثوليكي الذي كان يطلب منهم، ومن ناحية أخرى فمع زيادة عدد المهاجرين تغير سلوك الشعب الفرنسي، وفي بداية عام ١٦١٢م كان يقال: يوجد ٤ آلاف موريسيكي في سان خوان دي لالوث، وبعضهم كان يستعد للرحيل إلى المغرب وقد حملوا معهم كميات كبيرة من الأسلحة والمنتجات التجارية

العالية القيمة، وآخرون خاب أملهم وحاولوا إخراج وثائق مزورة للعودة إلى أسبانيا، ولقد كان اغتيال ايزيكي الرابع (١٤ مايو عام ١٦١٠م) حدثا ليس في صالح الموريسيكيين، وفي ١ مايو قررت الحكومة الاسبانية إغلاق الحدود مع فرنسا، فقد سبب ذلك ذهاب (الكثير من الناس الطيبين ومعهم أموالهم إلى دولة ليست صديقة، وأغلب القشتاليين والاسترمينيين - يعني من أسترامادورا - الذين خرجوا بعد ذلك رحلوا عن طريق كارتاخينا وغيره من الموانىء في الجنوب). لقد أفلح الذين خرجوا في بداية الأمر على الرغم من المصائب التي حدثت للموريسيكيين في فرنسا - كما سنرى في الفصل التالي - ومع هذا فإنها لا تعد شيئاً مع المصائب التي عاناها الذين خرجوا من كارتاخينا ورحلوا إلى أراض جزائرية. يقول خيل غونثاليث دابيلا - الذي اشترك في طرد الموريسيكيين من أبيلا -: لقد خرج من تلك المدينة ١٨٩ أسرة مدجن، و ٢١٨ أسرة غرناطية حيث وصل عددهم إلى ١٣٩٠ شخصاً، يضاف إلى هذا سكان كل من هونتيثيروس وبيدرهيتا وبينياراندا والتيمبلو وبورغوهوندو. حيث خرجوا في مايو وهم سعداء بذلك على ما يبدو ثم توجهوا إلى كارتاخينا. ولقد عرف عن طريق بعض الذين هربوا منهم من أيدي القبائل البربرية (العذاب الذي عانوه، وأن عدداً قليلاً منهم بقي على قيد الحياة). وفي سبتمبر من نفس العام رحلت مجموعة أخرى من الغرناطيين. وبقي عدد لا بأس به من المدجنين الذين كانوا ضحية قرارات قاسية.

طرد الموريسيكيين من ايسترامادورا

أما الموريسيكيون من ايسترامادورا فقد كان عددهم غير قليل، وعلى الرغم من أنهم كانوا مشتتين فإن فرنانديز نيبيا ذكر احصاء لهم قبل ترحيلهم، فسكان هورناتشو (باداخوث) كانوا يمثلون مجموعة متماسكة، وأغلب الألفي مواطن الذين كانوا يعيشون في القرية كانوا أعضاء في جماعة سانت يعقوب (جماعة دينية نصرانية ذات طابع عسكري)، وقد وصلت الضرائب التي يدفعونها إلى ستة آلاف دوقية في العام، وكانت السيطرة الموريسيكية كبيرة لدرجة أنها استولت على أغلب حرف البلدية، وهذا الوضع (مضافاً إليه

تساهل حكومة مثل هذه التجمعات) كان يسمح لهم بإعلان مشاعرهم العدائية بحرية أكثر، وقد أدت فردية وضعهم إلى أن تؤلف بشأنهم الكثير من الأعمال الأدبية، ويمكن فيها التمييز بين الأحداث الحقيقية وبين المبالغات التي تضاف لنية المؤلفين السيئة.

وقد كتب سلازار دي ميندوثا بعد طردهم بقليل يقول: أنهم جميعاً كانوا مختونين، وحاولوا إقناع رجال محاكم التفتيش أنهم قد ولدوا هكذا. (وكانوا يتصرفون كما لو كانوا دولة، حيث كان يجتمع مجلس دولتهم في كهف في الجبل، حيث يصكون العملة، وكان أغلبهم بغالين، وكانوا يعرفون كل ما يجري في أسبانيا وربما خارجها، وكان لديهم اتصالات مع المسلمين والأتراك. وعندما جاء الموريسيكيون الغرناطيون إلى طليطلة عقدوا معهم حلفاً، وأصبحت لهم صداقة قوية، وكانوا يتصلون عن طريق وسيلة يسمونها مورونا (اسم مشتق من مورو أي مسلم) تمتد في طريق غير مسكونة من طليطلة إلى هورناتشوس وقد أدين أحدهم بقتل ٨٠ نصرانياً.

وعلى الرغم من أن ما ذكر فيه كثير من المبالغات إلا أن هذه الاشاعات فيها بعض الحقيقة يقول الراهب خوسيه دي سانتا كروث، أحد الفرانسيسكيين: «لقد كان لديهم فدائيون يعملون بمرتب حيث يقتلون من يحكمون عليه بأنه ضدهم». وهكذا حدث الكثير من القتل التي جهل فاعلها.

كذلك يحكى أنه عندما انتشر الطاعون في اسبانيا عام ١٦٠٠م أصاب الكثيرين من سكان هورناتشوس حيث أصاب الموريسيكيين وبقي النصارى معافين من ذلك، فظن الرهبان أنها فرصة مناسبة لتنصيرهم، وعرضوا عليهم أن يضعوهم في أماكن معدة لذلك المرض، فأجابوهم: (أيها الأب، لتبقوا أنتم في ديركم، نحن لا نرغب في أن تدخلونا الدير لتقتلونا وعظاً. يكفينا ما نحن فيه من غم، نحن لا نحتاج لقساوسة ولا لمصحة ولا لعلاج).

وعلى الرغم من هذه المعارضة القوية بين الجماعتين، وتمكن الموريسيكيين من الشعائر النصرانية (فإن ذهابهم للكنيسة كان بالنسبة لهم

كالذهاب للتجذيف في السفن - نوع من العقاب في العصور الوسطى - أما سماعهم للموعظة فكان كحضور شيء مخجل، والاعتراف مثل الاعدام وتناول جسد المسيح مثل الشنق). ومن روايته هذه يمكننا أن نفهم بأن الرفض لم يكن بصورة إجماعية، فأحد الذين رفعوا شكوى إلى محاكم التفتيش ويدعى جبريل تاماريث وهو (موريسيكي قد ارتد عن قناعة وتقدم إلى محاكم التفتيش وقص عليهم كل الأشياء ثم بقي بعد ذلك يخدم في دير جيرينا أكثر من أربعين عاماً). وهناك حدث آخر يذكره نفس المؤلف وهو أنه عندما اجتاح الطاعون أرضهم بعنف أطلت إحدى الموريسيكيات من نافذتها وقالت لأحد الرهبان: (أيها الأب صلي من أجلي).

أما الكابتن الونسو دي كونيراس فيحكي في تاريخ حياته العجيب أنه عند مروره مع قواته بهورناتشوس وجد صدفة مخبأ للأسلحة فيه بنادق وأسلحة أخرى، ثم بعد ذلك تظاهر بعدم معرفته للأمر.

لقد بدأ يصل إلى مدريد كثير من الشكاوى، إحداها خاصة بقسيس قرية ذلك المدعو ثاماريث ويسمى خوان دي تشابيس خاراميجو... والجدير بالذكر أن هذا القسيس قد وقع في الشباك التي نصبها، وكانت نهايته الفقر بعد أن انتهى الطرد حيث كان قد استثمر كل أمواله في احتكار شراء أمتعة موريسيكية.

كان أول من تحرك في هذا الأمر محاكم التفتيش حيث أرسلت نائباً لها يدعى بوسادا وذلك في ٢ أكتوبر عام ١٦٠٨م ومعه تعليمات فيها أنهم يعيشون مثلما يعيش المسلمون في الجزائر، وكما أنه من الصعب الحصول على أدلة كافية فإنه يكفي التحقق من بعض الظروف كعدم شربهم الخمر وأكلهم الخنزير. (وبشيء أكثر بقليل من هذا يمكننا أن نقوم بإدانتهم لأنه يكفي في الأشخاص المشتبه فيهم مثل هذه الأمور).

لكن نشاط محكمة التفتيش اضمحل نظراً لبدء تحقيقات أخرى بشأنهم صادرة من مجلس قشتالة قام بها العمدة ريو لوبيث ماديرا، حيث أثبت ضدهم

جرائم مثل العديد من الاغتيالات والمؤامرات وتزييف العملة.. الخ. وشنق العديد منهم، ثم أرسل آخرون للتجذيف في السفن، كما حرم عليهم وظائف وحرف البلدية، وفي النهاية تم طردهم مع الباقين، وسنتحدث في فصل قادم عن مغامراتهم في الأراضي المغربية.

أما الأحداث والمصائب التي صاحبت طرد الموريسيكيين الأراجونيين فنقلها إلينا بطريقة جيدة خوان ريفالا، ومن المعروف أن عددهم ٧٠ ألفاً وهم حوالي سدس العدد الاجمالي للسكان، لكنهم كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة في بعض القرى الزراعية، كما أنهم يشبهون الموريسيكيين البلنسيين في خضوعهم للسادة (للنظام الاقطاعي)، والذي كان بالنسبة لهم فيه العديد من الميزات والعيوب، فإلى جانب الابتزازات الكبيرة كان ذلك النظام يضمن لهم الحماية من جانب سادتهم المتحررين أو الحريصين على مصالحهم وحقوقهم، وبالتالي على مصالح وحقوق تابعيهم الموريسيكيين، ومن هنا فقد وجد جو من التوتر الدائم مع محاكم التفتيش ومع النصارى أدى في بعض الأحيان إلى صدامات دموية.

العلاقات السيئة مع الأغلبية النصرانية كانت تمنع من حدوث عملية (الاحتواء أو الاندماج) والتي يبدو أنه في بعض مظاهرها قد أعطت نتائج أفضل من نفس العملية في مملكة بلنسية؛ حيث كان استعمال العربية ظاهرة منتشرة بين السكان، في حين كان في أراجون نادراً، وفي أحد تقارير نائب رئيس أراجون يقول: «كانوا أحسن من إخوانهم في الأماكن الأخرى»، وقد رأينا في الفصل السابق مساعيهم حتى لا تتدخل محاكم التفتيش في أمورهم لأنهم يريدون أن يعيشوا كنصارى، ومن ناحية أخرى، يوجد الكثير من الأدلة على تذمرهم من القمع الذي يعانونه، ويفرحون لهزائم الملك الكاثوليكي، سواء كانت على أيدي مسلمة أو بروتستانية، ومن حين لآخر كان يجري حدث دموي يحيي الكراهية المتبادلة، وفي عام ١٦٠٢م قام بعض الموريسيكيين من كالاندا باغتيال جسبار مينذث قاضي القرية، بعد التنكيل به، وقد شنق مقابل ذلك خمسة منهم.

ولقد وافق فيليب الثالث في عام ١٦٠٨م على طلب موريسيكيي أراجون وبلنسية، في جمعهم من أجل تعيين دون خوان دي ميندوثا، ماركيز دي سان خيرمان محام لهم، ولا نعرف إلى أي مدى كانت صراحة الموريسيكيين في مثل هذا الطلب، لقد كان تعيين مدافعين لهم أحد الطرق لاغتصاب أموال الفقراء الموريسيكيين، حيث يَعِدُونهم بحمايتهم وبعد ذلك لا يفعلون شيئاً، وفي العام السابق احتج أبناء مملكة غرناطة لأنه تم تعيين مدافع عنهم هو الكونت دي أورغاز مقابل ثلاثة آلاف دوقية في العام؛ على الرغم من أنهم لم يتقدموا بطلب لهذا، وعلى كل حال فإن الذين قدموا الطلب ليسوا ممثلين لهم، وفي الحقيقة الخاصة بالماركيز دي سان خيرمان تبدو الخدعة كبيرة، فنفس الشخص هو الذي كلف بطرد الموريسيكيين الأندلوسيين، أي قام بطرد الناس الذين يجب عليه حمايتهم!.

بل وصل الأمر إلى أن الحكومة حاولت خداع رجال سلطاتها وموظفيها لبعض الوقت، ففي ٢٠ أكتوبر ١٦٠٩م كتب فيليب الثالث لوالي أراجون، الماركيز دي ايثونا كي يحاول أن يهدىء الموريسيكيين، لأن قرار الطرد ليس بشأنهم، ومع هذا فعندما عرفوا أن القرارات كانت ضد الموريسيكيين في الأقاليم الأخرى، تولد لديهم القناعة أنهم لن يكونوا الاستثناء في ذلك، وبدأت تحدث - في سرقسطة وبورخا وغيرها من المقاطعات التي يمثلون فيها نسبة كبيرة - أحداث هامة، كما تركوا زراعة الحقول التي لن يأخذوا إنتاجها، وباعوا ممتلكاتهم بأرخص الأثمان وبدأوا يعدّون المؤن لرحلة طويلة. وقد سببت هذه الحوادث قلقاً كبيراً مما أدى بالحكومة إلى تحديد القرار الذي يمنع الاعتداء عليهم، وتم إرسال قوات لاحتلال المواقع الاستراتيجية.

أما السادة ورجال الكنيسة فقد تأخرت مساعيهم لإيقاف الخطر الذي يتهددهم، وعينوا نائبين لهم، هما: الكونت دي لونا، وأحد رجال اللاهوت من سرقسطة حيث ذهبا للبلاط، ولكن هذا السعي تكلل بالفشل، فقد وقع الملك قرار طردهم في ١٨ أبريل عام ١٦١٠م، وقد بقي القرار سراً لبعض الوقت وذلك لإنهاء الاستعدادات. أما بشأن مشكلة الصغار الذين تم تعميدهم

فإن مجلس اللاهوتية في بلد الوليد ومجلس الـدولة لم يتجـرآ أن يتخذا مـوقفاً معينـاً، وأعلن القرار في ٢٩ مـايو، وفيـه يسمح ببقـاء الأطفال لأقـل من أربع سنوات إذا رغب آباؤهم، أما في النقاط الأخرى فكان يشبه القرارات السابقة.

إن الكثير من الموريسيكيين سبقوا صدور القرار بالمغادرة، وخرجوا عن طـريق فـرنسـا. وتبعـاً للسجـلات فقـد خـرج عن طـريق بيـرا، ونسيسبـاليش وسومبورت حوالي ٢٢,٥٣٢ شخصاً، كما رحل عن طريق الفاكيس ٣٨,٢٨٦ شخصـاً. فيكون العـدد الاجمالي ٦٠,٨١٨ شخصـاً يضاف إلى ذلـك الـذين خرجوا بطرق غير شرعية، والذين أعفوا في البداية ثم طردوا بعد ذلك.

وقد نفذ الطرد بدون حوادث خطيرة؛ ولكنه ترك آثاراً عميقة من التعاسـة والفقر والآلام، فقد ترك لنا أزناركاردونا لوحة واقعية لخروجهم فقال: «خـرجوا كمشهد كنسي غير منظم، واختلط المشاة مع الراكبين وسـادهم الألم وامتلأت عيـونهم بالـدموع، وأحـدث خـروجهم ضجيجـاً كبيـراً وهم يحملون نسـاءهم وأبنـاءهم ومرضـاهم وعجائـزهم وقـد غـطاهم التـراب والعـرق، بعضهم معـه عربات؛ تزاحم هو وأهله عليها ووضعوا حقائبهم، وآخرون معهم دواب، وقـد أضافوا لها اختراعات عجيبة مثل المقاعـد من برادع وقفف.. الـخ، وبعضهم يمشي على قدميه رث الثياب وقد لبس حـذاءً قديمـاً، وآخرون راكبـون عليهم ثيـاب حسنة يحيّـون الذين يشـاهدونهم قـائلين: أيها السـادة فلتبقـوا في أمـان الله.. وبين المذكورين سابقاً يظهر من حين لآخر الكثير من نساء أغنيائهم وقد وضعوا في جيدهن العقود وغيرها من الحلي... وتظاهرن بالحـزن، وآخرون وهم الأغلبية يمشون على أقـدامهم متعبين... خائفين، ويعـانون من المـرارة والتعاسة ويبحثون عن الظل والماء لأن الوقت كان صيفاً حاراً».

لم تكن مشـاعـر كـل الأراجـونيين جـامـدة وجـافـة كمـا يصـور ذلـك ازناركاردونا، ويكفي أنه في كثير من الأماكن صاحب خروجهم (حزن كبير من كـل الذين رأوهم أثنـاء خروجهم)، وبعض المـوريسيكيين لم ينس أصـدقـاءه الـذين تركهم في أسبـانيا، فقـد كتب قسيس ريكـلا في سجـل التعميـد هـذه الملاحظة: (لقد ذهب مسلمو هذه الأرض إلى تونس، وسكنـوا منطقـة تسمى

بولبورا، تبعاً لما جاء في خطاب أرسله أحد المسلمين لرجال اللاهوت في سرقسطة). لقد كانت نتائج الطرد فادحة وقاسية بالنسبة لبعض المناطق مثل كالاثايويد وبورخا وتاراسونا، فقد انخفض دخل الكاتدرائية والمنتفعين منها إلى النصف، كما بقي عدد غير قليل من القرى بلا سكان أو انخفض سكانها إلى درجة كبيرة، مثل كالاندا، حيث خرج منها ٣٨١ عائلة، وبقي فيها ١١١ ساكناً عام ١٦٢٨م.

وفي ٨ أكتوبر عام ١٦١٠ م أعلن قرار الطرد في مرسية على الرغم من رغبة أهل المدينة في بقاء الموريسيكيين، وكل ما هناك أنه أجل خروج سكان البال دي ريكوتي.

أما قرار طرد الموريسيكيين الكاثلان فقد حدث في نفس وقت خروج الأراجونيين، وكان صداه أو نتائجه محدودة، لأن عددهم يتراوح بين ٥ ـ ٦ آلاف شخص، وقد عفي عن الكثير منهم نظراً لتسامح أسقف تورتوسا، الذي أخرج لهم شهادات حسن سير وسلوك، بل أن بعض المطرودين عادوا كما سنذكر ذلك فيما بعد، وكانوا يعيشون على ضفاف نهري الإيبرو والسفرى، لأن كاتالونيا كانت تجهل المشكلة، وبهذه الطريقة يمكن أن يفهم خطاب التهنئة الموجهة من مستشاري برشلونة إلى الملك (الحل المقدس الذي اتخذه سعادتكم)، وهو موقف يختلف عن مواقف المدن الأخرى مثل مرسية.

وفي مملكة مرسية أعلن القرار في ٨ أكتوبر وقد اقتصر على الموريسيكيين الغرناطيين الذين دخلوا حديثاً في النصرانية، على الرغم من معرفتهم الفنية بصناعة الحرير. أما بالنسبة للباقين ويدعون سكان وادي ريكوتي حيث يعيش أغلبهم في تلك المنطقة فقد أجل الطرد بسبب التقارير التي تتحدث عن نصرانيتهم.

الجزء الرئيسي من عملية الطرد انتهى خلال عام ١٦١٠م في كل اسبانيا، ولكنه تتابع لمدة ثلاث سنوات من أجل اتمام الطرد النهائي، وهو ما يدل على انتصار رأي المتشددين في البلاط الملكي. أما النفوذ القوي الذي حاول الاقطاعيون استخدامه فقد تكلل بالفشل. كما فشلت أيضاً طلبات

الكثيرين من المدن لـلإبقاء على جـزء من ذلك الشعب المجتهـد، وبقي بهذه الوسيلة الطريق مفتوحاً أمام المتطرفين أصحاب نظرية (صفاء الـدماء) النبـالة، وكـان كل مـوريسيكي أو من سلالـة الموريسيكيين بـرأيهم مشكوكـاً فيه، كمـا يلوث وجـه اسبانيـا الذي يجب أن يخلو روحهـا الكاثـوليكي من أي وصمـة. ومنع إخفاء أقل سابقة مهما كانت بعيدة، وكـذلك في حـالة المـوريسيكيين لم يكن يسمـح اخفاء أقـل علاقـة؛ ولهذا فضلوا طـرد كل المشكـوك فيهم ـ مـع علمهم أن هـذا قد يضـر بعض المتنصرين عن اقتنـاع ـ حتى لا يتركـوا أي أثر من تلك (البذرة السيئة) في الأرض الاسبانية.

كـانت مسؤولية الملك الشخصيـة في هذا القـرار ليست موضـع شـك، وكانت السلطات تعلن تفاصيل إجراءات الـرحمة ظـاهريـاً؛ ولكنها في النهـاية تفرض الحل غير المتسامـح، وسنتحدث في فصـل قادم عن الـذين استطاعـوا البقاء.

وعلى الـرغم من كل ذلـك فهؤلاء كما قلنـا في البدايـة كانـوا كثيـرين؛ بعضهم بقي عن طريق شهادات كنسيـة، والبعض الآخر عن طـريق امتيازاتهم القـديمة، وفـريق ثالث عن طـريق الذين يخفـونهم سواء رغبـة في مصلحة أو رحمة بهم. لكن كل هذه المحاولات والرغبات الطيبة أمام اللوائح الملكية لم تجد شيئاً، وكلف الكوندت دي بلازار بتنفيذ الطرد الشامـل في عام ١٦١٨م، حيث ألغيت كل القرارات السابقة الخاصة بإعفاء بعض الأشخاص من الطرد، وقام جيش من النواب في كل اسبانيا للبحث عن بقايا تلك السلالـة التي حكم عليها بالفناء.

ولقد فحص لابيري أحداث صراع هذه المرحلة بـدقة، فـوجده صـراعاً بين كتبة وقساوسة. ففي أندلوثيا دافع الماركيـز (دي لا الفايـة) عن تابعيـه بأن لهم امتيازات منذ زمن بعيد، وأنه لم يسبق عقـابهم أبداً أمـام محاكم كنسيـة، وفي ارتشيدونا تمكن الموريسيكيون من الحصول على إعفاء من الفارضة وهي ضريبة خاصة بالموريسيكيين فقط، وفي غرناطة رحل الكثيرون من الذين كانوا قد تمكنوا من تجنب الـطرد الأول إلا أن كثيرين اسـتطاعوا التخفي بين النـاس

الآخرين، وبقي كذلك العبيد الملقيين (أي من ملقة) من أصل مسلم، لأنهم اعتبروا جزءاً من الأموال، وفي قشتالة كان التجمع المهم الذي بقي هو في (كامبو دي كالاترابا)، وعلى العكس من ذلك؛ ففي طليطلة وبعض القرى المجاورة استطاع العمدة لوييث ماديرا أن يكتشف حوالي ٢٠ أسرة.

أما في ابيلا عام ١٦١٠م، فقد احتفظت بعض الأسر الغرناطية باحترامها؛ لأن الأسقف شهد بنصرانيتها، أو لأنهم استطاعوا اثبات نسبهم لمسلمين كانوا قد سلّموا بعض الأماكن في البوخاراس أمام الملكين الكاثوليكيين، ومع ذلك فقد صدر أمر بخروجهم أخيراً في ٣ مايو عام ١٦١١م. وجرى نفس الشيء مع المدجنين الذين كانوا يقيمون في تلك المنطقة منذ زمن بعيد، وكانوا يشبهون في تصرفاتهم المعاشية النصارى،لكن الأوامر كانت واضحة: فكل من كان يعيش في أحياء منفصلة ويدفع الفارضة يجب أن يخرج، وقد ذكر (غونثاليث) دابيلا) أن عدد هذه الأسر قد يصل إلى ١٧٠ أسرة تبلغ حوالي ٧٧٠ شخصاً؛ فباعوا عقاراتهم بأرخص الأسعار، وذهبوا إلى فرنسا وبعضهم بقي في تولوس، والبعض الآخر وصل حتى مانتو.

وفي ٢٥ مارس عام ١٦١١م أقيم احتفال ديني حضره الملك وكان مرتدياً ثياباً بيضاء؛ تعبيراً عن الشكر لانتهاء تلك المهمة التي بدأت منذ عامين، ولكن الحقيقة أنه كان قد بقي الكثير لانهائها تماماً، فقد كانت الحالات معقدة لدرجة كبيرة.

وعلى سبيل المثال وجد من الموريسيكيين من تعاونوا مع السلطة؛ ومنهم رجال المخابرات والجلادين، الذين كانوا يخافون من انتقام أبناء جنسهم خارج اسبانيا، كما وجدت بعض هذه الحالات في بلنسية وحالات أخرى في باثا، ومن ذلك أيضاً مشكلة الأخوين خيرونيمو وماجدالينا من كابيدو؛ حيث كانا قد شهدا أمام محاكم التفتيش (ضد إخوانهم طبعاً)، وقد أمرت المحكمة العليا محكمة غرناطة أن تحاول اعفاءهما من الطرد، أو (أن لا يخرجوا مع أبناء باثا).

هذه الأحداث يعتبر أشهرها وأكثرها مرارة ما يخص موريسيكيي وادي

ريكوثي، وهو اسم خاص لـ ٦ قرى في وادي سيفورا، وكان الوادي مملوكاً لدون لويس فاخاردو الماركيز دي لوفيليس وهو شخصية معتبرة، وكانت له مصلحة مقبولة في أن لا تخرب قرى دائرته، ولكن في ٨ أكتوبر عام ١٦١١م وقع الملك قرار طرد هؤلاء مع الموريسيكيين الآخرين القدماء في مملكة مرسية، وقد ارتفعت الأصوات لصالحهم قائلة: أنه يمكن اعتبارهم نصارى دون جدوى.

ثم قرر إرسال شخصية موثوقة عند القسيس الملكي الأب الياغا، الذي اختار الراهب خوان بيريدا الذي كتب تقريراً جيداً عام ١٦١٢م وقد عدد فيه طبقات الموريسيكيين الذين بقوا في تلك المملكة، وأكد نصرانية موريسيكيي ريكوثي التي تجلت في الشعائر العامة التي رآها؛ بحيث لا يُشَكّ في صلاحيتها وصحتها.

حتى أنهم حين علمهم بقرار الطرد قاموا بالصلوات العامة والعروض الدينية وغيرها من مظاهر التدين النصراني، بالإضافة إلى أنهم يشربون الخمر ويأكلون الخنزير منذ مدة طويلة، وحتى أن الذين لديهم أقل من أربعين عاماً لا يتحدثون اللغة العربية ولا يفهمونها، ولهذا كان هذا الراهب يرى أن طردهم عمل غير مناسب.

ورغم هذا التقرير الوافي فإن الشيء الوحيد الذي حصل عليه هو تأخير طردهم إلى حين، أما المتشددون في مجلس الدولة فقد اعتقدوا أن كل هذه الاثباتات مجرد مسرحية مفتعلة، وأن أولئك الموريسيكيين هم مسلمون في السر كغيرهم، وكان للملك نفس الرأي.

وفي أكتوبر عام ١٦١٣م كلف الكونت دي سلزار بطرد ٢٥٠٠ موريسيكي من وادي دي ريكوتي، إلى جانب بقايا الموريسيكيين في مارشية، وبذلك يصل العدد بين ٦ ـ ٧ آلاف، رحلوا من كارتاخيا إلى ايطاليا أو فرنسا، وفريق منهم نزل في جزر البليار وطلب السماح له بالبقاء هناك، وقد استشار الوالي مدريد بشأنهم فكانت الاجابة سلبية.

هذا التشدد يجب أن يكون قد سبب حين ذاك موجة من الاستنكار من قبل الكثير من الأشخاص الذين يتساءلون: كيف يمكن لهؤلاء الفقراء (بقايا الموريسيكيين) أن يكونوا خطراً على أمن الدولة؟ وعلى أي أسس لاهوتية يطرد مواطنون كانت الكنيسة قد عمدتهم، وهم يريدون أن يعيشوا نصارى؟!. وحتى الكونت دي سلازار نفسه قال: «لقد حدث عدد كبير من الزواج بين موريسيكيات ونصارى من أجل حرصهم على البقاء، والآن بدأوا يرفضون الزواج ويدخلون رهباناً وراهبات في الأديرة، بينما يقوم الرهبان ببيع إذن الدخول لهم كما تباع سلة من الكمثري، إنها لفضيحة كبرى ما يقوم به الرهبان حيث يبتزون أموال أولئك التعساء).

إن اتخاذ سيرافانس اسم (ريكوتي) رمزاً للبطولة عمل لا يمكن أن يكون مصادفة، فهو يعكس الأثر الذي تركته المرحلة الأخيرة في الرأي العام، وقد اهتم كل المعلقين على أعمال سيرافانيس بهذه النقطة، كما أوحت (لف أماركيز بيانوبيا) بتحليل لطيف، حيث قالت: لقد اعتبر موريسيكيي ريكوتي: رهائن صراع بين المتشددين والمعتدلين وانتهى الأمر بانتصار حاسم للمتشددين، وتأكدت سيطرة العقليات المغلقة على جميع نواحي السياسة الاسبانية.

اسم ريكوتي منذ ذلك الوقت أصبح علامة على النكبة والنهاية السيئة، (وبقلم سير فانس) تحول اسم ذلك المكان إلى اسم علم مشهور؛ ذلك لأن الموريسيكيين من لامتشا أصبحوا نموذجاً للضحية البريئة، وسيرافانس أراد أن تكون نموذجاً لشخصيته الأدبية النبيلة (أي شخصية ريكوتي ذكرى حية للفصل الأخير والحزين للطرد، وقد لاحظ أنه موضع مدح وفخر كما لو كان في معركة مجيدة).

كم عدد الموريسيكيين الذين طردوا من اسبانيا؟ حول هذه النقطة ترك للخيال العنان، ودائماً باتجاه يميل لزيادة العدد، وليس عند المعارضين للطرد فقط، فمثلاً أحد أصحاب المعرفة الكبيرة مثل مانويل دانبيلا يظن أنه يمكن أن يصل إلى نصف مليون، وهذا الرقم يبدو منطقياً، (والبعض أوصل الرقم إلى

المليون) وحاز هذا الرقم ثقة الكثيرين ونجد ذلك مكرراً في أعمال ليا ويريز يوستامنتي وريفلا. أما هاملیتون فمال إلى الجانب المعاكس حيث خفضه إلى أكثر من مائة ألف، لكن الرقم الدقيق نسبياً هو الذي أعلن منذ حدوث الطرد بواسطة كتاب؛ من الواضح أنهم استعملوا وثائق رسمية: (فتبعاً لاحصاء حقيقي من سكرتير الدولة كان عدد الموريسيكيين الذين طردوا هو ٢٧٠ ألفاً). وهو كذلك نفس رأي الدومينيكي الونسو نيرنانريث، مؤلف (تاريخ بلانسيا). وقد كرر هذا الرقم كاسكاليس، مؤرخ مرسية، بليدا الذي استعمل أيضاً وثائق حكومية حدد الرقم بـ ٣٤٠٦٧٢ شخصاً. أما بيثيالوسا وسلازار دي ميندوثا فذكرا أن الرقم أكثر من ٣٠٠ ألف.

وبعد فيبدو أن رقم ٢٧٠ ألفاً الذي وصل إليه لابيري عن طريق السجلات الحكومية أقرب إلى الحقيقة ويكون اختصاره كالتالي: بلنسية ١١٧,٤٦٤، أراجون: ٦٠,٨١٨، كاتالونيا: ٣,٧١٦، قشتالة واسترامادورا: ٤٤,٦٢٥، مرسية: ١٣,٥٥٢، أندلوثيا الغربية: ٢٩,٩٣٩، غرناطة: ٢,٠٢٦، الاجمالي: ٢٧٢,١٤٠ شخصاً.

أما لابيري فيقبل هذه الأرقام وهي غير كاملة بالنسبة لمرسية وأندلوثيا، وبذلك فالاجمالي يمكن أن يصل إلى ٢٧٥ ألفاً، وفي الحقيقة إذا أخذنا باعتبارنا الوثائق الناقصة (وهي ليست كثيرة ولكن هناك بعضها غير موجود) هذا إلى جانب الزواج غير الشرعي، فاعتقد أنه يمكننا أن نتحدث عن ٣٠٠ ألف شخص فقدها الاحصاء الاسباني، إلى جانب ١٠ ـ ١٢ ألفاً قتلوا في ثورات بلنسية، وفي الطريق إلى موانىء الترحيل.

* * *

الفصل العاشر

الآثار الاقتصادية لطرد الموريسكيين

منذ قرون عديدة أثير جدل حول الآثار الاقتصادية للطرد، وفي السنوات الأخيرة يوجد جهد ملحوظ لدراسة هذا الموضوع من وجهة نظر علمية؛ بعيداً عن المقدمات الخاطئة، وقد بدأ هذا الجدل منذ اللحظة الأولى لحدوث الطرد، وإذا كانت الفرصة قد أتيحت لسماع صوت المؤيدين للطرد فإن الأصوات غير المؤيدة لم تنطلق لنقد هذا الأمر بصورة علنية؛ لأنه كان قراراً ملكياً قائماً على أسس دينية؛ ولم يكن أحد يستطيع نفي الآثار الاقتصادية الضارة، لكنهم كانوا يسعون للتعبير عنها بأساليب لطيفة، تعبر في ذاتها عن الكراهية التي يحملونها نحو تلك الأمة المغلقة (الموريسيكيين)، وبعقلية بعيدة عن الموضوعية، فقد كانوا يقولون أن الرجل القشتالي يقدر المال وهو مستعد لعبور المحيطات وخوض المعارك من أجل كسبه، ليس ذلك لقيمة المال في ذاته، وإنما لأنه وسيلة للحصول على الشرف والجاه والنبالة، بينما يحب الكادح الموريسيكي المال تعبيراً عن غريزته القائمة على الشح والبخل.

يقول كريستوبال بيريث دي هيريرا في تقرير له عنهم: «كان يظن أنهم مهرة وخاصة في زراعة البساتين، ولكن عند التدقيق في الأمر. يتضح أنهم لم يكونوا يجيدون شيئاً، وكان همهم أن يأخذوا أموالنا فقط، حيث كانوا حمالين وبائعين للأطعمة، وكانوا بهذه الطريقة يمتصون خيراتنا، بينما كانوا يتعاونون حتى لا يبقى بينهم فقراء ويحرمون النصارى من تلك الفوائد. .

ولم يكونوا ينفقون شيئاً مما يكسبونه، حيث لا يشترون الخمر، وهو أحد أبواب الإنفاق الرئيسية بالنسبة لعامة الناس، وهذا كان يساعدهم على دفع الضرائب، كما أنهم كانوا لا يشترون خنزيراً وغيره من الأطعمة المرتفعة الثمن»، في هذا النص يوجد كم هائل من الاتهامات التقليدية الشائعة ضد الموريسيكيين.

والذين كانوا يحاولون التقليل من أهمية الآثار الاقتصادية لم يكونوا يرفضون مهارتهم وصبرهم، وإنما كانوا ينفون فائدتها بالنسبة لمجموع السكان؛ وهذا ما عبر عنه يثرافانتس بأسلوبه القشتالي الرصين في مسرحيته الشهيرة (حوار الكلاب) حيث جاء فيها: «أن كل ما يشغلهم هو جمع المال، ولكي يحصلوا عليه فإنهم يعملون ولا يأكلون، وحينما يدخل الريال/نوع من النقود/ في حوزتهم فإنه يحكم عليه بالسجن المؤبد وبالظلام الخالد، فهم يكسبون دائماً ولا يصرفون مطلقاً، ويجمعون أكبر كمية من النقود موجودة في أسبانيا. وكل ما يصل إلى أيديهم يخفونه ويحتفظون به، وإذا اعتبرنا أنهم كثيرون وكل يوم يكسبون ويخفون ما يكسبونه.. فهم يسرقوننا بطريقة مستمرة حيث يبيعون لنا فواكه أرضنا، ويتحولون إلى أثرياء».

من البدهي أن الموريسيكيين الذين يعرفهم بثرفانتس يجب أن يكونوا من غرناطة حينما طردوا وانتشروا في أنحاء قشتالة، وكان غالبيتهم من صغار التجار، وكانت الطبقة المتوسطة والعليا القشتالية تستفيد منهم بصورة أقل من تلك التي يقدمها الموريسيكيون البلنسيون والأراجونيون الذين كانوا يعانون من إحصائيات ومتابعة مستمرة، وحول الخسارة الناتجة عن رحيلهم يوجد الكثير من الأصداء في الكتابات المعاصرة؛ فمثلاً: كابريرا دي كوردوبا يعطينا فكرة عن البلبلة التي حدثت في أراجون؛ بسبب عدم دفع الضرائب المفروضة على الموريسيكيين والتي كانت تصل إلى ستة ملايين.

وعند موت فيليب الثالث، رغب ابنه وولي عهده في تغيير النظام السياسي السابق، وأسقط كثيراً من الولاة السابقين الذين لم يوافقوا رأي الكتاب في مقاومة إجراء الطرد باعتباره مضراً. أما بالنسبة للمؤرخين في العهد

الثاني فقد تحول الموضوع إلى فرصة مناسبة لنقد النظام السابق، فكما بولغ في عدد المطرودين، بولغ أيضاً في تعداد الآثار الاقتصادية السلبية على أسبانيا نتيجة للطرد.

أما الكتاب المؤيدون للإجراء فعلى الرغم من أنهم قللوا من أهميته إلا أنهم لم ينفوا آثاره السلبية، مثل المؤرخ بورونات. وفي مثل هذا الحال من التناقض يصبح موقف المؤرخ ايرل ج. هاميلتون مثيراً للاهتمام، حيث انطلق من دراسة حركة الأسعار في أسبانيا في القرن السادس عشر، ووصل إلى النتيجة التالية: أن عدد الموريسيكيين يجب أن يكون أقل بكثير مما قيل، وأن تأثيرهم في الاقتصاد ليس خطيراً؛ حيث أنه بعد عام ١٦٠٩ م لم يحدث ارتفاع في الأسعار بسبب رحيل تجمع عمالي كبير. وقد أيد هذا الافتراض جون سالير دون أن يضيف أدلة جديدة.

إن لموقف هاميلتون وسالير الذي كان يميل للتقليل من الآثار الاقتصادية السلبية كان ردة فعل على مدرسة أخرى قائمة على المبالغة، ولكن الموقف الأول سقط بكامله عندما أثبت لابيري أن الخسائر في عدد السكان الناتجة عن قرارات ١٦٠٩ ـ ١٦١٠ م وصلت إلى ٣٠٠ ألف شخص أي ما يساوي ٤٪ من إجمالي عدد السكان في أسبانيا، ويبدو أن النسبة منخفضة، إلا أنها تمثل نسبة مرتفعة من السكان القادرين على العمل، حيث لم يكن يوجد بين الموريسيكيين نبلاء ولا محتالون ولا جنود ولا رهبان ولا متسولون. ويقول الونسو فرنانديث وهو مؤرخ من بلانسيا: «لم يكونوا يسمحون لأحد منهم أن يتسول»، ولم يكونوا يمثلون نسبة عالية بين الطبقة العاملة؛ بل كانوا يكدحون ويجدون، ربما بسبب الحاجة أو بسبب الموهبة والعادة. وحول هذه النقطة يوجد الكثير من النصوص المتفقة فيما بينها، فبعد افتتاح غرناطة (أي سقوطها) قام الرحالة الألماني مونزير برحلة عبر أسبانيا، وترك لنا حديثاً مليئاً بالملاحظات الدقيقة والعجيبة. فمنذ مروره بأراجون لاحظ أنه: «يعيش حوالي ستين موريسيكياً في مكان لا يتسع لخمسة عشر نصرانياً، وذلك لمهارتهم في الري وغيره من النشاطات الزراعية، وهم كما يقول: زهاد في طعامهم

ويخفون الكثير من المال»، بعد ذلك بقرن قام الكاهن اليسوعي بيدرو دي ليون، وهو على الرغم من أنه لم ير مباشرة السكان القدامى الموريسيكيين في البوخارا، فإنه بعد أن درس آثاراً لهم وذكريات عنهم، استطاع بها أن يقارن الموريسيكيين مع السكان الجدد، وعلى الرغم من أن السكان الجدد قد أخذ كل فرد منهم نصيب ثلاثة أو أربعة من الموريسيكيين إلا أنهم كادوا يموتون جوعاً لأنهم لم يكونوا يعملون بجد وكدح مثل الموريسيكيين.

أما البحث المناقض لبحث هاميلتون، وربما فيه مبالغة أيضاً، فهو لبير تشانو الذي يرى في طرد الموريسيكيين أحد الأسباب في تردي الأوضاع الأسبانية حيث يقول: «من المحتمل أنه بين العوامل الأخرى التي أثرت في تردي الأحوال الاقتصادية طرد الموريسيكيين؛ فقد وصل عدد الراحلين إلى الهند في عام ١٦١٤ م إلى الرقم القياسي الذي وصله في عام ١٦٠٥ م، وعندما صدر قرار الطرد في خريف ١٦٠٩ م استقبله الشعب النصراني بفرح، ولم يرتفع صوت واحد في صالح الموريسيكيين إلا صوت النبلاء الذين كانوا يخافون على مصالحهم».

اقتصاد اسبانيا في القرن السابع عشر:

إن كل هذه الآراء (وغيرها الكثير الذي يمكن أن يضاف) تنظر للأمر بمنظار هذا العصر، فالحديث عن الاقتصاد الأسباني في القرن السابع عشر يبدو غير مناسب، فكل ما كان يوجد هو اقتصاد إقليمي يتحرك باستقلال نسبي، على الرغم من أن النظام السياسي قد هيأ ظروفاً عامة بين تلك الاقتصاديات فالهيكل المالي الذي كان مركزه إقليم إشبيلية ـ قادش ـ لم تكن تخف حدّته في ولايات إقليم أراجون، بل كانت توجد داخل ولاية قشتالة أقاليم مغلقة على نفسها، مع نسبة مرتفعة من الاستهلاك المحلي وحركة نقدية ضعيفة. وإذا أضفنا إلى هذا أنه يوجد مناطق فيها أغلبية موريسيكية، وأخرى يمثلون فيها نسبة ضئيلة، وأحياناً لا يوجد مطلقاً، يمكننا أن نعرف بذلك ـ إلى أي مدى لم يكن الحديث صحيحاً ـ عن تأثير طرد الموريسيكيين في ما سمي بالاقتصاد الاسباني.

الطابع الاقليمي يفرض نفسه بقوة في هذا المجال، كما فرضها في مجالات أخرى في تاريخنا، ففي بعض الأحيان يذكر رأي يوصف بأنه يمثل كل قشتالة، ولكن هذا يحدث عندما تكون هناك رغبة في عرض افتراض، فمثلاً: صدر بيان في المجالس البرلمانية عام ١٦١٠ م من أجل فرض ضرائب على الحرفيين والعمال؛ نظراً لارتفاع أجورهم بصورة باهظة، وعُلِّل ذلك برحيل الموريسيكيين، ومرت الأعوام وتغير الملك ورجال الإدارة.

وكجزء من سياسة اقتصادية جديدة، فإن إدارة فيليب الرابع أصدرت قراراً في ٢٢ سبتمبر عام ١٦٢٢ م بصدد تخفيض ضرائب الدوائر بنسبة ٥٪، وكتبرير لذلك الإجراء ذكروا أن انخفاض عدد السكان بسبب طرد الموريسيكيين جعل الكثير من تلك الدوائر غير قادرة على دفع ضرائب. وبعد ذلك بثلاثة أعوام طلبت المجالس البرلمانية خفض نوع معين من الضرائب، ومن بين الأسباب ذكروا: «الانخفاض الشديد في المعاملات والتجارة بسبب طرد الموريسيكيين لأن الكثير منهم كانوا أصحاب معاملات».

وبعد ذلك بعشرات السنين أصبح تردي الأوضاع المعيشية في قشتالة أمراً بدهياً؛ لهذا كتب أحد الفرنسيسكيين وهو الراهب خوان دي سولانا (مقالاً بسبع نقاط) حول أمراض أسبانيا، وعندما وصل إلى النقطة الخاصة بنقص الأيدي العاملة والفقر؛ لم ينس أن يذكر طرد عام ١٦٠٩ م، وقد علق عليه بأنه إجراء كان دافعه التقوى: (ولكنهم في الأمور الدنيوية سببوا نقصاً كبيراً).

وكما نرى فإن ذهاب الموريسيكيين أصبح مبرراً عاماً لكل شيء؛ وبخاصة لمصائب الولايات القشتالية، ولكن أثر الطرد يمكن أن يلمس في تلك المدن والمناطق التي كانوا فيها كثيرين - ونحن نحتاج لدراسة تحدد ذلك - ونظراً لنقص هذه الدراسة فإن علينا أن نرضى بتلك الشهادات التي تأتي من هنا وهناك، وهي غير دقيقة، هذا إلى جانب شكنا في صحتها، حيث يحاولون من خلالها اتهام ذلك الاجراء بأنه كان السبب في كل شيء.

فنحن لم نجد شكاوى من بلدية أشبيلية، على الرغم من أن غياب سبعة آلاف شخص ونسبتهم ٦٪ من عدد السكان يجب أن يكون له أثر في

الحياة الاقتصادية للمدينة، وفي مدن أخرى أصغر من أشبيلية كانت الآثار السلبية أشد، وفي عام ١٦٢٣ م أعلن مجلس إدارة مدينة يثودادريال أن عدد السكان قد وصل إلى ألف مواطن، وكلهم فقراء، لأن طرد الموريسيكيين أدى إلى خروج حوالي خمسة آلاف شخص منها، وهم الذين كانوا يساهمون في كل شيء من الضروريات، ويزودون المدينة بما تحتاجه.

آثار طرد الموريسيكيين على بعض المناطق من الناحية الاقتصادية:

أعلن المسؤول القانوني عن مدينة طليطلة السيد خوان بييوقا دي مونكادا، في جلسة البرلمان، أنه من المستحيل دفع الضرائب المقررة عن المدينة (بسبب طرد ثلاثة آلاف أسرة من الموريسيكيين الذين كان أكثرهم من التجار وأصحاب المعاملات). أما مجلس المالية والمختص بخفض الضرائب فقد منح مدينة ايبلا اذناً بذلك بسبب (الحاجة ولنقص عدد السكان، فقد انخفض عددهم أكثر من ألف ومئة أسرة بسبب طرد الموريسيكيين).

وعلى الرغم من أن الموريسيكيين لم يكونوا كثيرين في بلد الوليد، فإن رحيلهم كان له أثر محسوس، ومن بين المؤشرات حول هذا الأمر، وجود مراسلات للملك فيليب الثالث مع رئيس الكاتدرائية بشأن بعض المؤسسات الخيرية التي كان الملك قد أمر بإنشائها بالأموال التي تركها الموريسيكيون، عندئذٍ أعلم رئيس الكاتدرائية الملك أنه بعد دفع مستحقات محاكم التفتيش لن يتبقى إلا القليل؛ لأن ما تركوه كان عبارة عن منازل قديمة، هذا إلى جانب أن كثيراً من المنازل التي كانوا يعيشون فيها في حي سانتا ماريا كانت ملكاً للكاتدرائية بالإضافة إلى بعض البساتين، ثم يعلق قائلاً: «بسبب الأضرار الناجمة عن سفر الموريسيكيين القدامى، والقادمين من غرناطة، فإن رئيس الدير لن يستطيع إدارة المدينة إلا بصعوبة كبيرة».

وفي بعض المدن الصغيرة والقرى نجد شكاوى مشابهة؛ فتبعاً لتقرير حول نبالة الدم لاثونسو كان يقول فيه: «أن أجداده من ناحية الأم قد جاءوا إلى غرناطة قادمين من بيارّوبلدو، وذلك لأن تلك المدينة أصبحت مهجورة

بسبب طرد الموريسيكيين»، كذلك فإن أحد مؤرخي مدينة بايثا حينما يتحدث عن سبب تدهور أحوال تلك المدينة يذكر طرد الموريسيكيين، الذين كان بينهم الكثير من عمال البساتين.

أما مدينة ديثا فقد خفضت ضرائبها عام ١٦١٤ م؛ بسبب (ذهاب الجانب الأكبر من السكان أي بسبب سفر الموريسيكيين)، وفي عام ١٦٥٤ م خفضت الضرائب مرة أخرى لأنه لم يبق فيها إلا ١٠٦ فرداً فقط، أما بني كيرينشا فقد كان عدد سكانها عام ١٥٩١ م/٢٢٥ فرداً، ومع طرد الموريسيكيين أصبحت مهجورة، ولهذا خفضت ضرائبها في ذلك الحين، ثم خفضت مرة أخرى عام ١٦٧٠ م؛ لأنها كانت في حالة يرثى لها.

أما بالنسبة لمرسية فقد كانت الآثار السلبية خطيرة جداً؛ سواء في المدينة نفسها أو في المناطق الريفية؛ ومع رحيل الموريسيكيين بدأت الشكاوى من ممثلي المدينة أمام البرلمان، فقد طلبت المدينة تخفيض الضرائب وذلك لذهاب حوالي ألف أسرة، وكان حوالي ثمانية أو عشرة آلاف موريسيكي يأتون من بلنسية إلى مرسية لبيع الحرير، وقد توقفوا عن المجيء، هذا إلى جانب (أن هؤلاء الناس هم الذين كانوا يدفعون الضرائب، ويدفعون الحركة التجارية في هذه البلد وهذه الولاية. وأما الذين بقوا فيها فهم أقلية، وذلك عندما نطرح منهم رجال الكنيسة وغيرهم من الذين لا يدفعون الضرائب، وبهذا يصبح من المستحيل دفع هذه الضرائب).

وفي عام ١٦١٧ م أعلن أحد نواب مدينة مرسية في البرلمان: لقد كان لجلاء الـ ٩٧٠ أسرة التي نقصت برحيل الموريسيكيين الأثر السيء في إنتاج الحرير (لأنهم كانوا رجال عمل، وكانوا يفهمون ذلك جيداً)، وقد أصبحت ٢٢ قرية مهجورة، وقد تخرب المدينة أيضاً إذا لم يتم ايقاف استيراد حرير أجنبي.

ومن المنطقي أن ولاية غرناطة تعاني آثاراً سلبية أكثر من أي ولاية أخرى وذلك لارتفاع نسبة الموريسيكيين فيها، وانخفاض دخل الكنيسة نعرفه عن طريق معلومات موثقة، تخبرنا عن أثر ذلك في مختلف المناطق، وقد سجل

أعلى أثر سيء في الميرية أما الأقل ففي ملقة، أما الميريـة فكانت دائمـاً ولاية فقيـرة؛ ولهذا فحتى قبـل الطرد لـوحظ أن الثمانيـة والخمسين شخصية كنسيـة المعينة من قبل الملكية الكاثوليكية يعانون من فقـر شديـد، ولهذا فقـد خفض عددهم؛ وعندمـا انخفض الدخـل توجـه أولئك الكنسيين إلى الملك بـاعتباره المسؤول الأول عن الكنيسة، فمنحهم عطاء سنوياً، ثم خفض فيمـا بعد حتى أصبح ما يصل لكل منهم شيء لا يذكر.

وفي عام ١٦٠٩ م أعلن مدير دير الميرية أن الولاية أصبحت خراباً بلقعاً (بعد أن تركها الموريسيكيون، وقد تم استيطانها بطريقة سيئـة؛ إلى جانب أن أرضها سيئة والنـاس لا يعملون فيها بجـد وهم اليوم في فقـر شديـد؛ وبسبب المجاعـة التي حـدثت في السنـوات الأخيـرة فـإن الكثيـرين تـركـوا أرضهم ورحلوا. . .). وكل ما حصل عليه مسؤولو تلك المدينة هو تـأجيل عمليـة دفع الضـرائب. وتـواصلت الشكـاوى في التعبيـر عن الحـالـة المؤسفـة. ونفس الانخفاض في الدخـل عانت منه أسقفية الميرية أيضاً، حتى وصل دخلهـا إلى ٢٥ دوقية وهو ما يعادل راتب الكاهن في أشبيلية أو طليطلة.

وإذا كان رجال الكنيسة الكبار يعـانون من الفقـر والحاجـة؛ فمن السهل أن نتصور كيف كان حال الخدم وغيرهم في المناصب الدينية الكنسيـة. وكان الـوضع الأكثـر سوءاً من نصيب الـراهبـات، فـالفـرانسيسكيـات أبلغن مجلس السكـان عام ١٥٨٤ م أن الفقـر اشتـد بهن لـدرجـة أن راهبتين قـد مـاتتـا من الجوع.

ويجب أن يـلاحظ أنـه قـد مـر ١٦ عـامـاً على الثـورة (يقصـد ثـورة الموريسيكيين عام ١٥٦٨ ـ ١٥٧٠ م) و١٢ عـامـاً على إعـادة توطينهـا، ولكن ذلك التوطين كـان بطيئـاً وغير كـاف ولم يحدث الأثـر المطلوب بسبب الأزمـة الزراعية الحادثة في الثمانينات، ونفس الوضع حدث في جواديكس والبـوخارا وغرناطة.

وحول أثر الطرد الإقتصادي في عدد السكان على أسبانيا كلها؛ رأينا أنه على الرغم من اختلاف تأثيره من إقليم لآخر إلا أن التأثير كان عاماً، فشكاوى

قلة الأيدي العاملة وارتفاع الأجور هي انعكاس منطقي للدور الهام الذي تقوم به أعمال الخدمة؛ (ويبدو أن عدد العبيد قد وصل إلى أعلى مستوى له في تلك الفترة)، وكذلك الأيدي العاملة الأجنبية؛ لأن بعض الحرف المحدودة، وهي تلك التي كانت احتكاراً خاصاً للموريسيكيين، عانت بطريقة خاصة من أثر غيابهم، كما رأينا شكاوى مرسية عن تدهور صناعة الحرير، وكذلك شكاوى رئيس بلد الوليد عن اختفاء عمال البساتين (وقد حدث نفس الشيء بشأن حرف ومهن أخرى، وربما كان الأثر الأكبر قد حدث في مهنة النقل (البغّالة)؛ لأنها كانت من الحرف المفضلة للغرناطيين المشردين في قشتالة كما نعرف؛ لهذا يقول بيدرو لوبيث دي رينو: «وسائل النقل انخفضت لغياب خمس آلاف بغّال موريسيكي».

وخروج الأموال يجب أن يكون قد أخذ حجماً كبيراً، حيث سمح لهم بإخراج جزء من أموالهم ومجوهراتهم، كما أخفى بعضهم ثروته، وربما كان يراوده أمل العودة، أو حتى لا يستفيد منها العدو الكافر. وإذا كان العامة قد حولوا موضوع الكنوز الموريسيكية إلى أسطورة فإن هذا لا يعني أن الأمر ليس له أصل في الحقيقة، فعدد غير قليل من الأسرى الأسبان قد عاد من شمال أفريقيا ومعه خرائط تدل على أماكن تلك الكنوز.

وإذا كان في الموضوع أساطير واستغلال وغير ذلك من المبالغات، فقد يوجد فيها شيء من الحقيقة، لقد أخفيت كنوز، وقامت أقليات أخرى بهذا العمل قبل وبعد الموريسيكيين، وقد أشار إلى هذا فرمان ملكي بتاريخ ٢٤ فبراير عام ١٥٧٠ م، ومن المنطقي أن الذين عثروا على تلك الكنوز يكتمون الأمر، وفي حالات أخرى حكوا ما حدث معهم، ومن ذلك ما ذكر في وثيقة رسمية لعام ١٦٧٩ م وسواء أخرجت تلك الأموال أو بقيت مدفونة، فإن كميات من الذهب والفضة من الصعب تقييمها قد ضاعت في قشتالة.

وحجم هذه الخسائر كانت أكبر بكثير في ولاية أراجون، وحتى نكون أكثر دقة في كل تلك الأقاليم التي كان الموريسيكيون يمثلون نسبة مرتفعة من السكان فيها، مثل بلنسية وأراجون وجزء من كاتالونيا ونافارا وتوديلا، والتي

شكى مسؤولها الكنسي للملك الانخفاض الشديد في دخل مؤسسته.

وينقصنا دراسة تفصيلية حول أثر الطرد على ولاية أراجون: إننا نعرف أن هذه الولاية كانت تعاني من قلة السكان، والموريسيكيون (حوالي سبعين ألفاً) كانوا يمثلون سدس أو سبع العدد الإجمالي للسكان، لكن توزيعهم لم يكن منتظماً، فقد كانوا يتمركزون حول نهر الايبرو ومجاريه، وفي رأي لابيري «أن مساحة ٤٠ كيلومتراً جنوب الإيبرو يجب أن تكون قد بقيت مهجورة». أما الجغرافي البرتغالي لابانيا، الذي قام برحلة بعد الطرد مباشرة، فقد لاحظ بعد المناطق التي عانت من رحيلهم كثيراً مثل مويل: حيث بقي في قرية الماركيز دي كاماسا ١٦ فرداً بعد رحيل ألف من الموريسيكيين، كما رحل من بورخا ٣٠٠ أسرة وكان بالمدينة ٨٠٠ أسرة. أما ميديانا وحيلسا فقد فقدت نصف سكانها، وفي مناطق أخرى كان الأثر عكس ذلك، إما قليلاً أو لا يوجد على الإطلاق.

أما المناطق التي كان فيها التأثير كبيراً فهي تلك التي كانت تعتمد على الزراعة مثل بورقاوثارازونا وبيقا ديل خالون وضفاف نهر الايبرو... (ولا يوجد شك أن طرد الموريسيكيين قد أدى إلى تدهور اقتصادي، ويبدو هذا بصورة واضحة في تلك المحاصيل التي تحتاج لأيدي عاملة كثيرة مثل الكروم...) وحيث أن أغلب الموريسيكيين كانوا يعيشون تابعين لسيد (على طريقة النظام الإقطاعي للقرون الوسطى)، فإن أولئك السادة هم الذين وقع عليهم الضرر الأكبر؛ يقول مؤرخ لكالاتايود: «أن طرد الموريسيكيين، أدى إلى خروج عدد كبير منهم من ثارازونا وبورخا وموراثا، ولم يؤثر في السكان ولا في كالاثايود. أما في قرى مورانا وموسونيس وقوتور تلك القرى التي كانت مليئة بالموريسيكيين فقد عانت كثيراً، على الرغم من بقاء الكثير منهم (الموريسيكيين) بحجج مختلفة».

وفي مقال آخر لنا ذكرناه سابقاً تحدثنا عن بيير بونسوت وملاحظاته حول كتاب (عالم الزهور لبيرنارد فينفويقوس)، ومنها تلك التي تخص مشكلة الزراعة في أراجون في ذلك الوقت وارتباطها بالظروف التاريخية والاجتماعية،

فقد لاحظ أنه كانت هناك سلالتان مختلفتان، وكل سلالة منهما تستغل الأرض بطريقة معينة. وعلى الرغم أنه أراد منطقة تارازونا فقط إلا أنه يمكن أن يعمم هذا الأمر على أراجون كلها؛ حيث كان الموريسيكيون يتخصصون بزراعة الأرض التي تروى رياً عادياً، أما النصارى فيزرعون الأرض التي تروى بالأمطار.

هذا التوزيع استمر بعد رحيل الموريسيكيين، فأراضي الري العادي استمرت على عهدها القديم وذلك بفضل نقل تكنولوجيا معينة لا نعرف تفصيلاتها، لكن المتوطنين النصارى لم يبلغوا بتلك الزراعة حد الكمال والدقة التي وصل إليها السكان القدماء (الموريسيكيون)، فقد انخفض حجم المحصول، والتدهور والانحطاط بعد عام ١٦١٠ م لم يعبر عنه المراقبون المعاصرون لتلك المشكلة. أما اصدار قرارات البلدية في ثارازونا بتغريم مرتكبي المخالفات والتزوير فيدل على أن نظام الري لم يكن منتظماً بما فيه الكفاية: «ثم بعد ذلك بقرن أي في القرن الثامن عشر كانت الزراعة التي يصفها لنا الكاهن ثارازونا بيثني كالفو تعاني من الإهمال والمستوى التقني المتدهور، فالأراضي لا تستمدّ بما فيه الكفاية، ويزرع فيها أي نوع من بذور القمح دون أن يؤخذ في الاعتبار مناسبة ذلك للأرض من عدمه»، وربما حدث هذا في أراجون لوجود أكبر مساحة من أرض الري العادي التي كانت تزرع بواسطة الموريسيكيين؛ ولهذا فقد تأخرت كثيراً في استرداد ازدهارها والوصول إلى المستوى المرتفع من الانتاج، وذلك لأن عملية فهم (تعلم) فن الري بالنسبة للرجال الذين كانوا يسكنون الجبال، أو النصارى الذين كانوا يعتمدون على المطر كانت مهمة وفي غاية الصعوبة؛ ولهذا فإن كثيراً من المؤرخين تحدثوا عن الرخاء القديم لتلك المناطق المتدهورة، مثل قرية قريسيل، التي (كانت شيئاً عظيماً في عهد المسلمين، ولكنها أصبحت مثل البقرات العجاف؛ لأن السكان الجدد لم يكونوا على مستوى عصرهم مثلما كان المسلمون)، وكذلك حالة توريجاس التي كانت استثماراتها عن طريق ١٤٦ هكتار ري عادي، و١١٣ هيكتار ري بالأمطار تقدم الطعام لألفي شخص: «لقد كانوا أذكياء في أموالهم فقراء في نصرانيتهم.. وكانت القرية التي يوجد

لديها أكبر نسبة من الضروريات وحتى الكماليات التي تحتاجها الحيـاة في كل أراجون».

الآثار السلبية كانت عامة وخطيرة:

كانت الآثار الاقتصادية للطرد خطيرة ولم تكن قليلة، وقد ظهرت نتائجها بصـورة متأخـرة؛ وبخاصـة في تلك الأنشطة ذات الـطابع التسلسلي (أي التي يشترك فيها أكثر من مجموعة)، وقد عـانى من تلك النتائـج أولئك الـذين ظنوا أنها لن تؤثر فيهم، وقد رأينا كيف أن مجلس أراجون كان يعتقـد عام ١٦١٠ م أن الاجـراء لن يؤثـر في دخـل أسـاقفـة سـرقسـطة حيث أن المـوريسيكيين لا يدفعون لهم ضرائب مباشرة، ولكنه بعد ذلك بخمس سنـوات اعترف أن ذلـك الـدخل قـد انخفض من ٦٠ ألفاً إلى ٣٦ ألفـاً. كذلـك فإن محـاكم التفتيش عانت من خسائر كبيرة، وقـد تم تعويض خسـائرهـا. أما المستشفى العـام في سـرقسطة وكـذلك الإدارة الكنسيـة فقد كـان حـظهـا سيئـاً (بمعنى أنـه لم يتم تعويض خسائرهما).

وكما ذكر لاكارا: كان الطرد سبباً في حالة التدهور التي بـدأت مظاهـره في القرن السابق قد أخذت شكلاً حاداً وخـطيراً، وأثـرت في جميع الـطبقات الاجتماعية نظراً لعلاقـة التبعية فيمـا بينها (والتي يجب أن يضـاف إليها عـلاقة التبعية الموجودة بين الأقاليم أيضاً) حيث أنه من الصعب الإضـرار بقطاع دون أن تتضرر قطاعات أخرى.

أمـا الذين تضـرروا بصورة مبـاشرة فقـد كانـوا رجـال الاقـطاع؛ وهؤلاء حـاولوا أن تقـع الخسارة على غيـرهم بنجاح تقـريبي، وذلك عن طـريق نقـل الواجبات الضرائبية التي كان يدفعها الموريسيكيـون إلى المستوطنين الجـدد، وقد عانت الكنيسـة أيضاً ـ كمـا رأينا ـ بـطريقة غيـر مباشـرة؛ نظراً لانخفـاض الثروات بصورة عامة.

أما الطبقـة المتوسـطة فقد عـانت أكثر من غيـرها؛ لأن أغلب المصنفين فيها كانوا قد استثمروا مدخراتهم بصورة نشاطات خـاصة بـذلك العهـد؛ وكان

ضامنوها هم الموريسيكيون، وعندما انخفض الدخل بترحيل هؤلاء فإن أغلب الأغنياء أعلنوا إفلاسهم مما اضطر الملك إلى تخفيض قيمة الأرباح على تلك المدخرات.

نفس المشاكل التي عانت منها ولاية أراجون عانت منها بلنسية بصورة أخطر، فالموريسيكيون هنا لا يمثلون السدس وإنما يمثلون ثلث السكان. ولهذا فإن الآثار الخطيرة ليست موضع نقاش، وإنما السبب الوحيد للنقاش هو اختلافهم حول وصف تلك الآثار بخطيرة أو كارثة، ويوجد لدينا دراسات جيدة حول هذا الموضوع، ويمكننا عن طريقها وضع تقرير موجز، ثم من أراد المزيد فسندله على تلك الدراسات.

النتائج التي ترتبت على الطرد لم تغب حتى على أكثر الناس تأييداً لذلك الإجراء؛ فقبل ذلك بعام كتب البطريرك ريبيرا إلى الملك كما رأينا، يقول: «الآثار ستكون خطيرة بالنسبة لولاية بلنسية» لكن الأسقف يهمه ما يعتقد أنه ضرورة إيمانية أكثر ما يهمه من تلك الخسائر التي يعتبرها خطيرة ولهذا يضيف في خطابه: «وأؤكد لجلالتكم أنني عندما أفكر في هذا فإنه يأتيني رغبة شديدة في أن يقبض الرب روحي قبل أن أرى تلك المصائب التي لن يستطيع أحد علاجها، والرب يعلم أنني لا أهتم كثيراً بالفقر، بل إنني أفضل أن أحتاج إلى الخبز الجاف من أن أرى وجوه أولئك الهراطقة الذين يُعَدّون من أبناء دائرتي الكنيسة».

الآثار السلبية على الكنيسة لم تصل إلى هذا الحد الذي ذكره البطريرك، فتبعاً لرأي كابريرا دي كوردوبا، انخفض دخلها من ٧٠ ألف دوقية إلى ٥٠ ألف دوقية، أما محاكم التفتيش فقد حصلت على تعويض مثلما حدث في أراجون، وأما المؤسسات الدينية الأخرى فلم تعامل بنفس الاحترام والاهتمام؛ ففي خطاب لفيليب الثالث إلى سفيره في روما، الدوق دي البوركيركي، في ٢٨ يونيو عام ١٦١٨ م - أي بعد تسعة أعوام من الطرد - يخبره فيه عن الفقر الذي تعانيه كنيسة خاطبة، لقد كان في هذه الكنيسة عدد كبير من العاملين وبعد الطرد انخفض دخلها كثيراً: «لدرجة أن بعضهم بدأ

يقوم بأعمال غير مناسبة لوضعه الاجتماعي»، وبدلاً من خفض العدد الكبير لأولئك العاملين اقترح إضافة دخول كنيسة أخرى لهم حتى يستطيع أن يعيش أولئك حياة مقبولة».

وعن طريقة علاقة التبعية التي أشرنا إليها، وعلى الرغم من أن الأقلية الموريسيكية كانت طبقة عاملة وتسكن في أراضي الاقطاعيين، فإن كل الطبقات وكل الولايات قد عانت من الآثار السلبية لطردهم، وقد رأينا أن الكنيسة عانت من انخفاض كبير في دخلها، وعلى الأقل في المناطق ذات الحجم السكاني الموريسيكي الكبير.

أما مدينة بلنسية فقد أعلن بنكها المحلي إفلاسه عام ١٦١٣ م، وربما لا يكون طرد الموريسيكيين السبب المباشر في ذلك كما أثبت ذلك الباروكاسيتو؛ لأن مظاهر تردي الاقتصاد البلنسي وتدهوره كانت قد ظهرت ملامحه منذ بداية ذلك القرن؛ لكن الرحيل المفاجىء لجزء كبير من السكان القادرين على العمل ـ إلى جانب أنه الجزء الأكثر جدية، وهو الذي يتحمل كل المسؤوليات ـ يجب أن يكون ذلك قد تسبب في زيادة عملية التدهور، وأدت عوامل أخرى خاصة بتلك الفترة إلى إطالة تأثيرها، وجعلها أكبر خطورة.

ويبدو أن الطبقة الثالثة (أي المعدمة) قد استفادت إلى حد ما من الطرد، وهذا ما يفسر لنا كيف أن الطبقات العليا انزعجت من القرار، في حين أن الطبقات الشعبية قد رحبت به، وليس ذلك لأسباب دينية فقط بل لأسباب اقتصادية أيضاً، فبالنسبة للعامل والحرفي أزال رحيلهم منافسين مزعجين، وكلذك أتيحت لهم الفرصة لشراء الأشياء التي لا يستطيع الموريسيكيون حملها معهم بسعر منخفض: «وصل الأمر إلى بيع البغل أو البقرة بثمانية ريالات»، كما أنهم تركوا الكثير من الأراضي التي يمكن احتلالها، كما أن كثيراً من المدنيين كان لديهم الأمل في أن ذهاب الموريسيكيين سيعفيهم من دفع ديونهم، لأن دائنيهم كانوا هم الموريسيكيون أنفسهم، ولقد أولى سيكار باياريس هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في دراسة له، وتبين له من خلال الوثائق

أن أغلبية المدنيين كانوا من الفلاحين وقد أخـذوا هذه النقـود بصورة منتجـات زراعيـة كـانـوا قـد اشتـروهـا منهم، حتى وصـل اجمـالي الـديـون إلى ١٩٧,٦٧٩ جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة لذلك العهد.

لكن الغاء تلك الديون لم يتم كما كان يتوقع أولئك الفقراء، بل طـالبت الهيئـة الملكية بتلك الـديـون في البـدايـة واعتبـرتهـا من أمـوالهـا، ثـم دُفعت للاقطاعيين حيث اعتبروا متضررين بالطرد أكثر من غيرهم.

كمـا حدث نقص كبيـر في النقود (العملة) بسبب الكميـات الكبيرة التي أخرجها المـوريسيكيون من كـل ولاية سـواء أكان ذلـك بشكل قـانوني أم غيـر قـانـوني، وقـد أدى ذلـك إلى تعقيـد المشكلة المـاليـة التي وصلت لـدرجـة الخطورة، وتبع ذلك ما كان قد سجل في قشتالة من التضخم الكبير في عملية التزييف في البيوت؛ فتبعاً لبيانـات الفارو دي كاسيتو في الفتـرة من ١٦٠٨ م - ١٦١٣ م تم سـك ٥٠١,٥٢٧ مـارك من النحـاس، وقـد زادت هـذه العملة بصـورة أكبر بسبب الكميـة الكبيرة التي دفعهـا المزيفـون في السـوق، الـذين جذبهم الربح الكبير الموجود بين تكلفـة المارك وسعـره في التعامـل ويبدو أن المـوريسيكيين قد اشتـركوا بصـورة نشيطة في حملة التـزييف على الـرغم من العقـوبات الصـارمة التي كـانت تهـدد المـزيفين، والتي قـد تصـل إلى درجـة الحرق حياً.

آثار الطرد في مجال الزراعة:

أما آثار الطرد في مجال الزراعة فهي خطيرة على الرغم من أن هاميلتون أكـد أن محصول السكـر والأرز لم يكن للطرد أثر فيـه، وثبت أن زراعة قصب السكـر الذي كـان مصدر الـدخل الأهم في دينيـا وأوليبا قـد عانى من ضـربـة قاسية: «فعنـدما تم إعـادة توطين المنـطقة استـطاع السكان الجـدد أن يحسنوا الوضع شيئاً ما، لكن منـافسة السكـر البرتغـالي والأمريكي أدت إلى تـدهوره نهائياً..». أما محصول الأرز فقد انخفض.

ومن أجل سد النقص في الحبوب سمح باستيراد قمح قشتالي، وكـذلك

من سردينيا، بعد أن وافق والي سردينيا الدوق دي قانديا على ذلك الإجراء.

كما يجب أن نشير إلى زيادة الانتاج في أشياء أخرى؛ فتبعاً لرأي جـ. كاسي ارتفعت قيمة الحرير الذي مر بجمرك كاركاخينت والمصدر إلى قشتالة من ٨,٩٣٩ جنيهاً في عام ١٦٠٩ م إلى ١٢,٨٥١ جنيهاً، بعد ذلك بعشر سنوات، وكذلك ارتفع انتاج الخمر بصورة ملحوظة ـ وهذا ليس غريباً ـ فهو شيء قد تخصص فيه النصارى، بينما كانوا يشعرون بشيء من الاشمئزاز نحو محاصيل أخرى مثل الأرز وقصب السكر، فلم يكن لديهم خبرة فيها، هذا إلى جانب أنها شاقة وغير مناسبة للصحة.

هذه التناقضات السابقة تبين إلى أي حد تبلغ صعوبة تقدير آثار الطرد وإصدار حكم عام عليه، فالفروق بين القطاعات والمناطق كان كبيراً. وقد أبطل كاسي رأي هاميلتون، الذي كان يعتمد على استقرار الأسعار بعد عام ١٦٠٩ م، فرد عليه كاسي ـ ومعه الحق في ذلك ـ أن العاصمة التي أخذ منها قائمة الأسعار ربما تكون المدينة التي عانت حداً أدنى من الآثار السلبية؛ في حين أن تلك الآثار كانت خطيرة في مدن أخرى.

وذلك مثل ما حدث في أراجون بصورته الحادة، فقد كانت المشكلة واضحة في الأموال المستثمرة بالأراضي (نوع معين من المعاملات لم يذكر الكاتب تفصيله، لهذا يبدو الأمر غامضاً بعض الشيء)، ونظراً لأن السادة استولوا على تلك الأراضي التي تركها الموريسيكيون؛ فمن المنطقي أن يقوموا بدفع الديون المستحقة عليها، وبخاصة أن أغلب تلك الديون حدثت لصالح السادة، أو لكفالة قروض أخذها السادة أنفسهم، ومع هذا فقد اشتكى السادة، وبرروا اعتراضهم بالخسائر التي عانوا منها، بالاضافة إلى حصول تخفيض عام للعديد من الأرباح بنسبة ٥٪، مما أضر بكثير من الناس من الطبقة المتوسطة والكنسيين.

أما الطبقة العليا التي كان لديها إقطاعات واسعة جداً، وسيادة على آلاف من الموريسيكيين، فهي أكثر المتضررين لطردهم، وهذا التأكيد يجب أن نقبله بكثير من التحفظ والاستثناءات؛ فقد أشار كاسي إلى أن الوضع

الاقتصادي لكبار السادة قد بدأ بالتدهور قبل عام ١٦٠٩ م، ولم يكن سبب التدهور ما حدث في تلك الفترة فقط، بل لأن السادة البلنسيين (ككل السادة في أسبانيا) كانوا يعيشون بمستوى أكثر من إمكانياتهم، بسبب المصروفات الكبيرة والإدارة السيئة؛ ولهذا كانوا غرقى بديونهم، ومن المعروف أن بعض السادة حاولوا زيادة دخلهم من تابعيهم عن طريق فرض حقوق جديدة أو إحياء حقوق أخرى قديمة كانت قد اندثرت، وكان حقهم بمحصول الفاكهة يمثل الدخل الأكثر أهمية، ولهذا انخفضت قيمته الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار، وفقد العملة لجزء من قيمتها وهي الميزة التي سادت القرن السادس عشر[١].

إن الرغبة في متابعة الآثار البعيدة للطرد عن طريق بعض حالات معينة جعلنا نتقدم تاريخياً أكثر مما يجب، وكما أن الهجرة من أقاليم أخرى من أسبانيا كانت ضعيفة، فاعادة توطين الأماكن المهجورة كان على حساب أماكن أخرى في بلنسية؛ وقد عانى التوزيع السكاني لكل الأقاليم من ذلك بعمق؛ ويدل على ذلك وثائق بعنوان (توزيع السكان والأراضي التي بقيت غير مسكونة بطرد الموريسيكيين)، وكذلك طلب برلمان بلنسية المنعقد في عام ١٦٤٥ وكان يرجو بها صاحب الجلالة: «نظراً لأنه يوجد في مملكة بلنسية ألوف القطع من الأرض الجيدة التي بقيت جدباء بدون زراعة ولا محصول، كما أنها لا تباع خوفاً من الديون المستحقة عليها، لهذا نرجو أن تأمروا مؤسسات العدل أن تنشر إعلاناً في القرى والمدن يقضي بإمكانية زراعة تلك الأراضي على أن يقسم انتاجها بين الملّاك والدائنين».

وباختصار يمكننا أن نقول: أن طرد عام ١٦٠٩ م - إذا لم يكن بالنسبة لبلنسية كارثة - فإنه كان بلا ريب مشكلة كبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف ذلك من قطاع لآخر، فبعض كبار السادة لم يخسروا شيئاً، بل على العكس من ذلك ربحوا كثيراً، كما أن بعض المناطق الريفية تحسن حالها، في حين أنه عانى من نتائج هذه العملية السادة متوسطو الحال والصغار، وكذلك عامة الناس وبعض الهيئات الكنسية، لأنهم استثمروا أموالهم في

(١) هناك بعض الفقرات لم تترجم لعدم حاجة قراء العرب إليها.

قطاعات مرتبطة مباشرة بـالموريسيكيين، وكـانت الولايـة بأكملهـا قد استـردت وضعها السابق عن طريق تصدير كميات هائلة من الخمور والحـرير ممـا سمح لها بامتلاك كميات من فضة قشتالة، وفـي وسط ذلك القرن عـانت مرة أخـرى مما عانت منه كل أسبانيا (حروب وأمراض وبائية) ثم بدأت تسترد وضعهـا منذ عام ١٦٦٠ م.

ومن ناحية أسبانيا كلها فإن الآثار الاقتصاديـة والسكانيـة للطرد يمكن أن نلخصها على الشكل التالي: لا أثر لهـا على الاطلاق في الأقـاليم الشماليـة، ذات قيمة معتبرة وإن كانت محدودة في منـاطق ومدن معينـة في باقي قشتـالة، لا قيمـة لها في كاتالونيا، قاسية (شديدة) في أراجون مع زيادة حدتها في ولاية بلنسية.

وفي النهـاية نقـول الـطرد ليس سببـاً في الخـراب الـذي تحـدثت عنـه الدراسات التاريخية في القرن السابق، ولكنه عامل ذو وزن كبير بين عـدد من العوامل التي جعلت من القرن السابع عشر قرن ترد وانحطاط.

* * *

الفصل الحادي عشر

المهجر الموريسيكي

إن خروج الموريسيكيين عام ١٦٠٩ ـ ١٦١١ م يعد الفصل الأخير لحالة من النزيف البشري الإنساني التي بدأت في أعماق القرون الوسطى، ثم زادت حدتها مع **الفتوحات النصرانية الكبرى** [ما سمي بحرب الاسترداد]، ثم اقتصر على خروج محدود خلال القرن السادس عشر، ثم وصل في القرن التالي إلى النهاية المؤلمة. وبصورة عامة لقد كان خسارة واضحة لأسبانيا في صالح دول معادية لها؛ وهو بلا شك أكبر بكثير من الناحية الديمغرافية من الهجرة اليهودية. ومع هذا فإننا نعرف بطريقة سيئة الأماكن التي ذهب إليها الموريسيكيون، والمؤرخون اقتصروا على إعطائنا بيانات مقتضبة عن طريقة ما ذكروه حول الاستقبال الذي لاقوه، أما المعادون فقد أصروا على ابراز المصائب التي عانى منها الموريسيكيون واعتبروها عقاباً لتماديهم في غيهم، في حين أن أكثر المؤرخين اعتدالاً اهتموا بالأحوال الشائعة حول موريسيكيين ماتوا في إفريقيا لأنهم اعترفوا بأنهم نصارى.

هذا الموضوع أثار الاهتمام اليوم أكثر مما في السابق. ويوجد كتاب إجمالي حول هذا الموضوع لم نستطع أن نصل إليه. وهو رسالة دكتوراه غير مطبوعة لخوان بانيجيا «الموريسيكيون الأسبان وهجرتهم إلى شمال أفريقيا بعد الطرد».

أما عن مرورهم بفرنسا فلدينا معلومات جيدة وذلك عن طريق كتابات

ل. كاردياك، وكذلك عن إقامتهم في تونس وذلك بواسطة ما نشر من مقالات سنتعرض لها في المستقبل.

إن جزءاً من الموريسيكيين أعطى علامات على حبه الدائم للحركة والتنقل، ونحن نعرف أن الكثيرين من بين أولئك الذين كانوا يعيشون بالقرب من الساحل، قد عبروا إلى الشاطىء الآخر في بعض الأحيان لرغبتهم الخاصة، أو بسبب حملات القراصنة، وكانت الجماعات الهاربة من مملكة غرناطة وبلنسية إلى شمال أفريقيا قد وصل عدد من فيها إلى عدة آلاف خلال القرن السادس عشر، ولا يجب أن يدهشنا تلك الظاهرة إذا عرفنا حالة القمع التي كانوا يعيشونها، لكننا نجد أحياناً أن بعض الموريسيكيين قد وصل إلى أماكن غير متوقعة منا، فمثلاً في الفترة ١٥٠٨ ـ ١٥٠٩ م، نجد أحد الغرناطيين (سيدي علي) ويعرف بالتورتو، يعمل مترجماً للوالي البرتغالي في الهند البوركيركي، ثم بعد ذلك بقليل نجد غرناطياً آخر يدعى (سيدي علي) يعمل كمندوباً للتاجر الثري مالك قوبي لمعرفته باللغة الاسبانية.

ويبدو هذا أمراً فضولياً كما أن مشكلة الموريسيكيين في أمريكا عالجها لـ. كاردياك في مقال له يعرض لنا جوانب شيقة؛ فقد كان وضعهم مشابهاً للوضع الخاص باليهود، واليهود المرتدون كانت أبواب العالم الجديد مغلقة في وجوههم قانونياً، وذلك بقرار صادر في ١٥ سبتمبر عام ١٥٢٢ م وقد ذُكر ذلك مرات عديدة في القانون العام. ومع هذا فإن المرتدين المسلمين كانوا يرغبون في الهروب لنفس الأسباب التي دفعت اليهود: من رغبة في الحرية، ولإسدال ستار النسيان على أصلهم، إلى جانب الحوافز الاقتصادية التي كانت تثيرها تلك الأرض الموعودة، أما الآثار التي بقيت لهم فتعتبر قليلة جداً، ويمكن أن نذكر بعضها: لقد تم حرق رجل يدعى الفارو غونزالييت من هورناتشوس لأنه محمدي؛ وذلك في كوثكو عام ١٥٦٠ م، كما أن سيدة تدعى ماريا رويث من قرية تابعة لغرناطة اعترفت أمام محاكم التفتيش في المكسيك عام ١٥٩٦ م بأنها كانت تمارس منذ سنوات إيمانها القديم، إلا أنها تعتبر نفسها الآن نصرانية، مما خلصها من أيدي المحكمة حيث عوقبت

بغرامة مالية، كذلك فإن غرناطيين ذهبوا كعبيد مع سادتهم بعد حرب ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠ م. وهناك موريسيكيون آخرون لم يكتشف هويتهم أحد، وربما يكون النجارون الذين قاموا بإنشاء سقوف الكثير من الكنائس موريسيكيين مثل كنيسة سان فرانسيسكو في كيتو؟ لأن الطابع الموريسيكي ليس غائباً عن الفن الأمريكي الأسباني.

الموريسيكيون المهاجرون إلى فرنسا:

لكن هذا الخروج المحدود لا يقارن أبداً مع الخروج الكبير الذي سببته أوامر ١٦٠٩ ـ ١٦١١ م. وكانت نتيجته نفي أغلب الموريسيكيين الأسبان إلى أرض الإسلام ويبدو أن الكثيرين منهم كانوا يفضلون البقاء في أرض نصرانية إلا أن العقبات القانونية وصعوبات التكيف التي وجدوها كان من الصعب التغلب عليها، فالأب بليدا قص علينا كيف أنه رأى على مشارف ناربونا مجموعة من الموريسيكيين الأشبيليين وهم يبكون وطنهم الضائع، وعدد غير قليل منهم حاول العودة، وبين الأخبار العجيبة في ذلك أن أكثر الأشياء التي كان يشمئز منها الموريسيكيون في فرنسا «تجول الخنازير في الشوارع وقد تم استئناسها ومع أنهم كانوا يبتعدون عنها إلا أنها كانت تمس ثيابهم، وكذلك لم يتجرأوا على تناول الخبز الذي يصنع في الأفران العامة لاستعمال أوانيها في إعداد الطعام من لحم الخنزير ولهذا فقد أقاموا أفراناً خاصة بهم في منازلهم حيث كانوا يصفون فيها أواني اللحم حتى في أيام صوم النصارى، وكانوا يبكون الحرية التي كانوا يتمتعون بها في أسبانيا، وإن كانت حرية العقيدة الموجودة في فرنسا تريحهم بعض الشيء، ومع هذا فإن اشمئزازهم من الخنازير حيث كان الدخان والرائحة يأتيهم من أفران المنازل المجاورة ولم يدعهم ذلك في راحة حتى داخل منازلهم».

لقد أشرنا سابقاً إلى الاستقبال الحسن الذي وجده الموريسيكيون في البداية في فرنسا. لكن موت ايزيكي الرابع في مايو ١٦١٠ م ـ حيث وافق ذلك الطرد ـ كان بالنسبة لهم مصيبة كبرى، فالعاهل من الأسرة البوربونية، وقد عارض بشدة ذلك الاجراء، وفي نفس الوقت لم يكن لديه مشاعر دينية

ضد الموريسيكيين، كما أعلن في البداية أنه مستعد لاستقبال أولئك الذين يعتنقون الديانة الكاثوليكية (فبراير ١٦١٠ م)، لكن الحجم البشري الذي خرج إلى فرنسا على أثر الطرد وعدم استعداد الشعب لاستقبال أناس على غير دينهم، وكثير منهم في حالة يرثى لها، من مرض وفقر جعل الملك يغير من وجهة نظره، ففي ٢٥ أبريل أصدر قراراً لمدن جنوب فرنسا بأن يوجهوا المهاجرين في الحال إلى أقرب ميناء لترحيلهم، ومن يقاوم منهم يرسل للتجذيف في السفن [عقاب مشهور في العصور الوسطى].

ويُشك في أن الملك قد اتخذ هذا الإجراء القاسي، ولكن من المعروف أن السلطات الإقليمية والمحلية تصرفت بقسوة شديدة، فبلدية بايونا وبرلمان تولوز أعلنا إغلاق الحدود في وجه المهاجرين، أما برلمان لانقدوك فقد وصل به الأمر بالتهديد بالشنق لكل من يرفض الرحيل؛ في حين أن برلمان بروبينثا حرم عليهم المرور بالبروادان، وكما أن الكثيرين منهم فرض عليهم أن يرحلوا من مارسيليا، أو النزول فيها لتغيير المركب في طريقهم إلى أفريقيا، لهذا فقد أمر أن «ينتقلوا من مركب لآخر بدون النزول إلى الأرض». كذلك فقد صدر قرار بصدد تكاليف الرحلة يقضي بأن يدفع الموريسيكيون الأغنياء لإخوانهم الفقراء وأنه إذا دعت الضرورة فإن البلدية تغطي ذلك العجز.

إن خطر الطاعون وغيره من الأمراض الوبائية كان دائماً موجوداً في ذلك الوقت، ومن المفيد أن نذكر أن الطاعون كان قد انتشر أيضاً بين الغرناطيين أثناء هجرتهم لقشتالة [عام ١٥٧٠ م بعد ثورتهم]. وفي فرنسا أيضاً كان هناك خوف شديد من الأمراض الوبائية على حياة السكان من مجموعة موريسيكيين يصل عددها إلى ألف، وكانت قد أبحرت من أشبيلية في باخرتين، غرقت إحداهما، وكانوا قد وصلوا إلى مارسيليا في حالة يرثى لها حيث ملؤوا العيادات والمستشفيات، مما أدى بسلطات المدينة إلى التصرف بسرعة حيث استأجروا بواخر نقلت المرضى إلى «بونا وطبرق وغيرهما من موانىء شمال أفريقيا»، كما أن بعض أصحاب السفن وربانيها قد استغلوا تلك الظروف التي

يعاني الموريسيكيون منها وذلك من أجل سرقتهم وغشهم. وقد وصل بهم الأمر حسب الإشاعات التي تناقلها الناس في فرنسا، إلى إلقائهم طعاماً للأسماك، ولهذا بدأوا يسمون السردين بالغرناطي مما جعل البعض يمتنع عن تناوله، ومن المحتمل أن لا يكون لهذه الشائعات أي أساس من الحقيقة؛ ولكن لدينا وثائق عن استغلال أصحاب البواخر لهم فمثلاً ذكر رجل يدعى انترون ايستنن أخذ في باخرته أربعين موريسيكياً وذلك من أجل نقلهم إلى تونس، وعندما وصل بالقرب من بيزرته أنزلهم وهرب بممتلكاتهم وحقائبهم وتصل قيمتها إلى ٩٣,٢٤٥ اسكودو، ومن العدالة أن نشير إلى أن برلمان لانقدوك تصرف بسرعة وبصرامة، فقبل أن ينتهي عام ١٦١٠ م تم القبض على المتهم وأصحابه، وعوقبوا عقاباً شديداً وأعيدت الأموال إلى الموريسيكيين.

وإذا أخذنا في اعتبارنا الأوضاع القانونية والجو العدائي للشعب فمن الصعب أن يوجد في جنوب فرنسا قاعدة موريسيكية مهمة، وقد أشير إلى أسماء بعض الأماكن في الولاية الباسكية والتي يمكن أن تكون دليلاً على الإقامة أو المرور بتلك الأماكن، ومن المعروف أن بعضهم وصل إلى باريس. أما الأغلبية فقد بقوا في الجنوب.

أما حالتهم الدينية، وهي النقطة الهامة في القضية ففيها الكثير من الغموض؛ فمن الناحية الرسمية كلهم كانوا نصارى، على الرغم أنهم طردوا بسبب أنهم لم يكونوا كذلك، مع أن عملية اختيارهم طريق فرنسا كانت تسمح بالاعتقاد بأنهم نصارى فعلاً، كما أن الكاثوليك والبروتستانت بدأوا يتنافسون من أجل الأخذ بزمام تلك الخراف الضالة؛ لهذا فإن كاردينال سورديس جعلهم هدفاً لنشاطه التبشيري، وأما الجماعات البروتستانية وكانت منتشرة في جنوب فرنسا فقد حاولت أيضاً ضمهم لمذهبها مستغلة الصفة المشتركة بينهم، وهي كراهيتهم للكاثوليك.

قبل الموريسيكيون وهم في هذه الحالة من الحاجة والعوز كل أنواع الحماية التي عُرضت عليهم ولم يجدوا بأساً في التظاهر بإيمان لا يحسون

حرارته، ولا يجب أن نلومهم على تصنعهم أو عدم صراحتهم، لأن ذلك كان قد فُرض عليهم لمدة طويلة خلال وجودهم في أسبانيا من أجل البقاء، ولكن هذه اللعبة لم تستمر طويلاً فالمجتمع الكنسي البروتستانتي في فيتري حذر الجماعات الإصلاحية من «المسلمين الذين طردوا من أسبانيا والذين ينتقلون من كنيسة إلى أخرى» حتى لا يستغلوا الكرم المقدم لهم.

وبعد عام ١٦١٧ م وهو العام الذي عقد فيه ذلك المجمع ولم يُذكر الموريسيكيون مرة أخرى، وهذا ما يجعلنا نفترض أن الأغلبية منهم كانوا قد رحلوا إلى أرض الإسلام وقد كتب كارادياك قائلاً: «إن تحولهم إلى البروتستانية لا يزيد على أن يكون حادثاً عابراً في مهجرهم» لكنه في نفس الوقت يذكر أن بعضهم أقام في لانقدوك. كما أن أحد المؤرخين من (ايقريفيللو) كتب يقول: «إن عدداً لا بأس به قبلوا في المدن حيث مارسوا التجارة والطب وزراعة الأراضي»؛ ويمكننا أن نفترض أنه من بين أكثر من ثلاثين ألفاً، ممن رحلوا إلى فرنسا بقي هناك بضع مئات ربما يصل عددهم إلى ألف، وذلك بالطبع إلى جانب الذين تركوا عظامهم في فرنسا بسبب المرض أو الإنهاك قبل أن يجدوا مكاناً مريحاً [يقصد الذين ماتوا].

الموريسيكيون في إيطاليا:

يمكن أن تكون إيطاليا قد عرضت مأوى لأولئك الذين رغبوا في الحياة كنصارى (بمعنى أعلنوا التظاهر بذلك). والكثير منهم مرّ بإيطاليا في طريقه إلى تركيا وتونس، وبعضهم بقي فيها على الرغم من أن معلوماتنا حول هذا الأمر تكاد لا تذكر. وكان العاهل الكاثوليكي قد حرم إقامتهم بأي أرض تقع داخل أملاكه في الأراضي الإيطالية، كما أننا لا نعرف أي شيء عن إجابته لخطاب كان قد أرسله الدوق دي أوسونا في عام ١٦١١ م بصدد وصول عدد لا بأس به من الموريسيكيين من صغار السن، من الذين رفضوا الذهاب إلى شمال أفريقيا ويرغبون في البقاء في صقلية.

أما الملك الوحيد الذي أعلن استعداده لقبولهم فهو الدوق الكبير

لتوسوكانا وقد حاول أن يقنع ثلاثة آلاف بالبقاء في ليورنا، وهي مدينة كانت قد ازدهرت بفضل جهود مجموعة من اليهود الأسبان. ولا نعرف لماذا فشلت المحاولة، ربما لأنهم أرادوا أن يجبروهم على بعض الأعمال غير المناسبة لهم أو التي لا تعجبهم، ولهذا فإن الاستقبال الطيب الذي حدث في البداية تحول إلى تضييق ومعاناة وسوء معاملة. وهذا ما يفهم من فقرة من خطاب مُرسل من الجزائر [العاصمة] من رجل يدعى مولينا إلى رجل من تروخيجو. وبعد أن يصف له المعاملة السيئة التي لاقوها في مارسيليا، يضيف: «كنا هناك، ويزيد عددنا على الألف، قرر بعضنا الرحيل من تلك المملكة إلى مكان آخر أكثر راحة. أما نحن فقد ذهبنا إلى ليورتا، وقد حدث لنا مثل ما حدث في مارسيليا. ونظراً لأن السادة هناك يريدوننا من أجل استغلالنا واستخدامنا في الزراعة وغيرها من المهن الدنيئة، التي لا يريدها عامة الناس هناك، حين أن اغلبهم من التجار والحرفيين... اتفقنا أن نذهب إلى المكان الذي يقرره الملك، وهكذا أتينا إلى مدينة الجزائر حيث يوجد آخرون من ايسترامادو، ومانشا وأراجون».

وإذا صدقنا ما يرويه الأب بليدا الذي يقول: «ذهب الى روما عدد لا بأس به من الموريسيكيين وأكدوا أنهم نصارى وطلبوا وساطة البابا أمام الملك من أجل أن يعودوا إلى أسبانيا، ولكن البابا عندما علم أن امرأة موريسيكية رفضت النطق بالشهادة النصرانية عند موتها أمر بطردهم جميعاً». ومن الممكن أن يكون موقف الأب الدومينيكي المعادي للموريسيكيين قد شوه ذلك. لقد وصل موريسيكيون إلى فينيسيا، قبل الطرد، وكانت هذه المدينة لهم كما كانت بالنسبة لليهود سابقاً مرحلة في رحلة طويلة نحو الأراضي التركية، ويؤكد فونيسكا ـ أنه يوجد في سالونيك ٥٠٠ من أراجون وآخرون قد وصلوا القسطنطينية كما أن ٦٠٠ أشبيلي قد رحلوا إلى أغادير-.

الطريق إلى تركيا:

إن الطريق (أو أحد الطرق) التي كانوا يعبرونها نعرفه عن طريق كتاب عجيب يصف الطرق في القرن السادس عشر، وهو جزء من مخطوط الخميادو

[اللغة الموريسيكية] موجود في المكتبة الوطنية في باريس، وأول من تحدث عنه هو سيلفستري دي ساكي، ثم نشر بواسطة «غيوقرا فيكال ريفييو» [مجلة الجغرافية]، في نيويورك في يوليو عام ١٩٣٩ م، وكذلك في «امستديوس غيوقرا فيكوس» [الدراسات الجغرافية] (مجلد رقم ٧ عام ١٩٤٩ م صفحات ١٣٦ ـ ١٤١)، وهو سفر قيم، فهو إلى جانب وصفه للطريق يحتوي على الكثير من الإرشادات المفيدة مثل قوله: «تخرج من جاكا حيث تسجل كمية الذهب التي معك ثم تمر على تاربيث ثم تولوز وبعد ذلك ليون [مدن فرنسية]».

وهناك يعرض على المهاجر طريقان: طريق بولندا وطريق ميلان. ونعتقد أن قليلين أولئك الذين سيختارون طريق الدول الشمالية نظراً لأن الهدف الرئيسي هو السفر إلى الإمبراطورية العثمانية، وفي جاكا يجب أن تعلنوا أنكم تذهبون بسبب الديون والرغبة في العمل في فرنسا. أما في فرنسا إذا سُئلتم عن سبب سفركم فقولوا: «زيارة القديسة ماريا دي لوريتا». وأما في إيطاليا فقولوا: «زيارة القديس مرقس» وبهذه الطريقة فإن الهروب من أرض الكفار يغطى بغطاء التقوى. وأما في فينيسيا، وهي مدينة واقعة بين عالمين لا داعي هناك من المداراة، لكن كيف تعرفون الوسطاء الذين يسهلون لكم بقية الرحلة؟. يجب الذهاب إلى ميدان القديس ماركوس «هناك ستجدون أناساً بثياب بيضاء وأولئك هم الأتراك، وآخرين بثياب صفراء وهم اليهود» وسيسألونكم هل ترغبون في السفر. فقولوا أن لدينا إخواننا في سالونيك ونرغب في الذهاب إلى هناك، وستدفعون دوقية واحدة كإيجار عن كل فرد. ثم لا تنسوا شراء طعام يكفي لخمسة أيام...».

يبدو واضحاً أن هذا الطريق الطويل والمكلف كان مغلقاً في وجه الأغلبية من الموريسيكيين لأن قدرتهم المادية كانت أقل بكثير من تكاليفه. ومع هذا فبعد ١٦٠٩ م زاد عدد الذين يستعملونه بطريقة محسوسة؛ لقد وُجد موريسيكيون في سالونيك وآخرون في القاهرة والبعض الآخر في الأرض التي تكوّن الجمهورية اللبنانية، وهناك جزء من الطبقة الحاكمة على معرفة بأصلها

الأندلسي. ومنطقي أن يكون التجمع الأكبر موجوداً في القسطنطينية التي كان قد وصل إليها جماعات غرناطيين في السابق على أثر سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ م، ثم التمرد عام ١٥٦٨ م، حيث أقاموا في حي جالاتا، وحُولت كنيسة القديس بولس القديمة إلى مسجد، وقد وصل ضغط تيار السكان الجديد أن جعل النصارى يتركون ذلك الحي وينتقلون إلى آخر يعرف بالبيرا، وزاد العدد منذ عام ١٦٠٩ م، ونجد أصداء ذلك في تقارير السفير الفرنسي بارون دي ساليقناك والهولندي كورنليس هاقا ويصفونهم: «بأقلية كبيرة ونشيطة ومؤثرة. وكذلك فإن أحمد قاسم بيخارانو وهو الموريسيكي الذي عمل مترجماً ورسولاً للسلطان المغربي مولاي زيدان كتب من باريس عام ١٦١٢ م عن «الأندلسيين الذين يعيشون في القسطنطينية»».

هجرة الموريسيكيين إلى شمال أفريقيا:

إن الأغلبية الساحقة من الموريسيكيين رحلت سواء أكانت راضية أم كارهة إلى شمال أفريقيا [يقصد هنا المغرب]، وهو ما يعتبر متابعة لموضوع قديم، وذلك لأن هذا الاقليم هو الأقرب والمشابه في كثير من المجالات المعيشية ومن ناحية السلالة وهو منذ زمن بعيد يستقبل جماعات من الأندلس، فانتقال المجموعة السكانية من أحد جانبي المضيق إلى الآخر تحول إلى الطريق الوحيد الممكن بعد أن أصبح التفوق النصراني ساحقاً، وكل أقليم او مدينة كبيرة تسترد [تسقط] كانت تعني خروجاً جديداً أو هجرة جديدة يفتقر معها إقليم الأندلس ويغنى بها شمال أفريقيا حيث تقدم له حرفيين وتجاراً وعلماء ورجال سياسة ودولة.

والجانب الأكبر من تلك الهجرات اتجهت إلى المدن وكونت طبقة بورجوازية، وقد سبب سقوط غرناطة والخروج المستمر للموريسيكيين خلال القرن السادس عشر ازدهاراً لها، وإلى جانب هؤلاء كان يوجد عدد كبير من الأسرى والمرتدين [يقصد النصارى الذين أسلموا] وكانوا من كل الجنسيات الأوروبية. فوجود العديد من هذه العناصر الإنسانية إلى جانب المبشرين [من الأفضل استخدام المنصرين] والتجار وأصحاب المغامرات، يفسر لنا ظاهرة

معرفة للغة الأسبانية في بلاط السلطان المغربي تتعدى كبار رجال الدولة إلى عدد لا يستهان به من العامة.

وعلى الرغم من المجهود الكبير لتلك الشعوب النشيطة والمتقدمة من الناحية التقنية [يقصد الموريسيكيين المهاجرين، ويجب ملاحظة أن الكاتب والكثير غيره من الكتاب يحاولون تعظيم الموريسيكيين ليس لكونهم مسلمين وإنما لأصلهم الأسباني. وهذا أمر هام يجب أن يؤخذ في الاعتبار] فالوضع العام للمغرب في بداية القرن السابع عشر يرثى له، ودولة المغرب فقط هي التي يمكن اعتبارها دولة مستقلة على رغم من حكومتها البدائية؛ أما تونس والجزائر فقد كانت تنتميان للامبراطورية العثمانية وتُحكم كل منها بواسطة الوالي العثماني الذي يدعى «باي» لكن كلاً من تركيا واسبانيا لم تعودا تهتمان بنفوذهما في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد موقعه اللبنانتو، حيث شُغلت الأولى بمشاكلها في بلاد فارس، أما الثانية فبمشاكل المحيط الأطلنطي الشمالي. وعندما فقد الأتراك سيطرتهم على البحر فقدوا أيضاً نفوذهم على سكان شمال أفريقيا وحتى على جنود حاميتهم «الانكشارية» الذين بدأوا يميلون للاستقلال.

وتعمقت العادة التي كانت متبعة في حامية الجزائر بصدد اختيارهم للباي، الذي أصبح يعين من طرفهم وليس للسلطان إلا توثيق ذلك التعيين، وكان الوضع في تونس مشابهاً للجزائر مع فرق بسيط وهو أن الباي أصبح شخصية صورية وحل محله بصورة فعلية الداي من الانكشارية.

لقد اقتصر مجهود الانكشارية وهم عبارة عن قوة احتلال بسيطة على القيام بحملات في الداخل بحجة جمع الضرائب؛ فكل قرية وكل قبيلة أصبحت مستقلة، وفي المواني الكبرى كان يعيش السكان الأصليون والأتراك مع جمهور كبير مكون من مجموعات صغيرة من البورجوازيين والأسرى والمرتدين [أي النصارى الذين أسلموا] من كل الجنسيات، وهؤلاء المرتدون هم الذين بدأوا نشاط القرصنة؛ وهي تجارة عادت عليهم بمكاسب كثيرة وكان اشتراك البربر فيها محدوداً. وقد اتجهت جهود ملوك اسبانيا في مقاومة ذلك

النشاط الذي سبب كثيراً من الأضرار لهم، إلى احتلال موانىء شمال أفريقيا: طنجة وسبتة ومليلة ووهران، حيث تحولوا إلى حصون حماية مرتفعة التكاليف ومحدودة الأثر، وقد أقيمت علاقات مع السكان الأصليين عن طريق تلك الحصون، منها علاقات سلمية وأخرى حربية، بل أن بعض السكان الأصليين كان يكسب قوت يومه عن طريق تلك الحصون، ومن الأشياء الغريبة أن عدداً لا بأس به من جنود الحصون الأسبان قد ارتدوا [أي أسلموا]. وعندما فشلت الحملات المتجهة إلى كل من مدينتي الجزائر وتونس كان من الضروري اللجوء إلى وسيلة أخرى لمقاومة القراصنة؛ حيث تم صناعة بعض السفن على حساب الكنيسة، لكن هذه السفن لم تنجح في حراسة ذلك الشاطىء الطويل وبسبب قلة عدد رجالها وبطئها الشديد، هذا إلى جانب أن ما تحققه من غنيمة لا يتناسب مع تكاليفها العالية.

وأمام هذا العجز البدهي اتجهت السلطات إلى الحل الثالث وهو الذي ترجح، حيث يقضي بتغطية ساحل البحر المتوسط بأبراج دفاعية تساعدها بعض القوات المتحركة، وقد ضمن هذا الإجراء حماية مزعزعة.

لقد أعطى الخروج الغرناطي دفعة قوية لحركة القرصنة، حيث كان ذلك النشاط بالنسبة لهم وسيلة لكسب الحياة وفي نفس الوقت لاعلان كراهيتهم للنصارى. وقد صادف **الاعتداء الإسلامي** من جانب شمال أفريقيا توسع الأتراك في البحر المتوسط مما جعل المشكلة تتفاقم خلال القرن السادس عشر، ولقد تولاها المرتدون الأوروبيون وفيهم عدد كبير من الإنجليز والفرنسيين والهولنديين مستخدمين في ذلك التقنيات الجديدة في الإبحار وتصنيع السفن، أما الطابع الديني فلم يكن ذا بال بينهم، فقد كانوا عبارة عن جمهورية حرة مكونة من أصحاب المغامرات مثل فيليبستيروس وقد أقاموا معسكرهم في أرض غير مملوكة لأحد وهي مجموعة جزر الأنتيل. كذلك فإن سواحل شمال أفريقيا كانت لا تبعد كثيراً وكانوا يمثلون سلطة السلطان من حيث الطابع النظري، ويتركون القراصنة يفعلون ما يشاؤون؛ وذلك مقابل جزء من المغانم غالباً في صورة أسرى، حيث تتوفر لهم أيدي عاملة، وجزاء كبير.

لم يكن الموريسيكيون يجهلون ظروف الحياة في أفريقيا، ولهذا فإن عدداً ليس بقليل من الأغنياء كان يفضل البقاء في دولة نصرانية تقبلهم. أما العامة فربما كانوا يرون في أفريقيا أرضاً مثالية حيث يسمح لهم فيها بممارسة شعائر الإسلام بحرية؛ لقد كشف لهم الواقع عن حقيقية فخيب آمالهم بقسوة، مع فرق نسبي في حظوظهم. وكما سنرى فإن الاستقبال الذي لاقوه كان يختلف من مكان لآخر: حيث كان استقبالاً أخوياً في مكان، واستقبالاً غير إنساني في مكان آخر.

الموريسيكيون في المغرب:

المغرب كان معزولاً تقريباً عن العالم الخارجي، ولم يشترك في التغيرات الكبيرة والتقدم الذي كان يحدث في أوروبا. ومنذ زمن بعيد كان الأندلسيون قد كونوا طبقة بورجوازية مدنية وكان يتلقى منها السلاطين مساعدات قيمة، وفي القرن السادس عشر قدمت موجات كبيرة من المهاجرين والمرتدين. ومع هؤلاء انتقل إلى المغرب لمحات وفتات من التقنيين الغربيين، كانت كافية لأن تتباعد المغرب عن الدول السوداء النامية في السودان المسافة التي كانت تفصل المغرب في السابق عن أوروبا [يقصد من ناحية التقدم]؛ وفي عام ١٥٩١ م قامت قوات من المرتزقة وفيها عدد كبير من المرتدين الأسبان بغزوة خلال الصحراء حتى تومبوكتو.

أغلب الموريسيكيين الذين وصلوا المغرب كانوا من الأندلسيين والقشتاليين والاسترايينيين. وقد وصلوا في وقت كانت المغرب تعاني فيه من مشكلة خطيرة؛ حيث مات أحمد الرابع وفاتح السودان عام ١٦٠٢ م، وواجهت المشاكل العائلية أبناءه، وبعد مصائب [أحداث مؤسفة] لا داعي لقصها هنا، هُزم مولاي الشيخ على يد أخيه مولاي زيدان، ثم لجأ المهزوم إلى لاراتشي وبعد ذلك إلى أسبانيا حيث حصل فيها على دعم من أجل محاربة أخيه مقابل ذلك سلم لاراتشي عام ١٦١٠ م، ثم مات بعد ذلك. وأصبح مولاي زيدان ـ عدو أسبانيا ـ الملك الوحيد، وفي عام ١٦١٤ م تم

الاستيلاء على ميناء مامورا على المحيط الأطلنطي، ومع هذا لم يتأثر نشاط القراصنة بنقص محسوس.

العدد الاجمالي للموريسيكيين الذين ذهبوا للمغرب يصل إلى ٤٠ ألفاً، بقي أغلبهم على مشارف سبتة وتطوان وغيرها من الموانىء القريبة من مضيق جبل طارق وذلك «ليتنفسوا هواء أسبانيا»، ولم يستقبلوا بترحاب، فقد وصلوا بثيابهم الأسبانية ولغتهم القشتالية، وقد مزجوا أسماءهم وألقابهم النصرانية مع الإسلامية؛ أما اعتناقهم الإسلام فلم يحقق لهم ثقة السكان الأصليين حيث كانوا يدعونهم «نصارى قشتالة» وإذا كان هذا ناشئاً عن الحقد، فإنه من الصحيح أيضاً أن بعض الموريسيكيين أعلنوا أنهم نصارى واستشهدوا في سبيل ذلك.

لقد جند مولاي زيدان عدة آلاف من الموريسيكيين في حربه مع أخيه. وعندما هزم هرب الموريسيكيون إلى الجبال وهم يحملون متاعهم ونساءهم وأبناءهم «وهم يلعنون شمال أفريقيا وملوكها وأخذوا يصيحون وقد مزجوا بصياحهم حسرتهم ومجدوا اسم المسيح». وبموت مولاي الشيخ تخلص زيدان من ذلك الفخ، حيث وجه بعض القوات إلى لاراتشي ومع ذلك بقيت في أيدي الأسبان، أما الذين لم يشتركوا في الحرب فقد اختلطوا بالسكان المدنيين في طنجة وتطوان والعيون وفاس وغيرها من المدن التي وجدوا فيها كثيراً من الذكريات التي تذكرهم بأسبانيا، وعدد كبير من هؤلاء استقر في مصب نهر بوريقيريق حيث يوجد مدينتان قديمتان خربتان: مدينة سال على اليمين والرباط على الشمال. أما الرباط فقد عاشت فترة من الازدهار في عهد الموحدين، حيث أنشأوا مئذنة شبيهة بالخيرالدا الاشبيلية وأسموها منارة حسان، مع أن هذه المدينة كانت في حالة سيئة، حيث كان فيها بضع مئات من المساكن المتواضعة، ويحيط بها سور مخرب وقصبة وهي عبارة عن حصن للدفاع عن المدينة أيضاً في حالة سيئة. وبجانب هذا التجمع العسكري في الرباط كان يوجد في سالي جو ديني، تحت تأثير الاعيشي، وهو شيخ مبجل من المرابطين.

هذه المدينة المزدوجة [سالي ـ الرباط] ازدهرت واشتهرت مع قدوم الموريسيكيين، الذين أقاموا فيها ما يمكن أن نسميه جمهورية مستقلة من القراصنة وذلك لفترة طويلة، ونحن نعرف الكثير عن الأحداث الأليمة التي مروا بها؛ وذلك بفضل بعض الدراسات التي أوضحت كل جوانب ذلك الفصل، الذي يعتبر أعجب فصل في كل المهجر الموريسيكي؛ وكان أول من وصل إلى هناك الهورنانشيروس [اسم مدينة] ونعرف أيضاً أن سكان هورناتشو كانوا يمثلون فريقاً متماسكاً من الناحية الاجتماعية هذا إلى جانب ثباتهم العقيدي على الإسلام، وقد أبحروا من أشبيلية، ثم نزلوا في سبته حتى استقروا في تطوان، ورغب السلطان في الاستفادة من كفاءتهم الحربية فجعلهم يستقرون في الحدود الجنوبية للمغرب في الدرعة، لكن المسكن لم يعجبهم فتركوها واستقروا في سالي ـ الرباط، وهؤلاء يصل عددهم إلى ٣ آلاف. أما الأندلسيون فقد كانوا أكثر عدداً حيث يصلون إلى عشرة آلاف، ويبدو أن العلاقة بين المجموعتين لم تكن طيبة، لكن الجميع كانوا يتفقون في شيء واحد هو شعورهم بالتفوق على السكان الأصليين [لاحظ النظرة العنصرية].

لقد تبع تسليم لارتشي للاسبان استيلاءهم على مامورا، وهي ميناء يقع على بعد عدة كيلومترات شمال الأول، وبعد هذا أصبحت كل من الرباط وسالي الميناء المغربي الوحيد تقريباً على المحيط الأطلنطي. حينئذٍ فكر السلطان في تحويله إلى قاعدة للقرصنة، وقد أدى ذهاب القراصنة إليها من كل حدب، وكانوا يعيشون سابقاً في مامورا، إلى دفع المشروع، وكان بين أولئك بحارة خبراء وهولنديون ذوو خبرة طويلة في إنشاء السفن، ولكن الذين تزعموا المشروع كانوا هم الهورنانشيرويين وذلك بفضل ترابطهم الاجتماعي وطاقتهم التي لا تُخضع، وبذلك سادوا على الأندلسيين على الرغم من قلة عددهم، وكانوا في المرحلة الأولى من نشاطهم قد اعترفوا بالقاضي الذي عينه السلطان وكان له ١٠٪ من الغنائم، وظل هذا الأمر قائماً حتى عام ١٦٢٩ م حينما قتلوا القاضي وأعلنوا استقلالهم.

توجه الموريسيكيون والمرتدون من كل حدب، وقد جذبتهم رائحة الثروة التي تعبق في جو سالي؛ أما الإنشاءات الخاصة بالسفن فقد أخذت دفعة جديدة، حيث تم إنشاء مراكب سريعة مستخدمين في ذلك الخشب الموجود في الولاية وأجهزة الإبحار القادمة من هولندا، ونشروا الفزع حتى إلى مشارف ايسلندا. وفي أوج عهد اسطول سالي الذي يتكون من أربعين مركباً كانوا يحملون في عودتهم إلى جانب الأسرى كميات كبيرة من البضائع، ونشأت حركة تجارية ضخمة مع الخارج بالإضافة إلى الرسوم الجمركية العالية، ولعل حجم تلك التجارة هو الذي يفسر لنا المنافسة الشديدة من أجل الاستيلاء على جمهورية القراصنة. وكان يحمي المدينة ضد الهجمات الخارجية إلى جانب الحصون الدفاعية التي تم انشاؤها بسرعة المدخل الصعب لمينائها، والذي لا يستطيع الابحار فيه إلا الخبراء وذلك لقلة ماء النهر هناك.

ثم تدهور وضع سالي بسبب الخلافات الداخلية. فالأندلسيون لم يعجبهم سيطرة الهورناشيون وقد وصل الأمر إلى الحرب المفتوحة، وانتهت باتفاق قضى بتوزيع الـ ١٦ منصباً - في الديوان - وهو اللجنة التنفيذية أي الحاكمة بينهم بالتساوي، وكذلك تقسيم الغنائم ورسوم الجمارك بينهم بالتساوي؛ لكن ذلك الاتفاق كان مزعزعاً؛ ففي عام ١٦٣٦ م ظهرت من جديد الصراعات الداخلية؛ وزاد في تعقيدها المرابط الأعيشي، الذي أعلن أنه ممثل للسلطان لكن هدفه الوحيد كان «المشاركة في الغنائم» وقد حصل في عام ١٦٣٧ م على مساعدة الأسطول الانجليزي الذي قصف القصبة، وكانت عملية القرصنة ما تزال في أوجها، لكن استقلال الهورناشيون أصبح في خطر بسبب كثرة الأعداء كما بدأ نفوذ المرابطين وهم يمثلون السكان الأصليين يزيد من يوم لآخر، إلى عام ١٦٦٨ م حيث فقدت الجمهورية استقلالها، وانضمت مرة أخرى للمملكة المغربية.

مفاوضات من أجل العودة إلى أسبانيا:

هذه الأوضاع الصعبة تفسر لنا المحاولات العديدة من جانب الموريسيكيين في سالي للوصول إلى اتفاق مع ملك أسبانيا، وأول هذه

المحاولات تعود على ما يبدو لعام ١٦٣١ م وهي عبارة عن مشروع معاهدة، وقد بعثه الهورناشيون مع الدوق ميدينا سيدونيا بصفته القائد العام للمحيط، وفي هذا التقرير يعلنون فيه كراهيتهم لسيدي محمد وللعرب الذين يعيرونهم بأنهم نصارى، وكذلك ملك المغرب «الذي لو استطاع أن يدمرهم لفعل». ويقترحون ـ لحبهم الشديد لأسبانيا لأنهم منذ أن خرجوا وهم يشتاقون إليها» تسليم المدينة إلى فيليب الرابع بالشروط الآتية: * أن يتركهم يعودون إلى هورناتشوس، على أن يتكفلوا هم بدفع تعويضات السكان المتضررين من عودتهم. * أن تكون السلطات المحلية منهم أنفسهم «حتى لا يسببوا لهم الأضرار التي كانت تحدث في الزمن السابق. * أن لا يعيش بينهم نصارى أكثر من القساوسة والرهبان المكلفين بتعليمهم العقيدة المسيحية، وأن تعطيهم محاكم التفتيش مهلة لمدة عشرين سنة وذلك لابنائهم الذين وُلدوا في شمال أفريقيا ولا يعتنقون الديانة الكاثوليكية. * أن يتمتعوا بنفس الامتيازات التي تمتعوا بها في السابق، ولا يكون بينهم وبين غيرهم أي فرق من ناحية الضرائب. وأن تحترم ممتلكاتهم، وأن يعطوا ضمانات على ذلك لهم وللأندلسيين الذين يرغبون في العودة «لأنه يوجد الكثيرون في تطوان والجزائر العاصمة الذين لو علموا بإمكانية العودة فسيعودون فوراً». * وكبرهان على نصرانيتهم سيبعثون بمعلومات مؤكدة مع أسرى نصارى حول الكثيرين الذين ماتوا في سبيل إعلان إيمانهم بالمسيح. * ويعرضون أن يصلوا إلى أشبيلية في سفنهم الخاصة التي ستتحول إلى ملكية صاحب الجلالة. وأن يعاد لهم أبناؤهم الذين تركُوهم بسبب الطرد. * ويعرضون تسليم حصن سالي وفيه ٦٨ مدفعاً، والذي يكفي لاستلامه إرسال فرقة من مائة رجل، وكذلك سيسلمون مراسلاتهم مع ملك إنجلترا. «حيث ذهب كل من لوبيث زابار، وهو نساخ وقد ذهب من هورناتشوس، محمد دي كلابيحو، موريسيكي من أوبيدا، كسفراء من طرفهم، كان قد وصل البرلمان الإنجليزي معهم إلى معاهدات حول موضوعات هامة كذلك الأوراق الخاصة باتصالاتهم مع امستردام... وقبل سفرهم سينزعون أملاك اليهود، لثروتهم الكبيرة، وسينتظرون حتى تأتي القوافل ويهود فنلندا في سفن عالية القيمة وسيسلمون كل هذا إلى صاحب الجلالة، وكذلك بضائع التجار

الهولنديين والفرنسيين والتي تكون في العادة ذات قيمة كبيرة». مقابل هذه الغنائم وتلك البواخر يسلمهم الملك ٢٠٠ جنيه ذهبي، ويوقع الوثيقة أربعة من هورناتشوس على الطريقة الموريسيكية حيث يمزجون أسماء نصرانية مع عربية: محمد بن عبد القادر، حاكم القصبة، القائد بشر إبراهيم دي بارقاس، والكتاب محمد بلانكو وموسى سانياغو.

ماذا يجب أن نفكر حول هذه الوثيقة التي كانت صحتها بعيدة عن كل شك؟ هل صحيح حقاً أن الموريسيكيين كانوا مشتاقين لأسبانيا ويرغبون أن يعيشوا فيها كنصارى، أم أنهم حاولوا استغلال الفرصة أمام الوضع الصعب الذي أحدثه لهم أعداؤهم؟ لا شك أنه يوجد شيء من كل هذا، فجزء من الموريسيكيين كان يرغب في العودة بأي ثمن حتى بالتظاهر بإيمان لا يحسه أكثرهم، ويوجد في «الوثائق غير المطبوعة في تاريخ المغرب» خطاب غريب، أرسله دون خورخي ماسكارينهيس إلى الملك فيليب الثاني في ٤ فبراير عام ١٦١٩ م، وفيه يحكي لقاءه مع فريق بحارة لأحد بواخر سالي؛ وأكثرهم من سان لوكار وقادش وهورناتشوس. «تعرفت على واحد منهم وكان قد عمل جندياً في صفوف قوات لويس فاخار دو، وقد أخبرني عن مدخل الميناء وعدد الرجال الموجودين في القصبة والذي يصل عددهم إلى ٤٠٠ رجل؛ بل هم أقل بكثير؛ وعندما سألته هل تذكر أسبانيا؟ رد علي باكياً: إنه كان نصرانياً وكان على ثقة في أنه سيموت في أسبانيا».

لا يعرف بالضبط كيف استقبل المسؤولون مشروع المعاهدة المذكور، لكن كولين يقول: توجد دلالات على أنه عرضه على البابا؛ ومن البديهي أن تكون احتمالات قبوله ضعيفة نظراً للشروط التي يحتوي عليها، لكن المفاوضات استمرت؛ ففي نهاية عام ١٦٣٦ م كتب الدوق دي سيدوينا أخباراً جديدة عن سالي وفيها أن «الذين كانوا مستعدين للتعاون مع صاحب الجلالة» قد تم نقلهم من القصبة وأبدلوا بآخرين «وليس لي بهم علاقة خاصة ولا أعرف نياتهم» وقد كلفت بعض الرهبان أن يصلوا إلى سالي ويحاولوا استئناف المعاهدات السرية. «لكن هذه المفاوضات لم تثمر شيئاً محدداً؟ ولهذا فإن الهورناتشويين منذ عام ١٦٤٠ م وجهوا عروضهم إلى ملك إنجلترا».

ومنذ هذا التاريخ بدأت جمهورية سالي تفقد استقلالها شيئاً فشيئاً وذلك بسبب الخلافات الداخلية، وقد وقعت لعدة سنوات تحت سيطرة الديلانيتيس وهم البربر الذين يقيمون في وادي مولويا، وعندما تحررت من قبضتهم سقطت في يد مولاي الرشيد. وبعد عام ١٦٦٨ م أصبحت سالي مدينة عادية داخل الامبراطورية المغربية، وإذا كانت عمليات القرصنة قد واصلت طريقها إلا أنها فقدت جزءاً كبيراً من قوتها الأصلية، أما الهورنانشويين فكثير منهم تفرقوا في مدن مغربية أخرى وكذلك فقدوا ببطء معرفتهم بأصلهم، وإن كانت توجد القاب تثبت وجود أحفادهم مثل كاراسكوب، بالومينو، وبلانكو وبيريز وحمدينا وتوليرانو.

الموريسيكيون في الجزائر:

لقد اتجه عدد كبير من الموريسيكيين وخاصة البلنسيين إلى سواحل الجزائر؛ وقد لقي هؤلاء أسوأ استقبال. وكذلك وقع ضحية ذلك الاستقبال الذين أبحروا إلى مشارف وهران أو مليلة، حيث خرجت عليهم قبائل من البدو فاستولت على أموالهم وعاملتهم معاملة سيئة بلا رحمة، وقد حفظ لنا الأب فونيسكا شهادة واحد من الذين بقوا على قيد الحياة؛ وفيها مبالغة واضحة وهذا لا ينفي أن الخسائر كانت كبيرة والمعاناة كانت قاسية، والحكاية لموريسيكي «مشهور من بني الغواسيل ويدعى لورينتو بيدر البي»، تثير الشفقة؛ يبدأ حكايته مشيراً إلى الفرق بين الذين أبحروا في سفن ملكية حيث عُوملوا معاملة طيبة، وأولئك الذين أبحروا في سفن خاصة، وهو نفسه أبحر في مركب صاحبه من بيناروث، حيث تغير الجو بعد بدء الرحلة وكانوا على وشك الغرق إلا أنه تم انقاذهم، وبعد أن تم استئناف الرحلة نزلوا في شرق وهران حيث خرج عليهم حوالي ٣٠٠ فارس من البدو، وقد دافعوا عن أنفسهم ضدهم، واستطاعوا أن يردوهم على الرغم من عدم حملهم لأي سلاح، عندئذٍ فهموا أن هذا ليس إلا بداية لمصائب أكثر، فلجؤوا إلى الجبل، وكانوا في حيرة من أمرهم لا يدرون إلى أي اتجاه ينطلقون، وكثيرٌ منهم حفروا حفراً وأخفوا أموالهم فيها حيث خافوا مما حدث، وفعلاً فقد وصل حوالي ٦ آلاف من البدو، ولم يحاول المهاجرون الدفاع عن أنفسهم حيث استولوا منهم على كل شيء حتى على ثيابهم التي باعها البدو في وهران

بأبخس الأسعار. إلى جانب ما عانوا من البرد والجوع حتى وصلوا إلى موستاغاسم، حيث اجتمعوا مع من سبقوهم في الطريق وبدأ الجميع طريقهم إلى الجزائر، حيث كانت معاناتهم كبيرة، فالأطعمة محدودة، وفرضت عليهم بأسعار مرتفعة وكانوا قد فقدوا كل أموالهم. وحتى وصل بهم الحال إلى أن تغذوا بالحشائش لعدة أيام، وعندما كانوا يجدون مكاناً فيه حشائش غزيرة كانوا يحسون بالسعادة». وأخذ طابور التعساء يتناقص بسرعة لموت الكثيرين، ولتفضيل الآخرين البقاء في أي مكان، وأسعدهم حظاً وصل إلى مشارف الجزائر، وقد أكد لورينثو أنه هو الوحيد الذي استطاع دخول المدينة.

الحكاية السابقة يمكن أن تكون صحيحة في جوهرها لكن يجب أن لا تؤخذ كصورة شاملة لما حدث؛ فهناك مجموعات أخرى لم تلاق تلك المصاعب؛ منهم من ذهبوا مباشرة وبدون مشاكل إلى ميناء الجزائر، وسكان الدا ونوبيلدا وصلوا ومعهم كل ممتلكاتهم حيث صاحبهم سيدهم الذي كانوا يعملون عنده ولم يتركهم إلا بعد أن دخلوا موستاغانم وترمسان في حماية السلطات التركية وبعيدة عن البدو، وحتى هؤلاء فإنهم لا يتصرفون دائماً بصورة وحشية؛ فنفس الأب فونيسكا حكى لنا عن أحد المرابطين من بوخيا الذي عنف الذين استولوا على أموال المهاجرين وأمرهم بردها.

وحول هذا الموضوع لدينا شهادة شبه رسمية حول الفزع الذي ساد بين المجموعات الأولى الموريسيكية والذي كان إلى حد كبير له ما يبرره، وينقل لنا تلك الشهادة كابديرا دي كوردوبا وتاريخه يعود إلى ٢٠ ديسمبر عام ١٦٠٩ م. «يكتب الكوندي دي اغيلار، رئيس وهران أن عدداً كبيراً من الموريسيكيين قد وصل إلى تلك المنطقة وهم يمتنعون من التعمق في الداخل خوفاً من البدو، حيث سيسرقون أموالهم ونساءهم، وسيموتون من الجوع، ولقد ذهب عشرون من كبار رجال بلنسية وأكدوا أمامه أنهم نصارى، وأنهم لم يعرفوا الحقيقة التي كان يجب أن يعرفوها إلا عندما رأوا الأعمال الفاحشة التي يرتكبها مسلمو تلك الأرض، ولهذا فهم يريدون أن يموتوا كنصارى، وأنهم لن يتحركوا من هنا حتى لو أمر بقتلهم. ثم اعتصموا في انتظار الأوامر التي ترسل

«بشأنهم». وهنا يكرر (وربما له أساس حقيقي) الصورة التقليدية لخيبة الأمل التي استبدت بالموريسيكيين عندما رأوا أخلاق أبناء دينهم؛ وهي خيبة أمل قد وصلت في حالة بعضهم إلى مشكلة حول معتنقاتهم السابقة.

وعلى الرغم أن أغلبية الذين ذهبوا إلى الجزائر كانوا من بلنسية إلا أنه وصلت مجموعات أخرى من أقاليم متفرقة وإن كانوا قد احتاطوا فذهبوا مباشرة إليها، وهذا ما نفهمه من الأستاذ مولينا الذي يقول: «كل الذين من تروجيجو جاءوا إلى هذه المدينة الجزائر ومنها؛ وأغلب من فيها من استيرامادور ومانشا وأراجون». وقد انتهى الأمر بالأغلبية إلى البقاء في تلك المدينة حيث كانت تذكرهم ببلنسية لجمال ضواحيها وكثرة بساتينها، وقد التقوا هناك بالمهاجرين الذين وصلوا خلال القرن السابق، وهذا ما قدمه لنا دييفو دي هايدو في كتابه «طبوغرافية وتاريخ الجزائر» وفيه الكثير من الأخبار العجيبة حول الوضع قبل وصول المطرودين. فعدد الموريسيكيين يصل إلى ألف أسرة مقسومة إلى سلالتين: المدجنين، وهم القادمون من ولايات قشتالية، والحدوديون وهم من أراجون، ويختلفون عن السكان الأصليين والأتراك بلونهم الأبيض، ويمارسون حرفاً فنية مثل: الحداد والخياط والبناء والحذاء وصانع الحرير... كذلك كان يوجد متاجر صغيرة، في حين أن مجموعة قد أخذت تمارس تصنيع الأسلحة للقراصنة: من بنادق وبارود... لكن نشاط القراصنة كان أغلب من يعمل فيه من المرتدين، ولكن بوصول الموريسيكيين أخذ دفعة جديدة».

إن هايدي في وصفه للجزائر شوهها بعض الشيء؛ ودافعه لهذا ليس تحريك مشاعر القراء حول حظ الأسرى النصارى، وليس لأسباب دينية، ولكن لاشمئزازه من عادات وممارسات غريبة جداً. والشيء العجيب أن نفس الموريسيكيين سيسجلون نفس الاحساس؛ وجيد جداً الاعتراف الذي أدلى به رجل يدعى دييغو دياث، مدجن من دايميل، أثناء محاكمته على يد محكمة التفتيش لعودته غير القانونية؛ وتبعاً لفقرة ذكرتها م. هـ. ارينتال أنه كان فلاحاً وله من العمر ١٧ عاماً عندما طرد وأقام في بايونا وسان خوان دي لالوث ثم عاد لإسبانيا، حيث قبض عليه ورحل مع كثيرين من كارتاخينا حيث

ذهب إلى الجزائر فقال: «لقد وصل الأتراك وأخذونا إلى المدينة وأدخلونا في المخازن؛ وهي منازل ملكية كبيرة حيث توجد فيها الأسلحة وطلقات المدفعية، وهناك أخذوا ينظرون إلى كل الشباب ثم قاموا بختنهم» وبعد عملية الختان قدموا لهم طعاماً طيباً ثم أخذوا ثوبه الأسباني وحوّلوه إلى عربي. ثم عمل مع موريسيكيين وأسرى من النصارى الآخرين في تصنيع السفن وإنشاء رصيف للميناء، ويؤكد أنه ظل نصرانياً في السر، وأن الأشياء التي كان يراها في الجزائر كانت تسبب له غرابة شديدة وحزن، وهي التي اقنعته بدينه [أي النصرانية]. فكل العادات عكس ما كانت في أسبانيا فالرجال يتبولون وقد رفعوا القميص وأنزلوا البنطلون؛ أما النساء فيغطين وجوههن؛ ويأكلون على الأرض. وأكثر ما ضايقه (كما ذكر هايدو) هو انتشار اللواط[1] «يشترون الغلمان العبيد ليضاجعوهم» وفي الجزائر يوجد حوالي ٦ آلاف غرناطي كلهم نصارى؛ في حين أن الموريسيكيين من أراجون وبلنسية لم يكونوا أبداً نصارى، وعندما يكون لأحد الغرناطيين ابن فإنه لا يتركه من يده لخوفه من أن يأخذه المسلمون ويفعلون فيه أمراً سيئاً» نترك جانباً مما يمكن أن تحتوي عليه تلك التصريحات من أمور تُذكر لنيل رضاء محاكم التفتيش؟ ويبقى شيء واحد وهو أنه ليس الذين كانوا في طريقهم للاحتواء قدم لهم المجتمع الجديد خبرات غير لطيفة، بل الذين كانوا قد حافظوا على عقيدتهم القديمة أيضاً.

---

(١) تشدد القرآن الكريم في ذم عمل قوم لوط، وذكر عذابهم في الدنيا قبل الآخرة ليكونوا عظة وعبرة للناس، فخسف الأرض بقوم لوط، وأمطر عليهم حجارة من سجيل جزاء فعلتهم القذرة، وجعل ذلك قرآناً يتلى ليكون درساً، كما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتل الفاعل والمفعول به، وقد شدد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة لآثارها السيئة وأضرارها في الفرد والجماعة. أما المذكور أعلاه فهو إما من قبيل الانحراف الذي قد يقع فيه مجتمع فيستحق به العقوبة الربانية كشأن المجتمعات الغربية حالياً، وهو منتشر بكثرة بين الرهبان ورجال الدين النصارى الذين لا يتزوجون رهبانية، أو من قبيل التجني الذي يقصد به تشويه سمعة المسلمين، وهو إذا حدث في المجتمعات الإسلامية فهو نادر الوقوع لأن الإسلام حرم الرهبنة وشجع على الزواج فحل المشكلة. . .

الموريسيكيون في تونس :

المجموعة الأكثر تماسكاً والأسعد حظاً هي تلك التي وصلت إلى تونس . هذا إلى جانب أنها المعروفة وذلك بفضل مجموعة من الأعمال جمعت في كتاب واحد بعنوان «دراسات حول الموريسيكيين الأندلسيين في تونس» ؛ والذي نحيل اهتمام الراغب في التعمق في الموضوع إليه ، وسنلخص ما به في بضع صفحات .

وكما حدث في شمال أفريقيا فإن الذين وصلوا حديثاً قد التقوا مع الذين سبقوهم ، ففي تونس كان يقيم الكثير من الأندلسيين منذ القرن الثالث عشر ، فكثير من الأشبيليين كانوا قد وصلوا إلى هناك عند فتح [سقوط] مدينتهم في عام ١٢٤٨ م. كما وصل الكثيرون من شرق أسبانيا أيضاً ، وقد كتب عنهم ابن خلدون في القرن الرابع عشر قائلاً : يوجد بينهم عائلات مشهورة تنتسب لأمراء وعلماء وشعراء ومحاربين ، ثم زاد تيار الهجرة منذ عام ١٤٩٢ م وذلك إلى تونس العاصمة وصفاقس وحبيس وسوسة ؛ وفي عام ١٦٠٨ م أي قبل الطرد بعام وصل رجل يدعى فيرناندو دي ليون وبصحبته ١٠٨ غرناطياً .

لكن تيار اللاجئين الكبير المفاجىء لعام ١٦٠٩ م لم يحدث له مثيل من قبل ؛ وقد ذُكر أنه يصل إلى ٨٠ ألفاً ، وهو عدد كبير لبلد صغير وذي عدد من السكان قليل ، وربما لا يزيدون عن ٥٠ ألفاً كما ظن لاتام ، وعلى كل الأحوال فهو عدد ضخم ، وكان يشتمل على بلنسيين وقشتاليين ، إلا أن العدد الأكبر كان من أراجون ؛ وقد استقبلوا بترحاب من جانب الداي التركي عثمان ، الذي كان يعلم بجانب مشاعره نحو أبناء دينه ، أنهم سيساهمون بطريقة كبيرة في تقدم الدولة ، وقد قسموا إلى ثلاث مجموعات :

١ ـ الصفوة (العلماء والأغنياء وغيرهم . . .) فقد سمح لهم بالإقامة في أحياء معينة في العاصمة ، حيث يوجد زُقاق الأندلس .

٢ ـ زارعو البساتين وأصحاب الصناعات الصغيرة ، جمعوا في مراكز بالقرب

من المدينة : أريانا ، دخدبادا . . حيث واصلوا نشاطهم التقليدي .

٣ ـ الفلاحون ؛ وهم الفريق الأكثر عدداً ، حيث أقاموا في المناطق الزراعية الخالية ؛ فريق أقاموا بمقربة من البدو حيث أنشأوا مناطق سكانية جديدة صالحة للدفاع أو في خرائب لمدن رومانية قديمة : تستور ، مادخاس الباب ، سلوكين وقلعة الأندلس . في حين أنهم في المناطق القديمة مثل شبه جزيرة الكابوبو امتزجوا مع السكان الأصليين مثل ما حدث في سليمان . . . إلخ .

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات في هذا الموضوع فسيكون من المفيد القيام به ، إلا أنه على ما يبدو كان الموريسيكيون داخل تلك الخريطة العامة يميلون إلى التجمعات الإقليمية ؛ بمعنى أنه حتى في المهجر ظل البلنسي مختلفاً عن الغرناطي ، والمدجن القشتالي ، كما أن التخصص المهني كان له دوره في عملية التوزيع ؛ وذلك تبعاً للعادة القديمة من جمع التجار والحرفيين في شوارع وأحياء خاصة ؛ وهذا ما حدث في العاصمة وبيزرت ، حيث كان لكل مجموعة حي أندلسي يتمتع باستقلال واضح .

لقد أخذ النشاط الحرفي دفعة جديدة مع وصول اللاجئين ، وأغلبهم وصل ومعه حقيبة أدواته ؛ مما أدى إلى ازدهار حرفي في تونس العاصمة وبصورة أقل في التجمعات السكانية المحيطة بها ؛ لقد تم تحسين النواحي الفنية في المراحل المختلفة لتصنيع الحرير سواء في جمعه أو صباغته .

أما الصناعة التي أخذت دفعة شديدة فهي الخاصة بالقلانس ، والتي كما أثبت محمد العنابي كانت أغلب مصطلحاتها المستعملة من أصل اسباني ، وربما أدى ذلك الازدهار الذي حدث أيضاً في شمال أفريقيا إلى تدهور صناعته في طليطلة ، وكانت خلال القرن السادس عشر تصدر كميات كبيرة .

أما السيراميك فهي حرفة ذات تاريخ عريق في تونس ، لكن الاسهام

الموريسيكي فيها ربما يكون في تجديد الموضوعات مع زيادة الألوان، وكذلك في الجدران؛ حتى أن التجديد المعماري الذي عرفته العاصمة بفضل الازدهار الاقتصادي تمثل في إنشاء منازل فخمة، فيها ساحة من المرمر في وسطها النافورات إلى جانب الحدائق ذات الطابع الأندلسي الواضح.

كذلك فإن التحسينات التي أدخلوها في مجال الزراعة كانت واضحة، فقد أشار كل المؤرخين والجغرافيين والرحالة الذين كتبوا عن تونس إلى المساهمة الحيوية التي أحدثها وصول الموريسيكيين، وبينهم ألوف الفلاحين الخبراء الذين جددوا تقنيات الري وزرعوا أشجاراً مثمرة، وأعطوا دفعة شديدة لمحاصيل معينة مثل البساتين والحدائق، حتى وصل الازدهار في القرى الأندلسية إلى القرن الثامن عشر، أما اليوم فوضعها مترد والأثر الأسباني الموريسيكي في طريقه إلى أن يمحى، وإن كان قوياً في بعض الأماكن مثل تيستور، والتي تقع في وادي ميدخيردا، الذي يوجد فيه الأرض الأكثر خصوبة في كل تونس، وعندما وصل إليه الموريسيكيون كان خاصاً بالرعي وبزراعة الحبوب فأدخلوا زراعات معينة في السهل وأخرى في الأرض الجافة، وأبقوا المناطق المرتفعة للغابات؛ وبهذه الطريقة أنشأوا واحة في وسط البدو، حيث يعزلهم عنهم أسوار المدينة، وإن كانوا يتعاملون معهم في التجارة وفي السوق.

إن إحساس الموريسيكيين بشخصيتهم المتفردة وتفوقهم سمح لهم أن يحتفظوا بسلالتهم وفنهم خالصاً بدون شوائب إلى حد ما، وقد ظل ذلك التميز واضحاً حتى القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من زواله اليوم، إلا أنه توجد آثار له.

وقد كان ذلك الإحساس عاماً فكما يحكي لنا رحالة أن النساء الموريسيكيات كنّ يفضلن حياة العزوبة على الزواج بأحد البدو؛ كما أنهن كن يفضلن المرتدين الأسبان، وحتى اليوم يمكن التفريق «من الناحية

الشكلية بين التونسي ذي الأصل الأندلسـي وغيره عن طريق الشـكل العـام واللون الفاتح لجلده»، وقد تم المحافظة على بعض الألقاب مثل كوندي، ولويس ومنثيث وموريسكو وبـلاو. . . إلـخ. وإن كانـت اللغـة الأسبـانية والبلنسية لم تستعمل إلا أنه بقي عدد لا نهائي من الأشياء المادية والعادات التي تذكر بذلك الأصل.

هناك أطعمة ذات أصل أندلسي، يوجد في وصفاتها أطباق من اللحم وعليه كثير من البهارات (ومن المحتمل أن الزعفران أدخله الأنـدلسيون)؛ وكذلك وصفات الحلوى والتي تصنع من الدقيق والعسل أو السكر، وكذلك فإن واجهات بيوتهم المصنوعة بالحجارة تذكر بمنازل أراجون وأبراج طليطلة وبورفوث. في تستور، وهي المدينة الأندلسية التي تمتاز منازلها بنوافذ على الشارع؛ وهو شيء غيـر معتاد في دول الإسلام. ومن بين المميزات العجيبة لمنازلهم أن أبواب تلك المنازل مزينة بمسامير على شكل صليب [يحاول أن يقلل من إسلامهم بكل الوسائل]. ولقد وصفهم أحد الرحالة في عام ١٧٢٠ م بأنهم «الأكثر تمدناً وأدباً من كل السكان» وإن كانـوا «متكبـرين وصـارمين ويحبون المجد». ولقد اعترفت الحكومة هناك بشخصيتهم، حيث كان يوجد حتى منتصف القرن التاسع عشر شخصية شيخ الأندلس، والذي كان له سلطة عليهم ويعمل كوسيط مع الزعماء، وقد تولى هذا المنصب في النصف الأول من القرن السابع عشر رجل يدعى مصطفى كاردانس، من أسرة من بايثا.

وعلى الرغم من حبهم الشديد للعزلة فإن بعض عاداتهم قد انتقلت إلى بقية السكان؛ حيث لا توجد طريقة أخرى لتفسير كثير من الأمور فمثلاً كثير من مصطلحات لعبة (الكوتشينة) التونسية له أسماء اسبانية.

كما أن لدينا دليلاً آخر على تأثيرهم على الدولـة، فبين آلاف الوثائـق القانونية والتجارية لأرشيف قنصلية فرنسا في تونس، وتاريخ بدايتها هو عام ١٥٨٢ م، وجد ايبالثا ٢٤٦ وثيقة بشأن الموريسكيين، حيث يذكرون فيها مهنهم ومستواهم الثقافي، حيث ثبت أن نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة

بينهم أعلى من النسبة الموجودة بين بقية المسلمين، وبعضهم يوقع بحروف لاتينية على الرغم من مرور سنوات طويلة على الطرد، وعصر الازدهار بالنسبة لهم وصل حتى عام ١٦٥٠ م. أما النصف الثاني من ذلك القرن فهو عصر تدهور لأن الحكومات لم تكن في صالحهم، والضرائب كانت مرتفعة.

وفي القرن الثامن عشر بدأ تجمعهم يعاني من التشتت والاحتواء باستثناء بعض التجمعات ذات التماسك القوي مثل تيستور، والتي قام أكبر خبير في فن المعمار في شمال أفريقيا ق. مارك بدراسته، وأوجه التشابه بينه وبين الآثار العربية والمدجنة في شبه جزيرتنا تلفت نظر حتى الإنسان العادي.

إن بعض المميزات العامة للحياة الثقافية والروحية للموريسكيين المهاجرين قد تم دراستها ووضعها محل الاعتبار؛ فدراسة أوليبراسين الجميلة الكلاسيكية بعنوان «موريسيكي من تونس؛ معجب بلوبي»[1]، هي دراسة مشهورة. وعلى الرغم أنهم كانوا مغمورين في وسط ثقافي غربي اسلامي إلا أنهم واصلوا استخدام لغتهم: الخاميادوا؛ لأن أغلبهم كان يجيد الأسبانية بطلاقة، في حين لم يكونوا قادرين على كتابة العربية بدقة وتمكن. لقد ذكر لنا أوليبر اسمين من أسماء بعض كتابهم مثل: عبد الكريم بن علي بيريث والذي كتب في عام ١٦١٥ م كتاب (دفاعي عن الإسلام) وفيه فصل تشهيري ضد محكمة التفتيش وأعضائها؛ وكذلك الموريسيكي الطليطلي خوان بيريث والذي غير اسمه بعد استقراره في تيستور إلى إبراهيم تايبيلي الذي كتب شعراً دينياً ذا طابع جدلي، حيث أظهر فيه معرفته للغة اللاتينية وكتابتها التقليدية، وقد أوضح تفضيله لمدرسة النهضة الشعرية في قشتالة، وفي فقرة عجيبة من كتابه المذكور يبدو منها معرفته بالدون كيخوت عن طريق طبعة مفقودة وهي سابقة على التي تعتبر اليوم أساسية. وغيرهم... كذلك فقد احتفظ بعدد لا بأس به من الكتب المجهولة المؤلف، وأغلبها ذات

(١) لوبي دي بيغا: كاتب مسرحي أسباني يعتبر أحد مؤسسي الحركة المسرحية.

محتوى ديني، وفي بعضها آثار للأدب الاسباني حيث كانوا يتداولون أشعار الغزل وقصائد غارسيلاسو وغونغورا ولوبي [شعراء اسبان] وتبعاً لرأي أسين فإن تونس كانت تمثل العاصمة الفكرية لكل الموريسيكيين في شمال أفريقيا، حيث كان يقرأ فيها كتب قادمة من الجزائر مثل قصائد إبراهيم دي بولفاد، ومن المغرب مثل «دفاع ضد الشريعة النصرانية» لمحمد الوزير، وهو موريسيكي من باسترانا. وهذا التفوق الأدبي في تونس يعكس بلا شك، الاستقبال الطيب الذي وجدوه والظروف الجيدة لاستقرارهم.

ومن الجدير بالذكر أن كل جوانب الهجرة الموريسيكية إلى شمال أفريقيا لم تكن إيجابية بالنسبة لاسبانيا؛ فإلى جانب زيادة نشاط القرصنة، يجب أن نشير إلى أن تجارة العبيد (وهي شديدة العلاقة بالقرصنة) كانت إحدى المهن المفضلة لدى الموريسيكيين، ويوجد لدينا بعض الشهادات التي تدل على أنهم في بعض الأحيان عاملوا العبيد بقسوة أكثر من السكان الأصليين المسلمين، وربما يكون هذا سببه العداء المتجمع في نفوس المطرودين، وعلى الأقل، الجيل الأول منهم. لكن حركة تلك المجموعات البشرية بمجملها قد أثرت في دولٍ فقيرة في السكان وفي التقنيات، والتي تقوت بالموريسيكيين وبمجموعات أخرى ذات أصل أسباني مثل اليهود والمرتدين، واليهود كانوا كثيرين في تونس، وأغلبهم كان قد جاء من مركز اليهود في أسبانيا وهو مدينة ليورنا.

وحقيقة الأمر كما يشير ل. ب. هارفي أنه كان أمراً يتعدى أسبانيا ويبدو أنه كان توسعاً أوروبياً. وقد حكى لنا هذا الكاتب عن مغامرات أحد المطرودين؛ وهو أحمد بن قاسم الأندلسي، والذي كان لديه لقب بيخارانو، وربما يكون غرناطياً أو بلنسياً حيث كان يتكلم العربية منذ صغره، في عام ١٥٩٩ م انتقل إلى المغرب حيث عمل سكرتيراً ومترجماً للسلطان مولاي زيدان، وقام بمهام دبلوماسية في باريس وهولندا وربما للتوسط في شراء بعض المراكب؛ وكان له مجادلات مع اليهود والنصارى، وحج إلى بيت الله

الحرام، ثم أقام بصفة نهائية في تونس حيث قام بترجمة كتاب عن المدفعية لابراهيم بـن أحمد من الأسبانية إلى العربية.

ومؤلف الكتاب المذكور ـ على الرغم من اسمه العربي ـ فهو أسباني من غرناطة ولقبه ريباس، وهو أحد المـوريسيكيين الذين تم اجلاؤهـم من غرناطة عام ١٥٧٠ م، وقد أقام كغيره في أشبيلية حيث استهواه البحر وعلومه وسافر على متن أحد المراكب إلى العالم المـكتشف، ويجـب أن يكون قد اكتسب معارفه حول المدفعية التي شرحها في كتابه حينذاك، وعندما طُرد عام ١٦٠٩ م استقبل بحفاوة من جانب الداي عثمان التونسي، وبعد الـكثير من المغامرات من أعمال االقرصنة أسند إليه منصب قيادة حصن القوليتا، وربما يكون حينئذٍ وبمساعدة كتب حول المدفعية كان قد تركها أسبان بعد إقامتهم فيها، وقد كتب ذلك لتعليم جنود المدفعية الموجودين هناك وكتبه بالاسبانية لأنها كانت اللغة التي يتحدثونها.

وعندما نتحدث عن المناصب المتميزة التي وصل إليها هؤلاء الرجـال بينما كانوا في وطنهم لا يقيّمـون هكذا. وهارفـي يؤكد أن المـوريسيكيين عرفوا أن الذي يميزهم عن غيرهم من أبناء دينهم هو الثقافة المتقدمة التـي اكتسبوها في أسبانيا. وهذا مثل وضع السيد دي جانيرو الأندلسي المعماري، وكذلك عدد كبير من المرتدين [أي الذين اسلموا].

ومن الطبيعي أن إقامة من ٢٥٠ ـ ٣٠٠ ألف موريسيكي ومرتد لا يمكن أن يغير وجه أرض واسعة كشمال أفريقيا، وعندمـا تركز عدد كبير منهـم في شمال غرب تونس فإنه أحدث تغييرات ذات قيمة؛ أما الباقون فقد انتشروا في مسافة طولها ألفا كيلومتر من الربـاط إلـى تونس لهـذا لم يكونـوا الخميرة الكافية لكي تتقدم تلك الدول وتقلل من تخلفها عن أوروبا وهـو تخلف لم يحدث له إلا الزيادة المستمرة مع مرور الزمن يجب أن نؤكد أن اسهامهم كان أكبر من حجمهـم العـددي، كزراعيين وحـرفيين ومفـكرين وعلمـاء وتجـار ورجال دولة أسهموا في المحافظة علـى هيكل تلك الـدول البـدائية والتـي

يهددها دائماً النعرة الإقليمية للسكان الأصليين وحياة السلب والنهب للبدو. ولقد كان هذا ممكناً بفضل تجمعهم في مراكز مدنية حيث كانوا يكونون نسبة معتبرة من السكان في الجزائر وتطوان وفاس وطنجة وتلمسان، وهي مدن كان المسلم الأسباني يختلف فيها عن السكان الأصليين حتى قبل مجيء الموريسكيين.

وحول تلك المراكز الحضارية وبعلاقة قوية مع البورجوازية (حيث هي التي كانت تمتلك الأراضي) زرع الفلاحون الموريسكيون مثلما زرع أجدادهم في أسبانيا، وهذا التركز السكاني وتذكرهم لأصلهم هو الذي يفسر لنا أنه على الرغم من مرور حقب طويلة فإن عملية الاحتواء [هنا الاندماج] لم تتم على وجه الكمال، وأن عدداً ليس قليلاً من أحفادهم حافظوا على عادات أسرهم الأصلية. يقول كارو باروخا «الحقيقة أنه اليوم في المدن القديمة في شمال أفريقيا يوجد مسلمون متمسكون بدينهم وينفذون تعاليمه بدقة ويفتخرون بأصلهم الأندلسي، ولنضرب مثالاً على ذلك تطوان، ولو أن مسافراً أسبانياً كان لديه أقل رغبة في معرفة الماضي فسيجد الكثيرين الذين سيحكون له أخبار عائلاتهم وقرابتهم مع المسلمين الذين كانوا في شبه الجزيرة الايبرية بل أن بعض العائلات تفتخر بامتلاكهم لمفاتيح بيت العائلة. وهذا ما حدث لزائرين في القرن الثامن عشر.

فالرحالة الانجليزي أرتور بروكس من النصف الأول من القرن التاسع عشر اهتم بالبحث عن العنصر الأسباني في السكان واعتبره عنصراً أساسياً وذكر أسماء بعض القرابات لمسلمين اندلسيين كانت توجد هناك، ثم أضاف إليهم قائمة بعائلات من نفس الأصل مقيمة في فاس والرباط.

واليوم نستطيع أن نقدم معلومات أكثر دقة: فمن بين ٤٧٥ اسم عائلة تطوانية من الموجودين في تاريخ تطوان للارهوني، يوجد ١٠٤ لا يُعرف أصلها، وكذلك ١٢٠ عائلة قد اندثرت، وبين الانساب الباقية يوجد على رأسها عائلات أندلسية يصل عددها إلى ٧٥».

وقد كان لهذه المساهمة الإنسانية أثرها الغني العميق، وربما يكون حال مدينة تطوان هو الأكثر وضوحاً لطابع المدينة الأندلسي. وقد تم إنشاء حيين سكنيين (العيون والترانكات) لإقامة المهاجرين نتيجة طرد عام ١٦٠٩ م. وفي ثلاثين عاماً أنشأوا خمسة مساجد، تحت إدارة شخصية أندلسية هامة هي المعلم الجواعيدي، وإليه ينسب أيضاً إنشاء المئذنة الهيفاء لجامع العيون. وأثر الفن الأسباني الموريسيكي لم يقتصر على المدن الساحلية، فكذلك يوجد في خاوية. ويجب الا نعظم من تلك الإنشاءات حيث أن الوضع الاقتصادي للمهاجرين ولعامة الدولة لا يسمح بالبعثرة، فتلك المساجد لا تزيد مساحتها على ٢٥ متراً مربعاً ولها ديكور متواضع، ولقد كان ذلك إسهام من شعب مهزوم ومطرود للأرض التي توجد فيها جذور فنه.

الفصل الثاني عشر

الوجود الموريسيكي في اسبانيا بعد الطرد

لقد حير هذا الموضوع الباحثين، لأنهم كانوا يرغبون في معرفة حقيقة التنفيذ الفعلي للطرد وإحاطته وشموله، ولهم في ذلك وجهات نظر متعددة، فبعضهم يظن أن الطرد كان كاملاً شاملاً. وآخرون يرون أن الطرد لم يكن عاماً بل تمكن كثيرون من التهرب منه. ولا يعتبر مناقشة هذا الموضوع أمراً فضولياً بل على أساس الإجابة نستطيع أن نعتبر الوجود الموريسيكي منتهياً تماماً عام ١٦٠٩ ـ ١٦١٤م، أو لا نعتبره كذلك وبالتالي يكون له دخل في أنثروبولوجيا السلالة والثقافة في اسبانيا، أو على الأقل في بعض الأقاليم، حتى ولو تم ذلك بصورة غير قانونية وغير ظاهرة.

ولا يشك أحد في رغبة الحكومة الحاسمة في «اقتلاع جذور تلك الشجرة»، فلقد رأينا أدلة كافية على ذلك، ولعل أكثر تلك الأدلة قوة هو اختيارها للكونت دي سلازار، واحتفاظهم به في منصب المسؤول عن تنفيذ الطرد وهو رجل لا يرحم، فقد ضرب بالرجاءات والتوسلات عرض الحائط مهما كان الوسطاء الذين يحملونها، حتى وصل به الأمر إلى رفضه محاولات سيدات القصر في إبقاء خياطهن الموريسيكي، وهو ما أثلج القلب الانجيلي لسان خوان دي ريبيرا.

كذلك لم تنفع رجاءات المتوسلين المصحوبة بأدلة على صحة نصرانيتهم في البقاء، بل أطلق سراح مسجوني محاكم التفتيش ليرحلوا بدون

إبطاء. . لقد كان هناك رغبة في أن لا يبقى أحد من تلك السلالة في اسبانيا، سواء أكان جيداً أم سيئاً، حتى الموريسيكيين المتزوجين بنصرانيات الذين طردوا إلى إيطاليا أرسلوا طلباً من روما بواسطة السفير هناك يلتمسون التصريح لهم بالعودة فكانت الاجابة هي الإصرار على النفي.

بعض الموريسيكيين استطاعوا البقاء بصور مختلفة

وعلى الرغم من رغبة السلطة المؤكدة والمطلقة وتصميم إدارتها على إنهاء وجود الموريسيكيين في إسبانيا بتقص وتمحيص، فقد بقي الكثيرون منهم - إن لم يكن في المناطق كلها ففي بعضها على الأقل - كما اعترف بذلك المسؤولون عن الطرد.

فلقد كتب الكونت دي سلازار للدوق دي ليرما في ٢٨ سبتمبر عام ١٦١٢م يقول: «لقد بقي الكثيرون وبخاصة في المناطق التي يوجد فيها عصابات، أو التي يوجد فيها أشخاص مرغوب فيهم، مثل بلاسنثيا وتروجيمو وميريدا وأوكانيا وتالابيرا. ومع أنه من المعروف وجود كثير من الموريسيكيين القدماء الذين يعيشون في أحياء منعزلة، فقد وردتنا أدلة على بقاء بعضهم من سكان تلك المناطق في أسبانيا».

ولدينا دليل على صحة ما ورد في ما تقدم، وذلك أن أحد المدن المذكورة سابقاً وهي تالابيرا توقف ذكر الموريسيكيين في سجلات الكنائس منذ عام ١٦١٠ مما يشير إلى عدم وجودهم من الناحية الرسمية، ولكن كثيراً من الأشخاص والألقاب الموريسيكية ظلت تذكر؛ وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يحدث إلا بتعاون القساوسة، ويؤكد أن الموريسيكيين وجدوا تسامحاً ومساعدة لدى كثير من الطبقات الاجتماعية في بعض الأحيان إما لسبب مادي أو رحمة بهم.

أما جهود السادة للابقاء على عمالهم فقد فشلت في معظم الأحيان ونجحت في بعضها الآخر؛ فالماركيز دي لوس فيليس استطاع أن يحصل على موافقة في تأخير عملية خروجهم ثم اضطر في النهاية إلى قبول ترحيلهم، أما

الكونت دي أوربيبا فقد تدخل إلى جانب رجاله مؤكـداً نصرانيتهم، وفي دائـرة لونا بقي عدد غير قليل.

أما في قشتالة فقد كانت عملية احتواء المدجنين في مراحلها المتقـدمة، ولهذا وجد أفـراد كثيرون من النصـارى يشهدون بسـلامة مسلكهم، كمـا وجد كنسيون يشهدون على نصرانيتهم التي كانت موضع شـك فأقـر بقاؤهم. وذكـر غـونزاليث مـونيوث المـرافعـة القضـائيـة النـاجمـة التي قـدمهـا صنـاع فخـار موريسيكيون في تالابيرا ضد الطريقة الدينية نويستـرا سنيورا ديـل برادو، حيث كانت ترفض قبولهم.

أما سكان كامبودي كالاترابـا ويصل عـددهم إلى ثلاثـة آلاف فقد كـانوا يحـاولون البقـاء محتجين بالامتيـازات التي منحها لهم الملكـان الكاثوليكيان، وكانوا لا يدفعون الفارضة.

وترافع عدد كبير من المـوريسيكيين أمام القضـاء يؤكدون عـدم انتمائهم لتلك الأقلية؛ مقدمين وثائق تسمح لهم بالبقاء في اسبـانيا، وقـد ذكر الكـونت دي سـلازار في ١٦١١م أن المـرافعـات القضـائيـة التي حكم فيهـا لصـالـح الموريسيكيين بهذا الشـأن بلغت ٧١٦ مرافعـة، بينما المـرافعات التي رفضت بلغت ٤١٦ مـرافعة. ويجب أن لا نعمم النتـائج، ففي بلنسيـة وأراجون حيث كانت كثافتهم السكانية مـرتفعة كـانت المساعـدة التي وجدهـا الموريسيكيـون قليلة وبمقابل مادي، وقد حاول بعضهم البقاء باعتبارهم عبيـداً لبعض الناس، وآخـرون خرجـوا إلى الجبال وتحـولـوا إلى قـطاع للطرق، ومن المحتمـل أن يكونوا قـد اندمجـوا مع عصـابات الغجـر، ولكن عداوة النـاس لهم لم تسمح ببقائهم إلا بصورة معزولة عن المجتمع.

أما الموريسيكيون الكاتلان ـ فكما ذكرنا ـ كانوا يتمتعون بحمايـة أسقف تورتوسا الذي بقي الكثيـرون بفضله، وأغلب الذين طـردوا عادوا مـرة أخرى، مع أنهم حاولـوا إجراء استفتـاء بشأنهم حينـذاك وفي ذلك تفصيـلات غريبـة. وطرحت أسئلة متعددة منها:

- هل تعرف أن الموريسيكيين الذين بقوا في كاتالونيا يتمتعون بحرية كبيرة، وهناك شبهات تدل على أنهم يعيشون سراً بصفتهم مسلمين؟

وقد أجاب بعضهم: أنهم كانوا يقومون بالواجبات الدينية النصرانية بدون رغبة حقيقية وكأنهم مكرهون، وآخرون أجابوا: لا نجد فرقاً محسوساً بين الذين رحلوا وبين من بقي.

- هل تعرفون أنهم كانوا يتصنعون في تصرفاتهم وأحوالهم؛ وأن كثيراً من النصارى أصبحوا أثرياء بفضل ما أخذوه من أموال الموريسيكيين مقابل شهاداتهم؟

وقد أجابوا بالموافقة على صحة ذلك مؤكدين أنه وجد كثير من التزييف والرشاوي، بحيث أن الذين اضطروا للرحيل لم يكن لديهم أصدقاء ولا أموال يدفعونها لمن يشهد إلى جانبهم، وليس لأنهم كانوا أكثر إسلاماً من الذين بقوا.

وبعض الشهود يحددون المتهمين: فمنهم كاتب قضائي من تورتوسا يدعى ميلتشور مونفورستا، وكان يقبل معلومات الأسقف وقد أصبح غنياً بعد أن حصل على أموال كثيرة، كما أثرى بهذه الطريقة الأرشيديق سنيقس، وراهب أوغسطين يدعى بنيسا، وكذلك الكارميليين حيث قبلوا مساعدة من الموريسيكيين قدرها ألف اسكودوا وذلك في بناء أحد الأديرة.

- هل تعرف أن كثيراً من الموريسيكيين الذين طردوا قد عادوا، ويسكنون في أماكنهم السابقة؟.

وردوا بالايجاب ـ إما كلهم أو أغلبهم ـ بأنهم عادوا مع عائلاتهم من فرنسا. كما أعطى بعضهم معلومات محددة: ففي ميرابيت سمح ببقاء (١٤) أسرة يبلغ عدد أفرادها ٧٠ فرداً، وكذلك بقيت سبع أسر كان من المفروض أن يرحلوا ولكنهم لم يرحلوا، ومن الذين رحلوا عاد أربع أسر، وقد بلغ عدد أفرادها ٨١ شخصاً، وفي بني سامت بقي ٣٣ أسرة وعاد ٢٤ أسرة.

كذلك بقي عدد في وادي ريكوتي وذلك عن طريق الانتماء للطرق

الدينية أو الزواج بنصرانيات، وآخرون (هنا كما في كل اسبانيا) بقوا عن طريق الغياب والتهرب والاندماج في مجموعات الشحاذين والحجاج والغجر ورجال العصابات. ومن المفيد أن نشير إلى أن العدد الأكبر الذي استطاع البقاء في الأندلس [وتوجد حالياً مجموعة من الولايات في جنوب اسبانيا]. وقد حدث ذلك لسببين أساسيين:

١ ـ الانتشار الكبير لظاهرة العبودية.

٢ ـ العلاقات الطيبة بين النصارى والموريسيكيين إذا ما قورنت بالعلاقات الموجودة في أراجون.

وتبدو هذه المعلومات متناقضة إذا أخذنا في الاعتبار الأحداث المؤسفة التي وقعت في حرب غرناطة، ولكن عندما انتهت الحرب واختفى الخطر، وجد كثير من النصارى أن مصلحتهم في حماية بقايا الشعب المهزوم، ويبدو ذلك واضحاً في أراضي الميرية بخاصة، والتي بقيت جدباء بتركهم لها؛ لهذا فقد دفعتهم الحاجة الشديدة إلى الأيدي العاملة لزراعة تلك الأراضي إلى وجود لون من التكافل بين أصحاب الأرض وبقايا الموريسيكيين، سواء الذين تجنبوا عمليات الترحيل أو أولئك الذين عادوا؛ على الرغم من القرارات الصارمة التي تمنع ذلك.

إن عملية الاحتواء [أو المشابهة كما هي في القاموس] دامت طويلاً وكانت بطيئة، وقد بدأت بتبني أسماء وألقاباً نصرانية ثم ممارسة شعائر وعبارات لا يقتنعون بها ثم انتهت إلى نصرانية صريحة، وأخيراً فبفضل جدّ بعضهم وتقشفه وعمله أمكنه أن يورث أحفاده امتلاك الأراضي. وفي القرن التاسع عشر كانوا قد فقدوا هويتهم القديمة تماماً.

لكن عملية الاندماج الشائعة كانت تلك الناتجة عن التبعية أو العبودية وهي التي تصل بالفرد إلى الاندماج لا سيما الطبقات الدنيا في المجتمع بما فيها طبقة الغجر، وقد فتحت الدراسات التي قام بها نيكولاس كابريانا آفاقاً واسعة أمام دراسة هذا الجانب.

وإلى جانب العبودية بمعناها الحرفي - وهي إحدى نتائج حرب غرناطة - توجد وثائق تثبت وجود نوع آخر من العلاقة تسمى «الخدمة»، وهي تشبه علاقة الوصاية الهندية، وهي تطور لعقود التعلم التي كانت تعدّ الغلام الذي يرغب في اكتساب حرفة معينة تحت أمر معلمه، مع مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة.

إن العدد الكبير من اليتامى والأطفال المتروكين - نتيجة الحرب - والحاجة الشديدة لأيدي عاملة رخيصة يفسر لنا ظاهرة وجود علاقات الوصاية في ولاية غرناطة، وعن طريقها كان يوضع أطفال موريسيكيون تحت رعاية أسر نصرانية، وكانت تستطيع استغلال عملهم مقابل إطعامهم، وأغلب هؤلاء الأطفال كان لهم من العمر من ٧ - ١٠ أعوام وذلك منذ استعدادهم للعمل لفترة طويلة حتى سن الرشد وهم في خدمة متبنيهم، أما في الحالات القليلة التي كان فيها الأطفال أصغر من ذلك فقد كان بدافع الشفقة والتقوى.

ومن الواضح أن مثل هذا النوع من العلاقة يشبه علاقة الخدمة ويسهل عملية الاستغلال، ويجب الاشارة إلى أن السلطات لم يكن لديها رغبة في دفع أو تقوية الاستغلال [التعسف بالعمل]، وقد وجد بعض الحالات مثل قاضي ناباس دي بويبلا، الذي يفترض كابريانا أنه مع تأثره بأعمال الراهب بارتولومو دي لاس كأساس في صالح الهنود، حيث كافح هو من أجل الموريسيكيين المضطهدين. «لم يحم ناباس الأطفال الموضوعين تحت الوصاية فقط بل أنقذ مجموعة من كبار السن الموريسيكيين من الطرد بفضل وساطته، وقد نجوا من موت مؤكد». ولكن ما مصير أولئك الأطفال؟ فقد وصلوا إلى سن الرجولة عندما صدر قرار الطرد.

المؤلف نفسه يزودنا بإجابة محتملة فيقول: «كثير من الذين وضعوا تحت الوصاية انتهى أمرهم بالاندماج في السكان النصارى، وذلك بعد حوالي ١٥ - ٢٠ عاماً من التعايش، وبعد أن اختفت أحقاد عام ١٥٦٨م، وكثير منهم تزوجوا بنصرانيات، ونظراً للمشكلة السكانية والاقتصادية لا يستطيع أحد منهن أن يرفضن الزواج بموريسيكي، وكذلك كثير من الموريسيكيات تزوجن

بنصارى، حيث كان يملك كل منهم بين ١٨ ـ ٢٠ دوقية بالإضافة إلى المدخرات التي جمعوها»، وأهم شيء بموضوع مزج السلالات هو المساواة بين النصراني، وبين أولئك الذين استجابوا لعملية الاندماج وذلك في وقت كان الانشغال فيه بموضوع نقاء الدم في قشتالة محتدماً!!

في الميرية توجد أمور مشابهة لتلك التي درسها كابريانا والتي تكشفها لنا دراسة قام بها رفائيل بني تيز حول مصير المهزومين في تمرد مرتفعات بن توميز في ملقة؛ فالذين لهم أكثر من عشر سنوات بيعوا عبيداً، أما الذين كانوا أصغر من ذلك فقد وضعوا تحت وصاية عائلات نصرانية بقوا في خدمتها حتى سن العشرين للرجال والثامنة عشر للنساء، ومقابل خدمتهم تقدم لهم الطعام والإيمان المسيحي وتعطيهم راتباً صغيراً، أما الذين تبنوهم فينتمون إلى طبقتين: النبلاء وذلك من أجل الخدمة في الأعمال المنزلية، والتجار والحرفيين لاستخدامهم صبياناً في أعمالهم، ولا يوجد أدنى شك في اندماج هؤلاء النهائي.

بعض الموريسكيين عادوا بعد خروجهم

وإلى جانب هؤلاء الذين بقوا في اسبانيا يجب أن نعير اهتماماً إلى الذين عادوا؛ فكثير من الذين خرجوا بالقوة رجعوا عندما استطاعوا، وآخرون من الذين استقبلوا الطرد باللامبالاة، وفي بعض الأحيان بسعادة، غيروا من رأيهم عندما وجدوا الاستقبال السيء في شمال أفريقيا. ولدينا شهادات كثيرة جداً تبين أن الحياة خارج اسبانيا لا تطاق بالنسبة للكثيرين منهم لدرجة أنهم وضعوا حياتهم في خطر من أجل العودة. ولدينا حول هذه النقطة أدلة كثيرة موثقة؛ وهناك دليل أدبي لا تقدر قيمته: وهو فصل ريكوتي في الكنيموت، وقد كتب حوله كثير من التعليقات.

وسيرفانتس لا يمر على الموضوع مرور الكرام، بل يكتب عنه فصلاً كاملاً خالياً من الحشو والزيادات، وكل ما يقال فيه له أهمية كبرى، حيث يبين لنا كيف قيم الممثلون الآخرون لايرسموس هذا الحديث، وقد كان ذلك

المذهب في طريقه للاندثار عام ١٦١٥ . ويهمنا هذا الفصل ليس باعتباره شهادة عينية بل لكونه انعكاساً للحقيقة، وسنختصر الفصل فيما يلي :

«لقد ترك الفارس وتابعه حلم جزيرة باراثاريا، واستأنفا طريقهما من جديد حيث التقيا بمجموعة من الحجاج والمتسولين من الألمان، وبين هؤلاء كان ريكوتي قد تخفى لكنه عرف سانشو وحكى له تاريخه قائلاً : قبل أن تنتهي المهلة الزمنية المحددة للخروج، قام برحلة خارج اسبانيا ليتعرف على بلاد يمكنْ أن تهيىء له أماناً أكثر له ولأسرته، وذهب إلى فرنسا ـ وعلى الرغم من استقبال الفرنسيين الحسن وترحيبهم ـ رغب في البحث عن بلاد أخرى، فذهب إلى إيطاليا ثم إلى ألمانيا، حيث بدا له أن الفرد يمكن أن يعيش بحرية أكثر ولا سيما حرية العقيدة، ثم عاد متخفياً في أحد المجموعات التي تبدو أنها قامت بزيارة لأديرة في اسبانيا حيث قضوا إجازتهم وعادوا ومعهم كمية لا بأس بها من النقود. لقد كانت نيته إخراج الكنز الذي كان دفنه وأن يحمل أسرته إلى ألمانيا، وبينما كان يقوم برحلته في أوروبا رأى صهره ـ وهو مسلم حقيقي ـ وقد عزم على أخذ زوجته وابنته إلى شمال أفريقيا على الرغم أن الاثنتين كانتا كاثوليكيتين نصرانيتين. لقد أبلغه سانشو هذا الخبر ورفض أن يساعده في استرداد المدخرات التي يطلق عليها الاثنان اسم الكنز، ويفترقان» .

يوجد في هذه الحكاية بعض العناصر ذات أصل حقيقي مدهش وواقعي، وهناك عناصر أخرى ليست كذلك، كمثل وصفه الطرد بأنه يحاول مع كونه مسلماً، كذلك قضية ذهابه إلى إيطاليا ثم إلى ألمانيا يبدو موضع شك، وهو أن يفكر أحد الموريسيكيين في القيام بأمر كهذا .

وربما أراد سيرفانتس أن يوجد طريقة مناسبة، يجعل ـ من خلالها ـ ريكوتي يعود مع مجموعة من الألمان، كذلك ربما جذبته الحرية الدينية كثيراً والتي كان سيرفانتس يقدرها كثيراً .

لكن الجو العام في أوسقو سبورج لا يمكن أن يقدم شيئاً جذاباً لبائع من لامنشا، ولو أنه يستطيع هناك أن يمارس صلواته وصيامه وغسله .

بينما توجد تفصيلات مأخوذة من الواقع: مثل اخفاء المدخرات، والانقسام الديني داخل الأسرة، وشكوك ريكوتي حول الحقيقة الدينية؛ حيث يعترف أنه في حياته نصراني أكثر من كونه مسلماً. «ويرجو الله أن يبصره بالطريق الأفضل لخدمة دينه ويفتح عينيه على الفهم الصحيح». وهذه الصفة تبدو بعيدة عن الواقع إذا كان الموريسيكي من أراجون أو بلنسية، بينما تبدو مناسبة إذا كان من قشتالة الجديدة، لأن مثل هذا الموقف كان شائعاً بينهم لأنهم كانوا في طريقهم للاندماج.

كذلك يوجد حدثان من الحكاية يحركان مشاعر القارىء وهي بلا شك صورة عن مشاعر المؤلف وهي: مرارة حياة المهاجرين بقوله: «إلى أي مكان سنذهب، سنبكي من أجل خروجنا من أسبانيا التي فيها ولدنا، وهي وطننا الطبيعي... إنها الرغبة العارمة التي نحسهاجميعاًوهي العودة إلى أسبانيا... إنهم كثيرون أولئك الذين يجيدون اللغة مثلي، وسيعودون إليها تاركين نساءهم وأبناءهم بلا مأوى ولا مدافع»، وكذلك فتعاطف الجيران معهم صفة لا يمكن وجودها إلا في الولايات القشتالية.

ويجب ملاحظة أن سيرفانتس يقصر إمكانية العودة على أولئك الذين يعرفون اللغة، وهذا الشرط الدقيق يغلق الباب أمام أغلب البلنسيين وكثير من الأراجونيين والغرناطيين الذين كانوا يتحدثون اللغة الرومانية بطريقة سيئة، وكما أنهم كانوا أغلبية فمن الصعب أن يكون رقم العائدين - بطريقة غير قانونية - كبيراً، وإن كان من الممكن أن يعد بالمئات بل قد يصل إلى عدة آلاف.

ونحن نعرف ما حدث للموريسيكيين في تورتوسا ومنطقتها لكن هذا يعتبر استثناء، كما نعرف حالة حقل كلاترابا حيث عاد عدد كبير منهم، فردهم العمدة ماديرا، ثم عادوا مرة أخرى بإصرار عجيب. لقد تم هذا وتكلل بالنجاح كما اعترف بذلك عدوهم الذي لا يرحم الكونت دي سلازار الذي صرح ببقاء كثيرين فقال: «بإذن من مجلس الدولة وبوساطته وبإصدار شهادات مزيفة بأنهم شيوخ وعاجزون سمح للبعض في البقاء»، أما عمدة ماديرا نفسه

فكتب من الميرية في عام ١٦١٢م أنه وجد عدداً من السجناء الموريسيكيين قد عادوا. وتكشف لنا الوثائق الخاصة بأشبيلية - والتي أخرجها من قبرها ميشيل موريث - حالات غريبة جداً، فقد أخبر الدوق دي مدينا سيدونيا المجلس أن كثيراً من الموريسيكيين لم يرحلوا، وآخرين ممن رحل عادوا مرة أخرى وأرسل بعضهم للتجذيف في السفن، ومع هذا فقد طلب الدوق نفسه تصريحاً ببقاء ستة خدم موريسيكيين له، لكن الطلب رفض، كذلك توسط لصالح نصراني يعمل سائقاً لعربة من أجل أن يذهب إلى المنفى وراء زوجته وابنته. فكم من أحداث عائلية محزنة تكشفها لنا المراسلات الرسمية الجافة!!.. ويكشف لنا موقف هذا الدوق - حينما يتدخل لابقاء مجموعة من الموريسيكيين ويرسل في الوقت نفسه مجموعة أخرى للتجذيف في السفن - التناقضات والغموض ضمن ذلك.

ويتناقش أولئك الرجال في قضية لها أشكال متعددة؛ حتى أضرت بعض المصالح بل أنها حركت بعض الضمائر؛ فعودة الموريسيكيين واختفائهم ومشاركة الناس لهم في ذلك يبدو أمراً واضحاً. لقد اعترف بهذا أعداؤهم الذين لا يرحمون وقد تأسفوا له. والأب بليدا يكتب قائلاً: «إن كثيراً من الموريسيكيين بعد أن رأوا المعاملة السيئة التي قوبلوا بها هناك (في أفريقيا) عادوا إلى هذه الأرض وهم يطلبون الرحمة، ويقولون أنهم يريدون أن يكونوا نصارى، وأن يعتبروا عبيداً. وقد وجد من يأخذهم ويستغلهم بدون مقابل». وكثير من علماء اللاهوت قدموا إلى نائب الملك طلباً يقضي بإيقاف تنفيذ أوامر صاحب الجلالة؛ لأنهم يعملون على تعميد الكفار من المسلمين والأتراك مع أن الأمر يقضي برفضهم حتى ولو تم تعميدهم.

إن تغير وتذبذب سياسة الحكومة كان موافقاً لارتفاع وانخفاض الكونت دي سلازار في مناصبه، ففي نوفمبر عام ١٦١٢ أعفي من مناصبه (لأنه تم الجزء الأساسي من الطرد) وأسندت القضايا المتعلقة بالموريسيكيين إلى مجلس قشتالة. وما أن أسند الأمر لهذا الجهاز الرفيع وأصبحت هذه القضية ضمن اختصاصاته وعن طريق العدالة، حتى بدأ أعداء النصارى الجدد

يحتجون بأن ذلك سيسهل بقاء الذين حاولوا بكـل السبل تجنب الـطرد، ولهذا صـدرت لائحة ملكية في ١٢ أبريل عام ١٦١٣ بهذا الموضوع معللة بما يلي: «نـظراً لعودة كثيـر من الموريسيكيين إلى الـولايات التي خـرجوا منهـا، وعـدم خـروج أحد من الـذين بقوا، ومن المنـاسب بقاؤهـم في خـدمـة الله وخـدمتي ولصالح تلك الولايات. . . فإني قد كلفت من جديد الكونت دي سلازار بكـل ما يخصه بهذا الشأن إلى جانب ما كان مكلفاً به سابقاً في ولاياتي».

وبـذلك سمـح له بـأن يحل كـافة القضـايـا المـوجـودة، ويـأمـر الملك السلطات المدنية أن تسلمه كل القضايا، ويعطيه الحق بمراجعة تصاريح البقاء كلهـا التي أعطيت للمـوريسيكيين سواء لتقـدم في السن أو لنصرانيتهم أو لأي سبب آخر.

ومن الممكن أن نتصور حجم التعسف الذي ارتكبه ذلك الرجل الحانق العنيف، وقـد وضع تحت يـده وأمره كـافة رجـال الشـرطـة. . من الممكن أن تكون السماء قد أمطرت شكاوى وتظلمات مما أدى إلى إنهاء هذا المـوضوع؛ ففي فبراير عام ١٦١٦م تداولت دوائر العدالة أمر صـاحب الجلالـة الذي جـاء فيه: «إن الطرد قد انتهى، فنظراً لما حدث مؤخراً في ولاية مـرسيه، ولأسبـاب أخرى تجددت في لجنة الكونت دي سالازار فإن الأمر قد وصل إلى نهايتـه»، ولن يتم قبول تقارير جديـدة إلا في حالـة إمكانيـة إثبات عـودتهم من المنفى، ففي هـذه الحالـة يمكن إرسالهم للتجـذيف إذا كانـوا قـادرين على ذلـك، أو يجلدون ويرحلون وتصادر أموالهم.

بهذا القرار يبدو أنه وضع حد نهائي للتقاريـر ضد المـوريسيكيين، لكن بعض أصحاب الغيرة تابعوا مضايقتهم لمن بقي منهم، مثل موريسيكيي منطقة تـورتوسـا الذين عرفـنا من قبـل عنادهم وتمسكهم بـأرضهم. وهؤلاء يجب أن يكونوا قد تمتعوا ـ إلى جانب تأييد الأسقف وسادتهم ـ بتأييد جماعة سان خوان الدينية، ويبدو أنهم نجحوا أخيراً في البقاء.

وعلى أثـر تقريـر من كنيسة تـورتوسـا أدان مجلس أراجـون في خـطاب للملك محاولات الكونت دي سلازار ونائب الملك المـاركيز دي المـازان طرد

الموريسيكيين والاستيلاء على أموالهم. فأجاب الملك: «لقد أمرت نائبي أن لا يضايقهم وأن يتركهم يتمتعون بالحرية التي منحتهم إياها، وأن يكتب للأسقف ليتأكد من طريقة حياتهم فهو الذي أيد بقاءهم».

أما الذين لجأوا إلى جزيرة مايوركا فقد كانوا أقل حظاً، وأغلبهم قدم من وادي ريكوتي. كذلك كان يوجد موريسيكيون في جزيرة سردينيا، وذلك بسبب غموض مصطلح اسباني في الوثائق الرسمية. وقد استشار والي مايوركا الملك حول ذلك الأمر. فأجابه العاهل الملكي في ١٩ أبريل عام ١٦١٤ قائلاً: «أن يكتب إلى الوالي أن لا يسمح بأي طريقة من الطرق بأن يقيم أولئك الموريسيكيون هناك، وأن يأمرهم بالخروج فوراً لأن هذه الجزيرة جزء من اسبانيا وقريبة من الجزائر».

وقد نفذ الوالي الأمر وأبلغ الملك بخروج آخر مجموعة من موريسيكيي ريكوت، وهي مكونة من مائتي امرأة متزوجة، وأنه لم يبق إلا ثلاثون موريسيكياً لا يملكون نفقات الرحلة إلى إيطاليا، لكن الملك حل المشكلة بقوله: إني أمرت بخروج هؤلاء الناس من هناك وأن يوفر لهم بواخر وكل وسائل الراحة الممكنة.

عقوبة المحكومين من العائدين

ويبدو أنه لم يحكم على أي موريسيكي حاول الاختفاء أو وضع حياته في الخطر بعقوبة القتل، ولكن حكم عليهم بالأشغال الشاقة وهي عقوبة تساوي الموت إذا عرفنا ظروف العمل في منجم المادين فقد كان يتم في ظروف قاسية، ولا يزال يوجد حتى اليوم مبنى السجن القديم الذي كان يتصل بالمنجم بواسطة نفق تحت الأرض. أما العمال الأحرار فكانوا يتمتعون بنظام أقل قسوة، وإن كانت الأعمال في جميع الأحوال قاسية وغير صحية، ولهذا كان يتم إكمال عددهم بأفراد عليهم عقوبات وبعبيد، وكان يوجد في المادين مسلمون من الذين تحولوا فيما بعد إلى موريسيكيين.

ولما كانت الأيدي العاملة نادرة وكان الطلب شديداً بسبب طريقة التلغيم

الجديدة المتبعة في دول العالم الجديد المكتشفة، فإن ممثل الفوكاريس وهم أصحاب المنجم حصل عام ١٥٦٩م على تصريح لتوقيع عقد عمل مع مائتين من الموريسيكيين المطرودين من مملكة غرناطة، لكن حاكم حزب الماقرو سلمه **٩٣ شخصاً فقط ليعملوا - إذا كانوا يرغبون - وحددت ساعات العمل،** أي حسب النظام الحر، وهذا على الأقل نظرياً حيث حدثت حالات هروب. وهذا ما يدل أن بعضهم لم يذهب برغبته.

ومع هذا يبدو أن عملهم كان منتجاً، حيث صدر قرار ملكي عام ١٥٨٨م سمح بنقل مائتي موريسيكي من جيان وأوبيدا وبايشا للعمل في المنجم. وكذلك سمح بأخذ أولئك الذين يحاولون الاقتراب من ولاية غرناطة [بعد أن طردوا منها].

لقد أدى طرد عام ١٦١٠م إلى طرد ٨٠ موريسيكياً من المادين، وقد شغل هذا الأمر اللجنة كثيراً، حيث كانت تراقب عملية الانتاج، وتخاف من انخفاض الانتاج، ولهذا حاولت حجزهم بل والبحث عن آخرين، لكن الملك رد قائلاً: «ابحثوا عن آخرين».

لكن البحث عن وسائل أخرى لم يكن سهلاً، وكانت حاجة العالم الجديد تتزايد في كل يوم، وإلى درجة أن حاجة أسبانيا الجديدة خمسة آلاف قنطار، وقد تمكنوا من تزويدهم بثلاثة آلاف من عام ١٦١٢م، ومن هذه الكمية أرسل ألف إلى البيرو نظراً لتوقف منجم جوايكا بيليكو الذي كان يزود عادة تلك الولاية، وكانت الحاجة ملحة إلى درجة أنهم طلبوا زئبقاً من الصين، ولهذا فإن اللجنة المشتركة أصرت على إرسال ١٥٠ موريسيكي لتغطية الحاجة إلى نقص الأيدي العاملة في المادين.

وإذا كان هذا يبدو قاسياً وصعباً فمن الممكن أن يكونوا من المطرودين الذين حاولوا العودة، وكما يتم معاقبتهم بالتجذيف يمكن معاقبتهم بالعمل في المناجم، ويجب أن يحاولوا تجنيبهم المرض والموت، ومع الوقت يمكن أن يشتغلوا مقابل أجر وأن يقلدوا سكان القرية في ما يفعلونه، حيث كانوا يتركون العمل في المنجم إذا أحسوا بعلامات المرض ثم يعودون للعمل بعد ذلك،

أما أبناؤهم فسيكونون قادرين ومتعودين على ذلك، وقد أرسل كل الموريسيكيين الذين عادوا ويعودون من المهجر إلى المنجم وكذلك القادرين على ذلك من العاملين في التجذيف في السفن.

وحول هذه النقطة الأخيرة (الموريسيكيون الذين يعملون في التجذيف) أجريت استشارة أخرى في ١٢ فبراير عام ١٦١٣م لنقل ٨٠ موريسيكياً وسيدفع لهم فوكاريس أجورهم، ويحذرون من الغياب حتى ولو أدى ذلك بحياتهم، وبسبب عدم وجود منازل ولا أماكن لإقامتهم فسيتم قرضهم ٦٠ دوقية لكل واحد من أجل أن يقيم منزلاً صغيراً، وقد أجاب الملك: «افعلوا ما تحبون وينبغي الحذر الكبير في حراسة هؤلاء الناس وأن تكون المنازل قليلة التكلفة وأن تكون في مكان واحد».

يعتبر فرنانديث أي غونزاليث المؤلف الوحيد الذي اهتم بالموريسيكيين الذين بقوا في أسبانيا بعد الطرد، ومقاله الذي يحمل نفس العنوان يحتوي على مجموعة من المعلومات غير المترابطة، وبعضها خاطئة أو على الأقل مضلّلة؛ لأنه يخلط بين الموريسيكيين والعبيد المحمديين [أي المسلمين]، فقد كان يوجد عدد كبير منهم في أسبانيا ولم يشملهم قرار الطرد، لأنه يضر بذلك الملكية الخاصة لأصحابهم؛ كذلك لم يكونوا تحت مراقبة محاكم التفتيش حيث أنهم من الناحية القانونية لم يكونوا نصارى، وكان من المعروف أنهم يمارسون دينهم، وإن كان قد حرم عليهم كل الممارسات ذات الطابع الخارجي أو الظاهري.

إذن كان يوجد في أسبانيا في القرن السابع عشر خليط من الموريسيكيين الذين بقوا سواء بتصاريح رسمية أو بدونها وكذلك الذين عادوا ـ وكأنهم حظهم مختلفاً ـ كما كان يوجد عبيد موريسيكيون ومحمديون، بل يوجد بربر أيضاً عبروا المضيق وجاؤوا للبقاء في اسبانيا موافقين على تعميدهم كشرط أساسي مسبق لا يمكن الاستغناء عنه.

وهناك حادثة عجيبة نسجت حولها روايات قليلة جداً ولكنها كانت صحيحة؛ وهي قصة حياة أحد النصارى ويدعى دون فرانسيسكو دي

رينيوسوا، عينه فيليب الثاني عام ١٥٩٧م أسقفاً لكوردوبا، وقبل هذا التاريخ كان رئيساً للدير في هوسيجوس، وكان مشهوراً بكرمه الشديد وقد ساعده على ذلك دخله الكبير، ويحكي عن حياته أنه: «استقبل في هذا المنزل حتى الكفار الذين جاؤوا من شمال أفريقيا ورحب بهم وتمت ضيافتهم، وقد أرسل الملك كثيراً منهم لتعليمه العقيدة وتعميدهم، وآخرون جاؤوا برغبتهم حيث جذبتهم هذه الشهرة، وقد كان يستقبل الجميع بسعادة كبيرة، وبعضهم بقي بعد تعميده في هذا المكان يجري له الطعام وراتب صغير طيلة حياته».

وإذا كانت شهرة هذا الرجل قد وصلت إلى تلك الأماكن البعيدة فمن المفترض أن تكون قد شاعت بصورة أكثر في اقليم الأندلس، ويبدو أن الحالة التي يرويها المؤرخ الغرناطي هزيكيز دي خوركير ليست الوحيدة حيث يقول: «في ١٩ مارس عام ١٦٠٧م جاء إلى مدينة غرناطة كثير من المسلمين والمسلمات من شمال أفريقيا مع أبنائهم حيث نزلوا في ميناء الونيكار وقد أتوا ليتنصروا. وبأمر من صاحب الجلالة أقاموا في مدينة غرناطة، ثم تنصروا وأعطاهم دون بيدرو دي كاسترو أسقف غرناطة ماء التعميد المقدس في كنيسة ساكرو مونتي في احتفال عظيم، لقد كان عدد المرتدين أكثر من أربعين ومعهم أبناؤهم ونساؤهم. وقد أمر الأسقف بإعطائهم ثياباً أسبانية وأن توزع أغطية للنساء وغيرهم من الأفراد، كما تزوج المتزوجون مرة أخرى طبقاً للنصرانية».

وهؤلاء البربر الذين كانوا يعتنقون النصرانية كانوا يدعون غاثيس. وهذه الظاهرة يمكن مساواتها بظاهرة المرتدين النصارى والموجودين بين مغامرين ومطاردين من العدالة وأصحاب عقوبات وجنود هاربين من الحصون وغيرهم من العناصر الخارجة على القانون.

ان الدافع الديني يجب صرف النظر عنه. فمن الصعب قبول الادعاء بمجيء أشخاص وأسر بكاملها تأتي من شمال أفريقيا من أجل أن يتنصروا؛ ولعلهم في الحقيقة يأتون هاربين أو راغبين بمستوى معيشة أفضل؛ لكن الشيء الغريب أن يتم قبول هؤلاء بكل سهولة في الوقت الذي يحاول فيه أحد

الموريسيكيين من أبناء الوطن إقناعهم بصراحة إيمانه ولا ينجح في ذلك.

ان البيانات حول الموريسيكيين بعد الطرد تحتاج لغربلة ولروح نقدية قوية حتى لا يتأثر بعددهم ويظن أن عددهم الحقيقي كان كبيراً سواء الذين استطاعوا البقاء أو العودة، وأنا أعتقد أن عددهم بطريقة مقارنة كان قليلاً.

ان الإسلام الاسباني قد انتهى عام ١٦٠٩ - ١٦١٤م، وإن كان هذا لا يمنعنا أن نعترف أن بقاياه في صورة أفراد أو مجموعات صغيرة كانت عنيدة، ويدل على هذا البيان النسبي الذي تظهره محاكمات محاكم التفتيش، والتي هي بالطبع أقل من حالات اليهود المرتدين، هذا إلى جانب أنها في بعض الأحيان عبارة عن عبيد كان قد تم تعميدهم ثم وقعوا مرة أخرى في ممارسة عقيدتهم وليسوا موريسيكيين.

وقد عدد لنا لايا بعض الحالات المتفرقة: ففي عام ١٦١٦م طلبت لجنة محاكم التفتيش في دبنيا تعليمات بشأن عبيد موريسيكيين كانوا يخططون للهرب إلى شمال أفريقيا. أما في بلد الوليد ففي الفترة من ١٦٢٢ - ١٦٦٢م تم الحكم على حالة محمدي واحدة فقط، أما في طليطلة فقد كان العدد أكبر بقليل؛ ففي عام ١٦٦٧م جلد موريسيكي من المادن لأنه سخر من التماثيل المقدسة. أما في الجلسة الكبرى لعام ١٦٨٠م والمنعقدة في مدريد فقد حرق أحد سكان قادش حياً بسبب ارتداده وممارسته للقرصنة، وأما في أرشيف محاكم تفتيش كوينكا فلم تجد م. ق. أرينال أي محاكم، بعد عام ١٦١٠م.

عهد فيليب الرابع ومرحلة من النسيان والاعتدال

وبمجيء فترة حكم فيليب الرابع بدأت مرحلة من النسيان والاعتدال ضد رغبة أولئك الذين كانوا يعتقدون أنهم يرون موريسيكيين في كل مكان، ويطالبون بإجراءات قاسية ضدهم؛ فلقد فرض الجهاز الحاكم الجديد سياسة الواقعية وكان يعتبر أن قرار طرد جمهور كبير كان خاطئاً لحد ما؛ وكان يرى أن اجراءات الشدة والحزم ليس لها معنى ولا ضرورة ضد مجموعة من التعساء الذين لا يمكن أن يمثلوا أي خطر، وقد كان هذا هو الشعور العام في

المجالس البرلمانية حيث أعلنوا في عام ١٦٢٣م: «ما أن يظن عودة أحد الموريسيكيين حتى يرتكب العديد من المضايقات، وأغرب من هذا ما يوضع كمبرر لذلك ألا وهو خدمة صاحب الجلالة؛ ولأجل ذلك فإننا نرجو صاحب الجلالة أن يأمر أن لا يرتكب هذا الأمر من الآن فصاعداً، وأن يتم إيقاف كل التحقيقات، وكذلك القضايا التي هي موضع دراسة الآن كما لا يقبل شكاوى بشأن الموجودين في هذه الولايات أو الذين يقال أنهم عادوا؛ ويستثنى من ذلك الذين يعيشون على مسافة من البحر تصل إلى ١٠ فراسخ». وعلى هامش هذا الطلب كتب الرد التالي: «ليس من المناسب أن يتم هذا بقانون. وصاحب الجلالة أمر المجلس أن يكتب للولاة خطابات يطالبونهم فيها بالتساهل في تلك الأمور»، لكن البرلمان عاد وأصر وأجاب الملك مرة أخرى أنه من غير المناسب فعل هذا، وإنما المناسب هو أمر إدارات العدل أن لا يقبلوا إدانات جديدة وأن المشتبه فيهم الآن لا يحاكمون كموريسيكيين وإنما كمتسولين.

هذا الاستعداد الايجابي من طرف الحكومة سمح ببقاء بقايا الجماعات التي كان اندماجها في المجتمع قد وصل إلى مرحلة متقدمة، ولقد رأينا أنه بفضل وساطة أسقف توتورسا وتعاون آخرين تمكن كثير من الموريسيكيين هناك من البقاء. وكذلك فإن عناد موريسيكيي كامبو دي كالاترابا كان له نتيجته الايجابية؛ وكذلك فإن كثيرين قد عادوا متحدين أكثر العقوبات قسوة؛ وآخرون رفعوا قضايا أمام العدالة محتجين بالامتيازات التي منحها لهم الملوك السابقون. وفي عام ١٦٢٥م قدم بيدرو دي حيبينس تقريراً باسمه واسم النصارى الجدد بمنطقة الكامبو ويحتج فيه على الطرد ومصادرة أموالهم بدون أن يستمعوا لهم أو أن يعطوهم فرصة للدفاع: «وفي النهاية يا صاحب الجلالة، في خطاب وقرار صادر في مدريد ٢٥ يونيو في العام الماضي ١٦٢٥م (يجب أن تكون ١٦٢٤م) وقد أمر بأن يحتفظ لأبناء هذه القرى الخمس بالامتيازات، حيث أنهم من ذرية أولئك الذين مُنحوا تلك الامتيازات. ورغم أنه يجب تنفيذ ما تحتويه تلك الامتيازات، فإنهم لا ينفذونه، إلى جانب أنهم يشتمونهم ويسخرون منهم ويضايقونهم، ولا يقبلون

شهاداتهم، بالإضافة إلى استخدام شمول قرار الطرد على هؤلاء السكان من أجل الشك في شرفهم» وفي نهاية التقرير يطلب أن يسمح لهم بالاحتفاظ بتلك الامتيازات، وأن يقبلوهم في الوظائف العامة «بدون تفريق ولا إبعاد» كما أنه يذكر أنه خلال ثورة غرناطة وحرب البرتغال فقد خدموا في الجيش مع الجنود «ويوجد بعضهم [الموريسيكيون] في الميليشيات، ويوجد حالياً فيهم قواد مثل فلانديس دييغو والونسو لوبيث سارمينتو، ويوجد منهم خمسون جندياً، كذلك يوجد بينهم قساوسة ورجال قانون وراهبات».

قامت غرفة قشتالة بفحص سوابق تلك المجموعة ورأت «أنه نظراً لقلة السكان في هذه الولايات فإن صاحب الجلالة يمكن أن يأمر بأن يحافظ على ذلك الامتياز للنصارى الجدد في تلك القرى الخمس». ثم صدر موافقة ملكية على ذلك ولم يتم إزعاج الموريسيكيين في تلك المنطقة. وليس من الممكن تجاهل العلاقة التي توجد بين هذا القرار وبين السياسة التي كان ينفذها الكونت دوق في تلك السنوات؛ وكان لها زاويتان: **الأولى سكانية**: (إنشاء مجلس السكان) والثانية: ضد الطبقية (قانون المواد الثلاثة الإيجابية من أجل تخفيف الإجراءات القانونية ضد النصارى الجدد)، وعلى الرغم أن عطفه قد توجه بصفة أساسية نحو الفريق القوي من اليهود المرتدين، فإن البقايا الإسلامية الهزيلة قد انتفعت من ذلك الجو الحسن. ولقد صدر بيان مدريد في عام ١٦٢٦ م: **«لقد صدر من المجلس الملكي في الأيام الماضية قرار يأمر فيه** أن لا يتجرأ أحد على الإساءة للموريسيكيين الذين بقوا، ولا يسبب لهم أي ضرر ما داموا يعيشون في مناطق تبعد ٢٠ فرسخاً عن البحر».

إن الفصل الأخير من هذا التاريخ المؤلم الطويل يعود بنا من جديد إلى الغوطة المرسية: ريكوتي، وكما حدث في كالاترابا فإن المطرودين قد عادوا مرة بعد أخرى إلى بلدهم **الأصلي**، وبفضل القرارات السابقة التي ذكرناها ظنوا أن الخطر قد انتهى. ولكن في عام ١٦٣٤م، وخلال زيارة من طرف جماعة سنياقو الدينية وهي التي تمتلك الوادي؛ فإن الزائر وهو السيد خيرونيمو ميرينيو كتب تقريراً مثيراً للذعر، مؤكداً، أن تلك القرى مليئة بموريسيكيين،

وأن لديهم مراسلات مع موريسيكيين آخرين كانوا قد بقوا في مملكة بلنسية ويلاحظ في الثيرا، ولحسن الحظ فإن التقرير الذي أرسله الوالي وهو الماركيز دي لوس فيليتس كان فيه رصانة وتعقل، حيث أوضح الفرق الجلي بين الموريسيكيين الحقيقيين المرسيين فقال: «ونظراً لأنهم كانوا مسلمين فقد ذهبوا كلهم إلى شمال أفريقيا ولم يرجع منهم أحد» وبين أن موريسيكيي وادي ريكوتي خرجوا من ديارهم وذهبوا إلى فرنسا وإيطاليا، ولم يذهب أحد منهم إلى شمال أفريقيا لأنهم كانوا يفتخرون بنصرانيتهم وقد عانوا ببراءة من طردهم من أسبانيا. . . وآخرون توجهوا ببراءة للكونت دي سلازار وقدموا احتجاجات لأنهم كانوا يعيشون منذ زمن بعيد، وهم ليسوا مدجنين ولكنهم نصارى؛ وإن كان آباؤهم وأجدادهم قد تزوجوا من موريسيكيات إلا أنهم نصارى، وقد قُبل طلبهم وتم محو أسمائهم من قرار الطرد.

وقد بقي من هؤلاء الكثير وأُعيدت لهم أموالهم، ولكن كان الكونت على ثقة بأنهم موريسيكيون وأن الوثائق التي قدموها كانت مزيفة، وأن الشهود قد دفع لهم رشوة.

ولما كان الكونت دي سلازار قد أنهى تنفيذ قرار الطرد، فقد عادوا إلى أماكنهم بعد زمن قليل، وإن كانوا دائماً يتخفون، ثم أرسل ضدهم السيد خيرونيمو دي أبيانيدا وقبض على عدد منهم وحكم عليه بالعمل في التجذيف أما الباقين فقد هربوا في صورة غائب بسبب الموت، ولم يبق حينئذ هناك أحد منهم ثم بعد ذلك باثنين أو ثلاثة أعوام عاد الهاربون وجاء السيد رودريقو دي كابريرا، عمدة مجلس غرناطة حيث قبض عليهم وعاقبهم بالجلد أو العمل بالتجذيف وما أن ذهب حتى عاد الهاربون. . . وعلى الرغم من أن السلطات كانت تتعقبهم وتطاردهم وتعاقبهم فلم تفلح طريقة لإبعادهم عن تلك الأرض، وقد عانوا كثيراً حتى عام ٢٦ حينما رغبت الولاية في إصدار قرار يمنع معاقبة الموريسيكيين الذين عادوا، وقد منحهم صاحب الجلالة ذلك.

ومنذ ذلك الوقت وهم يعيشون في سلام في أماكنهم، ولقد عاشوا دائماً في سلام ونظام دون أن يرتكبوا جرائم أو يضربوا مثلاً سيئاً، وقد ظهروا دائماً

بمظهر النصارى الملتزمين، وهم يحترمون أوامر صاحب الجلالة وأوامر أبي وأوامري أكثر من غيرهم في تلك الأماكن. انهم أناس متواضعون وشديدو الخوف؛ أما من ناحية اتصالهم بموريسيكيين آخرين في هذه الولاية وبخاصة مع سكان الثيرا؛ فلا صحة له حيث أن الذين بقوا في هذه الولاية قليلون؛ وربما الذي يمكن أن يسبب ذلك الشك هو أن عدداً كبيراً من الذين كانوا يعيشون في هذه الولاية قد انتقلوا إلى أماكن أخرى، وبهذه الطريقة واصلوا المراسلات من مكان لآخر وربما من أجل الهروب من دفع ضرائب البضائع التي تمر من مكان لآخر، وهو أمر عادي جداً.

وعلى ضوء هذا التقرير رأى مجلس الدولة أنه لا يوجد داع مطلقاً للانزعاج؛ ويكفي أن يُكتب للأسقف كارتاخيا من أجل أن يأمر القساوسة بأن يراقبوا الموريسيكيين من ناحية الحياة تبعاً للنصرانية. وأعطى الملك موافقته؛ ولم يذكر بعد ذلك موريسيكي ريكوتي في التاريخ.

كذلك يجب أن يكون قد بقي عدد لا بأس به في مملكة غرناطة، بين مختفين أو نصارى قدامى؛ لأن المعايشة جعلتهم يكتسبون اللغة والعادات لدرجة أنه من الصعب التفريق بينهم. هذا إلى جانب أن أحفاد الأسر الكبيرة المسلمة، بعضهم واصل تمتعه بالامتيازات والمناصب العامة.

وحول الأخبار المتأخرة عن الموريسيكيين في غرناطة سنقوم بذكر بعضها ذات الأهمية الخاصة؛ فهناك استشارة لمجلس الدولة بتاريخ ٩ فبراير عام ١٦٢٤م تخبرنا أنه كان يوجد في تلك المدينة أسرتان: لوس كويكاريس، ولوس مدريديس، وكلاهما ذات وضع اقتصادي جيد، حيث كانا يحتكران دخل الحرير، وقد كانتا تعتبران موريسيكيتان وربما بسبب المنافسة أو الحسد، تم اتهامهم بأن لديهم علاقات مع مسلمي شمال أفريقيا وأنهم يجهزون مؤامرة، وعندما فتشت منازلهم لم يجدوا شيئاً مشبوهاً إلا خريطة لولاية غرناطة. ولقد أخبر العمدة بهذا مدريد واعتبر الاتهام بدون دليل وأمر مجلس المالية بأن يعمل لصالح المؤجرين.

الموريسيكيون بعد عام ١٦٥٠ في أسبانيا

وبين الوثائق التي تناولت التمرد الشعبي الحادث في غرناطة في يونيو عام ١٦٥٠ م يوجد اتهامات عديدة ضد الموريسيكيين كمحرضين ومدبرين له؛ ويقال أنه كان لديهم ٨ آلاف رجل مجهز من داخل وخارج المدينة من أجل الاستيلاء على المدينة ونهب منازل الأغنياء؛ وعندما تم اكتشاف المؤامرة صدرت أحكام ضد أربعة بالشنق، وحكم آخر بضرب العنق ضد شخص واحد (بلا شك أنه أحد النبلاء) إلى جانب الكثيرين من المدانين بالعديد من العقوبات.

وهناك رواية معاصرة للأحداث تقول: «أن المحركين كانوا موريسيكيين، وأغلبهم من سكان البايزين [حي غرناطي عربي مشهور] وهو اليوم خال من السكان بسبب المسجونين والهاربين من سكانه وغيرهم من الدخلاء والأجانب». وبين المحركين يظهر اسم الونسو فيرنانديث دي ماهاندون وهو صباغ موريسيكي من البايزين و «رجل غني».

في مثل هذا النوع من الروايات من الصعب فصل الحقيقة عن الزيف. وأن يكون هناك موريسيكيون متورطون في مثل هذا الأمر هو أمر ممكن؛ لكن تصرفهم ليس سببه كونهم موريسيكيين وإنما كونهم أعضاء طبقة اجتماعية غير راضية عن الأوضاع السيئة جداً، التي كانت تمر بها اسبانيا والتي تركت جميع القطاعات في حالة هيجان بما فيهم أصحاب الامتيازات.

لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: ما هو نوع الموريسيكيين الذين لا يزال يُتحدث عنهم عام ١٦٥٠م بل وبعد ذلك؟ إن ذكر الموريسيكيين في تواريخ متأخرة يبدو كثيراً. ولنذكر بعضاً منها: في (أوليبا) إحدى القرى البلنسية ذات الأصل الموريسيكي، وجد أنطونيو ميستري مذكور بين «نصارى جدد» في السجلات الكنسية عام ١٦٦٠م. إن هؤلاء عبارة عن الأشخاص الذين كانوا في عمر الطفولة وقت حدوث الطرد وتم إعفاؤهم وسُلموا للنصارى، وقسيس (أوليبا) اعتقد أنه يجب عليه أن يحدد أصل هؤلاء عندما تزوجوا وكذلك أصل الذرية التي تركوها؛ ولكن في الجيل الثاني أو الثالث فقدوا تلك الذكرى؛

وربما قساوسة آخرون لم يفعلوا مثل هذا القسيس وتركوا تحديد هذا الأمر. أما المؤرخ البلنسي يوركار فقد ذكر حادثة زواج لمسلمين مطرودين في كنيسة سان ميجان في بلنسية عـام ١٦٢٣م؛ فهل هؤلاء هم من المطرودين الذين عادوا، أم أن أمرهم مثل موضوع (أوليبا) من الأطفال الذين بقوا؟

في جلسات محاكم التفتيش في القـرن السابـع عشر وحتى في بـدايات القـرن الثامن عشـر يـظهـر من حين لآخـر بعض المحمـديين، ولكن من المستحيل أن يكون هؤلاء أحفاداً للموريسيكيين، بل هم عبيد مسلمـون عادوا لـدينهم بعد تعميـدهم. والحقيقة أنـه بعد الـطرد وجد رجـال محاكم التفتيش اهتماماً قليلاً لتلك البقايا الإسلامية الباهتة، وتركـز اهتمامهم في اليهـود؛ لأنه بمطاردة الموريسيكيين لن يستطيعوا الحصـول على أي فائـدة سواء عقيـدية أو مادية؛ فلا يمكن أن ينتظر منهم تلك المصادرات الضخمة التي كانوا يحصلون عليها على حساب اليهود. ويؤكد عدم الاهتمام هذا الأمـن النسبي الذي تمتع به المسلمون المتخفـون. أما الرواية العجيبـة لرحلة قـام بها سفيـر مغربي في عـام ١٦٩٠ - ١٦٩١م من أجل المفـاوضات حـول تبادل الأسـرى من حمـايـة لارتشـي وقـد قبض عليهم أثناء الاستيـلاء عليهـا، وعلى طـول الـطريق وجـد المندوبون المغاربة، أو ربما اعتقدوا أنهم وجدوا مؤشرات لوجود بقايا للشعب الموريسيكي؛ ففي لبريخا: «بعض السكان أكدوا لنا عن طريق علامات سرية معينة أنهم ينتسبون للأندلسيين، ويبدو مؤكداً أن أغلب السكـان ينحدرون من مسلمين على الـرغم من مـرور زمن طـويـل ومن أنهم قـد رُبـوا في ظلمـات الكفر». ثم يذكر نفس الشيء عن سكان أوتيرا ويضيف أن ابن حاكم المـدينة وابنة العمدة ينحدران من سلالة ملوك غرنـاطة، تبعـاً لما أخبـره به في مـدريد رجل يدعى ألـونسو، وهـو رجل هـام ويفتخر بـانحداره من مسلمين، ويعجبـه تبادل الحديث حول الإسلام والمسلمين. وبين سكان مارتشينا «هناك من يصل بأصله إلى السكان المسلمين». أما المقيمون في أندوخار فمنهم من يؤكـد من انحـداره من عائلة أبنـاء سراج، والذين اضطهـدهم مولاي حسن فهـربوا إلى أرض النصارى واعتنقوا دينهم. ومنهم ينحدر الجانب الأكبر من سادة المدينة؛ وبينما يفتخر بعضهم بهذا النسب فإن آخرين يرفضـون ذلك ويعلنـون انتسابهم

لسكـان جبال نـافارا. «إن أحفـاد المسلمين الـذين يحتلون منـاصب عـامـة لا يرفضون ذلك النسب»؛ وما أن تنهـي البعثـة جولتهـا في الأندلس حتى يتـوقف ذكر بقايا المسلمين كما لو كان لا يوجد لهم أثر في لامنشا. (يجب أن ننبه أن البعثة قد اختارت طريق برج دون خوان أباد؛ وربما لو أنهم عبروا الكـامبو دي كالاترابا لزودونا بأخبـار عجيبة). وفي مـدريد يـزودوننا بمعلومـات ذات أهمية خاصة عندما تسجل أصداء النقد الذي كان يُتداول حول الطرد.

إن تقييم هذه الحكايـات صعب جداً؛ حيث تمتـزج أخبار تبـدو صادقـة وأخرى مبالغ فيها أو مزيفة، ولكن هناك نتيجة نستطيع أن نؤكدها؛ وهـو أنه في أواخر القرن السابع عشر كان هناك عدد لا بـأس من العائـلات الأندلسيـة التي تذكر أصلها الإسلامي؛ بدون أي مركب نقص، مـع أنهم يمارسـون المسيحية بصدق.

وليس من الغـريب أن الذكـر الأخير للمـوريسيكيين الغـرنـاطيين يـرتبط بمـدينة غـرناطـة، حيث يواصـل أحفادهم بممـارستهم لصناعتهم التقليـديـة: الحـرير، وقـد ذكر كـاتب في القرن الثـامن عشر أنـه اشتـرى منـزلاً كبيـراً في البـوكرين ديـل دارro؛ وكانت محـاكم التفتيش قد صـادرته عـام ١٧٢٧ م من تجـار حـريـر أغنيـاء ويـدعـون لـوس ارانـداس «بقـايـا النصـارى الجـدد [المـوريسيكيين] الذين عـادوا لممارسـة نحلتهم المزيفـة». وأحـد المميـزات لذلك المنزل هو وضـع لوحـة تحتوي على صـورة لمريم العـذراء عند الـدرج وكذلك ـ تشويتوس من جزيرة مـايوركـا وهم أحفاد يهـود مرتـدين أيضاً تعـودوا على وضع أي منظر مقدس في مكان مثير للانتباه.

وإنه لشيء يدعو للأسى أن لا يكون لدينـا الوثـائق الكاملة حـول جلسة محكمة التفتيش والتي يجب أن تكون قد عقدت في غرناطـة في ذلك العـام، نتيجة لما حدث عام ١٧٢٩ م، وقد وجهت بلدية غرناطة خطابـاً للملك تطلب فيه طـرد كل الموريسيكيين الذين عُوقبوا من جانب محاكم التفتيش حتى تبقى تلك الولاية خالية من تلك الوصمة.

لقـد حـدث للمنحـدرين من المـوريسيكيين، مثلمـا حـدث لليهـود

المرتدين، حيث كانت تنتقل وصمة العار إلى أبنائهم. . . أما الأحداث المحزنة والمؤسفة التي يمكن أن تنتج عن ذلك فمن السهل تصورها، ولو أنه في أحوال استثنائية قد تُركت مكتوبة؛ فأحد كبار نحاتي مدرسة غرناطة كان بطلاً لواحدة من تلك المآسي؟ ويدعى نوركاوتو رويث ديل بيرال (١٧٠٨ - ١٧٧٣ م) حيث كان له في شبابه علاقة [جنسية] مع فتاة فقيرة جداً، وكان أحد أجدادها قد حُكم عليه في القرن السادس عشر من قبل محكمة التفتيش، وعلى الرغم من مرور هذه الفترة الطويلة فإن نسبها الموصوم بالعار لا يزال مذكوراً؛ مما أدى أن تعارض عائلة النحات ذلك الزواج بكل الطرق؛ وفي عام ١٧٤٧ م وبعد أن أصبح له منها ٦ أبناء تزوجها سراً ولكن ظلا يعيشان على انفراد حتى جاءه المرض الأخير.

وفي هذه الفترة نسيت أغلب أسبانيا أنه كان يوجد موريسيكيون في العالم باستثناء تلك الأماكن التي ما زالت ذرياتهم تعيش فيها، ومعرفة عدد هذه البقايا يعتبر مهمة مستحيلة. وقد لخص برادويل رأيه حول هذه النقطة فكتب يقول: «لقد تم طرد كل الموريسيكيين الذين يعيشون في المدن تقريباً وبنسبة أقل سكان المقاطعات الأميرية؛ وباستثناءات أكبر في مقاطعات السادة والجبال والفلاحين المنعزلين». ويبدو لي أن الموريسيكيين الذين يعيشون في المدن الكبرى كان لديهم فرص أكبر لتجنب الطرد؛ وذلك بالتشتت والامتزاج مع فرق المنحرفين والغجريين والذين يمكنهم أن يأخذوا أعداداً لا بأس به.

أما الموريسيكيون في المناطق الريفية فيبدو لي تبعاً لما ذكرناه سابقاً أنه يجب أن نفرق بين موريسيكيين لا يمكن إدماجهم وآخرين كان قد تم دمجهم تماماً في المجتمع؛ وهؤلاء حاولوا بكل الطرق أن يبقوا أو يعودوا، وفي كثير من الأحيان توج عنادهم وإصرارهم بالنجاح؛ وهذا لا يعني أننا نقضي أن بعض النبلاء حاولوا إبقاء جزء من تابعيهم بنجاح.

وفي مدن الجنوب الكبرى مثل أشبيلية وقادش وملقة وكارتاخينا كانت المشكلة الموريسيكية تُمزج بمشكلة المسلمين العبيد والمخصيين، وفي

أحوال كثيرة كان من الصعب التفريق بينهم، ومن هنا يوجد الكثير من الأخطاء والغموض، مثل التي ارتكبها فينانديث أي غونزاليث حيث اعتبر بقايا موريسيكية في أشبيلية وهي مجموعات المحمديين الذين دفعوا البلدية للشكوى والاستغاثة، وبما أن حقيقة هذه المشكلة تقع على هامش ما عالجناه فسنعالجها بسرعة.

إن تجارة العبيد كانت ظاهرة شائعة في أسبانيا الحديثة؟ وكانت محدودة في انتشارها في بعض الأقاليم ولقد كان لديهم كثافة كبيرة في الجنوب فقط مثل بلنسية. وكان العبيد ينتمون إلى سلالتين بالتساوي، بينهما فرق كبير سواء في الشكل أو الثقافة أو التصرف: السود الأفارقة وهم مطيعون ويندمجون في الحال (ولم يرفض أحد منهم التعميد)، والمحمديون وأغلبهم من شمال أفريقيا ومن جنسيات أخرى تابعة للامبراطورية العثمانية، وكذلك فقد انتشرت ظاهرة العبودية بين المسلمين الأسبان بسبب الحروب والتمردات التي تحدث من حين لآخر، كما نعرف.

وفي عام ١٦٠٩ م. كانت هناك بقايا لا بأس بها من الموريسيكيين الغرناطيين الذين تم اسرهم قبل أربعين عاماً، وقد انضم إلى هؤلاء عدد غير معروف (من المؤكد أنه كان قليلاً) رغبوا في العبودية من أجل تجنب الطرد؛ كان يوجد أولئك الذين حصلوا على حريتهم عن طريق العتق أو دفع الفداء. وكثير من العبيد كانوا يعيشون في حالة قريبة من الحرية، فأسيادهم لا يهتمون بطعامهم ولا حراستهم، ويفرضون عليهم دفع مبلغ معين كل فترة محددة، يكتسبه أولئك عن طريق عملهم، ويحتفظون بباقي مدخولهم، وهكذا يستطيعون أن يحصلوا على الحرية دافعين الفداء الذي يحدده سيدهم. وأولئك هم المسلمون المخصيون، وكان بينهم الكثيرون من أصحاب الفسق والدعارة، كما كانوا يقومون بأعمال كثيرة في الأندلس [يقصد ثمانية ولايات في الجنوب] ويمثلون طبقة عاملة يرثى لحالها، حيث يسببون حالة من القلق ولا توجد حراسة دقيقة عليهم، وهذا ما جعل المجالس البرلمانية تحتج

أكثر من مرة، ففي عام ١٦٢٦ م كتب فرانسيسكو مالدونادو، وهو مسؤول قانوني عن غرناطة يقول: «أنه يوجد كثير من العواقب السيئة التي نتجت عن السماح لعدد كبير من المسلمين والمسلمات، وبينهم من هو منصر، وكلهم مخصيون ويدفعون أجراً (لأسيادهم) ويقومون بالأعمال الدنيئة في الدولة حيث يجهزون القمح والخمر والكراسي والأربطة، ويبيعون أشياء كثيرة، وهي أعمال ذات مجهود قليل ومكسب كبير؛ ولا يمارسون أعمال الحقل أو تربية الماشية، ويوجد نقص كبير في الأيدي العاملة في هذه المجالات؛ وهذا يسمح لهم بمكاسب كبيرة بحيث أنه خلال عامين يمكنهم أن يحصلوا على حريتهم، والتي تكلفهم ٢٠٠ دوقية، وهم لا يدفعون كل المبلغ حتى يتجنبوا تطبيق القانون عليهم الذي يقضي بطردهم في حالة حدوث ذلك». وقد أشار في تقريره أن المشكلة خطيرة وبخاصة في لوخا، وقد اتفقت المجالس على بحث هذا حتى لا يبقى مسلمون مخصيون في المدينة.

وعندما تم في عام ١٦٢٨ م في الولاية تلخيص الشروط المطلوبة لمدة الفترة الزمنية الخاصة بنوع معين من الضرائب، ضمن التقرير رجاء أن لا يبقى في أندلوثيا مسلمون مخصيون سواء كانوا منصرين أو غير منصرين، ولكن حول هذه النقطة لم يُتَّخذ أي قرار حتى الجلسة المنعقدة في ٢٠ سبتمبر عام ١٧١٢ م حينما صدر قرار بطردهم إلى شمال أفريقيا.

وفي «تقرير حول المسلمين العبيد والأحرار في أشبيلية» والذي صدر عام ١٦٢٥ م يشير إلى وجود «عدد كبير» من المسلمين والمسلمات، الذين تعمقوا في الداخل نظراً لأنه قد حُرم عليهم الإقامة في المناطق الساحلية؛ يتجمعون ويعيشون في أفنية حيث يتاجرون بالمواد الأولية، وكانوا يتهمون بسرقة الأطفال الذين يفسدونهم ويعلمونهم عقيدة محمد، وبين هذه الطبقة العاملة المتدنية إلى جانب الموريسيكيين العبيد الذين يعيشون كمخصيين، كان يوجد موريسيكيون أحراراً استطاعوا خداع أوامر الطرد متخفيين بين الشعب المجهول في الحاضرة [المدينة] الكبرى.

أما الفصل الأخير للاسلام في أسبانيا فذكره لنا (ليا) وهو بصدد اكتشاف

مسجد غير قانوني في كارتاخيا تبعاً لتقرير محكمة التفتيش عام ١٧٦٩ م. ومن المؤكد أن الـذين كانـوا يتـرددون عليه هم العبيد وعددهـم كبير وليس الموريسيكيون.

تمت الترجمة بحمد الله يوم ٥/ ١٢/ ١٩٨٧ م السبت الساعة الثانية ظهراً.

ترجمة وثيقة :

أورد الكاتب في نهاية الكتاب العديد من الوثائق التي تهم المتخصصين في هذا الموضوع ، ونظراً لطولها وسوء لغتها حيث أنها مكتوبة بالأسباني القديم ، وكذلك سوء تحريرها حيث أن الوثيقة كلها قد تصل إلى عدة صفحات تكون جملة واحدة بلا فواصل أو نقاط توضح البداية ؛ فإني أقتصر على واحدة منها فقط:

شهادة أمام كاتب محلف بشأن نصراني قد أجريت له عملية الختان بسبب مرضه :

في المدينة العظيمة غرناطة ، وفي الرابع والعشرين من نوفمبر من عام ألف وخمسمائة وخمسة وأربعين من ميلاد مخلصنا المسيح ؛ وفي حضوري أنا كاتب هذه الوثيقة والشهود ؛ حضر السيد الونسو باثكيت دي اكوينا ، وهو من سكان هذه المدينة وابن رجل القانون بيدرو دي موراليس ، والذي حظي بالأمجاد السماوية [أي أنه مات] ، وكان من سكان هذه المدينة ، ومن أجل إعطائه شهادة صدق على أنه كان مريضاً في فراشه بسبب مرض في ذكره ، ونظراً لحاجته للشفاء وحتى لا ينتشر المرض في كل جسده . واستمر ـ كاتب هذا ـ كيف تم علاجه على يد أنطونيو مارتينث جراح من سكان هذه المدينة ، وقد قام بالتردد عليه لمدة ثمانية أيام ولقد رأيته خلالها ، وفي المرة الأولى فتح في المكان المناسب من أجل قطع قطعة الجلد التي فيها السرطان من الذكر حيث أدخل الأسفين فيها ثم قطع بالمدية ثم نظف الدم وكوي الجرح وذلك في حضوري وحضور الشهود وهم بيدرو دي بيلتشيس وبرنال دايجا وهم من سكان هذه المدينة .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة